











# المجلة الاجتماعية القانونية

العدد ١ - ٢

يناير - مايو ١٩٨١

المجلد ١٨

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية



الجمعية العلمية

تصدر عن :

المركز القومي للبحوث الاجتماعية  
والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير :

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير :

الدكتورة نادية سالم

الدكتورة زينب رضوان

سكرتير التحرير :

منصور مغاوى حسن

لجنة النشر

د. عادل عازر د. أحمد المجدوب

د. نهى فهمى د. حسين المكاوى

د. نادية سالم

الاشتراك السنوى

٩٠ قرشا

تصدر ٣ مرات سنويا

يناير - مايو - سبتمبر

ثمن العدد

٣٠ قرشا

## صفحة

## المحتويات

## ● بحوث ومقالات :

- \* القانون والتغير الاجتماعى ( دراسة حالة قانون الاصلاح الزراعى فى المجتمع المصرى ) • ( تقرير موجز ) ٣
- \* المسائل الاجتماعية فى الاسكان والتخطيط الحضري الدكتور ءهى فهمى ٤٣
- \* تأثير وسائل الاتصال على عينة من قادة الرأى والمواطنين فى الريف المصرى اءدكتور ءادية حسن سالم ٥٣
- \* اءلامح الاجتماعية الأساسية للعراق ( خارطة اجتماعية مبسطة ) الأستاذ على فهمى ٦٣
- \* الموقات الاجتماعية للتنمية فى مصر اءكتور جمال مءدى حسنين ٩٣
- \* التءديات الاىءولوجية ومءاولات البءث عن الموضوعية فى علم الاجتماع اءكتور عاطف اءمء فؤاء ١٠٥
- \* طريقه نظيم المجتمع فى خدمة اجتماعية تنمية متكاملة اءكتور عبد الحليم رضا عبد العال ١٢٣
- \* تأثير خبرة العالء الأول فى مهنة التءريس على الاتجاهات النفسية لءريءى كليات التربية اءكتور طلمء حسنى عبد الرحيم ١٤٣

## ● رسائل جامعية :

- \* دور المرأة فى التنمية الأستاذة ءادية العطار ١٦١
- \* العلاقة بين التءليم والءراك المهنى الاجتماعى اءكتور ءمءىة السقطى ١٧٣

## ● كتب ءديدة :

- \* تنمية المجتمعات المحلية ءقديم : اءكتور ءهالء عفىفى ١٨١
- \* الامبراطورية التى انفءرت ( ثورة القوميات بالاءءاء السوفىئى ) ءقديم : الأستاذة أميرة مشهور ١٩٣

● **تقارير علمية :**

- تقرير عن حلقة البحث المصرية الفرنسية (الأبعاد الاجتماعية للتعليم) إعداد الدكتور عبد الفتاح تركي ٢٠٧

● **مقالات باللغة الانجليزية :**

- ✳ المشاركة الشعبية والتنمية في القرى المصرية  
الدكتور كمال المنوفى  
٣

---

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :-

- ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .  
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة .  
- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التي توافرت من البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالي :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ، مكتبة النشر ، الصفحات .

للمقالات من المجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة ( مختصرا ) ، السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ( اسم الموسوعة ) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة ( اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات ) .

٥ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

٦ - المجلة غير مسئولة عن رد أصول المقالات الى أصحابها في حالة عدم قبولها من اللجنة الاستشارية للتحرير .

---

## القانون والتغير الاجتماعى

### دراسة حالة قانون الإصلاح الزراعى فى المجتمع المصرى (١)

#### مقدمة :

مما لا شك فيه أن قوانين الإصلاح الزراعى شكلت الاجراء الرئيسى الذى أنجزه النظام السياسى الذى تولى السلطة فى ١٩٥٢ . يؤكد ذلك أنه اذا كانت ثورة يوليو قد قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فانها أصدرت أول قانون للإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . أى بعد حوالى شهر ونصف من قيام الثورة .

وبغض النظر عن الخلافات الأيدولوجية التى تحاول تحديد الآثار التى خلفها القانون على بناء المجتمع المصرى ، فإنه بغض النظر أيضا عن مستوى راديكالية القانون - قد كانت له آثاره البعيدة المدى على بناء المجتمع ، أولا لأنه يمثل تجسيدا لأمانى الإصلاح والتغير التى عبرت عن نفسها من خلال مشاريع كثيرة لإصلاح البناء الزراعى فيما قبل الثورة . وثانياً لأنه يمس الهيكل الأساسى للإنتاج فى مجتمع يسوده الاقتصاد الزراعى - فى هذه المرحلة - وثالثاً لأنه يمس مصالح أساسية لسكان السياق الريفى بغض النظر عن ايجابية أو سلبية التأثير بالنسبة لمختلف الفئات .

وينبغى أن تأخذ أية محاولة لتقويم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن فاعلية الإصلاح الزراعى فى الاعتبار مجموعة الاجراءات الأساسية التى استهدف بها القانون تغيير البناء الزراعى أو مواجهة

---

(١) تقرير موجز أعده الدكتور على ليله للبحث الذى أشرف عليه الاستاذ السيد يس مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وعضوية كل من الاستاذ الدكتور على بركات استاذ التاريخ بجامعة المنصورة ، والمستشار طارق البشرى ، الدكتور على ليله - مدرس علم الاجتماع - بجامعة عين شمس ، والاستاذ طه عبد العليم الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

مشاكله . من هذه الاجراءات الاستيلاء على الاراضى الزائدة عن الحد واعادة توزيعها على معدى الارض ، منها أيضا تنظيم العلاقات الاجبارية وترشيد الانتاج الزراعى ، وتأسيس البناء التعاونى لحماية صغار الفلاحين من الاستغلال . ودفعهم للمشاركة الايجابية الواعية لتنظيم حياتهم .

ولانجاز ذلك اجريت دراسة شملارك فيها فريق بحث يضم عدة تخصصات ، بدءا من القانون الى التاريخ ، وحتى الاجتماع والاقتصاد . وذلك فى محاولة لتتبع الآثار الحقيقية بأوزانها الحقيقية أيضا ، تلك التى خلقها القانون على خريطة الواقع المصرى .

وأيا كانت نقطة الانطلاق لفهم القانون وآثاره فان المسألة التى لا خلاف عليها . تتمثل فى أن القانون شكل دفعة ثورية حقيقية ، حاولت تأسيس بناء انتاجى رشيد فى اطار بناء اجتماعى قادر على التقدم والنمو ، وهو ما توضحه الدراسة الحالية .

#### أولا - الدراسة أبعادها الأساسية :

تعتبر قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت منذ ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٩ من الاجراءات الجوهرية التى أنجزتها ثورة ١٩٥٢ لتحديد امكانيات التطور فى البناء الزراعى المصرى عن طريق تخليصه من مشاكله العديدة واجراء تعديلات علاجية عديدة لبناء الملكية الزراعية .

وفى اطار برنامج القانون والتغير الاجتماعى الذى أسسه المركز القومى للبحوث الاجتماعية أجرى بحث عن ( الآثار الاجتماعية لقوانين الاصلاح الزراعى على بناء المجتمع المصرى ) كمنال لفاعلية القانون مع اثاره تغيرات اجتماعية منظمه وواسعة المدى .

ولانجاز ذلك تألف فريق بحث يضم متخصصين فى القانون والتاريخ الاجتماعى ، وعلم الاجتماع والاقتصاد ، وقام بعقد اجتماعات عديدة حتى تبلورت مداخل اقتراب دراسة هذا الموضوع . ورأت أنه يعتمد على ثلاثة محاور أساسية .

١ - دراسة الجوانب التاريخية لموضوع البحث من حيث تاريخ

٢ - دراسة التاريخ السياسى لمواقف القوى الاجتماعية من مشاريع المشكلة الزراعية وموقف مختلف القوى الاجتماعية ومنطق تشكّلها حتى الإصلاح الزراعى قبل ١٩٥٢ ، ثم علاقة هذه المشروعات بمجموعة قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت فيما بعد ١٩٥٢ .

٣ - دراسة اقتصادية تتناول المقومات الاقتصادية لانهايار البناء الاقتصادى فيما قبل ١٩٥٢ ، ثم الآثار الاقتصادية لفاعلية اجراءات الإصلاح الزراعى .

٤ - دراسة اجتماعية تتناول المظاهر الاجتماعية لانهايار البناء الاجتماعى فيما قبل الثورة ، ثم محاولة لتحديد الآثار الاجتماعية والثقافية لفاعلية اجراءات الإصلاح الزراعى .

#### ثانيا - البحث ، منهجيته وإدواته :

تتضمن البناء المنهجى على اتباعه ثلاثة مداخل منهجية أساسية لتناول البحث بالفهم والدراسة تحدها فيما يلى :

١ - المدخل التاريخى : عن طريق التركيز على تحليل الوثائق التاريخية المتعلقة بمختلف جوانب البناء الاجتماعى فيما قبل ١٩٥٢ ( اجتماعية ، أو سياسية ، أو اقتصادية ) أو فيما يتعلق بتحليل مشروعات الإصلاح الزراعى فيما قبل ١٩٥٢ .

٢ - المدخل الإحصائى : عن طريق تجميع وتحليل المادة الاجتماعية المتعلقة بتحديد ملامح البناء الاجتماعى والاقتصادى والزراعى فيما قبل أو بعد ١٩٥٢ ، ثم فى تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى تخلفت بفضل اجراءات الإصلاح الزراعى .

٣ - المدخل التجريبى : وفى إطاره أجريت دراسة ميدانية لتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لقوانين الإصلاح الزراعى - على عينة خضعت لفاعلية القانون وتأثيره ، ويمكن تحديد الملامح الأساسية لهذا المدخل فيما يلى :

#### (أ) أدوات البحث الميدانى حيث تم اتخاذا ما يلى :

١ - دليل الزيارات الاستطلاعية لمجتمعات البحث قبل القيام بالبحث الميدانى .

٢ - استبيانات البحث وهي أربعة لكل من فئات عينة البحث  
أحداها .

#### (ب) مجتمعات البحث وفئات العينة :

حيث تم اختيار أربع محافظات ، اثنتان بالوجه البحرى واثنتان بالوجه القبلى ، بحيث تعكس احدى المحافظات فى الوجه البحرى والقبلى وجود صراعات تاريخية تتعلق بالأرض ، بينما تعكس الأخرى اتساع المساحة التى خضعت لفاعلية قانون الإصلاح الزراعى .

وفى كل محافظة اختيرت ثلاثة قرى ، أحداها لم تخضع أراضيها لاجراءات الإصلاح الزراعى الأساسية سوى تنظيم الانتاج الزراعى ، أو اصلاح العلاقات الابحارية ( النموذج التقليدى ) واحداها خضعت كل أراضيها لاجراءات اصلاح الزراعى المتعلقة بالاستيلاء والتوزيع ( نموذج اصلاح الزراعى ) ، والثالثة تعكس خصائص تنتمى الى كل من النموذجين السابقين ( النموذج المختلط ) مع تثبيت متغيرات عدد السكان ، التوزيع المهنى، وقدر الخدمات الحكومية بالقرية فى اطار ذلك على اختيار ١٢ قرية فى المحافظات الأربع موضع البحث كما يوضح الجدول التالى :

الحافظات	التقليدية	البحرية	الفيوم	المنيا
أسماء القرى ونماذجها :				
الاصلاح الزراعى	بهوت	فيشا	العزيزية	البهنا
التقليدى	ميت الغرقا	زرقون	العدوة	منشأة لطف الله
المختلط	نشا	بنى هلال	الناصرية	زهرة

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث فقد رفعت حيازات القرى وسميت العينة بنسبة مئوية متعادلة بالنسبة للمنتفعين والفلاحين التقليديين .  
أما بالنسبة لعينة الجهاز الادارى فقد أخذت ١٠٠ حالة من أجهزة الإصلاح الزراعى بالقاهرة ، ١٠٠ حالة موزعة على عواصم المحافظات الأربع وقرى البحث ، وبالنسبة لعمال التراحيل فقد أخذ ٦٠ عاملا من كل محافظة من قراها الثلاث وفقا لمواصفات محددة أهمها انعدام الملكية الزراعية . وفيما بلى حجم العينة وفقا لثقاتها الرئيسية وأحجامها النسبية .



فئة العينة	العدد	%
المنتفعون بالإصلاح الزراعى بالملك والإيجار	١١٦٥	٤٥ر٨
المزارعون التقليديون بالملك والإيجار	٩٧١	٣٨ر٢
عمال الزراعة والتراحيل	٢١٨	٨ر٥
أعضاء الجهاز الإدارى	١٩٠	٧ر٥
مجموع العينة بكل فئاتها	٢٥٤٤	١٠٠

ومن الملاحظ نقص حالات عمال الزراعة والتراحيل بعدد ٢٢ حالة وعدد ١٠ استثمارات من الجهاز الإدارى استبعدت استبعاداً لعدم الصلاحية .

### ثالثاً - البحث ونتائجه الرئيسية :

بإيجاز سوف نعرض لأهم نتائج البحث فى إطار ثلاثة أبعاد رئيسية :

- ١ - تطور الملكية الزراعية ونشأة ملامح القوى الاجتماعية .
- ٢ - البناء الاجتماعى فيما قبل ١٩٥٢ ، ملامحه العامة .
- ٣ - الإصلاح الزراعى ، مراحله وأجراءاته .
- ٤ - الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح الزراعى ، اتجاهات عينة البحث .

وفيما يلى استعراض لكل من هذه الأبعاد :

#### ١ - تطور الملكية الزراعية ونشأة ملامح القوى الاجتماعية :

لم تعرف مصر الملكية الفردية الخاصة طول تاريخها ، وإن كان لبعض الفئات نوع من الحقوق على الأرض إلا أن ملكية الأرض كانت للدولة ممثلة فى الحاكم . ظل ذلك حتى انتهاء نظام الحياة العثمانى القائم على الالتزام تحت تأثير الثورة الفرنسية ، ثم محمد على الذى قضى على المماليك فى مذبحه القلعة عام ١٨١١ وأعطاهم الوسايا المغفرة من الضرائب كلية طيلة حياتهم تتول بعدها الأرض مباشرة للدولة .

وفى عصر محمد على قام مسح لمساحة الأراضى المصرية سنة ١٨١٥ فبلغت مساحة الأرض ١٩٠٣ر٧٨٨ فداناً بالإضافة الى ٤٠ر١٢٧ فداناً

مغاة من الضرائب فى شكل أراضى بور ، وسايا ، مسموح • وفى الوجه القبلى فرضت ضرائب على مساحة ١٣١٤٩٢٧ر سنة ١٨٢٠ وأعفيت مساحة ١٧٧٥ر٦١١ فداناً من الضرائب ، وبذلك بلغت المساحة التى لم تفرض عليها ضرائب ٢٢١٥٧٣٨ر فداناً ، أما أبعاديات أو أراضى بور ، أو وسايا ، أو مسموح مشايخ • أما الأراضى التى خضعت للضرائب فبلغت ٣٢١٨٧١٥ر فداناً من مجموع مساحة الزمام البالغة ٥٥٥ر٤٣٤ر فداناً وقد أدت التغيرات التى أجراها محمد على الى وجود ثلاثة أنماط من الحيازات •

١ - الأراضى الحراجية أو الأثرية • وهى الأراضى التى تركت لواضعى اليد ولهم عليها حق الانتفاع فقط •

٢ - أراضى الوسية وهى الأراضى المتروكة للمتزمين على أن تثول للندونة بعد وفاتهم •

٣ - مسموح المشايخ والمصاطب وهى أراضى العمد والمشايخ المغاة من الضرائب بواقع ٤٪ أو ٥٪ من مسمور القرية •

هذا وقد أدت اجراءات محمد على الى تخلق الملامح الآتية للملكية الزراعية فى مصر •

#### (أ) ظهور الرأسمالية ونشأة الملكية الخاصة للأرض :

ظهرت الرأسمالية والملكية الخاصة للأرض الزراعية كنتيجة لتصفية الأقطاع المملوكى ، و ظهور اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الاستهلاك الذاتى ، واستحداث بعض المحاصيل النقدية كالفنط طويل التيلة ، والقمح للتصدير الى البلاد الأوربية ، كما ساعد على ذلك أيضاً نمو المدن المصرية ونشأة السوق الداخلية • ونمو التنظيمات الادارية التى تدعم السيطرة المركزية • وارتبط الريف بالمدينة كنتيجة لنمو وسائل المواصلات •

وقد ساعد على ذلك أيضاً نشاط السوق الداخلية بفعل الاجراءات التى ساعدت على تنشيطه كإلغاء سعيد ( ضريبة الدخولية ) على التجارة هذا وقد تم إلغاء هذا النظام تماماً فى عصر سعيد وتمت الاستعانة بالقانون المدنى الفرنسى لتنظيم العلاقات الجديدة ودعم ذلك بواسطة سلطة المحاكم المتناطة التى أنشئت فى ١٨٧٥ •

وقد استمر التطور الرأسمالى فى الزراعة فى أعقاب فشل مشروعات محمد على الصناعية والتجارية . ونظرا لغياب طبقة وسطى مصرية فقد تكونت طبقة بديلة لها حول محمد على من الاتراك الشراكسة الذين وصلت حيازتهم فى نهاية ١٨٤١ الى ٤٤٥٨٤ فداناً ، وما لبث أن أصدر محمد على أمراً فى فبراير ١٨٤٢ يبيح لهم التصرف فى الأبعاديات ثم صدرت عام ١٨٤٦ لائحة الأراضى الأولى التى أعطت للحائزين حقوقاً ترسيخ ملكيتهم عليها . وقد صدرت اللائحة السعيدية فى أغسطس ١٨٥٨ لكى تفرض مزيداً من الترسىخ للملكية الخاصة عن طريق اقرار تسجيلها والتعامل بها . ثم أصدر اسماعيل فى ٣ يناير ١٨٦٦ أمراً عالياً يمنع وقف الأطميان الخراجية ، لأن ذلك يتعلق بإدارة الخديوى . ونظرا لحاجة اسماعيل الى الأموال ، صدر قانون المقابلة الذى يعطى حق الملكية التامة للأرض اذا دفع من له حق عليها ضريبة ٦ سنوات كاملة . بل له حق وقفها بعد موافقة الخديوى . وبلغت المساحة التى دفعت عنها مقابلة ٣٠٠٠٠٠ رطل فداناً كان يملكها ٤٤٩٩٥٥ مالكا .

حينما وقع الاحتلال البريطانى أصدر مجموعة من التشريعات التى أسقطت ما بقى من قيود على الملكية الخاصة . فقد صدر القانون الأصلى فى ٢٨ أكتوبر ١٨٨٣ حيث أضفى الصفة القانونية على تشريعات الملكية ، ثم الأمر العالى فى ١٥ أبريل ١٨٩١ الذى نص على حق الملكية الخاصة للأراضى التى لم تدفع مقابلة ثم الأمر العالى فى مارس ١٨٩٤ الذى يبيح للمساكن الباشبازق والبدو حق ملكية الأراضى الممنوحة لهم . وفى ٣ سبتمبر ١٨٩٦ صدر ما أكد ما جاء بالتشريعات السابقة .

وهكذا تحققت الملكية الخاصة عبر مسيرة استمرت نصف قرن . وان استند ذلك الى عديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، فانه أدى الى نشأة عديد من القوى الاجتماعية التى ارتبطت بهذه الظروف نذكر منها ما يلى :

١ - أفراد أسرة محمد على والمبايع من الاتراك والبشراكسة الذين سيطروا على جهاز الدولة . وقد حصل هؤلاء على حقوق ملكية أراضيهم دفعة واحدة منذ فترة مبكرة ترجع الى ١٨٤٢ . وهى عبارة عن الأبعاديات والمفالک

٢ - الأعيان والعناصر الأكثر غنى من المصريين ، الذين استفادوا من اللائحة السعيدية وقانون المقابلة .

٣ - صفار الفلاحين الذين انتظروا حتى أواخر القرن الماضي ليحصلوا على حق ملكية ما بقي لديهم من أرض .

وبذلك يعكس تطور الملكية الخاصة تطور مراحل ادخال مختلف القوى الاجتماعية الى دائرة التملك ، وذلك على فترات حددت أولويتها حسب أهمية الفئة وثروتها وموقعها من السلطة التي أصبحت تضع يدها على أكثر الملكيات .

#### (ب) نشأة الملكيات الكبيرة : عواملها وانماطها :

فتحت مشروعات محمد على الطريق أمام تشكل نمط الملكيات الكبيرة منذ قيام حكم محمد على حتى نهاية حكم اسماعيل ، ويمكن ايجاز أسباب تشكل هذه الملكيات في ثلاثة عوامل هي ( منح الأرض ، نظام العهد ، مسموح المشايخ ) . وفيما يلي توضيح موجز لكل منها :

#### ١ - منح الأرض ( الأبعاديات والجفالك )

##### (أ) الأبعاديات :

وهي عبارة عن قطع من الأرض كان محمد على يمنحها لرجال دولته بهدف استصلاحها وزيادة الرقعة الزراعية . وقد بلغت مساحة أراضي الأبعاديات في عصر محمد على ١٦٤٩٦٠ فداناً ، الى جانب مساحات المهود وأغلبها من الحدائق ، وقد بلغت المساحة الاجمالية للأبعاديات ١٧٣٦٦٣ فداناً . أما أراضي الأبعاديات التي منحها الحديوى عباس لاتباعه نحو ١٠٧٥٦١ فداناً الى جانب مساحات المعمورة . وبذلك بلغت جملة الأراضي التي منحها عباس باشا ١٢٧٨٢٦ فداناً . أما التي منحها سعيد ، فقد بلغت مساحتها ٦٦٧٣٤ . ومن ثم فقد بلغت مساحة أراضي الأبعاديات في عهد محمد على ، وعباس ، وسعيد نحو ٣٦٢٧٤٩ فداناً الى جانب ٧٠٤١٤ فداناً منحت كعاشات للمواطنين في نهاية عصر سعيد . أما في عصر اسماعيل فقد بلغت جملة الأبعاديات التي منحت ٨٧٦٨٦٣ فداناً .

##### (ب) الجفالك :

وهي الأراضي التي منحها محمد على لنفسه وأسرته ، وقد بلغت مساحتها ٣٣٤٢٨٦ فداناً خص محمد على منها ٢٤٩٤٢٦ فداناً ، ولم تفرض عليها ضرائب الا في عصر سعيد عبارة عن عشر المحصول ، ومن ثم فقد عرفت بالأراضي العشورية ، وقد ارتفعت الأراضي العشورية من ٦٥٥٩٩٩ فداناً

عام ١٨٥٤ الى ١٦١٤٥٤٣ فداناً في يناير ١٨٧٤ أى أنها زادت ما يقرب من مليون فدان في مدة لا تتجاوز عشرين سنة .

#### ٢ - نظام العهد :

حيث كان العهد لكبار الضباط والموظفين دفع ضرائب أراضى قرى بأكملها ، ثم إعادة جمعها من الفلاحين . وفي نظير ذلك يمنح هؤلاء الناس بعض أراضى القرية التى يتركها الفلاحون العاجزون عن دفع الضرائب ، ويعمل الفلاحون فى أراضى العهد نظير ما عليهم من ضرائب . وقد بلغت أراضى العهد حوالى ٢٥٥٥٩٠٢ فداناً حتى عام ١٨٤٤ منها ٩١٢٥٥٩ لكبار الموظفين والضباط ، ١٢٠٠٠ فدان لمحمد على نفسه ، وقد ألغى هذا النظام بشكل نهائى بقرار من مجلس شورى النواب فى ١٨٦٦ .

#### ٣ - أراضى مسموح العمد والمساخ :

وهى التى تعطى لمساخ القرى والعمد نظير قيامهم بوظائفهم ، وقد بلغت ٤٪ و ٥٪ من أراضى القرى وهى معفاة من الضرائب حتى عهد سعيد ، حيث إتاحت لهم تكوين ملكيات كبيرة عن هذا الطريق .

٤ - كذلك لعب بيع أراضى الدولة للأفراد بعد الاحتلال مباشرة دوراً أساسياً فى هذا الصدد . حيث كان هذا الانتقال للأرض منحا وليس بيعاً حقيقياً . وفى ١٨٦١ أبيع التوسع فى بيع أراضى الدولة لأى شخص ، ثم اتسعت فى عصر الاحتلال . وقد تركزت أراضى الدولة فى ثلاثة قطاعات رئيسية :

#### (ج) أراضى الدولة ، قطاعاتها الرئيسية :

##### (أ) أراضى الدائرة السنية :

وهى الأراضى التى كان الحدوى اسماعيل يملكها ، ورهنها فى ١٢ يوليو ١٨٧٧ الى جوشن وجوير باعتبارهما نواباً عن الدائنين نظير الديون التى عرفت بديون الدائرة السنية ، والتى بلغت ٨١٥٤٣٠ ٨ر جنيه استرلينى . وعند صدور قرار التصفية فى ١٨٨٠ خضعت هذه الأراضى للمراقبين الأجانب ، وظلت تحت الرهن حتى ١٨٩٨ حيث بيعت لبعض رجال الأعمال الفرنسيين والانجليز نظير سداد الباقي من الديون ، بالإضافة الى دفع مبلغ ٦٤٣١٥٠٠ ٦ر جنيه ، ثم تألفت شركة فى ٩ يوليو

١٨٩٨ لبيع هذه الاطيان وتصفية الدائرة السنية . وقد بيعت معظم هذه الاراضى لكبار الملاك .

#### (ب) اراضى الدومين :

وهى الاراضى التى كان يملكها الخديوى اسماعيل ، وفى عام ١٨٨٣ صدرت لائحة بيع هذه الاراضى حيث كانت مساحتها ٦ + ٤٢٠٥ فداناً وزعت الى ٢٨٩ قطعة ، أغلبها للشركات وكبار الملاك . وسدد الدين والباقى آل الى الدولة .

#### (ج) الاملاك الاميرية :

وهى الاراضى التى كانت الدولة تمتلكها منذ البداية وتشمل اراضى المتروك التى بيع جزء منها فى عصر اسماعيل من الاراضى داخل الزمام ، وأول احصاء لهذه الاراضى قدر مساحتها بنحو ١٠١٧٤٧٧ فداناً فى ١٨٧٧ وقد بيعت معظمها للشركات وكبار الملاك لأنهم الذين لديهم القدرة لاستصلاحها . وفى عام ١٩١٣ بلغت اراضى الحكومة ١٥١٥٤٠ فداناً ، ثم أنشئت مصلحة الاملاك الاميرية لتديرها . وفى عام ١٩٥٢/٥١ بلغت مساحة الاراضى التى تديرها هذه المصلحة ١٩٥٢/٥١ فداناً من بينها ١٩٧٧٧٦٠٠ فداناً بوراً لا تزرع . وقد ظهر اتجاه لتصفيتها ، فخلال المدة من ١٩١٥ - ١٩١٨ تم بيع ٦٤٩٧ فداناً وفى الفترة من ١٩١٩/١٨ - ١٩٢٢/٢١ بيع ١١٤٨٣١ فداناً وفى عام ١٩٣٢/٣١ بيع ٤٠٨٠٨ فداناً وفى عام ١٩٤٧/٤٦ تم بيع ٧٧٣٢٥ فداناً ، وفى عام ١٩٤٩ - ١٩٥٢ بيع ٧٩٥١٦ فداناً . هذا ويكشف البحث فى ٣ أنماط الملكية الخاصة من حيث المساحة عن وجود ثلاثة أنماط رئيسية لكل منها عواملها التى ساعدت على ظهورها وهى :

#### (د) الملكيات الكبيرة ، ملامحها وعوامل ظهورها :

يكشف البحث فى عوامل ظهور الملكيات الكبيرة أن رأس المال الأجنبى قد لعب دوراً جوهرياً فى هذا الصدد من خلال طريقتين :

١ - قروض الرهن التى أعطيت لكبار الملاك والتى اتجهت أساساً لشراء الأرض .

٢ - شركات الاراضى التى تولت شراء الاراضى واستصلاحها وبيعها بشروط ميسرة لكبار الملاك .

ومن الملاحظ زيادة الملكيات الكبيرة من خلال مبيعات الأراضي حيث ارتفعت الملكيات الكبيرة من ٢٢٧٧٤٠ فداناً سنة ١٨٩٧ الى ٢٤٧٦٠٠٧ فداناً ٠ وإذا كانت الملكيات الخاصة زادت بشكل عام بمقدار مساحة ٢٥٩٤٨٤ فداناً خلال الفترة من ١٩٠١ - ١٩٠٨ فإن مساحة ٢٥٩١٢٢ فداناً من المساحة السابقة ذهبت لأصحاب الملكيات الكبيرة ٠ وخلال عام ١٩٤٦/٤٥ زادت الملكيات الكبيرة بما يزيد عن ٣٠ ألف فدان ، وزادت الملكيات التي تتجاوز مساحتها ٢٠٠ فدان بما يقرب من ٤٧٥٠٠ فدان ٠ ومن الواضح في هذا الصدد أن مبيعات الأراضي لعبت الدور الأكبر في نمو الملكيات الكبيرة في ظل الاحتلال البريطاني وحتى ١٩٥٢ ٠ ويعتبر شراء الأرض باستخدام النفوذ ، وعن طريق وضع اليد على أراضي الدولة من العوامل التي ساعدت على نمو الملكيات الكبيرة ، ولا يعني ذلك أن كل ملكية الأرض الزراعية ٠ وقد تميزت هذه القوى والشرائع باللامع الأساسية الملكيات الكبيرة كانت تتجه الى التطور والنمو ، وإنما هناك بعضها الذي اتجه الى التناقص والاختفاء ٠

#### (هـ) الملكيات المتوسطة وعوامل ظهورها :

مثلاً ساعدت العوامل السابقة على نمو الملكيات الكبيرة فأنها ساعدت على تعيين خريطة الملكية في مصر ، من خلال ظهور الملكيات المتوسطة ( ٥٠ - ٥٠٠ فدان ) ، وأيضاً من خلال تدهور الملكيات الصغيرة ، وفيما يتعلق بعوامل نمو الملكيات المتوسطة نجد أنها ترجع لعاملين : الأول أراضي مسموح المشايخ والمصاطب ، والثاني منح الأرض من المساحات المتوسطة خلال عهد محمد علي وعباس وسعيد واسماعيل ٠ هذا بالإضافة الى حصول القصيرة ٠ ومن عوامل نمو الملكيات المتوسطة أيضاً تفتت الملكيات الكبيرة بسبب نظام التوريث ٠ بالإضافة الى اتجاه برجوازية المدينة الى شراء بعض المساحات المتوسطة من أراضي الريف ، وبذلك وجدت بداية طبقة دخيلة على حياة الريف المصري ٠

#### (و) الأصول الاجتماعية للملاك الزراعيين :

ارتبطت نشأة القوى الاجتماعية الى حد كبير بالتغيرات التي حدثت في بعض موظفي الدولة على مساحات متوسطة من الأرض نظير خدمتهم

● الطبقة العليا وتتكون من المالكين والمترمين ، وقد تمت نهايتهم على يد محمد علي ومن ثم فقد أدى اختفاؤهم الى افساح الطريق أمام تشكل طبقة عليا جديدة من أسرة محمد علي وأعواله ٠

● ضعفت الطبقات الوسطى أيضا بسبب مشروعات محمد علي الاقتصادية ونظام الاحتكار وتحريم النشاط الخاص في بعض الصناعات .

● ضعف مركز العلماء أولا بسحب بعض الملزمات منهم ، وقد كانت تدبر عليهم دخلا ، وثانيا للقضاء على نفوذهم السياسي بعد مواجهة محمد علي مع عمر مكرم ، وإن كان هناك من العلماء من أثرى بسبب تعاونه مع السلطة .

● عن الملامح البارزة في هذا الصدد أيضا اتجاه كبار الملاك الى سكن المدن ، وأن أصولها ترجع اليها أو لأنها رحلت من الريف الى المدينة .

وفيما يلي استعراض للتركيب الاجتماعي لكبار الملاك وأهم التغيرات التي طرأت عليه :

#### ١ - أسرة محمد علي :

وقد شكلت هذه الأسرة نواة طبقة اجتماعية نظرا لما قام به محمد علي من توزيع مساحات من الأراضي على أسرته في شكل جفالك بلغت مساحتها ٢٣٤٢٨٦ فداناً ، بالإضافة الى عهد أبناؤه اتى بلغت ٣٢٧٧٦٣ فداناً . بحيث بلغت المساحة الكلية ٦٦٢٠٤٨ فداناً بخلاف الأبعاديات الملحقة ، حتى أن أسرة محمد علي اجتازت نفس الشيء ، فحين توليه لم يكن يملك شيئا ، فأصبح يملك بنهاية حكمه ٦٦٦٢٥ فداناً من الأرض العشورية الى جانب ١٠١٩٤ فداناً يملكها ابنه محمد طوسون . كذلك اسماعيل لم يكن يملك عند توليه سوى ١٥٦٣٤ فداناً ما لبثت أن ارتفعت الى ٦٩٧٣٤٦ فداناً سنة ١٨٧٠ . وبرغم تصفية أملاك اسماعيل لقاء ديونه فأنها ما لبثت أن وصلت حتى نهاية ١٨٩٠ الى ٣٩٨٧٥ فداناً ، هذا بالإضافة الى أن اسماعيل وزوجاته اشترى ١٥٢٧٢ فداناً من أراضي الدومين في ١٨٨٨ ، كما اشترى ابراهيم حلمى باشا في سنة ١٨٨٨ مساحة ٤٨٨٧ فداناً من أراضي الدومين . كذلك اشترى الأمير محمد علي ١١٥٤ فداناً في مارس ١٨٩٣ ، واشترت الأميرات سنية وتوحيدة مساحة ٣١٥٦ فداناً في مايو ١٨٩٣ . كما اشترى عباس حلمى مساحة ٨١٤ فداناً في يناير ١٨٩٨ ، بالإضافة الى ٣٠٠٠ فدان في تفتيش انشاص ، واشترى حسين كامل مساحة ٣١٦٩ فداناً في مارس ١٩٠٠ ومساحة ٩٨٩ فداناً في ١٩٠٢ ، واشترت الأميرة عفت ١٢٠٠ فداناً في ١٩٠٢ ، واشترى الأمير محمد طوسون ٣١٣٠ فداناً في ١٩٠٥ . ولم يكن عند الملك أحمد فؤاد عند توليه الحكم سوى ٨٠٠ فداناً ، أصبح يمتلك ٢٨٠٠٠ فداناً في عام ١٩٣٦ الى



جانب ٤٥ فدانا يشرف على ادارتها • والى جانب حصول هذه الأسرة على أراضيها من خلال الشراء الا أنها اتبعت وسائل أخرى كالاغتصاب ووضع اليد ، حتى بلغت المساحة التي خصصت للاصلاح الزراعي فى ملكية هذه الأسرة ١٧٩١٥٧ بالإضافة الى حوالى ٣٠ فدان أوقاف ، وكانت ملكية هذه الأسرة موزعة على ٤٢٥ مالكا •

#### ٢ - كبار الموظفين :

وتتكون هذه الشريحة من الأشخاص الذين احتلوا وظائف ادارية فى الدولة منذ تولى محمد على حتى الاحتلال البريطانى ، وأغلبيتهم من الاتراك والشراكسة والأجانب المتمصرين وبعض المصريين • وقد تشكلت لهم ملكيات كبيرة ، من هؤلاء محمد شريف الذى شغل مناصب فى عصر محمد على وعباس واسماعيل ، الذى بلغت ملكيته فى نهاية عصر اسماعيل نحو ٢١٩٢٨ فدانا • كذا سليمان باشا الفرنساوى الذى بلغت ملكيته عند وفاته ٤٦٩٩ فدانا ، وراغب باشا الذى بلغت ملكيته ٨٧٥٩ فدانا ، وفى هذا الإطار أسس بعض الأقباط ملكيات كبيرة من هؤلاء المعلم غالى واخوته ، الذى امتلك حتى نهاية عصر محمد على مساحة ٣٣٣٦ فدانا • هذا وقد دخل هذه الشريحة بعض مشايخ القرى الذين احتلوا مناصب ادارية ، وأحيانا كان يطلق على هذه الطبقة طبقة الذوات التى ضمت البرجوازية العسكرية والادارية أساسا ، وأن دخلها بعض المصريين فى أعقاب الاحتلال مباشرة •

#### ٣ - البرجوازية المالية والتجارية من الأجانب والمتمصرين :

سمح محمد على للأجانب بتملك الأراضى كما أعطى بعض الفئات من الأبعاديات ، وصلت فى بعض الأحيان الى ١٠٠٠ فدان • غير أن ملكيات الأجانب الكبيرة تكونت أساسا من خلال شراء الأراضى وأعمال الرهونات عن طريق رؤوس الأموال التى استطاعوا تكوينها من خلال أعمال التجارة وغيرها ، كما تمكنوا من انتزاع مساحات كبيرة من أراضى الفلاحين عن طريق القروض الربوية •

وقد بلغ الأجانب أعلى ملكية لهم فى الفترة السابقة على الحرب حيث بلغت ملكيتهم ٧٢٠٣٠ فدانا فى ١٩١٠ ، غير أن هذه الملكية شهدت انكماشاً حاداً فى أعقاب الحرب حيث انخفضت ملكيتهم الى ٥٥٣٢٧١ فدانا غير أن حليسية الأجانب زادت بحوالى ٤٠ ألف فدان خلال الثلاثينات كنتيجة لمشتريات شركة كوم امبو فى ١٩٣٠ •

ويدخل في إطار هذه الشريعة الاجتماعية الأرمن واليهود والسوريون. وإن كان بعض من هذه العناصر قد حصلت على الجنسية المصرية ، ويرجع تاريخ وصولها الى مصر في عصر محمد علي .

## ٤ - اغنياء المدن المصرية :

ساعدت الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على ظهور طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال من سكان المدن المصرية كونوا لأنفسهم رؤوس أموال ما لبثوا أن استغلوا جزءا منها في شراء الأراضي .

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح هناك قطاع كبير من برجوازية المدن يمثلون مواقع الصدارة بين كبار الملاك. معظمهم من المسيحيين الذين عملوا بالتجارة بالاضافة لشراء الأراضي وخيازتها .

وثمة حقيقة هامة يمكن التأكيد عليها هنا ، هي أن الطبقة الوسطى المصرية والمتحصرة سواء تلك التي نشأت في قطاع التجارة أو المهن الحرة. أو تلك التي نشأت من خلال مناصب الدولة تحولت الى كبار ملاك .

## ٥ - اعيان الريف :

تتكون تلك الشريعة الاجتماعية أساسا من عمد ومشايخ القرى ، والعامل الحاسم في نشأتها هو منصب شيخ القرية ثم منصب العمدة بعد ذلك . وقد استطاع عمد ومشايخ القرى بوسيلة أو بأخرى أن يضربوا تحت أيديهم مساحات كبيرة من الأراضي الحراجية ، وسرعان ما اكتسبوا عليها حقوقا متزايدة خلال التطورات التي حدثت في تشريعات الملكية ، وأصبح الجزء الأكبر من الأراضي في بعض القرى يتركز في عائلة بعينها . وواصلت بعض الأسر توسيع ملكياتها في ظل الاحتلال البريطاني وخصوصا العناصر التي تعاونت مع الاحتلال . وكانت أراضي الدائرة السننية فرصة لذلك . وحيث كان يكفي لشراء مساحة من أراضي الدائرة السننية أن يدفع المشتري ٣٠٪ من ثمنها على أن يقسط الباقي على ١٥ أو ٢٠ سنة . غير أنه مع بداية القرن العشرين طرأت عدة تغيرات على هذه الفئة منها :

(أ) انها لم تعد طبقة ريفية بحثة كما كانت تعيش عند نشأتها بعد أن انتقل عدد كبير من أفرادها من أصحاب الممتلكات الكبيرة الى المدن

للمشاركة فى الحياة العامة والحركة السياسية ، وأصبح بعضهم يملك قصورا فى القاهرة والاسكندرية وعواصم الأقاليم .

(ب) أنها بدأت بدور أكبر فى السلطة والحركة السياسية كنتيجة لتعاظم الدور الذى يلعبه المصريون فى السياسة الوطنية فى أعقاب ثورة ١٩١٩ . وأصبحت هذه الشريعة تمثل جزءا من كل أكبر ، هو طبقة كبار الملاك بشرائعها المختلفة .

#### ٦ - مشاريع البدو :

تكون الجزء الأكبر من مشايخ البدو خلال منح الأبعديات التى منحت لهم فى عهد محمد على وعباس ، كما كانت مبيعات الدائرة السنوية فرصة أخرى أمام مشايخ البدو لتوسيع ملكياتهم .

وقد نتج عن استقرار البدو نوعا من التغيرات الاجتماعية فى بنائهم القبلى ، فمن ناحية ضعف الرابطة القبلية التى كانت تربط أفراد القبيلة الواحدة ، كما انقسمت القبيلة الى مستويين اجتماعيين ، فمعظمهم مشايخ البدو أصبحوا يكونون شريحة كبار الملاك ، ورحل معظمهم الى المدن بينما أصبح باقى القبائل فى عداد الفلاحين .

تلك هى الأصول الاجتماعية المختلفة التى انحدر منها كبار الملاك ، ويلاحظ أن حدة التناقض بين هذه الفئات أخذت تخف تدريجيا لتصبح فى النهاية طبقة واحدة .

ولا تختلف شريحة الملاك المتوسطين فى تركيبها الاجتماعى كثيرا عن طبقة كبار الملاك الا من حيث كثافة الفئات الاجتماعية السابقة . ففى الوقت الذى يخفى فيه أفراد أسرة محمد على السابقة داخل هذه الفئة يقل الأجانب بدرجة كبيرة ، بينما تزيد كثافة أعيان الريف حيث تصبح هذه الفئة الغالبة بين متوسطى الملاك . وتضم هذه الشريحة عددا من مشايخ البدو كما تضم مجموعات من البرجوازية الصغيرة من سكان المدن والتجار وأصحاب المهن الحرة ، وهم الذين يمتلكون القطاع الأكبر من الملاك بين هذه الشريحة . والصفة البارزة فى أعيان الريف وهم غالبية هذه الفئة أنهم أكثر تمدنا وأكثر فرصا من حيث تعليم أولادهم ، وقد لعبوا دورا قياديا للفلاحين فى الثورة العراقية وثورة ١٩١٩ ، ويكفى أن هذه الفئة هى التى قدمت للحركة الوطنية رجالا من أمثال أحمد عرابى وسعد زغلول .

## ٧ - الفلاحين وأصحاب الملكيات الصغيرة :

اتجه تطور الملكية نحو تجريد الفلاحين الصغار من الأراضي التي كانت مملوكة لهم بفعل عوامل كثيرة نذكر بعضها فيما يلي :

( أ ) التشريعات : حيث أعطت التشريعات للدائنين والمرتهنين حقوقا على الأرض تفوق حقوق صاحب الأرض المدين . وقد تكفل نظام الرهن بتجريد كثير من الفلاحين من أراضيهم . كذلك التشريعات التي تنص على الاستيلاء على الأرض التي يتركها أصحابها هربا من الضرائب ، وهي ما تعرف بأراضي المتروك .

(ب) قيام الملكيات الكبيرة على حساب الصغيرة . حيث استولى كبار الملاك وأصحاب العهد على أراضي الفلاحين ، كما أخذت أراضي المتروك كمعاشات لكبار الموظفين ، وفي أحيان كثيرة كان الفلاحون يرغمون على ترك أراضيهم بالقوة أو الاجبار .

(ج) الديون التي تراكمت على الفلاحين نتيجة لارتفاع الضرائب مما اضطر كثيرا من الفلاحين الى الاستدانة بالربا والرهن ، ثم الحجز على أرض الفلاحين والاستيلاء عليها ، ولقد تعمق ذلك بسبب الآثار الاقتصادية التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية .

هذه العوامل مجتمعة أسهمت في تحول الجزء الكبير من أرض الفلاحين الى عناصر غير فلاحية لا تعمل بالزراعة ، أو لا تقيم في الريف ، وقد ساعد على ذلك سطوة كبار الملاك وسيطرتهم على الجهاز الإداري للدولة ، ونتيجة لذلك اتجهت الحيازات الخاصة بصغار الفلاحين الى التضاؤل حيث كان متوسط ملكية ١٩٤٩-١٩٤٦ مالكا ٢٨٪ من الفدان ، ٢١٩٦٦٧ مالكا حيازات متوسطها ٦٨٪ من الفدان ونحو ٢٩٦٧٢٨ مالكا حيازات بمتوسط ٣٠٢ فداناً بحيث تشير الشريحة التي تمتلك أقل من فدان الى نشأة طبقة الفلاحين المعدمين .

## ٨ - نشأة الفلاحين المعدمين :

شكل تأسيس الجفالك على أساس الاستيلاء على أراضي صغار الفلاحين ، بالإضافة الى اجراءات السخرة والضرائب المتزايدة عليهم مما دفعهم الى هربهم من أراضيهم . والمعيشة في حماية كبار الملاك كعمال أجراء أو كضمتأجرين صغار ، ويرجع وجود هذه الفئة الى عصر محمد علي

حينما صدرت لائحة تتحدث عنهم في ١٨٣٧ . وفي عصر عباس أصبحت الدولة مسئولة عن توفير العمالة الزراعية لأراضي كبار الملاك . وخلال القرن التاسع عشر كان حرب الفلاحين من أبعاديات كبار الملاك مستمرا حيث وصلوا ٤ مديرية الغربية الى ١٧ ألف الى جانب ١٤ ألفا يعملون في أراضي الأوقاف .

وفي داخل شريحة عمال الزراعة وجنت شريحة عمال الترحيل التي تنتقل باحثة عن العمل ، ويشير البرت قرمان ، أن عدد عمال الزراعة في أربع مديريات بلغ ٨٠٥٣٦ عاملا عام ١٨٧٣ ومحاولة حصر عدد عمال الزراعة يكشف عن التطور التالي :

( أ ) في عام ١٩٠٧ بلغ عدد عمال الزراعة ٨٣٢٧٨٥ عاملا الى جانب ٣٥٥٠٣ من الرعاة ومربي الماشية .

(ب) في عام ١٩١٧ كان هناك ٥٠٦١٨١ فلاحا مستأجرا الى جانب ١٢٤٧٣ من عمال الزراعة بالإضافة الى ١٥٤٥٢٧٨ من العاملين لدى أقاربهم ٩٧٢٧٢ من الرعاة والعاملين بتربية الماشية .

(ج) في عام ١٩٢٧ كان هناك ٢٣٤٦٨٧ من الفلاحين المستأجرين ، ١٤٣٥٢١٤ من عمال الزراعة بالإضافة الى ٩٠٦٨٥٧ فلاحا يساعدون ذويهم ٤٩٠٩٩ من الرعاة .

(د) في عام ١٩٣٧ ارتفع عدد عمال الزراعة الى ١٦٢٧٦٢٩ عاملا بالإضافة الى ١٥٠٥٠٩٠ من العمال بدون أجر .

(هـ) في عام ١٩٤٧ بلغ عدد عمال الزراعة ١٠٥٧٨٧٨ بالإضافة الى ١٣٨٩٣٠٩ من العاملين بالزراعة عند أقاربهم بالإضافة الى ٤٠ ألف من الرعاة ومربي الماشية ، ٤١٧٢٨ من خدم المنازل في القطاع الزراعي .

(و) وفي عام ١٩٥٢ كان هناك ١٥٨ مالكا ( يملك الواحد منهم أكثر من ١٠٠٠ فدان ) يملكون ٤٤١٧٨٩ فداناً مقابل ١٤٩٦٤٩٦ فلاحا يمتلك الواحد منهم نصف فدان فأقل بمتوسط ٢٨ من الفدان ، ونحو ٤٢٤٠٢٧ متوسط ملكية كل منهم فداناً بالإضافة الى ١٠٥٧٨٧٨ عاملا زراعيا . ولقد زادت حدة مشكلة عمال الترحيل حينما تخلقت فئة مقاولي الأنفار التي أسست ثروات خاصة بها على حساب تعاسة هذه الفئة .

وأما في تردى بناء الملكية الزراعية على النحو الذى عرضنا له فان سيطرة كبار الملاك على أجهزة الدولة اعاقت أية اصلاحات ، وقمعت أية مطالب من جانب الفلاحين مما أدى الى انتفاضة كبيرة في أواخر عصر اسماعيل ، الثورة العراقية ، ثورة ١٩١٩ وانتفاضة الفلاحين في كفور نجم وبهوت ، بحيث أصبحت ضرورة الاطاحة بالنظام القائم ضرورية اذا أريد اصلاح أوضاع الملكية الزراعية ، وهو ما فعلته ثورة ١٩٥٢ باصدارها مجموعة قوانين الاصلاح الزراعى .

## ٢ - البناء الاجتماعى فيما قبل ١٩٥٢ ، الملاح العامة :

رأينا فيما سبق المسيرة التاريخية الخاصة التى أقرت فى النهاية بصدر القانون المدنى لعام ١٨٨٣ والغاء شروط المقابلة فى عام ١٨٩١ . بحيث أباح لواضع اليد كافة حقوق التصرف فى الأراضى التى تحت يديه . وحتى ١٩٥٢ لم تحدث تغيرات ذات قيمة جوهرية . فى اطار ذلك فان البناء الزراعى كان يعانى من مجموعة من المشكلات التى طرحت لها حلول فى شكل مشروعات بدائية للاصلاح الزراعى ، ولكن القوى الاجتماعية رفضتها فى هذه المرحلة وهو ما سنعرض له فيما يلى :

## ( ١ ) مشكلة البناء الزراعى قبل ١٩٥٢ : حيث عانى من المشكلات التالية :

### ١ - ضيق الرقعة الزراعية :

### ١ - ضيق الرقعة الزراعية :

لقد عانت مصر فيما قبل ١٩٥٢ من ثبات مساحة الرقعة الزراعية فى مواجهة الزيادة السكانية . فبينما لم تزد المساحة الزراعية فى ١٩٥٢ عنها فى عام ١٩٣٠ الا بنسبة ١٪ من مساحة الأرض الزراعية زاد السكان فى عام ١٩٤٧ بنسبة ٢٥٪ والقطاع الريفى بنسبة ١٧٪ عنها فى عام ١٩٣٧ .

وارتبط بذلك اهتزاز بناء الملكية الزراعية حيث نجد أن ١٪ من الملاك يستأثرون بنحو خمس مساحة الأرض الزراعية ، بينما القاعدة الدنيا التى بلغت ثلاثة أرباع عدد الملاك لم يتجاوز نصيبها ١٢٪ . ولعل أسباب ذلك ترجع الى التضخم فى أسعار الأرض ، والافقار المتعاطم للغالبية لسكان الزراعيين مما حال بينهم وبين تملك الأرض الزراعية . واتصلت بذلك مشكلة فرعية أخرى تتصل بتجزؤ الحيازة الزراعية الواحدة مما يعوق

الاستثمار الأمثل لها . فمثلا بلغت مساحة الحيازات الأقل من ٥ أفدنة والتي تجزأت الى قطعة أو أكثر نحو ٢٣٪ من أصل مساحة الأرض الزراعية . أما الحيازات الأكثر من خمسة أفدنة والمجزأة الى قطع فأكثر نحو ١٨٪ ، وتجزأت الى قطع تتراوح بين ٢٧٪ فدان و ٢٩ فدان ، وقد أدى ذلك الى تدهور انتاجية الأرض نظرا لاستهلاك مساحات كبيرة فى القنوات والحواجز وارتفاع تكلفة السماد والبذور والمبيدات لزيادة الفاقد منها . وصعوبة استخدام الآلات ولتنظيمات الانتاجية الحديثة لضيق المساحة .

### ٣ - مشاكل تأجير الأرض الزراعية :

تعتبر مشكلة تأجير الأرض الزراعية من أهم المشاكل التى عانى منها البناء الزراعى فيما قبل ١٩٥٢ . فقد أدى ضيق الرقعة الزراعية الى جانب غياب الملاك عن القرية ، بالإضافة الى ارتفاع قيمة التأجير أن أصبح التأجير والمتاجرة بالأرض الزراعية نوعا من الاستثمار . ولتوضيح ذلك نجد أنه بينما كان دخل الفدان ٢٠ جنيها صافيا كان ايجاره ٢٥ جنيها قبل ١٩٥٢ . وبذلك بلغت المساحة الخاضعة للتأجير ٦٠٪ من المساحة الزراعية فى ١٩٤٩ بينما هى كانت ١٧٪ من الأرض الزراعية عام ١٩٣٩ وارتفعت الايجارات من ١٠٠٪ عام ١٩٤٨ الى ٤٧٢٪ عام ١٩٥٢ ، وبلغ الربح العقارى لتأجير الأرض ١٤ مليون جنيه بينما بلغ اجمالى الدخل من المحاصيل ٣٢ مليون عام ١٩٥٢ . ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من الظواهر الضارة التى دفعت الى ظهورها هذه المشكلة :

١ - اهمال الأرض الزراعية من جانب المستأجر لأن اتجاهه كان استغلالها دون تكاليف .

٢ - ظاهرة المتاجرة بالأرض الزراعية وظهور فئة سماسرة الأرض ، أما أهم أشكال التأجير فكان الايجار النقدي ، والايجار بالمزراعة .

٣ - تخلف الانتاج الزراعى :

بالنظر الى العوامل السابقة تخلف الانتاج الزراعى بسبب عوامل أخرى كثير ة منها قصر التمويل الحكومى للانتاج الزراعى على كبار ومتوسطى الملاك ، وهو ما دفع صغار الفلاحين الى المربين نظير فائدة قد تصل أحيانا الى ١٠٠٪ وهو ما كان مدخلا لانتزاع مساحات كبيرة من أراضي صغار الملاك .

كذلك سيادة النمط المحصولي المتخلف المقتصر على محاصيل الاستهلاك الذاتي ، وإن اقتصر ذلك على الحيازات الصغيرة بينما اتجه انتاج الحيازات الكبرى الى السوق ، ومن مظاهر التخلف أيضا استخدام الماشية كقوة عمل وليس كمصدر للانتاج الزراعي ، هذا بالإضافة الى سوء توزيعها ، فالحيازات أقل من ٢ فدان والتي تبلغ نسبتها ٦٨٪ من اجمالي الحيازات تملك ١٤ رأس ماشية كمتوسط عام للحيازة الواحدة . بينما من ٢ - ٥ فدان بلغ متوسط ما تملكه الحيازة من الماشية ١٩ رأس ماشية بينما من ٥ - ١٠ فدان بلغ متوسط ما تملكه الحيازة ٨٨ رأس ماشية أما الحيازات بين ٥٠ - ١٠٠ فدان فيبلغ متوسط ما تملكه الحيازة ١٠٤ رأس ماشية . بينما ١٠٠ فدان فأكثر تملك ماشية بمتوسط ٣٠ رأسا للحيازة ، وذلك يعنى وجود علاقة اطرادية بين حجم الحيازة وما تملكه من رؤوس ماشية . ويعتبر استخدام الميكنة فى الانتاج أحد مظاهر تخلف الانتاج الزراعي فيما قبل ١٩٥٢ ، ويتضح ذلك من أن مساحة الحيازات أقل من ٥ أفدنة بلغت ١٧٨١٢٢٢٢ فدان ، بينما نصيبها من عدد الجرارات الزراعية ٤٢٪ فقط ، بينما نصيب الحيازات بين ٥ - ٢٠ فدان والتي تصل مساحتها الى ١٣٧١٣ فدان يصل الى ٥٣٪ من الجرارات الزراعية . بينما نصيب الحيازات بين ٢٠ - ٥٠ فدان والتي تصل مساحتها الى ٨٢٠٨٢ فدان يصل الى ١٣٣٪ من الجرارات المصرية . بينما تملك الحيازات بين ٥٠ - ١٠٠ فدان والتي وصلت مساحتها الى ٥٧٩٠٥٣ فدان نصيبها ٢٤٪ من الجرارات المصرية ، بينما الحيازات ١٠٠ فدان فأكثر والتي وصلت مساحتها الى ١٨٢٦٢٥ فدان نصيبها ٥٥٪ من الجرارات المصرية وهنا نجد علاقة اطرادية أيضا بين مساحة الحيازة وبين استخدام الميكنة .

#### ٤ - مشكلة عمال الزراعة والتراخيل :

نظرا لأن ٧٠٪ من سكان مصر يعملون بالزراعة فانه كان منطقيا أن تؤدي زيادة السكان فى مواجهة ثبات مساحة الاراضى الزراعية التى تخلق هذه المشكلة . وللتدليل على ذلك ، فانه فى عام ١٩٥٠ وصل عدد الأسر المعتمدة الى حوالى ٥٥٪ من اجمالى عدد الأسر الزراعية . وعلى حين زاد عدد الأسر الزراعية بنحو ١٩٪ بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٥٠ فقد زاد عدد الأسر المعتمدة بنحو ٢٤٠٪ عن ذات الفترة - والواقع أن الأجور التى حصل عليها المعدمون الذين مثلوا القسم الأكثر بؤسا من الفلاحين لم تتعد نحو ٤٤٪ من اجمالى الدخل الزراعي . ولقد تخلق عن هذا الوضع عدة ظواهر ذات طابع مرضي . .



١ - ظهور شريحة كبيرة من القطاع الريفي تعيش على أساس بيع قوة عملها ، ومنها شريحة داخلية تنتقل بين القرى بحثا عن فرص العمل وهم ما يعرفون بعمال التراحيل في مقابل اتجاه كبار الملاك الى نمط استزراع متخلف باستخدام العمل المأجور لرخصه وليس الميكنة .

٢ - ارتباطا بنمط الاستزراع الذي اتبعه كبار الملاك ظهرت فئة مقاولي الأنفار التي تعيش على أساس الاستقطاعات من أجر العامل . وخاصة أنه كانت هناك وفرة في الأيدي العاملة نظرا لبطء التقدم الصناعي وعدم قدرته على استيعاب العمالة الريفية الزائدة - حيث تضاعف نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٧٠ ص من الفدان عام ١٨٩٧ الى ٤١ ص من الفدان عام ١٩٦٠ .

ومن الملاحظ أننا نجد في اطار هذه الظاهرة أن هناك محافظات طاردة للعمالة الزراعية لأسباب عديدة . وأهمها المنوفية التي تطرد عمالة زراعية بنسبة ٢٠٤٪ ، قنا ١٥٢٪ ، الدقهلية ١٢٦٪ ، سوهاج ١٠٥٪ ، أسيوط بنسبة ٨٨٪ .

#### ٥ - سوء توزيع الدخل الزراعي :

اذ قد ساد توزيع الدخل الزراعي فيما قبل ١٩٥٢ نوعا من الفوضى المتبدية . يوضح ذلك أن اجمالي الأجور التي حصل عليها الفلاحون المدممون لم تتجاوز ٩٪ في الوقت الذي بلغ فيه حجم الأسر المدممة نحو ٤٤٪ من اجمالي الأسر الريفية ، أما فقراء ومتوسطو الفلاحين باعتبارهم المالكين لحيازات أقل من خمسة أفدنة والذين يمثلون نحو ٩٠٪ من اجمالي عدد الملاك نجد أنهم لم يتأولوا سوى ١٧٥٪ من اجمالي الدخل الزراعي . أما الشرائح العليا من كبار الملاك الذين تزيد ملكياتهم على ١٠٠ فدان ، والذين لم يتجاوزوا ١٪ من اجمالي عدد المالكين قد استحوذوا على نحو ٢٥٪ من اجمالي الدخل الزراعي . هذا بالإضافة الى أن مدفوعات الإيجار والتي شكلت ريعا اضافيا ناله بالأساس كبار الملاك الغائبين ، نجد أنها بلغت نحو ١٦٪ من اجمالي الدخل الزراعي . مجمل القول أن الدخل الزراعي بالنظر الى مختلف الشرائح كان يعاني من فوضى ضاربة جعلته يشكل أحد جوانب اختلال توازن البناء الزراعي .

(ب) الإصلاح الزراعي ، اراءهاته وفلسفته الأساسية :

برغم أن الملكيات الكبيرة في مصر لم تنشأ بأسلوب التراكم الرأسمالي الذي قد يبرر إلى حد ما رفضها لأي تجاوز للملكيتها فإننا نجد أنها مع ذلك رفضت كافة المشروعات التي قدمت فيمسلة قبل ١٩٥٢ . ومن هذه المشروعات مشروع الإصلاح الزراعي لوزارة سعد زغلول في ١٩٢٤ ، مشروع محمود بسيوني في يناير ١٩٣٥ ، مشروع محمد كامل المحامي عام ١٩٣٩ ، مشروع علي الشنسي باشا عام ١٩٣٩ ، مشروع جلال فهيم في ١٩٤٣ ، مشروع النهضة القومية في عام ١٩٤٤ ، مشروع محمد خطاب ، ثم مشروع الثوريين الماركسيين .

هذا وقد اتسمت مشروعات الإصلاح قبل ١٩٥٢ بالطابع الليبرالي المعتدل حيث أنها تواجه جوهر المشكلة الزراعية . حيث كانت تركز أساسا على استصلاح الأراضي لمواجهة التفتت ووضع حد أقصى للملكية الزراعية يتراوح بين ٥٠ - ٢٠٠ فدان ، لكن ينطبق على الأرض التي قد تشكل في المستقبل فقط . هذا إلى جانب اغفال اصلاح العلاقات الإيجارية أو مواجهة مشكلة العمالة الزراعية . وعدم طرحها لاستراتيجيات تتعلق بتنظيم الانتاج الزراعي .

### ٣ - الإصلاح الزراعي ، مراحله وأجزائه :

تأسس الإصلاح الزراعي في مصر بمبادرة من قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ وقد بدأت هذه القوانين بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي وضع حدا أقصى للملكية الفرد مائتي فدان بالإضافة إلى مائة فدان أخرى لأبنائه القصر . ثم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذي نص على تخفيض الحد الأقصى للملكية الفرد إلى مائة فدان ، ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي وضع حدا أقصى للملكية الفرد ٥٠ فدانا .

هذا إلى جانب قيام قوانين الإصلاح الزراعي بتنظيم العلاقات الإيجارية حيث تحدد قيمة الإيجار النقدي بسبعة أمثال الضريبة ، وألغى نظام الإيجار من الباطن بحيث تصبح العلاقة الإيجارية مباشرة بين الملاك والمستأجرين ، كما رفع نصيب المستأجر في نظام الإيجار بالمزارعة إلى ٥٠٪ من الناتج ، مع مشاركة المالك والمستأجر مناصفة في كافة التكاليف . ويلاحظ أن الحكومة أعطت المالك حق استرداد نصف المساحة المؤجرة من المستأجرين بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ وهو ما نجم عنه انتزاع كبار الملاك لمساحات كبيرة من صغار المستأجرين . هذا وقد استقرت عملية إصدار قوانين

الاصلاح الزراعى عدة مراحل تاريخية ، وأسست مجموعة من الاجراءات الأساسية كالاستيلاء والتوزيع ، مما كان من نتاجه تغيير خريطة الملكية الزراعية فى الواقع المصرى وهو ما نعرض له فيما يلى :

#### ( ا ) قوانين اصلاح الزراعى : المراحل الرئيسية :

حيث مرت قوانين اصلاح الزراعى من حيث الاصدار بالمراحل التالية :

١ - المرحلة الأولى ١٩٥٢ - ١٩٥٦ وقد صدرت فى اطارها عدةقوانين تهدف أساسا لاصلاح عيوب البناء الزراعى بمنع التركيز الشديد للأرض وإعادة توزيع الأرض المستولى عليها ، هذا بالإضافة الى إعادة توجيه الاستثمارات الى المجال الصناعى \* وبرغم كرم قوانين هذه المرحلة تجاه كبار الملاك الا أنها تراجعت حينما ارتكب بعض كبار الملاك بعض الانحرافات عما هو مسموح لهم ، والقصد الأساسى من ذلك •

٢ - المرحلة الثانية ١٩٥٧ - ١٩٦١. وصدرت فى اطارها مجموعة القوانين التى استهدفت تحقيق المضمون الاجتماعى للقانون ، ومن أهم أحكامه تحديد الحد الأقصى للملكية الأسرة بنحو ٣٠٠ فدان والتعويض على مدة ٤٠ سنة بدلا من ٣٠ سنة وبفائدة سنوية ١٥٪ بدلا من ٣٪ وذلك لأن الدولة فقدت الأمل فى امكانية اسهام كبار الملاك فى المشاركة فى التنمية •

٣ - المرحلة الثالثة ١٩٦١ - ١٩٦٧ وهى تعرف بالمرحلة الاشتراكية حيث خفض الحد الأقصى للملكية الفرد الى ١٠٠ فدان وألغى مبدأ التعويض أو حظر على الأجانب تملك الأرض الزراعية ، وألغيت أقساط الأرض الموزعة على صغار الزراع تعبيرا عن تعميق المضمون الاجتماعى للقانون •

٤ - المرحلة الرابعة ١٩٦٧ - ١٩٦٩ وشكلت هذه المرحلة طفرة فى تاريخ اصلاح الزراعى ، حيث حدد الحد الأقصى للملكية الفرد بنحو ٥٠ فدانا ، وبنحو ١٠٠ فدانا للأسرة • غير أنه يلاحظ ببطء التغير الاجتماعى فى هذه المرحلة فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ ، حيث تراجعت المسألة الاجتماعية فى مواجهة المسألة الوطنية •

#### (ب) قوانين اصلاح الزراعى ، نطاق فاعليتها :

ونقصد بذلك مساحة الرقعة الزراعية التى خضعت لفاعلية قوانين

الإصلاح الزراعي منذ ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٩ • بداءة تؤكد أن المساحة التي خضعت لفاعلية القانون لم تتجاوز ١٢.٥٪ من مساحة الأرض الزراعية ( من حيث الاستيلاء ) بينما خضعت ٦٠٪ من الأراضي المصرية لتنظيم علاقاتها الإيجارية ، هذا الى جانب تنظيم الانتاج الزراعي والاشراف التماواني ، ومواجهة مشاكل مثل مشكلة العمالة الزراعية وانخفاض انتاجية الأرض الزراعية ، أما جملة المساحة التي خضعت للاستيلاء من قبل القانون فتقدر بنحو ٩٩.١٥٣ فداناً بالإضافة الى أراضى طرح النهر ومساحتها ٥٨٥٩٠ فداناً • ونتيجة لتطبيق القانون حدثت التغيرات التالية فيما يتعلق ببناء الملكية الزراعية •

١ - تضاعفت الشريحة ٥ أفدنة فأقل في ١٩٥٢ عنها في ١٨٩٦ •  
اذ زادت بمساحة ٤٨٧ ألف فدان أى من ٣٥٤٪ الى ٤٥٪ من مساحة الأرض الزراعية •

٢ - الثبات النسبي لعدد ملاك الشريحة من ١٠٠٥ أفدنة اذ كان العدد في ١٩٦١ هو نفسه في ١٩٥٢ بينما زادت المساحة المملوكة لهذه الشريحة من ٥٦٠٠ فدان الى ٣٥٠٠.٠٠٠ فدان • كذلك ظل عدد ملاك الشريحة بين ١٠ - ٥٠ فدان الى ٣٥٠.٠٠٠ • كذلك ظل عدد ملاك الشريحة بين ١٠ - ٥٠ فداناً ثابتة بينما تضاعفت ملكيتها في ١٩٦١ عنها ١٩٥٢ •

٣ - تضاعف ملاك الشريحة بين ٥٠ - ١٠٠ فدان فيما بين ١٩٥٢ - ١٩٦١ وارتفعت ملكيتهم من ٤٢٩.٠٠٠ فداناً الى ٦٣٠.٠٠٠ فداناً •  
٤ - أما فيما يتعلق بالشريحة بين ١٠٠ - ٢٠٠ فدان فنجد أن ملاكها قد تضاعفوا في ١٩٥٢ عنها في ١٨٩٦ من ١٢٠٠ الى ٣٠٠٠ مالك وظل العدد ذاته في ١٩٦١ فى حين ارتفعت المساحة المملوكة من ٤٣٧.٠٠٠ الى ٤٥٠.٠٠٠ ألف فدان •

٥ - وفيما يتعلق بالشريحة أكثر من ٢٠٠ فدان ظل عدد الملاك ثابتاً حوالى ٢٠٠٠ مالك وإن انخفضت المساحة المملوكة لهذه الشريحة من ١١١.٠٠٠ فدان الى ٤٣٠ ألف فدان •

٦ - ان المحافظات التى خضعت لفاعلية قوانين الإصلاح الزراعى فى الوجه القبلى هى ( الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ) أما محافظات الوجه البحرى فهى ( القاهرة ، القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، المنوفية ، الغربية ، البحيرة ، الاسماعيلية ) •

هذا وتجدر الإشارة الى أنه بعد ١٠ سنوات من تطبيق الإصلاح الزراعى فى مصر استمر ٤٠٪ من القطاع الأدنى لسكان الريف كمعدين ، ولم ينل حوالى نصف سكان الريف سوى ١٪ من المساحة الاجمالية للأراضى الزراعيه على حين أن ١٠٪ من القطاع الأعلى لسكان الريف نال حوالى ٦٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية •

### (ج) توزيع أراضى الإصلاح الزراعى :

تحقيقا للمضمون الاجتماعى للقانون تمت إعادة توزيع الأراضى المستولى عليها ، فى إطار ذلك ظهر اتجاهان الأول يرى زراعتها جماعيا لامكانية الأخذ بأساليب الزراعة الحديثة ، والثانى يرى إعادة توزيعها للمكيات صغيرة مع دعمها بالتعاونيات الزراعية وترشيد الانتاج الزراعى ، وقد أخذ بالاتجاه الثانى فى غالبية أراضى الإصلاح الزراعى ووزعت المنفعة مساحات بين ٣٦ فدان الى ١٩٩ فدان بمتوسط عام قدره ٢٤ فدان مقابل ثمن الأرض الذى يحسب على أساس ١٠ أمثال الإيجار ويقسسط على ثلاثين عاما • هذا وقد بلغت المساحة التى خصصت لاجراءات التوزيع بين ١٩٥٣ - ١٩٧٠ نحو ٨١٧٥٥٨ فداناً وزعت على ٣٤١٩٨٢ أسرة منتفعة بمتوسط عام قدره ٢٤ فداناً أما شروط الأسرة المنتفعة فقد كان من بينها أن تقل ملكيتها عن ٥ أفدنة وأن تكون فقيرة أو معدمة ، أن تكون كبيرة العدد ، ويفضل من كان يعمل على الأرض المستولى عليها أجيراً أو مستأجراً •

### ٤ - الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح الزراعى ، اتجاهات عينة البحث :

من خلال اجراء البحث الميدانى فى مجتمعات البحث والعينة التى أشرنا إليها كان التركيز منصبا على استيضاح مسألتين أساسيتين ، الأولى هى اتجاه عينة البحث نحو المتضمنات الأساسيان للقانون • أما الثانية فتتمثل فى الآثار الاجتماعية والاقتصادية للقانون من وجهة نظر عينة البحث • وسوف نستعرض نتائج الدراسة الميدانية فى إطار المسائل الأساسية التالية :

- ( أ ) الأحكام الأساسية للإصلاح الزراعى ، اتجاهات عينة البحث •
- (ب) الإصلاح الزراعى وتنظيم العلاقات الإيجارية •
- (ج) ادارة الإصلاح الزراعى ، دورها فى تنظيم الانتاج وترشيده •
- ( د ) التعاونيات ، دورها فى تنظيم الانتاج ، وجهة نظر عينة البحث •
- (هـ) الإصلاح الزراعى وحل مشكلة عمال الزراعة والتراجل •

(و) الإصلاح الزراعى والتغير الاجتماعى للقرية المصرية •

(١) الأحكام الأساسية للإصلاح الزراعى ، اتجاهات عينة البحث •

تكشف الدراسة الميدانية عن اتجاهات متماثلة تقريبا فيما يتعلق بالأحكام الأساسية للإصلاح ، لكونه كان يمثل حاجة بنائية ، ولاستيعاب أحكامه الأساسية فى إطار الثقافة العامة نظرا لطول الفترة التى انقضت بين تطبيقه وبين إجراء البحث • وفيما يلى بعض الاتجاهات نحو الأحكام الأساسية :

١ - فيما يتعلق باتجاه عينة البحث نحو تحديد الحد الأقصى للملكية الفرد بنحو ٥٠ فدانا ، وبنحو ١٠٠ فدان للأسرة ، وافقت عينة البحث بنسبة ٩٨٪ بينما يرفض ذلك نسبة ١٥٪ ومن وافق على ذلك يقدم أسبابا عديدة منها استفادة الفلاح الصغير بنسبة ٦٠٪ ، عدالة التوزيع بنسبة ٢٠٪ من العينة ، أو بسبب الأقطاع بنسبة ٨١٪ • وفيما يتعلق بأغراض تحديد الملكية كما حددت على النحو السابق أجابت نسبة ٥٠٤٪ من أجل استفادة الفلاح بالأرض الزراعية ، أو حتى يتمكن الفلاح المعدم من الحياة بنسبة ٣١٦٪ أو حتى لا يكون هناك تفاوت بين الغنى والفقر بنسبة ١٠٪ • وفيما يتعلق بمدى تحقق أغراض القانون أجابت نسبة ٩٤٪ بالإيجاب ، بينما نفت ذلك نسبة ٤٣٪ وعما اذا كان من الضرورى وضع حد أقصى للملكية أجابت نسبة ٨٧٥٪ بضرورة التحديد ، ٦٩٪ بضرورة اطلاقه • ومن ذلك نستطيع الوصول الى مجموعة من الاستخلاصات الأساسية • منها أن تحديد الملكية قد لاقى قبولا عاما لدى عينة البحث ، وان هناك ادراكا واضحا لأغراضه الأساسية وتأكيدا على تحقيق أهدافه ، وان كان هناك من طالب بأن يكون أكثر راديكالية •

٢ - أما فيما يتعلق بإجراءات الاستيلاء والتعويض والتوزيع التى اتبعها القانون فيما يتعلق بالأراضى التى خضعت لأحكامه فاننا نجد استجابات عينة البحث كما يلى :

فيما يتعلق بالاستيلاء ترك القانون الحرية لكبار الملاك للتصرف فى الأراضى الزائدة عما هو مسموح به بالبيع أو بالتنازل ، غير أن كبار الملاك ردوا على هذا السكرم الثورى بأنماط عديدة من السلوك المتحرف بأن قاموا بتهريب الأرض أو البيع فى شكل عقود صورية ، مما جعل الدولة تتراجع عن مسلكها بالاستيلاء المباشر على الأراضى الزائدة عن التحديد القانونى •

وقد وافقت عينة البحث على هذا الاجراء بنسبة ٩٦٫٨٪ بينما رفضته نسبة ٢٫٦٪ أما عن أسباب الاستيلاء من وجهة نظر العينة فكانت ليستفيد الفقراء نسبة ٤٠٫٢٪ وحتى يعيش الجميع بنسبة ٨٫٤٪ ، وحتى ينال حقه من يعمل فى الأرض بنسبة ٦٫٩٪ ولعدالة التوزيع بنسبة ٥٫٧٪ وهو ما يدل على اتجاء عام بالموافقة على اجراءات الاستيلاء .

أما فيما يتعلق بالتعويض فقد حدد ثمن الأرض على أساس ١٠ أمثال ايجار الأرض يدفع لمن تم الاستيلاء على أرضه على مدى ٣٠ سنة ، ثم أصبح فى مرحلة تالية على مدى ٤٠ سنة ولسنوات ، ثم ألغى كلية . وقد أجابت عينة البحث بالموافقة على اجراءات التعويض بنسبة ٨٧٫٢٪ بينما لم توافق عليها نسبة ١٠٫٩٪ وأجابت نسبة ٣٦٫٦٪ بأن التعويض كان مناسباً بينما رأت نسبة ٢٫٩٪ أنه غير مناسب ولم يتبين موقف النسبة الباقية .

أما فيما يتعلق بإجراءات التوزيع ، حيث قامت الدولة بتوزيعها على الفلاحين الملمعين بمساحات تتراوح بين ٢ - ٣ فدان أو ٤ - ٥ فدان ، وقد رأت نسبة ٤٥٫٥٪ أن التوزيع ينبغي أن يكون على الفقراء بينما رأت نسبة ٣٠٫٥٪ أنه يكون على الفلاحين ، فى حين رأت نسبة ٢١٫٩٪ أن الأرض ينبغي توزيعها على الاجراء . أما عن أسلوب انتقاء المنتفعين فقد أجابت نسبة ٩٤٫٧٪ بأنه كان ملائماً . بينما رأت نسبة ٤٪ بأنه كان غير ملائم . وعن مدى كفاية المساحة الممنوحة للمنتفع أجابت نسبة ٧٣٫١٪ بكفايتها ٢٦٫٨٪ بعدم كفايتها .

وهو ما يعنى أن اجراءات الاستيلاء والتعويض والتوزيع كما استنتجها القانون لاقت قبولا عاما من جانب عينة البحث ، وإن كانت هناك تبانيات داخلية فيما يتعلق بمدى استجابات مختلف الفئات .

#### (ب) الإصلاح الزراعى وتنظيم العلاقات الإيجارية :

شمل تنظيم العلاقات الإيجارية ما يزيد على ٦٠٪ من مساحة الأرض الزراعية المصرية من حيث تحديد الإيجار بسبعة أمثال الضريبة ، وبضرورة تحديد واقعة الإيجار فى عقد لمدة ثلاث سنوات يتجدد تلقائيا ما لم يرغب المستأجر فى عدم استمراره .

هذا بالإضافة الى تأكيده بضرورة حصول المستأجر على ٥٠٪ من ناتج الزراعة مع مشاركة المالك والمستأجر مناصفة فى تكاليف الإيجار بالمزراعة .

أما فيتعلق باتجاه عينة البحث نحو أحكام القانون المتعلقة بتنظيم العلاقات الإيجارية فقد برزت الاستجابات التالية :

ففيما يتعلق باتصال عينة البحث بظاهرة تأجير الأرض الزراعية بشكل عام نجد أن ٥٧٪ يشـاركون في العلاقات الإيجارية بينما لا يشارك فيها نسبة ٣٥٪ . وعما إذا كان الإيجار يسدد في ميعاده أم لا أجابت نسبة ٦١٤٪ بالإيجاب بينما نفت ذلك نسبة ٢٣٪ ولم يتبين موقف ١٥٦٪ .  
كذا أجابت نسبة ٤٧٦٪ بضرورة أن يكون سداد الإيجار دفعة واحدة بينما رأت نسبة ٣٤٩٪ بدفعه على أقساط . ومن الواضح تداخل علاقات القرابة والجيرة مع العلاقات الإيجارية إذ نجد أن نسبة ١٥٪ من المشاركين في الظاهرة الإيجارية أقارب ، بينما ٢٪ جيران . وفيما يتعلق بالمالك الفائز أجابت نسبة ١٩٪ من العينة بأن صاحب الأرض يعيش في القرية بينما فالت نسبة ١٢٪ بأنه غائب عنها ولم يتضح موقف ٦٩٪ . وعما إذا كان تحديد العلاقة الإيجارية بالنظر الى عقد أم لا أجابت نسبة ٤٦٪ بالإيجاب بينما نفت ذلك نسبة ١١٪ ، ولم يتضح موقف ٤٣٪ ، وهو ما يعنى ضمناً عدم خضوعها لنظام العقد . وفي حالة التعاقد عما إذا كانت هناك شروط زائدة لم ندرج بالعدد أجابت نسبة ٤٥٤٪ بالإيجاب بينما نفت ذلك ١٪ ولم يتضح موقف ٥٤٤٪ مما يشير الى وجود شروط زائدة عن التعاقد . وبالإستعلام عن طبيعة هذه الشروط أجابت نسبة ٤٢٩٪ بدفع نقود زيادة ، ونسبة ٠٤٪ بأخذ جزء من المحصول ، ونسبة ٩٪ بترك الأرض حسب الطلب ، أو تحديد مدة الإيجار بنسبة ١٪ ولم يتضح موقف ٥٥١٪ . وعن مدى عناية المستأجر بالأرض أجابت نسبة ٩٤٪ بالإيجاب بينما نفت ذلك نسبة ١٧٪ ولم يتضح موقف باقي العينة .

وفيما يتعلق باتجاه عينة البحث نحو أحكام القانون فيما يتعلق بتنظيم العلاقات الإيجارية ، نجد أنه فيما يتعلق بعدم طرد المستأجر ما دام يفي بالتزاماته أجابت نسبة ٨٥٪ بالموافقة ولم توافق ١٤٪ ولم يتضح موقف ٨٪ . وفيما يتعلق بمدى مناسبة إيجار الأرض القانوني كما حدده القانون أجابت نسبة ٩٢٧٪ بملاعته ، بينما رأت نسبة ٥١٪ بأنه غير ملائم ، ولم يتضح موقف ٢٢٪ وعن امكانية اجراء تعديلات بالزيادة في قيمة الإيجار أجابت نسبة ٨٠٦٪ بالإيجاب بينما لم توافق نسبة ١٩٪ ، ولم يتضح موقف ٤٪ أما عن سبب الموافقة على امكانية التعديل . فنجد أن نسبة ٣٨٧٪ تعزو ذلك الى ارتفاع الأسعار ، بينما ٢٨٣٪ ترى السبب



فى انخفاض القيمة الإيجارية الحالية ، فى حين قالت نسبة ٣٠٨٪ بالعاملين معا بينما لم يتضح موقف ٢٢٪ . أما فيما يتعلق بالمدة التى ينبغى أن يتم التعديل فى أطارها فنجد أن نسبة ٢٥٪ أجابت أن يكون التعديل كل عام ٣٤٪ بأن يكون كل عامين ، ٥٥٪ بأن يكون كل ثلاث سنوات . وهناك استجابات ضئيلة تذهب الى وجوب التعديل كل ٤ أو خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة . وفيما يتعلق بالحد الأقصى للأرضى المستأجرة أجابت نسبة ٩٣٪ بأن يكون فى الحدود التى أقرها القانون بينما رأت نسبة ٥٣٪ بضرورة اطلاق هذه الحدود ولم يتضح موقف ١٦٪ .

أما فيما يتعلق بالمشكلات التى تخلقت عن التطبيق فى اطار العلاقات الإيجارية فنجد أن نسبة ٤٨٪ أجابت بوجود مشكلات تتعلق بالأرض المستأجرة بينما نفت ذلك نسبة ٤٤٪ ، ولم يتضح موقف ٦٩٪ وبلاستعلام عن طبيعة هذه المشاكل وجد أنها تأخير الإيجار والمسايلة فى السداد بنسبة ٢٩٪ أو سوء استغلال الأرض بنسبة ٢٩٪ ومضايقة المالك للمستأجر بنسبة ٨٪ ، التأجير من الباطن بنسبة ٢٩٪ ، التأجير بالزيادة ٢٩٪ ولم يتبين موقف ٢٧٪ أما عن الجهة التى يتم التوجه إليها لحل المشاكل الخاصة بالإيجار فقد أجابت نسبة ١٣٪ بأنها العمد ، ١٧٪ لجنة فض المنازعات ، ٦٨٪ الاتحاد الاشتراكى ، ٤٪ الجمعية الزراعية ، ٣٣٪ محكمة الأهالى بنسبة ١٦٪ ولم يتضح موقف ١٧٪ .

ونظرا لانتشار ظاهرة التأجير من الباطن فقد واجهها القانون مواجهة حاسمة حيث الطرد المباشر من الأرض بالنسبة للمستأجر الأصلى . وبسؤال عينة البحث عن مدى موافقتها على الإيجار من الباطن أجابت نسبة ٧١٪ بالموافقة شيئا رفضت ذلك نسبة ٢٦٪ ، ولم يتبين موقف ٢٪ وعمما اذا كان من حق المستأجر أن يؤجر من الباطن أجابت نسبة ٦٧٪ بالإيجاب بينما رفضت ذلك نسبة ٣٠٪ ولم يتبين موقف ٢٪ أما عن الفارق بين الإيجار من الباطن والإيجار كما حدده القانون ، فقد أجابت نسبة ٣٧٪ بأنه خمسة جنيها ، ٢٧٪ بأنه من ٥ - ١٠ جنيها ونسبة ٩٢٪ بأنه من ١٠ - ١٥ جنيها ونسبة ١٤٪ بأنه ١٥ - ٢٠ جنيها ثم مجموعة من النسب المتضائلة التى رأت أنه يتراوح بين ٢٠ الى ما هو أكثر من ٤٠ جنيها ولم يتبين موقف ١٧٪ .

واذا كان الإيجار بالمزارعة قد انتشر كمنط تاجرى لتجنب أحكام القانون المنظم للعلاقات الإيجارية فقد سألت عينة البحث عن نمط الإيجار المفضل

لديها فاجابت نسبة ٨٠.٥٪ بتفضيل الايجار بالنقد ، بينما فضلت الايجار بالميزارة نسبة ١٨٪ ثم سئلت عن تمويل الايجار النقدي الى مزارعة هل يتم برغبة من ؟ اجابت نسبة ١٦٪ برغبة المالك ونسبة ١٥.٨٪ برغبة المستأجر واجابت نسبة ٧٦٪ بأن التمويل يتم بناء على اتفاقهما معا . وعن ماهية عيوب نظام الايجار بالمزارعة اجابت نسبة ٨١.٦٪ بأن من عيوبه الخلاف الدائم حول التكاليف ، ونسبة ١٠.٢٪ بأنه يؤدي الى طرد المستأجر . ونسبة ٣.٤٪ بأنه لا عائد له ونسبة ٥٪ بأنه يخلق مشاكل بالنسبة للجمعية ، ثم سئلت غينة البحث عما اذا كان لديها اقتراحات بشأن تنظيم العلاقات الايجارية فاجابت نسبة ٣٣.٦٪ باطلاق حق المالك بطرد المستأجر ، ٦.٩٪ بتحويل الايجار من نقدي الى مزارعة ، ٤.٧٪ باعطاء المالك حقه ، ونسب أخرى ضئيلة من العينة تشير الى ضرورة تدخل الاتحاد الاشتراكي او الجمعية في هذا الصدد .

ووفقا لتأكيدات هانسن نجد أنه قد كان للإصلاح الزراعي عائده على ارتفاع دخول المنتفعين بشكل عام ( ملك أو ايجار ) والمستأجرين بشكل خاص . ففي مناطق التحليل الخاضعة للإصلاح الزراعي ارتفع العائد الإضافي للفدان الى ٢٦.٦٪ جنيها عام ١٩٥٦ مقابل ١٧.٧٪ جنيها عام ١٩٥٢ ، وبزيادة قدرها ٥٠٪ أما في مناطق الايجار التابعة للإصلاح الزراعي فقد بلغ العائد ٢١.٥٪ جنيها عام ١٩٥٦ مقارنة بنحو ١٧٪ جنيها عام ١٩٥٢ . وترجع هذه الزيادة من ناحية الى انخفاض مدفوعات الأقساط مقارنة للإيجارات قبل الإصلاح الزراعي كما ترجع من ناحية أخرى الى تثبيت الإيجارات عند مستوى يقل عن مستوى الايجار السائد مثل الإصلاح الزراعي .

هذا وقد بلغ الدخل النقدي الذي ناله المستأجرون عام ١٩٦٥/٦٤ نحو ضعف مقداره عام ١٩٥٢/٥١ . وفي تقرير الموازنة لعام ١٩٦٦/٦٥ ، قدرت الحكومة الزيادة الاجمالية في دخول المستأجرين بنحو ٥٦ مليون جنيه في السنة نتيجة لحفض الايجارات .

#### (ج) ادارة الإصلاح الزراعي ، دورها في تنظيم الانتاج وترشيده :

تعتبر الادارة من المهن الهامة - الى جانب الجندية والزراعة في التاريخ المصري ، وذلك باعتبار المجتمع النهري الذي يحتاج الى جهاز تنظيم توزيع المياه والزراعة . بيد أن الادارة تاريخيا كانت ذات طابع مركزي وتقف في مواجهة الجماهير لاستغلالها ، وفي أحيان كثيرة تحالفت مع السلطة الحاكمة ، أيا كانت طبيعتها لاستغلال الفلاحين ، وذلك يرجع الى أن الادارة غالبا

ما كانت تنتمى الى فئات فى أعلى السلم الاجتماعى الى جانب تأهيلها تعليميا  
يما تفصلها من حيث مصالحها عن الجماهير . من هنا سادت لدى الفلاح  
مشاعر تخوف وكرامية وريبة نحو الادارة . بيد أنه يقيم الثورة طورت  
الادارة وطرح لها مفهوم خدمة الجماهير . وهو ما يعنى تضمنا لاتجاه جديد  
نحو الفلاح المصرى . ومما لا شك فيه أن الادارة كان لها دور كبير فى تطبيق  
قوانين الإصلاح الزراعى ، قد تكون ميسرة أو معقدة ، وذلك بالنظر الى  
اطارها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

ولدراسة اتجاه عينة البحث نحو الجهاز الادارى أفهمت الادارة فى القرية  
على أنها ( الاتحاد الاشتراكى ، مجلس القرية ، العدة ، نقطة البوليس ،  
ان وجدت ) وبسؤال عينة البحث عما اذا كان للاتحاد الاشتراكى - كجهاز  
ادارى - دور فى تطبيق الإصلاح الزراعى أجابت نسبة ٧٠٪ بالإيجاب بينما  
نفى ذلك نسبة ٣٠٪ . وعن صفات المرشح المنتخب فى الاتحاد الاشتراكى  
ومجلس القرية أجابت نسبة ٢٥٣٪ بأن يكون موظفا ، ١٤٥٪ بأن يكون  
كبيرا فى السن ، ٢٣٦٪ بأن يكون متعلما ، ٢١١٪ بأن يكون متدينا ،  
١٤٥٪ بأن يكون فلاحا ، ٢٣٪ بأن يكون له معارف . ولم يتضح موقف  
٨٦٪ . وعما اذا كان لمجلس القرية دور أجابت نسبة ٨٣٧٪ بالإيجاب  
ونفت ذلك نسبة ٦٦٪ .

وفيما يتعلق بالادارة التعاونية وهى جوهر الادارة فيما يتعلق بالإصلاح  
الزراعى . سئل المنتفعون عما اذا كان من الضرورى مشاركتهم فى ادارة  
الأرض أجابت نسبة ٤٨٣٪ بأن يديرها المنتفعون وحدهم ، ونسبة ٧٢٪  
بأن يديرها الفنيون وحدهم و٤٥٦٪ بأن يشترك الاثنان معا ، وسئل  
الجهاز الادارى عن الصفات المفضلة لعضو مجلس ادارة الجمعية الزراعية  
فأجابت نسبة ١١٪ بأن يكون مالكا ، ٣٨٩٪ بأن يكون لديه احساس  
بالفقراء ، ٨٩٪ بأن يكون متعلما ، ٥٢٪ بأن تكون له هبة . وعن تفضيل  
الجهاز الادارى للادارة المركزية أو اللامركزية بالنسبة لادارة اراضى الإصلاح  
الزراعى أجابت نسبة ٢٦٨٪ بضرورة أن تدير كل منطقة نفسها بنفسها ،  
٩٤٪ بضرورة خضوع ادارتها لجهاز واحد ، ٧٨٪ بالادارة المحلية فى بعض  
المسائل المركزية فى أخرى ، ٥٣٪ بأن يقوم الأهالى بإدارتها ، ٥٠٪  
لم يتضح موقفهم .

وبالنسبة لوجهة نظر الجهاز الادارى فى تنظيمات تجربة الإصلاح  
الزراعى مثلت عينة البحث عن مدى تفضيلها لزماعته فى دورة زراعية

أما تركها حرة أجابت نسبة ٩٦٪ بأن التنظيم أفضل بينما رأت نسبة ٣٦٪/ يتركها حرة . أما عن أسباب التنظيم فقد رأت نسبة ٣٥٩٪/ بزيادة الانتاج ، ١٥٢٪/ للحد من انتشار الآفات ، ١٣٪/ لتنويع المحاصيل ، ١١٤٪/ المحافظة على التربة ، ١١٤٪/ لراحة الأراضى ، بينما ٦٦٪/ غير مطلوب ، ونسبة ١٢٤٪/ لا تفضل أن يكون التنظيم ثلاثيا . وفيما يتعلق بالزراعة الجماعية للأرض وتوزيع العائد حسب الملكية أجابت نسبة ٦٤٣٪/ بالموافقة ورفضت ذلك نسبة ٣٥٧٪/ . وبسؤال الجهاز الإدارى عن المخالفات التى ارتكبها المنتفعون أجابت نسبة ٣٥٨٪/ بعدم القدرة على زراعة الأرض ، ١٢١٪/ لتأجيرها من الباطن ، ٢٢٦٪/ لبيع مستلزمات الانتاج ، وأسباب أخرى مثل نقص الانتاجية ، مخالفة الدورة الزراعية ، عدم المشاركة فى المشروعات العامة . وبلاستفسار عن حالات التقصير التى يجازى عليها المنتفعون أجابت عينة الجهاز الإدارى بنسبة ٥٨٤٪/ لعدم تسديده القسط ، ٢٢١٪/ بانخفاض الانتاج ، ١٣٢٪/ بأعمال الأرض ، ٤٢٪/ بتأجير الأرض من الباطن ، ٤٢٪/ بمخالفة التعليمات ، ٤٧٪/ بعدم اتباع الدورة الزراعية ، ولم يتضح موقف ٣١٪/ . وفيما يتعلق بمدى سلبية الفلاح ، أو ايجابيته من حيث المشاركة فى المشروعات العامة أجابت عينة البحث من الجهاز الإدارى بنسبة ٥٩٥٪/ بإيجابيته ، ٤٠٪/ بسلبيته ، ٥٪/ لم يتضح موقفهم . وعن أسباب السلبية أجابت نسبة ١٨٤٪/ بأحساس الفلاح بأن الحكومة هى المسئولة ، ٢٢١٪/ بتواكل الفلاح ، ٥٩٥٪/ لم تطلب أجابته . ثم سئل الجهاز الإدارى عما اذا كانت لديه مقترحات لكى يصبح الإصلاح الزراعى أكثر افادة ، أجابت نسبة ٢٤٢٪/ بضرورة تعديله ، ٨٤٪/ بتركه كما هو ، ٤١٪/ باصلاح الأراضى وتوزيعها ، ١٨٩٪/ بتجميع الأرض وزراعتها ، ٤٢٪/ بالفائده ، ولم يتضح موقف ٣١٪/ .

#### ( د ) التعاونيات ، دورها فى تنظيم الانتاج ، وجهة نظر عينة البحث :

يتضمن قانون الاصلاح الزراعى فى مصر منذ البداية برنامجا للتجميع الزراعى من خلال انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى . وقد نص قانون الاصلاح الزراعى الأول على تكوين جمعيات للتعاون الزراعى ، ينضم اليها بشكل الزامى كافة الفلاحين المنتفعين بتوزيع الأرض . وتولت هذه الجمعيات القيام بمهام تنظيم عملية المجتمع الزراعى وتقديم الائتمان ومستلزمات الانتاج ، وتسويق المحاصيل الزراعية الى جانب تنظيم عمليات مقاومة الآفات وميكنة الزراعة . ولضمان فاعلية هذه التنظيمات التعاونية

نص القانون على أن يكون أربعة أخماس مجلس الإدارة من المالكين لأقل من خمسة أقدنة لضمان إلغاء سيطرة كبار الملاك عليها .

وباستكشاف اتجاه عينة البحث عند التنظيم التعاوني وفاعليته . أكدت نسبة ٦٧٪ من العينة بأن خدمة الجمعية لهم تتمثل في تقديم مستلزمات الإنتاج ، ١٦٤٪ التسويق التعاوني ، ١٤٦٪ صرف السلفيات ، ٠٤٪ . بأنها ساعدت على حل مشاكل الفلاح ، ولم يتضح موقف ١٦٪ .وعما اذا كانت هذه الخدمات كافية أجابت نسبة ٦٩٪ بالايجاب بينما رأت نسبة ٣٠٪ بعدم كفايتها ، ولم يتضح موقف ٤٪ أما عن الخدمات التي ينبغي ان تقوم بها أجابت نسبة ١٨٩٪ بتقديم خدمات لعمال الزراعة والتراجل ، ١٩٣٪ بتقديم خدمات اجتماعية ، ١٨٨٪ بتقديم خدمات اجتماعية خاصة بإنتاج الحيوانى ، ٤٨٪ بإنشاء مشروعات تصنيع زراعى ، وتقليل مصاريف الخدمات بنسبة ٣٪ ولم يتضح موقف ٣٥٣٪ . وفيما يتعلق بكفاءة جهاز الخدمات بنسبة ٣٪ ولم يتضح موقف ٣٥٣٪ . وفيما يتعلق بكفاءة جهاز الجمعية أجابت نسبة ٨٨٪ بكفائته ، ١٠٩٪ بعدم كفائته .

وفيما يتعلق بالشكوى من الجمعية التعاونية أجابت نسبة ٦٢٧٪ بوجود شكوى ، ٣٦٪ بعدم وجود شكوى ، ولم يتضح موقف ١٣٪ . وقد ظهرت شكوى بعدم تسلم عقود تملك أو تأجير الأرض بنسبة ٢٥٧٪ بينما لم يشك نسبة ٧٣١٪ . وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن اقساط الملك أو الايجار أجابت نسبة ٢١٥٪ بالايجاب ونفت ذلك نسبة ٧٧٩٪ . وعما اذا كانت هناك شكوى بالنسبة للآلات أجابت نسبة ٧٠٢٪ بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ٢٩١٪ ، وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن تطهير الترع والمصارف أجابت نسبة ٧٢٣٪ بالايجاب ، بينما نفت ذلك نسبة ٢٧٣٪ . ولم يتضح موقف ٠٤٪ وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن السلفيات أجابت نسبة ١٩٪ بالايجاب ونفت ذلك نسبة ٥٢٤٪ وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن الكسب أو الألاف كاحدى الخدمات التي تقدمها الجمعية فيما يتعلق بتنشيط الثروة الحيوانية - أجابت نسبة ٨٠٪ بالايجاب ونفت ذلك نسبة ١٩٪ ولم يتضح موقف ٥٪ . وفيما يتعلق بوجود شكوى من السداد أجابت نسبة ٨٠٪ بالايجاب بينما نفى ذلك نسبة ١٩٥٪ ولم يتضح موقف ٥٪ . وفيما يتعلق بوجود شكوى بالنسبة للمبيدات أجابت نسبة ٣٤٨٪ بوجود شكوى ونسبة ٤٩٤٪ بعدم وجود شكوى ولم يتضح موقف ٨٪ . أما فيما يتعلق بخدمة تسليم المحاصيل وتسويقها - فقد أجابت نسبة

٤٨٣٪ بعدم الدقة فى الوزن ، بينما لا يوجد شكوى بنسبة ٥٢٦٪ ولم يتضح موقف ١٪ . وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن التخزين أجابت نسبة ٤٠٦٪ بوجود شكوى بينما نفت ذلك نسبة ٥٨٩٪ ، وعما اذا كانت هناك شكوى بالنسبة للتسويق أجابت نسبة ٥٠٣٪ بالإيجاب بينما نفت ذلك نسبة ٤٦٨٪ ولم يتضح موقف ٢٩٪ .

وبفض النظر عن طبيعة الخدمات التى يؤديها التنظيم التعاونى فانه اعتبر مدخلا لسيطرة الدولة على تحديد الاستثمار والانتاج والتوزيع ، بل والتحكم فى تحديد حجم الفائض الاقتصادى الذى يخلقه الفلاحون المنتفعون لعملهم وتقرير أسلوب التصرف فى هذا الفائض .

فى إطار ذلك أيضا فانه الى جانب تزايد نصيب الدولة من الفائض الزراعى من خلال أرباحها المحققة من ادارة أراضى الإصلاح الزراعى ومن خلال التسويق التعاونى والتسليم الاجبارى للمحاصيل ، استحوذت الدولة على نصيب اضافى من الفائض الزراعى من خلال التأثير على شروط التبادل التجارى الداخلى او العلاقات السعرية بين المنتجات الزراعية من ناحية ومستلزمات الانتاج الزراعى المصنعة ، وسلع الاستهلاك التى يتم شراؤها من القطاع الصناعى وخاصة مع سيطرة الدولة على الصناعة والتجارة الخارجية .

#### (هـ) الإصلاح الزراعى وحل مشكلة إعمال الزراعة والتراخيل :

تخلقت فئة عمال الزراعة كنتيجة لثبات الرقعة الزراعية فى مواجهة الزيادة السكانية المتنامية مع عدم تخلق فرص عمل فى الإطار الصناعى لاستيعاب العمالة الريفية . وقد تخلقت من داخل هذه الفئة فئة أخرى من عمال الزراعة تتجول بين القرى باحثة عن العمل ، وقد عرفت بفئة عمال التراخيل . وفى محاولة لتحديد طبيعة مشاكل عمال الزراعة والتراخيل بالنظر الى فئة الجهاز الادارى أجابت نسبة ٦٥٧٪ بأنها تتمثل فى عدم كفاية الأجر ، ١٠٤٪ فى استغلالهم ، ٥٧٪ بطول ساعات العمل ١١٪ بأنها مشكلات اقتصادية ، ٥٪ بأن العامل معرض للطرد من قبل صاحب العمل ، ٥٧٪ بأن عملهم موسمى . وقد سئل الجهاز الادارى عما اذا كان القانون قد حل مشكلة عمال الزراعة بتحديد أجرهم فأجابت نسبة ٢١٦٪ بالإيجاب بينما نفت ذلك نسبة ٧٥٧٪ ولم يتضح موقف ٢٧٪ ، وعما ينبغى أن تقوم به الدولة نحوهم أجابت نسبة ٥٨٤٪ بالإشراف عليهم فى محل العمل ، ١٢٢٪

بإصدار قانون حمايتهم وقامت نقابة لهم ، ومسية ٢٦٪ بتوفير الرعاية الطبية لهم . أما غير المطلوب وغير المين فقد بلغ ٢٦٨٪ . وعما اذا كانت الجمعية تنظم عملهم أجابت نسبة ٤٦٣٪ بالإيجاب ، ٤٥٢٪ بالنفى ، ولم يتضح موقف ٨٥٪ ، وبسؤال عمال الزراعة عما اذا كانت هناك مساعدات تقدمها الجمعية لهم ، أجابت نسبة ٩٩٥٪ بالإيجاب ، ٥٪ بالنفى ، وعن طبيعة هذه المساعدات أجابت نسبة ٤٪ بأنها خلقت لهم عملا جديدا ، ٩٥٪ بأنها ضمنت لهم عملا جديدا ، ٥٪ بأنها تعطيهم أجرا مرتفعا . وعن ماهية الخدمات التي ينبغي أن تقوم بها الجمعية أجابت عينة عمال الزراعة بنسبة ٤٤٥٪ بأن يكون التأجير عن طريقها ، ٦٦٦٪ يخلق عمل للمتطلين ، ٧٧٪ بتوفير الرعاية الاجتماعية للعمال ، ٤١٪ يبحث مطالبهم ، ١٨٪ بمنع استغلال الما قول لهم ٢٣٪ بمساعدتهم وقت البطالة ، ولم يتضح موقف ١٢٨٪ وعما ينبغي أن تقوم به الدولة لهم ، أجابت عينة عمال الزراعة بنسبة ٣٥٣٪ بتنظيم العمل عن طريق الجمعية ، ٣٣٤٪ برفع الأجر ، ٩٦٪ بتسليم أراض لزراعتها ، ٤٪ بتوظيف العمال ، ١٢٨٪ بتوفير فرص العمل ، ولم يتضح موقف ٢٢٪ .

أما فيما يتعلق باتجاه عينة البحث نحو الأحكام الخاصة بالعمالة الزراعية أجابت عينة البحث ( الفلاحون المنتفعون أو التقليديون ) فيما يتعلق بالتحديد القانونى لأجر العامل ( ٤٠ قرشا ) بنسبة ٨١٤٪ بأنه مجز ، ١٧٤٪ بأنه غير مجز .

وبالنسبة لموقف عمال الزراعة والتراحييل من نمط عملهم سئلت عينة البحث ( فئة عمال الزراعة والتراحييل ) عن نمط العمل المفضل لديها من حيث المكان داخل أو خارج القرية فأجابت نسبة ٨٥٧٪ بتفضيل العمل داخل القرية ، ١٢٪ بتفضيله خارج القرية ، ولم يتضح موقف ٢٣٪ ، وإذا كانت هناك عمالة تراحييل ما هى المدة المفضلة أجابت نسبة ٤٢٢٪ عشرة أيام ، ٣٨٪ نحو ١٥ يوما ، ٨٧٪ نحو عشرين يوما ، ٦٨٪ نحو شهر ، ٠٤٪ أكثر من شهر ، ولم يتضح موقف ٠٩٪ ، أما فيما يتعلق بنمط الأجر المفضل لديها فقد أجابت نسبة ٨٨٪ بأنها تفضل الأجر باليوم ، ١٢٪ بأنها تفضل الأجر بالمدة ، ومن الواضح أن تفضيل العمل داخل القرية يرجع الى ارتباطه بالقرية كجماعة ينتمى اليها ثقافيا واجتماعيا ، أما تفضيل الأجر اليومي فيرجع أساسا الى وطأة الظروف الاقتصادية ،

أما فيما يتعلق بعلاقة العامل بفئة مفاوى الأنفا ، حيث تعتبر الفئة

الأخيرة شريحة طفيلية تحتل المسافة بين العامل وصاحب العمل مستقطعة لقدر كبير من أجر العامل . وحينما سنلت عينة البحث ( عمال الزراعة والتراخيل ) عن تفضيلهما للعمل لدى مقاول أم لا أجابت نسبة ٩٩ر٥٪ أنها تفضل المقاول على أجرها بينما ٥٪ افترض العمل لدى مقاول أجابت نسبة ٥٩٪ عن كل يوم بينما رأيت ٢٧ر٦٪ بالمدة ٩٪ عند الاحتياج ، ولم يتضح موقف نسبة ٣ر٥٪ وعمّا اذا كان يفترض أخذ مقدم من العامل على العمل أجابت نسبة ٣٤ر٦٪ بالإيجاب ونسبة ٤٠٪ بالنفي ولم يتضح موقف ٢٥٪ . وعمّا اذا كان العامل يعتمد في الطوارئ ماليا على المقاول نعت ذلك نسبة ٤٠ر٣٪ بينما أكدته نسبة ١٥ر١٪ ولم يتضح موقف ٤٤ر٦٪ . وعن شكل الأجر هل هو نقدي أم عيني أجابت نسبة ٥٠ر٥٪ بأنه نقدي ، ٤٩ر٥٪ بأنه عيني . وعمّا اذا كان يأخذ من المقاول اجرا أقل من أجره الحقيقي أجابت نسبة ٨٦٪ بالإيجاب ، ١٤٪ بالنفي . وعمّا اذا كان صاحب العمل يستغله أجابت نسبة ٥٢٪ بالإيجاب ونفت ذلك نسبة ٤٢٪ ولم يتضح موقف ٦٪ ، وعن ماهي مشاكله مع المقاول أجابت نسبة ٣٨ر٩٪ بالمغالطة في مدة العمل ، ٤٦ر٣٪ بالمغالطة في الأجر ، ١١ر٩٪ بعدم تشغيل العامل ، ٢ر٧٪ بعدم دفع الأجر ، واذا اختلف المقاول مع العامل ما هي الجهة التي يتوجه اليها لحل خلافاته أجابت نسبة ٢٢ر٦٪ بالذهاب الى المقاول ، ٤٢ر٢٪ الأصدقاء ، ٥ر٩٪ كبار القرية ، ٠ر٤٪ الاتحاد الاشتراكي ، ٢ر٧٪ العمدة أو نقطة البوليس ، ولم يتضح موقف ٢٥ر٢٪ . واذا ساءت علاقته بالمقاول ما هو تصرفه ، أجابت نسبة ٤٩٪ بتوسط ناس للصلح ، ٥١٪ بتركه العمل عند هذا المقاول . وهي استجابات تشير في مجملها الى الموقف الاحتكاري المتطرف الذي يمارسه المقاول على العامل في موقف العمل .

#### ( و ) الإصلاح الزراعي والتغير الاجتماعي للقرية المصرية :

مما لا شك فيه أن قوانين الإصلاح الزراعي أثارت مجموعة من التغيرات الجذرية في مجالات الواقع الاجتماعي المختلفة . فمن الناحية الانتاجية والتأميمسية قامت الدولة بتأسيس مشروعات استثمارية عديدة لتحسين الحزانات والقناطر والترع والمصارف والطرق الزراعية ، وحسنت أصناف التقاوى وطرق الانتاج ، في حين أن الرأسمالية الخاصة لم تسهم في هذا التطوير . والبرهنة على ذلك أنه بينما أنفقت الدولة على مشروعات الري



والصرف والسد العالي ٩٨٠٠٠ مليون جنيه لم تعدد استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال ٥ ملايين جنيه . هذا الى جانب قيام الدولة باستصلاح ٩١٢ ألف فدان بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٧٥ تم استصلاح ٨٠٠ ألف فدان منها خلال الستينات وهو ما يعد محاولة لتوسيع الرقعة الزراعية المصرية بينما لم يبدل رأس المال الخاص جهدا في هذا الصدد .

بالإضافة الى ذلك قامت الدولة بأحداث عدة تغييرات أساسية في اطار الواقع الريفي المصرى بشكل عام وأراضى الإصلاح الزراعى بشكل خاص ، كترشيد الانتاج ونشر مستوى ملائم من التنقية ، وترشيد النمط المحصولي وتأسيس علاقة عضوية بين الانتاج الزراعى والسوق المحلية أو العالمية بعد أن كان مقصورا وموجها نحو الاستهلاك الذاتى العالمى .

من المتغيرات التى حدثت أيضا بفعل قوانين الإصلاح الزراعى تلك العلاقة الجديدة بين الفلاح المصرى وبين الصفوة السياسية فى مرحلة الستينات والجهاز الادارى للدولة ، وبشكل خاص فى نطاق مجتمعات الإصلاح الزراعى ، بحيث حلت علاقة الفهم والتعاون المتبادل محل علاقة الخوف والريبة والشك تلك التى ميزت بناء مجتمع ما قبل الثورة . وذلك كله أكدته معطيات الدراسة الواقعية .

ففيما يتعلق بزيادة الانتاج بفعل تأثير وفاعلية قوانين الإصلاح الزراعى أجابت عينة البحث فى تحديدها لآثار الإصلاح الزراعى بنسبة ٤٣٣٪ بتذويب الفوارق ، وعدالة التوزيع بنسبة ١٩٥٪ وتوفير مستلزمات الانتاج بنسبة ١١٨٪ وتوفير السلفيات بنسبة ١٤٣٪ والاهتمام بالانتاج الحيوانى بنسبة ٥٨٪ والقضاء على الاقطاع بنسبة ٢٦٪ وحماية الفلاح من الاستغلال بنسبة ٣٧٪ ولم يتضح موقف ٩٪ . وعما اذا كان مستوى الفلاحين قد تحسن بعد الإصلاح الزراعى أجابت عينة البحث بنسبة ٩٨٣٪ بالإيجاب ونفت ذلك ١٤٪ ، ولم يتضح موقف ٣٪ ، وعما اذا كان انتاج الأرض زاد أو قل عن أيام الاقطاع أجابت نسبة ٩٧١٪ بالزيادة ، ونسبة ٢٤٪ بأن الانتاج قل ولم يتضح موقف ٦٪ ، وعن أسباب الزيادة فى الانتاج أجابت نسبة ٥١٣٪ لاحساس الفلاح بملكية الأرض ، ٨٤٪ لتوفر الأدوات ، ٢٦٦٪ لتوفر الأسمدة ، ٢٢٩٪ لتوفر التوجيه والارشاد ، ٢٢٩٪ ارتفاع دخله ، ولم يتضح موقف ٣٧٪ . ولم تطلب اجابة ٣٠٥٪ . وفى استفسار عن مستوى العناية بالأرض أجابت نسبة ٩٩٪ بأنه زاد عن أيام الاقطاع ، ٥٪ بأنه قل ، ٥٪ لم يتضح موقفه . وفيما يتعلق بأسباب هذه العناية

أجابت نسبة ٤٢٪ لاهتمام الحكومة ، ٢٧٫٥٪ لاهتمام الأهالي ، ١٠٫٥٪ لأشراف الجمعيات ، ٩٪ لاستخدام الآلات الحديثة ، ٦٪ للاهتمام بزيادة المحاصيل ولم يتضح موقف ٤٫٥٪ .

وفيما يتعلق بالأخذ بالأساليب الحديثة في الانتاج اتضح تقدم الفلاحين المنتفعين بالاصلاح الزراعى على الفلاحين التقليديين فى هذا الصدد . وبشكل عام أجابت عينة البحث فيما يتعلق بالاتجاه الى استخدام الآلات والميكنة فى الانتاج بنسبة ٦٧٫٩٪ بالأخذ بالميكنة الحديثة المتاحة فى كل العمليات ، ونسبة ٢٧٫٨٪ يأخذ بها فى بعض العمليات ، ٤٫٢٪ بتفضيل استخدام الأيدى العاملة . وفيما يتعلق باستخدام الماشية والميكنة فى العمليات الزراعية أجابت نسبة ٢٢٪ بالأخذ بالميكنة بدلا من الماشية ، ونسبة ٩٪ باستخدام الماشية فى حين أجابت نسبة ٥٧٪ باستخدامها معا .

وبالنسبة للنمط المحصولى آكلت نسبة ٥١٫٥٪ بزراعة المحاصيل غير التقليدية ، ٥٫٧٪ بزراعة المحاصيل التقليدية ، وأجابت نسبة ٤١٪ بالانثين معا ، ولم يتضح موقف ١٫٥٪ . وحول أسلوب الصرف فى ناتج الزراعة أجابت نسبة ٦٦٫٥٪ بالبيع ، ٧٪ بالاستهلاك المنزلى الخاص ، ٢٥٪ بالبيع والاستهلاك معا ، واستخدامها كبنود للزراعة بنسبة ١٫٥٪ . أما فيما يتعلق بنمط الاستثمار المتصل لدى الفلاح فى حالة توفر مال لديه أجابت نسبة ٣٢٫٢٪ بشراء أرض ، ٣٪ بتأجير أرض زيادة ، ٢٨٫٣٪ بشراء ماشية ، ٥٫٤٪ وبشراء آلات زراعية ، ١٩٫٣٪ تعليم أبناء ، ٥٫١٪ بزواج الأبناء ، ١٫٨٪ الاستهلاك وتحسين المعيشة ، ٧٪ بالحج ، ٤٪ غير المبين .

ومن الواضح أن الاصلاح الزراعى كانت له آثاره الثقافية والاجتماعية العديدة . فمثلا فيما يتعلق بأسلوب تربية الاناث والذكور ، وعما اذا كانت متماثلة أجابت نسبة ٤٩٫٥٪ من عينة المنتفعين بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ٤٩٫٥٪ ولم يتضح موقف ١٪ . أما عن المستقبل الذى يراه الأب للأبناء فقد أجابت نسبة ٨٨٪ بالتعليم ، ٦٪ بالتدريب على الزراعة ، ٣٪ التدريب على أعمال أخرى ، ٣٪ لم يتضح موقفهم ، وهو ما يعكس زيادة الميل الى التعليم .

وفيما يتعلق بقدر المشاركة الاجتماعية ، عن طريق الترشيح للاتحاد الاشتراكى فى هذه المرحلة أجابت نسبة ٧٢٪ بالايجاب ، ونفت ذلك نسبة ٢٨٪ . وفيما يتعلق بالموافقة على مساواة الرجل بالمرأة أجابت نسبة ٣٩٫٥٪

بالموافقة ورفضت ذلك نسبة ٥٩٫٩٪ ولم يتضح موقف ٥٫٦٪ . وعن مدى قبول عينة البحث على ترشيح المرأة في الاتحاد الاشتراكي وافقت نسبة ٦٥٪ ورفضت نسبة ٣٤٪ ولم يتضح موقف ١٪ .

أما فيما يتعلق بالأخذ بأسلوب الحياة الحضرية ، واعتبار وجود حجرات متخصصة دالة على ذلك ( للنوم ، والضيوف ، مثلا ) أجابت نسبة ٥٦٪ بالإيجاب ونفت ذلك ٣٤٫٥٪ . وفيما يتعلق بامتلاك أدوات حديثة أجابت نسبة ٧١٫٢٪ بأن لديها راديو ، ١٫٢٪ تليفزيون ، ٤٪ جهاز تسجيل ، ولم يتضح موقف ٢٧٫٢٪ . ومن الملاحظ أن الاستجابات الداخلية لفئات العينة تكشف عن تقدم الفلاحين المنتفعين على التقليديين في الأخذ بمظاهر تطلبتها أوضاع بنائية منهجرة ، فيما قبل ١٩٥٢ ، فإن تأسيس هذه الإجراءات كان له آثار بنائية وإجتماعية متنوعة وذات طابع شامل .

### صدر حديثا

« دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لاحتى القرى المصرية (١) »

قامت هذه الدراسة بتكليف من اللجنة القومية للمرأة وتمويل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنازية \* وقد قام بالإشراف عليها وكتابة التقرير النهائى الدكتور الهام عفيفى \*

وتكمن أهمية هذه الدراسة فى انها بمثابة نموذج للدراسات المسحية لاحتى القرى المصرية ويمكن للمخطط أن يستعين بنتائجها فى وضع برنامج للتنمية يتفق وامكانيات هذه القرية ويعقق الرغبات الفعلية لسكانها \*

(\*) قرية ميرسنا وهى تابعة لمركز طاميه محافظة الفيوم \*

## المسائل الاجتماعية (\*) فى الاسكان والتخطيط الحضرى

دكتورة نهى السيد حامد فهمى (١)

ان المسكن والبيئة السكنية التى تحيط به ، يكونان الاطار المادى الذى يشبع فيه الانسان أكثر احتياجاته ، ويقضى فيه معظم أوقاته . فالمسكن مأوى ، ورمز للخصوصية أو المكانة والتمايز ، فهو يعكس الى حد بعيد ، ليس فقط شخصية قاطنية وشخصية المجتمع الذى يوجد فيه ، بل أيضا ، مستواهم التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى .

فالمسكن بمفهومه الحديث ، قالب مادى للتفاعل الانسانى . وتتوقف طبيعة هذا التفاعل الى حد كبير ، على تشكيلات هذا الاطار ، بما يتضمنه من مباني ، وفراغات ، ومرافق ، وخدمات ، وشوارع ، وحدائق ، وساحات ، وأماكن للتسلية ، وأسواق ، وما يتيح من علاقات اجتماعية ، وما يحتويه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة .

فبقدر ما يؤثر الاطار المادى على سلوك وتصرفات وشخصيات الذين يشغلونه ، يؤثر الأفراد والجماعات بدورهم على محيطهم السكنى ، فيشكلونه ، ويطوعونه ، ويخضعونه لرغباتهم ومتطلباتهم . ففى داخل البيئة السكنية ، ينشأ الأطفال ، وترعرع الصداقات ، وتنمو العلاقات وتزدهر ، وتنمو الخلافات ، والصراعات والضغائن ، وينمو الشعور بالانتماء والاندماج ، وتنمو كافة الأمراض المرضية ، من القلق والعزلة والانطواء ، الى الانحراف والعُدوان والاجرام .

---

\* محاضرة ألقاها الباحثة فى الدورة التدريبية للمهندسين العرب التى عقدت فى القاهرة  
فى فبراير ١٩٧٧ .  
(١) رئيسة وحدة بحوث التحضر بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية .

فالمسكن وسيط بين الانسان والبيئة ... لأنه بغير مضمون البيئة  
الفيزيكية بدخوله فيها كأحد عناصرها ، أما من الناحية الاجتماعية ، فالمسكن  
وسيط بين الانسان والمجتمع الذى يعيش فيه ، اذ أن شكل المسكن ومستواه  
تحدد هما المعايير الاجتماعية السائدة والعادات الثقافية المتأصلة .

لذلك ، كان توفير المسكن الصحى الملائم والمحيط السكنى المدروس  
الذى يراعى تلك المعايير والعادات فى المجتمعات المحلية الريفية منها  
والحضرية ، من المسائل الهامة التى تشغل السياسة الاجتماعية والاقتصادية  
فى العالم النامى على وجه الخصوص ، ذلك أن نسبة كبيرة من السكان فيه  
يعيشون ظروفًا سكنية سيئة .. فقد قدر أن نصف سكان قارات آسيا  
وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يسكنون مساكن غير صحية ، شديدة الازدحام .

هذا الوضع السيء ، لدول العالم الثالث ، فى مجال الاسكان ، ناتج عن  
عدم وجود توازن بين الموارد المتاحة للاسكان والخدمات الحضرية من جهة ،  
والانفجار السكانى وهجرة الريفيين الى المراكز الحضرية وتضخمها من جهة  
أخرى ... فالامكانيات الاقتصادية لا تستطيع أن تلاحق النمو الحضرى  
السريع ، ويتضاعف العجز الاقتصادى نتيجة لوجود قصور فى المرافق  
والخدمات والأجهزة الادارية وأجهزة التخطيط .

ومن ثم ، برز موضوع الاسكان فى تلك الدول ، واحتل مكان الصدارة  
بين المشكلات المتعددة التى تعاني منها ، وأصبح لزاما على الحكومات فى تلك  
الدول ، التصدى لهذه المشكلة ، وإيجاد حلول لها ، وبصفة خاصة ، بالنسبة  
لشريحة عريضة فى هذه المجتمعات لا تجد المأوى المناسب ، ولا تستطيع  
بإمكانياتها المحدودة أن تكون طرفًا فى السوق المحلية للبناء فى مجتمعات  
تشاهد اليوم تغيرات جذرية فى كافة المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية ،  
والثقافية .

فالاسكان فى المجتمع الحديث ، يتضمن تنظيمًا معقدًا ، يرتبط بكافة  
النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والسيوسولوجية ،  
والطبية ، والايديولوجية . كما يمثل نقط تلاقٍ لكثير من الممارسات  
البيروقراطية ، والاهتمامات المتفرقة ، وهو ميدان للصراع بين اتجاهات  
وتيارات ، هى فى أغلب الأحيان متعارضة .. وفى داخل هذا التنظيم المعقد،  
تلعب كثير من المصالح الشخصية كجماعات ضاغطة للتأثير على القرارات  
السياسية والقانونية .

ان هذا الوضع المعقد للاستسكان فى البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء ، قد جعل التخطيط العمرانى للمجتمعات المحلية سواء أكانت ريفية أو حضرية ، أمرا لا يده منه ، وأداة عمل واجبة •

والتخطيط سواء كان ريفيا أو حضريا ، هو حجر الزاوية فى أى سياسة انمائية •• ومن الناحية الاجتماعية ، فان التخطيط لا بد ان يركز على المزايا والمكاسب التى يجب أن يحصل عليها الفرد وأسرته ، والمجتمع المحلى ، من التنمية المقترضة •• أما هدفه ، فيجب أن يكون رفاهية الانسان •• لذلك فليس المطلوب من التخطيط العمرانى ، الاهتمام فقط بتشسييد المبانى ، وتخطيط الأحياء والخدمات •• بل يجب أن يهدف التخطيط العمرانى الى إقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة ، صحيا واجتماعيا واقتصاديا ، لفئات مختلفة من الأفراد ، والتى تمكنهم من اشباع احتياجاتهم الأساسية ، البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية ، لكى يؤدوا أدوارهم المختلفة بنجاح، حيث يستطيعون النمو نموا سويا ، وينتجون انتاجا ناجحا ، ويساهمون كل فى موقعه فى تقدم ورقى مجتمعهم •

والتخطيط العمرانى ، لكى يحقق هذا الهدف ، لا بد أن يسترشد بفهم واضح لطبيعة هذه المجتمعات المحلية الريفية منها والحضرية ، فيحدد أولا ، تعريفها اجتماعيا اقتصاديا ، وليس احصائيا فقط للقرية والمدينة •• كما يجب أن يسترشد بفهم واضح لوظائف هذه المجتمعات ، هذا الفهم ، يتطلب التعرف على أنشطة السكان الذين يعيشون فى هذه المجتمعات •• كيف يعيشون وأين ؟ •• كيف يعملون وكيف يستهلكون ؟ •• وكيف يلهون ويقضون أوقات فراغهم ؟ •• يمرضون ، ويمالجون ، ويشفون •• هذه الأنشطة هى المادة التى يجب أن يعكف عليها المخطط الحضرى •• فكما أن الطبيب يجب أن يكون ملما بالتشريع والفيزيولوجيا ، لفهم وظائف الأعضاء، فان المخطط الحضرى ، لا بد أن يميز بين الشكل والبناء المادى للمجتمعات المحلية ، ونوعية الحياة الاجتماعية التى تدور بداخله ، ويلم بها معا ، لكى تكون مقترحاته التى ستترجم الى برامج عمل أكثر واقعية ، وأكثر استجابة لاحتياجات المستهلكين ، باعتبار أن المسكن سلعة ، وربما يكون أهم السلع التى يحرص الانسان على اقتنائها •

ولا يجب أن يتوقف دور المخطط عند هذا الحد ، أى وصف الدواء ، بل يجب أن يحدد الطرق التى يمكن بواسطتها الحصول على الدواء •• وأن يتأكد من أن العلاج الذى قرره يستند الى بيانات ومعلومات صحيحة •

وهنا تبرز أهمية الاستعانة بالعاملين فى الحقل الاجتماعى ، ليكونوا جنبا الى جنب مع المخطط والمنفذ والمستهلك فى كل مرحلة من مراحل التخطيط . فاننا نجد فى أيامنا هذه ، وفى كافة المجالات ، رغبة ملحة فى الاستعانة والاستفادة بالبحوث الاجتماعية ، دون تحديد واضح لدور هذه البحوث وعلاقتها بمشروعات التنمية والتخطيط ، لأن الرابطة بين البحوث الاجتماعية والتخطيط ما زالت مققودة .

وربما يرجع ذلك أساسا الى عدم وجود قنوات اتصال بين نتائج البحوث وبين المخططين من جانب ، وعدم وجود لغة مشتركة بين الباحثين والمهندسين والمخططين من جانب آخر .

وقد تكون أهم العقبات التى تقف حائلا دون التزاوج الناجح بين نتائج البحوث والتخطيط ، هى وجود نوع من المساومة الانفعالية لنتائج تلك البحوث ، من جانب بعض المخططين ، الذين يفضلون الاعتماد على الحدس العام والقفظة بدلا من الاعتماد على البيانات العلمية ، وبصفة خاصة ، اذا كانت هذه البيانات تعنى التغير والتغيير .

والتغيير هو هدف أى تخطيط ، فإن ايجاد طرق أفضل لاجداث تغيير ايجابى فى الظروف المعيشية للانسان ، بهدف تحقيق سعادة الانسان ، هو غاية ما ترمى الوصول اليها التنمية الاجتماعية الشاملة .

والخطوة الأولى ، السابقة على التخطيط ، هى وجود سياسة واضحة تنتهجها الدولة ، وخطوط عريضة يسترشد بها المخططون على كافة اتجاهاتهم وتخصصاتهم ، لكي يقدموا الخطط الناجحة والبرامج المدروسة لتنفيذ سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تتبناها الدول النامية فى سعيها نحو التقدم والرقى ، فالسياسة هى تعريف لحظ فكرى عريض يترجم الى أعمال تحاول أن تستغل الموارد المتاحة أحسن استغلال لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتبناة من السلطة الحاكمة .

والتخطيط العمرانى شأنه شأن أى تخطيط آخر ، لا بد أن يستند على سياسة واضحة المعالم . ففى التخطيط العمرانى للمجتمعات الريفية ، لا بد للمخطط أن يعرف : هل سياسة الحكومة أو الدولة نحو تطوير القرية وانمائها ، تتجه اتجاها واضحا نحو التصنيع والميكنة ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ؟ أم تتجه الى المحافظة على طابع القرية المصرية التقليدية ، التى تعتمد اعتمادا كليا على الزراعة كأساس لاقتصادياتها ؟ أم ستمثل



الحكومة على ايجاد أنماط متعددة من القرى ، بعضها زراعية وأخرى صناعية وثالثة تجارية ورابعة سياحية ٠٠٠ الخ ؟ هل عمليات تطوير القرية ستكون شاملة ومستوعبة للجوانب المادية والبشرية معا ، أم يقتصر على بعضها دون الأخرى ؟

وبنفس المنطق ، فإن التخطيط الحضري لا بد أن يستند أيضا على سياسة واستراتيجية واضحة فى مجال التنمية الحضرية ، فلا بد للمخطط أن يعرف : هل سياسة الدولة نحو تطوير المناطق الحضرية ، تتجه اتجاها صريحا نحو الحد من الهجرة ، أم أنها لن تضع الضوابط لهذه الظاهرة ؟ وبالتالي ستزداد كثافة المدة الكبرى وتزداد أعباؤها ومشاكلها وأمراضها الاجتماعية ؟

وإذا كانت سياسة الدولة تعمل على الحد من الهجرة ، فما هى القرارات التى اتخذت فى هذا الصدد ، وما هى الأجهزة التى يقع عليها عبء تنفيذ هذه القرارات ، وما هى المعايير العلمية المتخذة لتوزيع السكان بين الريف والحضر ؟ وما هى نقاط التمرکز السكاني التى تعمل الدولة على إيجادها ، والتى تخدم بواسطتها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟ وإذا تبنت الدولة الاتجاه الثانى ، أى ترك الأمور تجري وفقا لرغبات الأفراد ، فيهاجر من يريد الى المكان الذى يريده ، فما هى سياستها لاستيعاب هؤلاء الوافدين الى المدن ، وإيجاد مأوى لهم ، وامتصاصهم - برغم قلة خبرتهم وعدم اعتيادهم وألفتهم لمتطلبات الحياة الحضرية - فى الأعمال التى بها نقص ، والتى تخدم أهداف الحطة القومية ؟

ومن جانب آخر ، ما هى سياسة الدولة بالنسبة لاستغلال الأراضى الشاغرة ، وما هى مسئولياتها فى توفير الأراضى التى تتطلبها مستلزمات التنمية ؟ ما هو موقفها نحو تعمير وإعادة تخطيط المناطق المتخلفة فى المدن الكبرى ؟ ما هى سياستها فى التصدي لبناء المساكن الاقتصادية لمحدودى الدخل ؟ ما هى سياستها بالنسبة لتمليك المساكن ؟ ما هى سياستها بالنسبة لتأجير المساكن ، سواء كانت خالية أو مفروشة ؟ ٠٠٠ كل هذه الأمور تحتاج الى اجابة ، وتحتاج الى دراسات علمية جادة تستند على سياسة وأيديولوجية واضحة ، فالدراسات يجب أن ترتبط بالحط السياسى العام وتقدم له الحلول فى ضوء أيديولوجية وهوية معروفة .

فاذا تصدت الدولة لتوفير المساكن الاقتصادية لمحدودى الدخل ، فهذا يعنى تدخل الحكومة لتشكيل القرارات الخاصة بالاسكان والبيئة الحضرية .

وإذا كان هدف الدولة هو رفاهية الشعب وتحسين الظروف المعيشية والصحية وحماية الأسرة وتحقيق الرخاء والعمالة الكاملة ومزيد من العدالة الاجتماعية ، فإن هذه الأهداف المشرقة في مجال التخطيط العمراني للمجتمعات المحلية يجب أن تترجم الى مبان ، والى فراغات مدروسة ، والى معايير تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة ، والى جوار مخطط متكامل .

ان تشريعات الاسكان في كل بلاد العالم ، مليئة بهذه الصياغات ، وهذه الأهداف ، ولكنها لا تعطي مؤشرات أو بيانات أو معايير عن كيفية تحقيق هذه الأهداف معمارياً .

ان وراء كل مرحلة من عمليات الاسكان ، نخبة من المتخصصين ، توازن بين الاحتمالات وتتخذ القرارات بشأن نوعية وشكل البيئة التي يعيش فيها مستهلكون غيرها ، لا تعرف عنهم شيئاً . هذه القرارات لا يتخذها المستهلك ، ولا المصمم ، ولا المهندس ، ولا ممثلون من الشعب . بل تتخذها هذه النخبة ، فتترجم السياسة والايدولوجية الى قوانين ، والى مستويات ، والى لوائح ، وتنصح بما يجب أو لا يجب أن يكون .

فاذا ما حدثت أخطاء ، فهذا يعني أن الخبراء قد جانبهم التوفيق ، أما المساكن التي شيدت ، والأحياء التي خططت ، فانها سوف تشغل على اى الحالات ولمدة سنويات .

ان الصعوبة الكبرى التي يجب التوقف عندها ، هي أن مشروعات الاسكان وتخطيط المجتمعات المحلية ، هي أولاً وقبل كل شيء ، قرارات سياسية ، وثانياً أحكام قديمة عن الاحتياجات والتصورات والوظائف والعلاقات ، وطريقة الحياة في القطاعات الريفية والحضرية التي يفترض خطأً ان وحداتها متشابهة ومتكررة .

ان اصدار مثل هذه الأحكام أمن صعب في مجتمع متغير ، وبصفة خاصة ، اذا كان العاملون في قطاع الاسكان من مخططين ومهندسين وممولين ومحامين واداريين واقتصاديين غير مزودين بالبيانات الأساسية لاصدار مثل هذه الأحكام . وان علم توافر البيانات عن المستهلكين وندرة البيانات عن رغباتهم واحتياجاتهم ، يجعل المعباريين المسئولين يتسائلون دائماً : « من هو المستهلك الذي أبني له ؟ » . فالمعماري لا يستطيع أن يبني مساكن لجردات اجسانية .

وقد قال أحد الاقتصاديين في هذا الصدد ، ليس هناك علم للاسكان ولكن هناك مجموعة من الأحكام المسبقة والآراء والمعتقدات عن الاسكان .  
ولست أدعي أن البحوث الاجتماعية تستطيع أن تجيب على كل تساؤلات المخطط ، بين يوم وليلة ، وأنها استطاعت بالفعل في المجتمعات التي سبقتنا في مجال البحث الاجتماعي أن تقدم الحلول .

وليس الغرض من هذه الورقة تقديم سرد للبحوث الاجتماعية التي يمكن أن تسترشد بها أجهزة التخطيط بقدر ما هي إبراز بعض المسائل التي تثار اليوم في عمليات الاسكان والتخطيط والتي تظهر في علاقتها بقرارات سياسية في هذا المجال ، دون إعطاء أى تمييز لحدى المسائل عن الأخرى ، لأنها كلها حيوية ، وتأتى كل منها في وقت ما في عملية الاسكان والتخطيط .

إن غاية ما تنشده البحوث الاجتماعية ، هي أن تكون أداة من أدوات التخطيط ، وأن تستطيع أن تترجم نتائجها الى واقع عملي يفيد أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية .  
وبصفة عامة ، هناك أنواع من البحوث يمكن أن تخدم التخطيط العمراني ، وبالتالي أغراض التنمية الريفية والحضرية نذكر منها :

أولا : البحوث التشخيصية : ( Diagnostic Research ) ،  
هذه البحوث تقنع يدها على الداء ، وتمطي اجابة عن مشكلة ما ، وهي بحوث تهدف الى جمع البيانات والمعلومات ، سواء كانت كمية أو كيفية ، وتحاول تفسيرها .

ومنها المسوح الاجتماعية التي تستطيع أن توفر للمخطط البيانات الأساسية عن المساكن والأسر والأحياء والمدن ، تتعرف على الاحتياجات الكمية ، حجم العجز في وحدات الاسكان على اختلاف مستوياته ، عدد المساكن الجديدة المطلوبة ، نوعية الأسر التي تحتاج الى ايواء ، هل هي نووية أو ممتدة ، مستقلة أو مشتركة؟ حجم هذه الأسر ، هل هي صغيرة أو متوسطة أم كبيرة ؟ لأى الفئات : الشباب أم الشيوخ ، أم المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال ، أو الذين لديهم طفل أو اثنان أو أكثر من ذلك ؟ . كما أن هناك البحوث التي يمكن بواسطتها قياس الاحتياجات الاجتماعية Social needs والطامح aspirations ، والتصورات representations للسكن المناسب ، لدى مستويات معيشية واقتصادية وثقافية مختلفة ، وما تكشفه هذه الاحتياجات من تصورات عقلية ونماذج ثقافية وأنساق قيمية لا بد أن يلهم بها المخطط .

وهناك أيضا البحوث التى يمكن أن تكشف القيم الاجتماعية السائدة وعلاقتها بالإسكان ، والعلاقات الاجتماعية التى تتيحها البناات المادية والأمراض الاجتماعية التى تنسب فيها تلك التشكيلات والفراغات المادية .

ثانيا : هناك مجال آخر يمكن أن يكون للبحوث الاجتماعية شأن فيه ، هو علاقة برامج الإسكان والتخطيط بالخدمات والمرافق المتاحة على مستوى القرية والمجاورة السكنية والحى والمنطقة الحضرية ، وصور هذه الخدمات فى أذهان الأفراد ، فان دراسة رضا السكان ، ودرجة اشباع هذه الخدمات للمستفيدين منها ، يمكن أن تفيد فى وضع معايير ومستويات للخدمات والمرافق .

إن معايير البناء فى المجتمعات النامية المقصود بها حماية ذوى الدخول المحدودة ، حتى يتحقق لهم حد أدنى من الظروف الصحية والأمان والخصوصية .

غير أن دراسة تلك المعايير انما هو من أنواع القياس لمستوى القبول لدى جماعة ما ، فى وقت ما ، وفى مكان ما ، وفى ظروف ثقافية وتكنولوجية واقتصادية معينة ، لأن اتجاهات الأفراد نحو الكثافة والتزامم والخصوصية ، تختلف من ثقافة لأخرى ، وفى ذات الثقافة بين مرحلة وأخرى . هذه الاختلافات تعكس التغيرات التى تحدث فى العلاقة بين الجماعات المختلفة والبيئات التى يعيشون فيها وإدراكهم لهذه العلاقة ... هذه الاتجاهات لا تحدد فقط ، نوعية وطبيعة الاحتياجات المختلفة ، بل تحدد أيضا القيم والمعايير الاجتماعية التى تكمن وراء هذه الاحتياجات .

إن هذه المعايير التى هى من صنع الانسان ، تعكس حقوق الأفراد ، كما يتصورها واضعو تلك المعايير فى المساحة والمرافق والخدمات ... الخ . كما تفرض عليهم طرق استخدام هذه الحقوق التى منحت لهم .

إن العمل على إيجاد هذه المعايير وتعريفها وتدعيمها على أساس تناسبها مع الثقافة المحلية والثقافات القرية ، وعلى أساس الاحتياجات الفعلية للمستهلكين على اختلاف أنواعهم ، وعلى أساس تجربتها محليا ، وتقييمها ، مع الحرص على استخدام المواد المحلية كلما كان ذلك ممكنا ، ومع دراسة ظروف الاقتصاد المحلى ، هو فى حد ذاته ، مؤشر اجتماعى طيب ، ودليل على الجدية التى تبث بها المشاكل .

فإذا كان هدف التخطيط العمراني هو رفاهية الإنسان وسعادته ، فإن معايير البناء ومستويات المرافق والخدمات ، يجب أن تكون أدوات التحليل. وأساس اتخاذ القرارات التي تساعد على الوصول الى الهدف .

فالأساس العملي لهذه المعايير يؤدي الى ايجاد مستويات ومعايير علمية: مدروسة ، والأساس الاقتصادي لها يعطى معايير يمكن تطبيقها من الناحية التكنولوجية ، والأساس الاجتماعي لها يؤدي الى معايير مرغوبة اجتماعيا ، تعكس الاحتياجات الفعلية للمستهلكين .

ثالثا : وأخيرا ، فهناك مجال آخر يمكن للبحوث الاجتماعية أن تدلي بدلوها فيه ، هو مجال تقويم المشاريع والبرامج الشملتة بالإسكان والاجابه

على الأسئلة التالية : هل حققت هذه المشاريع الهدف من وجودها ؟ ما هي العوائق المادية والعقبات الاجتماعية التي صادفتها ؟ ما هي اتجاهات المستفيدين نحو هذه المشروعات التي وضعت من أجلهم ؟ ما هي أسباب الرضى ، وأهم أسباب عدم الرضى ؟ ما هي آراء الأهالي في الخدمات المتوفرة في البيئة السكنية المخططة ومدى كفايتها وفعاليتها ... الخ .

ان هذا التمييز ، الذي أوردناه ، بين البحوث التي يمكن أن تخدم التخطيط ، هو تمييز يخدم أغراض التحليل فقط ، لأن جميع المشاكل التي طرحت متعلقة بعضها ببعض ، والقرص من اثارها في رأينا ، هو التعرف على خصائص ومواصفات البيئة السكنية التي تستطيع أكثر من غيرها أن تنمى قدرات الأفراد الذين يعيشون بداخلها ، ويقوى تفاعلهم الاجتماعي ، واتصالهم بعضهم ببعض ، واثماتهم الاجتماعي ، ويقلل من الشعور بالعزلة والغربة والضياع .

ونحن لا ندعى بذلك ، أن البيئة السكنية وحدها هي المسئولة عن تصرف وسلوك الأفراد واتجاهاتهم السلبية والايجابية . ولكننا نقول أن البيئة السكنية تؤثر عليهم ويؤثرون هم بدورهم عليها . فالسكن يعكس التراكم الثقافي لشعب ما ، ويعكس أيضا نوعية هذا الشعب . ذلك أن توفير المسكن شيء بسيط في حد ذاته ، فإذا لم تتوافر فيه المرافق الأساسية ، وإذا كان رب الأسرة عاطلا ، أو لا تتوافر لديه امكانيات الوصول الى العمل ، وإذا كانت زوجته لا تجد احتياجاتها اليومية في الجوار القريب ، وإذا كان

أولاده كذلك لا يجدون المدارس الذين يذهبون إليها ، وإذا كان الهواء ملوثا وغير نقي . فإن المباني السكنية في حد ذاتها لن تكون سوى بؤرة للانحلال والانحراف والجريمة .

وأخيرا ، فإن التخطيط العمراني من جهة ، ورغبات المستهلك من جهة أخرى محكومان بالتجربة والمعرفة ، فالمستهلك يريد ما يعرفه وما اختبره ، غير أن هناك أنواعا كثيرة من المساكن والجوار لا يعرفها المستهلك ، ولكنها ممكنة .

لذلك ، فإن ما نحتاج الى أن نعرفه ونفهمه ، هو ما يرغبه المستهلك إذا ما فهم كافة الاحتمالات من جهة ، وكافة العقبات العملية من جهة أخرى ، وإذا ما كان لديه قرص الاختيار والتفضيل .

## REFERENCES

1. Dean P. John "Housing design and family values" in Urban Housing (Ed) by William L.C. Wheaton, Grace Milgram, Margy Ellin Meyerson, The Free Press, U.S.A.
2. Noel P. Gist, Fava F. Sylvia : "Urban Society" Thomas Y. Crowell Company, New York 1964.
3. UNESCO : Programme on Man and the Biosphere (M.A.B.) Task Force on the contribution of the Social Sciences to the M.A.B. Programme, Paris 1974.
4. United Nations Environment Programme : Project Report on the Environmental Aspects of Human settlements (Standards and Criteria in the provision of Shelter) Nairobi, Kenya, September 1979.
5. United Nations : Report of the OD Hoc Group of Experts on Housing and Urban Development, ST/SOA/50 E/ON.5/367/Revi 1. New York 1972.
6. United Nations : Social Programming of Housing in Urban Areas, ST/So A/71, New York, 1967.
7. Wilner D, Walkley R., Pinkerton T., Tayback M., "Housing Environment and family life" in Urban Housing (ED) by Whoston, Milgram, Meyarson, the Free Press U.S.A., 1976.
8. Wurster Cotherine, Social questions in housing and community planning in Urban Housing (Ed) by Whoston, Milgram, Meyarson., the Free Press U.S.A., 1976.

## تأثير وسائل الاتصال على عينة من قادة الرأي والمواطنين في الريف المصري

دكتورة نادية حسن سالم (١)

تتناول الدراسة الحالية ثلاثة فباحث يتناول البحث الأول تعريفاً بالمفاهيم الأساسية للدراسة والفروض والمنهج والأدوات والعينة المستخدمة في البحث ، والبحث الثاني نتائج الدراسة والبحث الثالث مناقشة النتائج .

### البحث الأول :

سيتناول هذا البحث تعريفاً للمفاهيم الأساسية للدراسة والفروض والمنهج والأدوات والعينة المستخدمة في البحث .

### المفاهيم الأساسية للدراسة :

### وسائل الاتصال الجماهيرية :

يعرف الاتصال الجماهيري باعتباره عملية يتجه الاتصال خلالها في نفس الوقت نحو عدد كبير من السكان وعلى نطاق جماهيري . وأى وسيلة يمكن استخدامها لمثل هذا الغرض تعرف باعتبارها وسيلة جماهيرية مثل الإذاعة والتلفزيون والسينما والصحف والمجلات ، ويشير إلى تلك الوسائل باعتبارها وسائل اتصال ذات اتجاه واحد وإن كان ذلك لا يعنى أن الجمهور يتخذ موقفاً سلبياً إزاء تلك الوسائل إذ يثور دائماً تساؤل حول التعرض النسبى لكل وسيلة مما يستلزم بدوره شرطاً ضرورياً للتعرض هو ملكية الوسيلة أو توافرها ، كما أن هناك متغيرين آخرين يسهمان في التعرض للوسيلة الإعلامية : المتغير الأول هو التعرض الانتقائى ويعنى به اتجاه الفرد لانتقاء التعرض للوسيلة الإعلامية بصورة تتفق مع ميوله ومعتقداته . والعامل الثانى هو ما يعرف بالادراك الانتقائى إذ تعمل العملية السيكولوجية للادراك

---

(١) أستاذ مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ورئيسة وحدة بحوث

الرأى العام والإعلام بالمركز .

الانتقائي بطريقة تجعل الرسائل تفسر عادة بصورة متوافقة مع المعتقدات والمواقف السابقة (١) .

### قادة الرأي :

يقصد بقادة الرأي هؤلاء الأشخاص الذين لهم تأثير كبير على آراء ومواقف وسلوك أشخاص آخرين داخل مجتمع ما ، وعلى الرغم من أن بعض القادة الرسميين يمارسون مثل هذا التأثير فإن قيادة الرأي قاصرة على هؤلاء الذين يؤثرون على آراء الآخرين بدون وضع رسمي (٢) .

### فروض الدراسة :

أولا : تمارس وسائل الاتصال تأثيرا مباشرا مختلفا على كل من قادة الرأي والمواطنين الريفيين ، فرغم التماثل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهما إلا أن هناك اختلافا بين قادة الرأي وبين المواطنين الريفيين فيما يتعلق بالتعرض لوسائل الاعلام وكثافة الاستماع والمشاهدة وأفضليات الاستماع والمشاهدة ، وكذلك في المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي درجة المشاركة الشعبية .

ثانيا : لا يوجد مصدر واحد لكل المعلومات التي يحصل عليها المواطن الريفي أو قائد الرأي ، فإن المصدر يتحدد في ضوء نوعية المعلومة فكل وسيلة اتصال لها قدرة على الإقناع في مجال معين .

ثالثا : يلعب قادة الرأي دورا مزدوجا وهو ما أسماه لازرسفيلد (٣)  
The Two-Step flow of information

بمعنى أن قادة الرأي يتعرضون للوسيلة الاعلامية ثم يوصلون تلك المعلومات التي حصلوا عليها من وسائل الاعلام الى المواطن الريفي . وهذا يؤدي الى

---

Dexter & White (eds) **people society and mass communication** (glencoe, illinois, The free press, 1964) (١)

Katz, E. and Lazarsfeld P.F. **personal influence** The part (2). (٢)  
played by people in the flow of Mass communication Golencoe, The free press, 1955.

Katz, Etihu "The two-Step flow of communication in (3). (٣)  
W. Schramm (ed.) **Mass communications** (urbanai university of illinois, press, 1960).



القول بأنه كلما ازداد تعرض المواطن الريفي للوسائل الاعلامية كلما قل اعتماده على قادة الرأي . وهنا تمارس وسيلة الاتصال الجماهيري تأثيرا غير مباشر من خلال قادة الرأي اذ تزاول الوسيلة الاعلامية أثرا على معلومات واتجاهات وسلوك قادة الرأي الذين بدورهم ينقلون ما تقدمه الوسيلة الاعلامية الى المواطن العادي بصورة واعية أو غير واعية .

### منهج الدراسة وادواتها :

أتبعت الدراسة المنهج التجريبي من خلال الاستمارة كأداة للبحث ومرت الاستمارة بالاجراءات الخاصة بصياغة الاستمارة مثل تحديد أهم المواضيع المراد دراستها والناבעة من الفروض السابقة ومرت باجراءات الثبات والصدق وتناولت الاستمارة نسبة التعرض للوسائل الاعلامية وأفضليات الاستماع والمشاهدة والسفر خارج القرى ومكان المشاهدة التلفزيونية والسينمائية ومدى الافادة من الوسائل الاعلامية .

### العينة :

أختيرت أربع قرى للدراسة التجريبية تمثل محافظات مصر وهي :  
( أ ) الرحمانية قرية من مركز نجع حمادى تابعة لمحافظة قنا وعدد سكانها الاجمالي ٩٩٩٨ ومساحتها ٤٦٨٤ كم<sup>٢</sup> .  
(ب) هو قرية من مركز نجع حمادى تابعة لمحافظة قنا وعدد سكانها الاجمالي ١٧٢٤٦ ومساحتها ١٤٠١٥٧ كم<sup>٢</sup> .  
(ج) دمرو قرية من مركز المحلة الكبرى وهي تابعة لمحافظة الغربية وعدد سكانها الاجمالي ٣٥٢٥ ومساحتها ٧٢٠٤ كم<sup>٢</sup> .  
(د) الرجدية قرية من قرى مركز طنطا التابعة لمحافظة الغربية وعدد سكانها يبلغ ٢١٢٠ ومساحتها ٦٢٩٣ كم<sup>٢</sup> .

أما عينة قادة الرأي فقد تمت من خلال تطبيق مقياس سوسيومترى على مواطنى القرى الأربع السابق ذكرها ، وتضمن أسئلة طلب من المبحوث فيها أن يحدد أسماء ثلاثة من القيادات الذين يثق بهم ويستشيرهم في المواقف التالية :

- (أ) مشكلة خاصة بالزراعة .
- (ب) مشكلة عائلية .
- (ج) انتخابات لمجلس الشعب أو المجلس المحلى .
- (د) الترشيح للعمدية .

- (و) مشاكل خاصة بتوزيع التركة
- (هـ) خلافات داخل القرية بين الأهالى

#### البحث الثانى : نتائج الدراسة :

سيتم التعرض لنتائج الدراسة فى ضوء النقاط التالية :

- ١ - مدى ملكية أجهزة الاعلام •
- ٢ - نسبة التعرض للوسائل الاعلامية وتشمل :
  - (أ) الاذاعة وتتضمن كثافة الاستماع وفترة الاستماع •
  - (ب) التلفزيون •
  - (ج) السينما •
  - (د) الصحف اليومية والمجلات •
  - (هـ) الاستماع الى أجهزة التسجيل •
- ٣ - افضليات الاستماع والمشاهدة لدى عينة البحث وتتناول :
  - (أ) المحطة الاذاعية المفضلة •
  - (ب) البرامج الاذاعية المفضلة •
  - (ج) البرامج التلفزيونية المفضلة •
  - (د) الأفلام السينمائية المفضلة •
  - (هـ) الصحف المفضلة •
  - (و) الموضوعات المفضلة فى الصحافة •
  - (ى) التسجيلات المفضلة •
- ٤ - مكان المشاهدة التلفزيونية والسينمائية •
- ٥ - تأثير وسائل الاعلام على عينة القادة الريفيين وتتضمن :
  - (أ) مدى الاستفادة من البرامج الاذاعية •
  - (ب) مدى الاستفادة من البرامج التلفزيونية •
  - (ج) مدى الاستفادة من قراءة الصحف •
- ٦ - ما تقدمه وسائل الاعلام للقادة من مساعدة فى التنمية ويشمل :
  - (أ) آخر خبر استمع اليه القادة •
  - (ب) مصدر المعلومات عن آخر خبر استمع اليه القادة •
  - (ج) توصيل القادة المعلومات الى غيرهم من المواطنين •
- ٧ - السفر خارج القرية ويتناول :
  - (أ) التردد على البندر •
  - (ب) أسباب التردد على البندر •

(ج) التردد على القاهرة .

(د) أسباب التردد على القاهرة .

#### ٦ - مدى امتلاك عينة الريفيين والقادة لأجهزة الاعلام :

اتضح من النتائج أن كلا من عينة المواطنين الريفيين وعينة قادة الرأي يمتلكون راديو وتليفزيونا وجهاز تسجيل ، إلا أن نسبة ملكية عينة قادة الرأي لراديو ومسجل وتليفزيون تفوق نسبة ملكية عينة المواطنين الريفيين، إذ أن قادة الرأي يمتلكون الأجهزة السابقة بنسبة ٤٤٪ بينما عينة المواطنين الريفيين الذين يملكون مثل تلك الأجهزة تبلغ ٢٧٪ وإن كان من يملكون راديو وتليفزيون من المواطنين نسبة عالية تبلغ ٥١٪ .

#### ٢ - نسبة التعرض للوسائل الاعلامية :

##### ( أ ) الإذاعة • كثافة الاستماع :

تبين من تحليل النتائج أن عينة قادة الرأي وعينة المواطنين الريفيين يستمعون الى الإذاعة ساعتين يوميا ، إذ أن عينة القادة يستمعون بنسبة ٤٠٪ ساعتين يليها من يستمعون ساعة فتبلغ نسبتهم ٢٦٪ أما عينة المواطنين الريفيين فيستمعون أيضا بنسبة ٦٣٪ لمدة ساعتين يليهم من يستمعون ثلاث ساعات بنسبة ١٦٪ .

##### فترة الاستماع المفضلة للإذاعة :

أظهرت النتائج الإحصائية أن الفترة الصباحية هي المفضلة لدى عينة المواطنين الريفيين بنسبة ٤٨٪ يليها فترة السهرة التي تبلغ نسبتها ٢٩٪ ، وكذلك فترة استماع قادة الرأي في الفترة الصباحية ٣٦٪ وفي فترة السهرة بعد الساعة الحادية عشرة ٣٠٪ .

##### ( ب ) التليفزيون :

تبين من نتائج الدراسة أن نسبة التعرض للتليفزيون مرتفعة لدى القادة إذ تصل الى ٦٣٪ بينما عينة المواطنين الريفيين ٢٥٪ .

##### ( ج ) السينما :

اتضح أن نسبة من يشاهدون الأفلام السينمائية ضعيفة بالنسبة لكل من القادة والمواطنين الريفيين إذ تبلغ نسبة من يشاهد الأفلام السينمائية من المواطنين الريفيين ١٣٪ ومن قادة الرأي ١٥٪ .

#### ( د ) الصحف اليومية والمجلات :

اتضح من النتائج أن القادة يقرأون الصحف اليومية والمجلات بصورة أكثر من قراءة المواطن الريفي ، إذ تبلغ نسبة القراءة لدى عينة القادة ٨٠٪ بينما بلغ من يقرأون الصحف والمجلات من عينة المواطنين ١٥٪ .

#### ( هـ ) الاستماع لأجهزة التسجيل :

تبين أن معدل استماع القادة لأجهزة التسجيل أعلى من معدل استماع عينة المواطنين الريفيين فمن يستمع من القادة الى أجهزة التسجيل ٤٥٪ بينما المواطنون الريفيون يستمعون بنسبة ٣٠٪ .

#### ٣ - الفصليات الاستماع والمشاركة لدى عينة البحث :

##### ( أ ) المحطات الاذاعية المفضلة :

ظهر من نتائج الدراسة أن البرنامج العام هو أكثر المحطات الاذاعية تفضيلا لدى عينة المواطنين إذ تبلغ نسبة تفضيلهم للبرنامج ٣٤٪ وكذلك القادة يفضلون الاستماع الى البرنامج العام اذاعة القرآن الكريم وتبلغ النسبة لدى عينة المواطنين ٢٨٪ ولدى القادة ٢٧٪ ثم يلي ذلك صوت العرب ولوحظ أن من يستمعون الى اذاعة الشعب من القادة أعلى من عينة غير القادة إذ تبلغ نسبة الاستماع لدى القادة ١٤٪ بينما من يستمعون الى اذاعة الشعب من غير القادة ٩٪ .

##### ( ب ) البرامج الاذاعية المفضلة :

تبين من النتائج الاحصائية أن القادة يفضلون البرامج الاخبارية بنسبة ٣٥٪ والأحاديث ٢٥٪ ونشرة الأخبار ٢٠٪ بينما أفراد العينة من المواطنين الريفيين يفضلون الاستماع الى على الناصية بنسبة ٣٠٪ والأفلام المسجلة ٢٠٪ والتمثيلات ١٥٪ .

##### ( جـ ) البرامج التليفزيونية المفضلة :

يميل المواطنون الريفيون الى مشاهدة التمثيلات والمسلسلات بنسبة ٢١٪ والبرامج الرياضية بنسبة ١٧٪ والأفلام ١٦٪ والأخبار ١٥٪ بينما القادة يميلون الى مشاهدة الأخبار بنسبة ١٧٪ والبرامج الدينية ١٦٪ والتمثيلات والمسلسلات ١٥٪ والبرامج السياسية ١٢٪ .

##### ( د ) نوعية الأفلام السينمائية المفضلة :

يفضل المواطن الريفي العادى الأفلام السينمائية التى تتناول موضوعات

عن الجريمة ٢٥٪ وسير البطولة والتاريخ ٣٠٪ والارشادات الزراعية ٢٠٪  
بينما القادة يميلون الى مشاهدة أفلام عن سير البطولة والتاريخ بنسبة ١٧٪  
والجريمة ١٦٪ والحياة الريفية ١٥٪ .

#### (هـ) الصحف المفضلة :

تبين من تحليل النتائج الاحصائية أن الصحيفة المفضلة عند عينة  
المواطنين وعينة القادة هي الأخبار بنسبة ٦٥٪ للقادة و ٦٠٪ للمواطنين  
الريفيين يليها الأهرام بنسبة ٢٠٪ للقادة و ٢٥٪ للمواطنين الريفيين ثم تلي  
ذلك من يقرأون كافة الجرائد بنسبة ١٠٪ للقادة و ٥٪ للمواطنين بينما  
الجمهورية بلغت نسبتها ٥٪ للقادة و ١٠٪ للمواطنين .

#### (و) الموضوعات المفضلة في الصحافة :

اتضح أن المواضيع الزراعية هي المفضلة لدى قراء الصحف من عينة  
القادة وعينة المواطنين الريفيين إذ بلغت في عينة القادة ٣٥٪ وعينة المواطنين  
٢٨٪ يليها الموضوعات السياسية بنسبة ٢٥٪ للقادة و ٢٧٪ للمواطنين  
الريفيين .

#### (ز) التسجيلات المفضلة :

تبين من التحليل اتفاق عينة القادة مع عينة المواطنين الريفيين في  
تفضيلاتهم للمواد المسجلة وهي القرآن التي بلغت نسبة تفضيله لدى القادة  
٤٣٪ ولدى عينة المواطنين الريفيين ٤٢٪ ثم القصائد والمدائح التي بلغت ٣٠٪  
لدى القادة و ٣٢٪ لدى عينة المواطنين الريفيين ثم القصص الشعبية والأغاني  
الشعبية .

#### ٤ - مكان مشاهدة التلفزيونية والسينمائية :

##### (أ) مكان مشاهدة التلفزيون :

اتضح من النتائج أن مكان المشاهدة المفضل للتلفزيون بالنسبة للقادة  
هو المقهى إذ أن نسبة من يشاهدون التلفزيون في المقهى بلغت ٥٣٪ يليها  
نسبة من يشاهدون التلفزيون في منزل قريب ٤٣٪ بينما عينة الأفراد من  
غير القادة يشاهدون التلفزيون بنسب متساوية في المقهى وفي منزل قريب  
وفي ناد ريفي .

##### (ب) مكان مشاهدة الأفلام السينمائية :

يختلف مكان مشاهدة الأفلام السينمائية بالنسبة للقادة عن الأفراد

المعادين للقادة يشاهدون الأفلام السينمائية في البندر ٢٩٪ أو في عاصمة المحافظة ٢٩٪ بينما المواطن الريفي يشاهد التلفزيون أساسا عن طريق قوافل الثقافة الجماهيرية ٥٠٪ وأحيانا في البندر ٢٣٪ أو في عاصمة المحافظة ١٦٪ .

#### ٥ - تأثير وسائل الاعلام على عينة القادة والريفيين :

##### ( أ ) مدى الاستفادة من البرامج الاذاعية :

ظهر من تحليل النتائج الاحصائية أن كلا من القادة والمواطنين الريفيين أفادوا من الاستماع الى البرامج الاذاعية في الارشادات الزراعية مثل : زراعة الأرض كويس - القضاء على الآفات - مكافحة الأمراض - تسويق المحاصيل - معرفة فوائد الري السليم - معرفة كيفية التعامل مع الجمعية الزراعية . ولم تظهر فروق جوهرية بين عينة القادة وعينة الأفراد فكل من العينتين أجمعوا على أهمية وسائل الاعلام في الارتفاع بمستوى معلوماتهم الزراعية .

##### ( ب ) مدى الاستفادة من البرامج التلفزيونية :

تبين من التحليل أن نسبة من يشاهدون التلفزيون من عينة المواطنين الريفيين ضئيلة وخاصة من يشاهد البرامج المتخصصة والموجهة أساسا للريف . أما بالنسبة للقادة فقد أجابوا بأنهم أفادوا من المشاهدة التلفزيونية في معرفة أمور البلد السياسية ٧٠٪ أما عن الافادة في المواضيع الزراعية فكانت نسبة ضئيلة .

##### ( ج ) مدى الاستفادة من قراءة الصحف :

اتضح من النتائج الاحصائية أن عينة المواطنين الريفيين لا تقرأ الصحف والمجلات بانتظام لذا فإن النتائج الخاصة بأفادتهم من قراءة الصحف ليست ذات دلالة . أما بالنسبة للقادة فقد أجابوا بأن الصحف تقدم لهم أحدث المعلومات السياسية بنسبة ٦٦٪ والمعلومات الزراعية بنسبة ٢٤٪ والمعلومات الدينية بنسبة ١٠٪ .

#### ٦ - ما تقدمه وسائل الاعلام للقادة من مساعدة في التنمية :

##### ( أ ) آخر خبر استمع اليه القادة :

أثناء تطبيق البحث تم حصر أهم وأحدث الأخبار السياسية والاقتصادية لمقارنتها باجابة القادة عن آخر خبر استمعوا اليه وتبين من التحليل أن قادة

الرأى فى القرى المصرية استمتعوا فعلا الى أحدث الأخبار السياسية والاقتصادية مثل زيارة الرئيس كارتز ٤٢٪ وزيارة الرئيس السادات لاسرائيل ١٨٪ والأمن الغذائي ١٦٪ .

**(ب) مصدر المعلومات عن آخر خبر استمع اليه القادة :**

تم سؤال القادة عن المصدر لمعلوماتهم السابقة عن أهم الأخبار والأحداث السياسية والاقتصادية واتضح من النتائج أن النسبة الغالبة هى الاستماع والمشاهدة لكافة وسائل الاعلام بنسبة ٤٧٪ يليها الصحف بنسبة ٢٥٪ ثم التلفزيون ١٥٪ ثم الاذاعة ١٣٪ .

**(ج) توصيل القادة بالمعلومات الى غيرهم من المواطنين :**

بعد أن ظهر من التحليل أن القادة على معرفة بأحدث الأخبار والمعلومات تم سؤالهم عن الوسيلة التى يوصلون بها المعلومات السابقة الى المواطنين فى القرية فأجاب أفراد عينة القادة بأنها تتم من خلال المقهى ٤٩٪ والمسجد ٣١٪ والزيارات المنزلية ٢٠٪ .

**٧ - السفر خارج القرية :**

**( ا ) التردد على البندر :**

تبين من التحليل أن نسبة تردد القادة على البندر ٧٥٪ بينما تبلغ نسبة تردد غير القادة على البندر ٥٣٪ فقط .

**(ب) أسباب التردد على البندر :**

أجاب أفراد عينة القادة بأن سبب ترددهم على البندر قضاء بعض مصالح الأهالى بنسبة ٢٨٪ والكشف عند طبيب ٢٣٪ ثم زيارة المعارف ١٨٪ والتجارة ١٨٪ .

**(ج) التردد على القاهرة :**

اتضح من النتائج أن القادة يترددون على القاهرة بنسبة ٧١٪ بينما المواطنون الريفيون يترددون على القاهرة بنسبة ١٤٪ .

**( د ) أسباب التردد على القاهرة :**

تبين من التحليل أن أسباب التردد على القاهرة من القادة يرجع الى قضاء بعض مصالح الأهالى ٢٩٪ ومقابلة بعض المسئولين ٢٩٪ وقضاء بعض الأشياء الخاصة ٢٠٪ بينما المواطنون الريفيون يترددون على القاهرة لقضاء

بعض الأعمال الخاصة ٤٠٪ / زيارة الأقارب ٤٠٪ / وترفيه وفسحة ٢٠٪ .  
البحث الثالث : مناقشة نتائج الدراسة :

أظهرت النتائج السابقة ، كيدا لفروض الدراسة كما يتضح فيما يلي :  
أولا : تبين أن وسائل الاتصال تزاوّل تأثيرا مختلفا على كل من قادة الرأى والمواطنين ، وقد يرجع ذلك الى ما ظهر أثناء تطبيق الدراسة من ان قادة الرأى ينتمون أساسا الى الطبقة الوسطى العليا على عكس عينة المواطنين الريفيين الذين يمثلون كافة الطبقات الاجتماعية فى الريف المصرى ، اذ كما وضع من النتائج أن المواطن الريفى العادى يستمع بصورة مكثفة الى الاذاعة بينما يتعرض القادة الى وسائل الاعلام الأخرى بصورة أوضح وخاصة التردد على السينما وقراءة الصحف اليومية والمجلات ومشاهدة التلفزيون ، وتلك النتيجة تظهر أن التردد على السينما وقراءة الصحف اليومية والمجلات كاداة اتصال ما زالت محدودة الأهمية لدى المواطن الريفى ، بينما القادة بحكم طبيعة اهتمامهم بمعرفة الجديد فى السياسه وفى المجالات الأخرى يهتمون بالإطلاع على الصحف والمجلات ، كما أظهرت نتائج أفضليات الاستماع لدى المواطنين الريفيين والقادة ، أن القادة يفضلون الاستماع الى اذاعة الشعب ويميلون الى البرامج الاخبارية التى تقدم لهم معلومات جديدة بينما المواطن الريفى العادى يفضل البرامج الترفيهية .

ثانيا : اتضح من النتائج الاحصائية أنه لا يوجد مصدر واحد لكل المعلومات التى يحصل عليها المواطن الريفى أو قائد الرأى فان مصدر المعلومات يتحدد فى ضوء نوعية المعلومة ، كما أن كل وسيلة اتصال لها قدرة على الاقناع فى مجال معين وان كان بالنسبة لعينة المواطنين الريفيين لوحظ أنهم ينظرون الى وسائل الاتصال كادوات للترفيه على عكس عينة القادة الذين ينظرون الى الاذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات كادوات للثقافة والمعرفة الا أن نظرتهم الى السينما تختلف اذ يعتبرونها أداة ترفيهية ، وترجع أهمية تلك النتيجة انه بدون دراسة موضوعية على كل وسيلة اتصال وقدرتها على إيصال المعلومات الثقافية تصبح البرامج الثقافية التى تقدم فى وسائل الاعلام عديمة الجدوى .

ثالثا : تبين من النتائج ان قادة الرأى يمارسون دورا مزدوجا فى عملية الاتصال اذ أنهم يتعرضون للوسيلة الاعلامية لمعرفة الحديث من المعلومات ثم ينقلون تلك المعلومات التى حصلوا عليها الى المواطنين الريفيين ، كما اتضح من النتائج الاحصائية أنه بسؤال القادة عن مصدر معلوماتهم عن أهم الأخبار والأحداث السياسية والاقتصادية أجابوا بأنها تتم من خلال وسائل الاعلام ثم يوصلون تلك المعلومات الى المواطنين فى القرية من خلال المقهى والمسجد والزيارات المنزلية .



« الملامح الاجتماعية الأساسية للعراق » (\*)  
« خارطة اجتماعية مبسطة »

الأستاذ علي فهمي

تقديم :

برزت فكرة القيام بتصميم خارطة اجتماعية مبسطة للقطر العراقي أثناء القيام بتخطيط البحوث الميدانية التي كان المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ببغداد يقوم باعدادها خلال العام العلمي ( ١٩٧٨ ) ، وبخاصة بحث معوقات مساهمة المرأة العراقية في التنمية وبحث احتياجات الطفولة في القطر العراقي ، وذلك لتحديد المجال الجغرافي لكل من الباحثين بترشييد عملية اختيار المحافظات الأصدق تمثيلا للقطر ، ومن ثم تحديد العينات اللازمة .

وقد مرت بعملية اعداد الخارطة بمرحلتين متمايزتين :

المرحلة الأولى :

وقد تضمنت بعض البيانات الاجتماعية ، كما استخرجت النسب المتوالية لها ، وتم عرض هذه البيانات والنسب في جدول على ورق كبير الحجم

المرحلة الثانية :

وفي هذه المرحلة تم تدقيق البيانات ومراجعتها وتحديثها ثم اضافة بعض البيانات المهمة الأخرى ، وقد تم عرض البيانات جميعها على شكل جداول احصائية تفصيلية بلغت أحد عشر جدولا ، كما تم التعليق على البيانات المتعلقة بعدد من المحافظات على النحو الذي سنذكره تفصيلا فيما بعد .

وقد تضمنت البيانات الواردة في الجداول المفصلة للخارطة معلومات

---

\* تم اجراء هذه الدراسة تحت إشراف الاسناد على فهمي الخير الاول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ببغداد والذي قام باعداد هذا التقرير .

عن مساحة محافظات القطر وحجم السكان في كل منها وتوزيعهم حسب النوع وحسب فئات السن ، وكذلك الكثافة السكانية في كل محافظة ، وذلك باستثناء محافظتي النجف وصلاح الدين ، اذ انهما استحدثتا منذ فترة وجيزة ، اذ كانت محافظة النجف سابقا قضاء تابعا لمحافظة كربلاء ، وكانت محافظة صلاح الدين قضاء تابعا لمحافظة بغداد ، هذا وقد استخرجت البيانات الخاصة بالمساحة من : ( المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٦ التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء ) ، أما البيانات السكانية فقد اعتمدت على الكراس المعنون : ( دراسة حول اتجاهات نمو السكان في العراق - تخمينات ١٩٧٨ اصدار وزارة التخطيط عام ١٩٧٦ ) .

وتضمنت الخارطة بيانات تفصيلية عن الحالة الصحية تبين عدد المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى وعدد الأسرة وعدد العاملين في هذه المؤسسات من أطباء وصيادلة ومساعدين موزعين حسب المحافظات . ثم بيانات عن الحالة التعليمية تبين عدد المدارس بأنواعها وعدد الطلبة موزعين حسب النوع على جميع المراحل التعليمية وفي جميع محافظات القطر . وقد أخذت بيانات الحالة الصحية والتعليمية من : ( المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٦ من اصدار الجهاز المركزي للإحصاء ) .

كما تضمنت الخارطة بيانات عن حجم العمالة في القطر العراقي ، وعلى الأخص عدد العمال حسب النوع في كل من القطاعين الاشتراكي والخاص وموزعين حسب محافظات القطر . وقد أخذت البيانات من كتاب تحت عنوان : ( دراسة حول حركة التشغيل في العراق عام ١٩٧٦ من اصدار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ) .

وتضمنت الخارطة أخيرا بيانات عن المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بتقديم الخدمات في مجال الأسرة والطفولة والشباب موزعة حسب المحافظات من جهة وحسب المناطق الريفية والحضرية داخل كل محافظة من جهة أخرى ، وقد استقيت هذه البيانات من كتاب تحت عنوان : ( دراسة وظائف مراكز ومعاهد الخدمة الاجتماعية وأوضاع العاملين في الجمهورية العراقية عام ١٩٧٧ ، اصدار منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ) .

وقد تم اخراج بيانات الخارطة على شكل جداول احصائية من القطع المتوسط والصغير ، وذلك لتيسير الرجوع اليها . وقد أعقب ذلك ايراد

تعليق مبسط على البيانات المتعلقة بمحافظات ثلاث فقط هي بغداد والبصرة ونيوى ، وقد اتفق بالمحافظات الثلاث المذكورة دون غيرها على أساس مبررات أثبتت في صدر التعليقات ، إذ اختيرت بغداد لتمثل القطاع الأوسط ولكونها العاصمة السياسية والإدارية للقطر ، كما اختيرت البصرة لتمثل القطاع الجنوبي ولكونها ميناء بحريا هاما ، وكذلك اختيرت نيوى لتمثل القطاع الشمالى ولكونها مركزا تجاريا هاما .

ولاشك في أن الخارطة الاجتماعية المبسطة بوضعها الحالى يمكن أن تلعب دورا هاما في ترشيد اختيار العينات اللازمة في مجال البحوث الاجتماعية بالعراق .

### تعليقات وملاحظات تمهيدية على بعض البيانات الواردة بالخارطة الاجتماعية

مبررات اختيار المحافظات الثلاث المثلة للعراق :

#### تمهيد :

تقسم البيانات الإحصائية الموضحة على الخارطة الاجتماعية المبسطة للقطر العراقى بيانات خاصة بكل محافظة من محافظات من حيث المساحة وحجم السكان والأحوال الصحية والتعليمية والاجتماعية بالإضافة الى حجم العمالة لكل محافظة وللقطاعين الاشتراكى والخاص . وقد قمنا باختيار ثلاث محافظات هي محافظة بغداد لتمثل المنطقة الوسطى ومحافظة نيوى لتمثل المنطقة الشمالية ومحافظة البصرة لتمثل المنطقة الجنوبية . ولعل أهم الأسس التى اعتمدنا عليها فى عملية اختيارنا لهذه المحافظات الثلاث المشار اليها أعلاه هي :

#### حجم السكان :

١- لقد تميزت المحافظات الثلاث المختارة وهي محافظة بغداد ومحافظة نيوى ومحافظة البصرة بارتفاع المجموع الكلى لسكانها بالمقارنة مع بقية محافظات القطر كافة .

ولقد قدر المجموع الكلى لسكان محافظة بغداد بحوالى ٣٩٨٨٩٢٤ نسمة أما محافظة نيوى فيبلغ المجموع الكلى لسكانها حوالى (٩٣٢٢١٤) نسمة ومحافظة البصرة فيبلغ المجموع الكلى لسكانها حوالى (١٠٩٢٢٣) نسمة .

### الحالة الصحية :

٢ - لقد تركزت معظم الخدمات الصحية في هذه المحافظات أكثر من بقية محافظات القطر إذ بلغ عدد مستشفيات محافظة بغداد (٤٣) مستشفى وإما أطباؤها فقد قدر عددهم (١٢١٠) طبيباً . أما في محافظة البصرة فقد بلغ عدد مستشفياتها (١٨) مستشفى وعدد أطبائها (٢٢٤) طبيباً . وفي محافظة نينوى بلغ عدد مستشفياتها (١٤) مستشفى وعدد أطباؤها (١٢١) طبيباً وتمثل هذه الأعداد المشار إليها أنفاً أعلى الأرقام التي ظهرت في محافظات القطر كافة والمتعلقة بهذا الجانب الصحي كما هو مفسر إليه في الخارطة الاجتماعية .

### الحالة التعليمية :

٣ - لقد تميزت محافظات الثلاث المختارة بتركز المؤسسات التعليمية بكافة مراحلها الدراسية ( رياض الأطفال - التعليم الابتدائي - التعليم الثانوي - التعليم المهني - التعليم العالي ) بصورة ملحوظة أكثر من بقية المحافظات الأخرى مما دعا إلى هذا الاختيار .

### حجم قوة العمل :

٤ - اختيرت المحافظات الثلاث لتركز معظم المشاريع الصناعية والتجارية فيها الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم العمالة سواء للقطاع الاشتراكي أو القطاع الخاص في هذه المحافظات دون بقية المحافظات الأخرى .

### الحالة الاجتماعية :

٥ - أوضحت لنا البيانات الإحصائية الواردة في الخارطة الاجتماعية ارتفاع أعداد المؤسسات التي تقدم خدمات اجتماعية سواء في الريف أو الحضر في هذه المحافظات المختارة بالمقارنة مع بقية المحافظات الأخرى .

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أنه بالإضافة للعوامل والأسباب السابقة الذكر التي دعتنا لعملية الاختيار هذه فقد اخترنا محافظة بغداد لكونها عاصمة للقطر ، أما محافظة البصرة فقد اختيرت لكونها الميناء الوحيد للعراق ومحافظة نينوى باعتبارها من المناطق السياحية الهامة للقطر العراقي ، وأحد مراكز المواصلات والمراكز التجارية الهامة .

## أولا - تعليقات على بعض البيانات الواردة بالخارطة الاجتماعية والمتعلقة بمحافظة بغداد

### أولاً - بيانات سكانية :

من خلال الاحصائيات المبينة على الخارطة الاجتماعية المبسطة للقطر العراقي ظهر لنا أن المساحة الكلية لمحافظة بغداد قدرت بحوالى (٥٠٢٣) كم<sup>٢</sup>، اما حجم سكانها فقد تبين ان المجموع الكلى لهم بلغ حوالى (٣٩٨٨٩٢٤) نسمة بنح عدد الذكور فيها حوالى (١٩٩٢٣٩١). ذكرا أى بنسبة ٤٩٩٩٥٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة فى حين بلغ عدد الاناث (١٩٩٦٥٣٣) أنثى أى بنسبة ٥٠٠٥٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة .

كما قدرت الكثافة السكانية لهذه المحافظة بحوالى (٩٧٣/١٣) شخص للكيلو متر المربع الواحد .

وقد قسمت البيانات السكانية كما هو موضح على الخارطة الى أقسام عدة من حيث فئات السن ، فشملت ما يلى :

### ١. - فئات السن من صفر - ١٤ سنة :

أشارت البيانات الاحصائية الى أن المجموع الكلى للسكان من فئة السن صفر - ١٤ سنة قد بلغ حوالى (١٩١٥٥٦٧) نسمة أى بنسبة ٤٨٠٢٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة ، بلسح عدد الذكور فيها حوالى (٩٦٢٦٠٨) ذكر أى بنسبة ٥٠٢٥٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة من فئة السن من صفر - ١٤ سنة بينما بلغ عدد الاناث حوالى (٩٥٢٩٥٩) أنثى أى بنسبة ٤٩٧٥٪ من المجموع الكلى للفئة المشسار اليها أعلاه ولمحافظة بغداد .

### ٢. - فئات السن من ١٥ - ٥٩ سنة :

بلغ المجموع الكلى للسكان من فئة السن من ١٥ - ٥٩ سنة فى محافظة بغداد حوالى (١٨٧٥٨٨٧) نسمة أى بنسبة ٤٧٠٣٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة ذاتها . بلغ عدد الذكور فيها حوالى ( ٩٣٧٦٩٢ ) ذكرا أى بنسبة ٤٩٩٩٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة من فئة السن من ١٥ - ٥٩ سنة فى حين بلغ عدد الاناث حوالى (٩٣٨١٩٥) أنثى أى بنسبة ٥٠٠١٪ من المجموع الكلى لفئة السن المبينة أعلاه وفى المحافظة ذاتها .

### ٣ - فئات السن من ٦٠ سنة فأكثر :

أشارت البيانات الإحصائية الخاصة بفئات السن من ٦٠ سنة فأكثر لمحافظة بغداد أن المجموع الكلي للسكان من هذه الفئة قد بلغ حوالي (١٩٧٤٧٠) فرداً أى بنسبه ٤٩٥٪ من المجموع الكلي لسكان المحافظة ، بلغ عدد الذكور من هذه الفئة حوالي ٤٦٦٤٪ من المجموع الكلي لسكان المحافظة من فئة السن من ٦٠ سنة فأكثر فى حين بلغ عدد الإناث فى محافظة بغداد من هذه الفئة حوالي ( ١٠٥٣٧٩ ) أنثى أى بنسبه ٥٣٣٦٪ من المجموع الكلي للفئة نفسها وفى محافظة بغداد .

### ثانياً - الحالة الصحية :

وفيما يتعلق بالحالة الصحية فقد أشارت البيانات الإحصائية الخاصة بمحافظة بغداد الى أن عدد المستشفيات الموجودة فيها قدرت بحوالى (٤٣) مستشفى ، أما بقية المؤسسات الصحية الأخرى والتي تضم ( مستوصف ، مركز صحى رئيسى ، مركز صحى فرعى ، عيادة طبية مركزية ، مركز أمومة وطفولة ، صحة مدرسية ، مستوصف سيار برى ، مستوصف سيار نهري ، طبابة صحة المدينة ، عيادة طب أسنان ، طبابة أمراض متوطنة ، وقاية طبية عينية ، مركز مكافحة التدنر ، أخرى ) مع العيادات الشعبية والمسائية فقد بلغ عددها وفى المحافظة ذاتها حوالى (٢٢١) مؤسسة صحية وعيادة . كما أشارت البيانات الإحصائية الى أن المجموع الكلي لعدد الاسرة المخصصة لمستشفيات المحافظة قد بلغت حوالى (٩٣١٢) سرير أى بنسبه ٢٣٪ للمجموع الكلي لسكان المحافظة ، بينما نجد أن المجموع الكلي للأطباء قد بلغ حوالى (١٢١٠) طبيب أى بنسبه ٠٣٪ للمجموع الكلي لسكان المحافظة ، بالإضافة الى ذلك بلغ المجموع الكلي للصيادلة حوالى (١٥٥) صيدلى وصيدلانية أما بالنسبة لذوى المهن الصحية الأخرى المسالعة فقد بلغ عددهم حوالى (٢٧٤٥) موظف وموظفة .

### ثالثاً - الحالة التعليمية :

ويختص بالحالة التعليمية فقد أظهرت الإحصائيات الخاصة بهذا الحقل وللسكان محافظة بغداد وفقاً للمراحل الدراسية المعروفة ما يلى :

### ١ - مرحلة رياض الأطفال :

بلغ عدد رياض الأطفال فى محافظة بغداد حوالى (٨٤) روضة . كما

قدر المجموع الكلي لمنتسبي هذه الرياض من الأطفال حوالى (٢٢٥٨٠) منتسباً ،  
بلغ المجموع الكلي للذكور فيها (١٢٠٨٨) ذكراً بينما بلغ المجموع الكلي  
لانتسبيها من الاناث حوالى (١٠٤٩٢) أنثى .

#### ٢ - مرحلة التعليم الابتدائي :

بلغ المجموع الكلي لمدارس التعليم الابتدائي في محافظة بغداد حوالى  
(١٤٤٢) مدرسة ابتدائية ، عدد المدارس الخاصة بالذكور فقط (٥٠٧) مدرسة  
بينما عدد المدارس الخاصة بالاناث فقط (١٣٢) مدرسة أما المدارس المختلطة  
فقد بلغ عددها (٨٠٣) مدرسة .

وفيما يتعلق بمنتسبي هذه المدارس من الطلبة ولكافة صفوفها  
( الصف الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس الابتدائي ) فقد  
بلغ مجموعهم الكلي حوالى (٥٨٨٠٢٤) طالبا وطالبة - عدد الذكور فيها بلغ  
حوالى (٣٤٨٦٤٠) ذكراً فى حين بلغ عدد الاناث فى هذه المدارس حوالى  
(٢٣٩٣٨٤) طالبة .

#### ٣ - مرحلة التعليم الثانوى :

تشير الاحصائيات الى أن المجموع الكلي لمدارس التعليم الثانوى فى  
محافظة بغداد قد بلغت حوالى (٣٦١) مدرسة ثانوية منها (١٩٩) مدرسة  
خاصة بالذكور فقط و (١٥١) مدرسة خاصة بالاناث فقط . أما عدد المدارس  
المختلطة فقد بلغت (١١) مدرسة .

وبخصوص منتسبي هذه المدارس من الطلبة ولكافة صفوفها ( الأول -  
الثاني - الثالث متوسط ) - ( الرابع - الخامس - السادس الثانوى ) فقد  
بلغ المجموع الكلي (٢٢٧١٥٤) منتسباً منهم (١٤٦٧١٥) ذكراً و (٨٠٤٣٩)  
أنثى .

#### ٤ - التعليم المهني :

بلغ عدد مدارس التعليم المهني ( زراعة ، صناعة ، تجارة ، دور اعداد  
المعلمين والمعلمات ) فى محافظة بغداد كما هو مبين على الخارطة الاجتماعية  
حوالى (٣١) مدرسة موزعة بالشكل التالى : (٢) مدرسة زراعية ، (١٢)  
مدرسة صناعية ، (١٤) مدرسة تجارية ، (٣) مدارس خاصة باعداد المعلمين  
والمعلمات .

وأما منتسبو هذه المدارس من الطلبة ومن كافة صفوفها ( الرابع ، الخامس ، السادس ) فقد بلغ مجموعهم الكلي حوالى (١٢٦٩٤) منتسبا منها المجموع الكلي لطلبة المدارس الزراعية ويبلغ حوالى (٣٧٦) طالبا وطالبة ، أما المجموع الكلي لطلبة المدارس الصناعية فقد بلغ حوالى (٤٥٧٣) طالبا وطالبة و (٥٢٣٩) طالبا وطالبة المجموع الكلي لطلبة المدارس التجارية ، وأخيرا بلغ المجموع الكلي لطلبة دور اعداد المعلمين والمعلمات حوالى (٢٥١٥) طالبا وطالبة .

ولا بد من الإشارة الى أنه الى جانب المدارس الخاصة بالتعليم المهني والمشار اليها اعلاه يوجد معهد للفنون الجميلة ومدرسة للموسيقى والباليه فى محافظة بغداد ، ولم تتوفر بيانات احصائية خاصة بعدد طلبتها .

#### ٥ - التعليم الخاص بالدبلوم العالى :

تشير البيانات الاحصائية الخاصة بالدبلوم العالى ( معاهد اعداد المعلمين والمعلمات ) محافظة بغداد الى أن عدد هذه المعاهد معهدين كما كما بلغ المجموع الكلي لمنتسبيهما من الطلبة فى كافة الصفوف ( الأول والثاني بعد السادس الثانوى ) حوالى (٢٧٢٤) منتسبا ، منها (١٢٩٤) ضالبا و (١٩٣٠) طالبة .

#### ٦ - التعليم العالى :

أما البيانات الاحصائية الخاصة بالتعليم العالى فقد أشارت الى أن عدد الجامعات الموجودة فى محافظة بغداد بلغت ثلاث جامعات وهى جامعة بغداد وجامعة المستنصرية وجامعة التكنولوجيا .

وقد بلغ المجموع الكلي لمنتسبيها من الطلبة حوالى (٤٥٠٥٩) منتسبا منها (٣٠٠٧٦) المجموع الكلي لمنتسبيها من الذكور ، أما المجموع الكلي لمنتسبيها من الاناث فقد بلغ (١٤٩٨٣) أنثى بالإضافة الى ذلك يوجد فى محافظة بغداد عدد من مؤسسات المعاهد الفنية ، منها معهد التكنولوجيا ومعهد للدائرة والمعهد الطبى ومعهد الفنون التطبيقية والمعهد الزراعى الفنى ، ولم تتوفر بيانات احصائية خاصة بعدد طلبة هذه المعاهد .

كما يوجد عدد من الكليات الدينية ، وفى محافظة بغداد بالذات هناك كلية الامام الأعظم ، ولا توجد بيانات احصائية عن طلبتها .



#### رابعاً - حجم قوة العمل :

أشارت الخارطة الاجتماعية من خلال بياناتها الإحصائية كذلك الى حجم العمالة في عموم القطر موزعة حسب المحافظات ، ومن الملاحظ أن حجم قوة العمل في محافظة بغداد وللقطاعين الاشتراكي والخاص قد بلغت حوالي (٢٦٧٢١٤) عاملا وعاملة أي بنسبة ١٤ر٢٤٪ من المجموع الكلي لسكان محافظة بغداد من فئات السن من ١٥ - ٥٩ سنة كما بينت الإحصائيات أن حجم العمالة من الذكور في القطاع الاشتراكي في هذه المحافظة قد بلغ حوالي (١٩٢٥٣٨) ذكرا أي بنسبة ٧٢ر٥٠٪ من المجموع الكلي للقطاعين .  
في حين بلغ المجموع الكلي للثلاث من العائلات في نفس القطاع حوالي (٥١٠٣٦) أنثى أي بنسبة ١٩ر١٠٪ من المجموع الكلي للقطاعين .

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد أشارت البيانات الإحصائية الى أن حجم العمالة من الذكور في هذا القطاع قد بلغ حوالي (٢٠٣٧٥) ذكرا أي بنسبة ٧٦ر٣٪ من المجموع الكلي للقطاعين ، بينما بلغ المجموع الكلي للعائلات من الاناث في نفس القطاع حوالي (٣٢٦٥) أنثى أي بنسبة ١٢ر٢٢٪ من المجموع الكلي للقطاعين الاشتراكي والخاص .

#### خامساً - مؤسسات الخدمات الاجتماعية :

وأخيراً أشارت البيانات الإحصائية الموضوعة على الخارطة الاجتماعية الى حالة الخدمات الاجتماعية في محافظات القطر العراقي متمثلة بالمؤسسات الاجتماعية (١) . وفي محافظة بغداد نجد أن عدد هذه المؤسسات قد بلغ حوالي (١٤٤) مؤسسة سواء في الريف أو الحضر ، بلغ المجموع الكلي لهذه المؤسسات في الحضر حوالي (٨٧) مؤسسة في حين بلغ المجموع الكلي للمؤسسات في الريف حوالي (٥٧) مؤسسة اجتماعية .

---

(١) المؤسسات الاجتماعية وتشمل : ( مركز اجتماعي ، صبح عمالي ، مؤسسات اصلاحية ، دار حضافة ، معاهد مكفوفين ، معاهد تأهيل مهني ، دار رعاية أحسبات ، دار رعاية مسنين ومقعدين ، معاهد خيرية ، معاهد صم وبكم ، مراكز التربية الاساسية ، مراكز الصديق للنشر ، الريفى ، مراكز ارشاد المرأة الريفية ، مراكز الشباب ، اتحاد نساء العراق ، وحدات للانعاش الريفى ) . أما من حيث انتماء هذه المؤسسات فيموزع لعدة وزارات هي : وزارة العمل ، وزارة الداخلية ، وزارة الشباب ، وزارة التربية ، وزارة الزراعة ، اتحاد نساء العراق .

## ثانياً - تعليقات على بعض البيانات الواردة بالخارطة الاجتماعية والمتعلقة بمحافظة البصرة

### أولاً - بيانات سكانية :

لقد أظهرت لنا البيانات الاحصائية الواردة في الخارطة الاجتماعية للقطر العراقي ان المساحة الكلية لمحافظة البصرة تقدر بـ (١٩٧٠٢) كم<sup>٢</sup> والمجموع الكلي لسكان هذه المحافظة يقدر بـ (١٠٠٩٢٢٣) نسمة من ضمنهم (٥٠١٥٠٩) ذكور أي بنسبة ٤٩.٦٩٪ من المجموع الكلي لسكان المحافظة ، بينما بلغ مجموع الاناث (٥٠٧٧٢٢) أي بنسبة ٥٠.٣١٪ من المجموع الكلي لسكان المحافظة ، وقد بلغت الكثافة السكانية لهذه المحافظة ٥١.٢٢٪ شخص/كم<sup>٢</sup> .

### فئات السن :

#### ١ - فئة السن من صفر - ١٤ سنة :

يقدر المجموع الكلي لهذه الفئة من سكان محافظة البصرة بـ (٤٨٤٦٣٥) نسمة أي بنسبة ٤٨.٠٢٪ من المجموع الكلي لسكان المحافظة . وقد بلغ عدد الاناث (٢٤٢٣٣٩) أنثى أي بنسبة ٥٠.٠٠٪ من المجموع الكلي لهذه الفئة العمرية لسكان المحافظة بينما بلغ عدد الذكور (٢٤٢٢٩٦) أي بنسبة ٥٠.٠٠٪ الى المجموع الكلي لهذه الفئة .

#### ٢ - فئة السن من ١٥ - ٥٩ سنة :

بينت لنا البيانات الاحصائية للخارطة الاجتماعية ان المجموع الكلي لهذه الفئة العمرية من سكان المحافظة يقدر بـ (٤٧٤٦١١) أي بنسبة ٤٧.٠٣٪ من المجموع الكلي لسكان هذه المحافظة ، وبالنسبة لعدد الذكور فيها فقد بلغ (٢٣٦٠٢٦) ذكورا أي بنسبة ٤٩.٧٣٪ من المجموع الكلي لهذه الفئة العمرية ، اما عدد الاناث فقد بلغ (٢٣٨٥٨٥) أنثى أي بنسبة ٥٠.٢٧٪ من المجموع الكلي لهذه الفئة العمرية .

#### ٣ - فئة السن من ٦٠ سنة فأكثر :

يقدر المجموع الكلي لهذه الفئة السكانية في محافظة البصرة بـ (٤٩٩٧٧) نسمة أي بنسبة ٤.٩٥٪ من المجموع الكلي لسكان هذه المحافظة ، وقد بلغ عدد الذكور لهذه الفئة العمرية بـ (٢٣١٧٩) ذكرا أي بنسبة ٤٦.٣٨٪ من المجموع الكلي لهذه الفئة بينما بلغ عدد الاناث

(٢٦٧٩٨) أنثى أى بنسبة ٥٣٦٢٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة العمرية .

#### ثانيا - الحالة الصحية :

أشارت البيانات الاحصائية التى وردت فى الحارطة الاجتماعية الى أن عدد المستشفيات فى محافظة البصرة قد بلغ (١٨) مستشفى وهو أعلى عدد بالنسبة الى المحافظات الجنوبية الأخرى بينما بلغ عدد المؤسسات الصحية الأخرى (١) الموجودة فى المحافظة مع العيادات الشعبية والمسائية (١٤٠) مؤسسة . اما بالنسبة الى المجموع الكلى للأسرة فقد بلغ (٢١٤٢) سريرا أى بنسبة ٠.٢١٪ الى المجموع الكلى لسكان هذه المحافظة ، وبالنسبة الى عدد الأطباء فقد بلغ مجموعهم الكلى (٢٢٤) طبيباً أى بنسبة ٠.٢٪ الى المجموع الكلى لسكان المحافظة ، أما عدد الصيادلة فيبلغ (١٩) صيدلياً ، وبلغ العدد الكلى لمجموع ذوى المهن الصحية الأخرى المساعدة فى هذه المحافظة (٨٤١) .

#### ثالثا - الحالة التعليمية :

قسمت البيانات الاحصائية الخاصة بالحالة التعليمية على الحارطة الاجتماعية للقطر الى التقسيمات التالية وفقاً للمراحل الدراسية الجارية ، والتقسيمات هي :

#### ١ - رياض الأطفال :

أشارت الاحصائيات الى ان عدد رياض الأطفال فى محافظة البصرة (٢٠) روضة . أما المجموع الكلى لمنتسبيها من الأطفال قد بلغ حوالى (٢٨٨٧) منتسباً ، منها (١٤٩٦) ذكراً فى حين بلغ المجموع الكلى للإناث (١٣٩١) أنثى .

#### ٢ - التعليم الابتدائى :

بلغ المجموع الكلى لمدارس التعليم الابتدائى فى محافظة البصرة حوالى

---

(١) المؤسسات الصحية الأخرى تشمل : مستوصف ، مركز صحن ديسى ، مركز صحن فرعى ، عيادة طبية مركزية ، أمومة وطفولة ، صحة مدرسية ، مستوصف ، صيدلية برى ، مستوصف سيار نهري ، طبابة صحة المدينة ، عيادة طب أسنان ، طبابة امراض متوطنة ، وقاية صحة عينية ، مركز مكافحة التلوث .

(٤٨١) مدرسة ابتدائية ، عدد المدارس الخاصة بالذكور بلغ حوالى (١٦٣) مدرسة فى حين بلغ عدد المدارس الخاصة بالاناث فقط (١١٧) مدرسة ، أما المدارس المختلطة فقد بلغ عددها حوالى (٢٠١) مدرسة . وفيما يتعلق بعنسيبها من الطلبة ولكافة الصفوف ( الأول - الثانى - الثالث - الرابع - الخامس - السادس ) فقد بلغ مجموعهم الكلى حوالى (١٧٣٩٩٨) منتسبا . قدر المجموع الكلى لطلبتها من الذكور حوالى (١٠٣٧٧٤) ذكرا بينما بلغ المجموع الكلى للاناث من طلبتها حوالى (٧٠٢٢٤) أنثى .

### ٣ - التعليم الثانوى :

بلغ المجموع الكلى لمدارس التعليم الثانوى فى محافظة البصرة حوالى (١٢٤) مدرسة ثانوية منها (٦٠) مدرسة خاصة بالذكور فقط و (٢٥) مدرسة خاصة بالاناث فقط . أما عدد المدارس المختلطة فقد بلغ حوالى (٢٩) مدرسة .

وفيما يتعلق بطلبة المدارس ولكافة الصفوف ( الأول - الثانى - الثالث المتوسط - الرابع - الخامس - السادس اعدادى ) فقد قدر مجموعهم الكلى بحوالى (٥١٠٢٣) طالبا وطالبة بلغ المجموع الكلى للذكور منهم حوالى (٣٤٨٤١) ذكرا فى حين بلغ المجموع الكلى للاناث من طلبتها حوالى (١٦١٨٢) أنثى .

### ٤ - التعليم المهنى :

بلغ عدد مدارس التعليم المهنى ( زراعة - صناعة - تجارة - دور اعداد المعلمين والمعلمات ) فى محافظة البصرة كما أظهرته البيانات الاحصائية على الخارطة الاجتماعية حوالى (٧) مدارس موزعة حسب أنواعها بالصورة التالية : مدرسة زراعية واحدة ، (٢) مدرسة صناعية ، (٣) مدارس تجارية ، مدرسة واحدة فقط لاعداد المعلمين والمعلمات .

وفيما يتعلق بطلبة هذه المدارس ولكافة صفوفها ( الرابع - الخامس - السادس ) فقد قدر المجموع الكلى لهم بحوالى (٢٩٤٢) طالبا وطالبة . بلغ المجموع الكلى لطلبة المدارس الزراعية حوالى (١٤٥) طالبا وطالبة بينما بلغ المجموع الكلى لطلبة المدارس الصناعية حوالى (١٠٢٧) طالبا وطالبة، أما طلبة المدارس التجارية فقد بلغ مجموعهم الكلى حوالى (١٢٠٥) طالبا وطالبة ، وفيما يتعلق بطلبة دور اعداد المعلمين والمعلمات فقد بلغ مجموعهم الكلى حوالى (٥٦٥) طالبا وطالبة .

#### ٥ - الدبلوم العالي :

أشارت الإحصائيات الخاصة بالدبلوم العالي ( معاهد اعداد المعلمين والمعلمات ) في محافظة البصرة الى أن المجموع الكلي للمعاهد المتوفرة هناك معهد واحد فقط كما بلغ المجموع الكلي لمنتسبي هذا المعهد وفي كافة الصفوف ( الأول والثاني ) حوالي (٧٩٢) منتسبا منهم (٣١٨) ذكرا و (٤٧٤) أنثى .

#### ٦ - التعليم العالي :

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد أشارت البيانات الإحصائية بأن عدد الجامعات الموجودة في محافظة البصرة جامعة واحدة فقط هي جامعة البصرة وقد بلغ المجموع الكلي لمنتسبيها حوالي (٨٥٣٦) منتسبا منهم (٥٨٦٠) ذكرا و (٢٦٧٦) أنثى .

ولا بد من الإشارة الى انه يوجد اضافة لجامعة البصرة المشار اليها أعلاه معهد التكنولوجيا ولم تتوفر بيانات إحصائية خاصة بعدد طلبة هذا المعهد .

#### رابعا - حجم قوة العمل :

وفيما يتعلق بحجم العمالة في محافظة البصرة وللقطاعين الاشتراكي والخاص أشارت البيانات الإحصائية المبينة على الخارطة الاجتماعية الى أن المجموع الكلي لقوة العمل هذه وللقطاعين معا قد بلغت حوالي (٧٥٣٩٥) عاملا وعاملة أي بنسبة ٨٩ر١٥٪ من المجموع الكلي لسكان المحافظة من فئة السن من ١٥ - ٥٩ سنة . كما بينت الإحصائيات أن المجموع الكلي للعاملين في القطاع الاشتراكي من الذكور في هذه المحافظة قد بلغ حوالي (٥٩٤٣٤) ذكرا أي بنسبة ٨٣ر٧٨٪ من المجموع الكلي للقطاعين في محافظة البصرة في حين بلغ المجموع الكلي للعاملين من الاناث وفي القطاع ذاته وكذلك المحافظة بلغ حوالي (٦٣٢٠) أنثى أي بنسبة ٣٨ر٨٪ من المجموع الكلي للقطاعين في نفس المحافظة .

أما القطاع الخاص فقد أظهرت الإحصائيات الى أن المجموع الكلي للعاملين في هذا القطاع من الذكور قد بلغ حوالي (٩٠٩٠) ذكرا أي بنسبة ٦ر١٢٪ من المجموع الكلي للعمالة من الاناث حوالي (٥٥١) أنثى أي بنسبة ٧٣ر٠٪ من المجموع الكلي للقطاعين وفي نفس المحافظة المشار اليها .

#### خامسا - مؤسسات الخدمات الاجتماعية :

أما الحالة الاجتماعية التي أشارت اليها الإحصائيات الموجودة على الخارطة الاجتماعية ، فتبين أن المجموع الكلي للمؤسسات الاجتماعية التي تقدم

خدماتها الاجتماعية في محافظة البصرة سواء في الريف أو الحضر قد بلغت حوالى (٢٥) مؤسسة اجتماعية منها (١٠) مؤسسات اجتماعية موجودة في المناطق الحضرية لمحافظة البصرة و (١٥) مؤسسة اجتماعية موجودة في المناطق الريفية للمحافظة ذاتها .

### ثالثا - تعليقات على البيانات الواردة بالخرطة الاجتماعية والمتعلقة بمحافظة نينوى

#### أولا - بيانات سكانية :

استنادا الى البيانات الاحصائية التي ذكرت في الخارطة الاجتماعية أختيرت محافظة نينوى ممثلة لمحافظة المنطقة الشمالية في القطر العراقى اذ تقدر المساحة الكلية لهذه المحافظة بـ (٤١٣٢٠) كم<sup>٢</sup> ويبلغ المجموع الكلى للسكان فيها ٩٣٢٢١٤ نسمة منهم ٤٧٨٤٩٤ ذكرا أى بنسبة ٥١٣٣٪ من مجموع السكان الكلى بينما يبلغ عدد الاناث فيها ٤٥٣٧٢٠ أى بنسبة ٤٨٦٧٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة ، ومما تجدر الاشارة اليه أن تركيز السكان في هذه المحافظة أكثر من المحافظات الشمالية الأخرى طبقا لما هو وارد في الخارطة الاجتماعية ، أما من حيث الكثافة السكانية فتقدر بـ ٢٢ر٥٦٪ /شخص/كم<sup>٢</sup> .

#### ثبات السن :

#### ١ - فئة السن من صفر - ١٤ سنة :

ترتفع نسبة هذه الفئة العمرية في هذه المحافظة اذ يبلغ المجموع الكلى لهذه الفئة بـ ٤٤٩٧٤٧ نسمة من ضمنهم ٢٣٣١٨٤ ذكرا أى بنسبة ٥١ر٥٨٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة بينما يبلغ عدد الاناث ٢١٦٥٦٣ أنثى أى بنسبة ٤٨ر١٥٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة .

#### ٢ - فئة السن من ١٥ - ٥٩ سنة :

يقدر المجموع الكلى لهذه الفئة العمرية في محافظة نينوى بـ (٤٣٦٥٨٢) أى بنسبة ٤٧ر٠٣٪ من المجموع الكلى للسكان في هذه المحافظة ، وقد بلغ المجموع الكلى لعدد الذكور بهذه الفئة ٢٢٣٣٧٤ أى بنسبة ٥١ر١٦٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة بينما بلغ عدد الاناث ٢١٣٢٠٨ أنثى أى بنسبة ٤٨ر٨٤٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة أيضا .

### ٣ - فئة السن من ٦٠ سنة فأكثر :

يقدر المجموع الكلي لهذه الفئة العمرية في محافظة نينوى بـ (٤٥٨٨٥) أي بنسبة ٤.٩٢٪ من المجموع الكلي لسكان المحافظة منهم ٢١٩٣٦ ذكرا أي بنسبة ٤.٧٨٪ من المجموع الكلي لهذه الفئة العمرية بينما بلغ عدد الاناث ٢٣٩٤٩ أنثى بنسبة ٥.٢١٪ من المجموع الكلي لهذه الفئة أيضا ، وقد بينت لنا البيانات الاحصائية الواردة في الخارطة الاجتماعية أن مجموع اعداد فئات السن من صفر - ٦٠ سنة فأكثر تفوق بعددها جميع المحافظات الشمالية الاخرى التي تضم مثل هذه الفئات العمرية .

### ثانيا - الحالة الصحية :

من ملاحظتنا للبيانات الاحصائية المتعلقة بالحالة الصحية والمبينة في الخارطة الاجتماعية للقطر العراقي ، تبين لنا ان وجود المؤسسات الصحية في محافظة نينوى يزداد عن بقية المحافظات الشمالية الاخرى اذ يبلغ عدد المستشفيات (١٤) مستشفى بينما يقدر عدد المؤسسات الصحية الاخرى والعيادات الشعبية والعيادات المسائية (١٨٨) مؤسسة أما فيما يتعلق بمجموع عدد الاسرة للمحافظة عموما فقد بلغ ١٥٧٥ أي بنسبة ٠.١٧٪ للمجموع الكلي لسكان المحافظة وهو أعلى عددا نسبة الى المحافظات الشمالية الاخرى ، أما بالنسبة الى عدد الأطباء فقد بلغ مجموعهم الكلي (١٢١) طبيباً أي بنسبة ٠.١٪ الى المجموع الكلي لسكان المحافظة أما عدد الصيادلة فقد بلغ (٣٠) صيدليا بينما بلغ مجموع العاملين بالمهن الصحية الاخرى المساعدة (٤٧) .

### ثالثا - الحالة التعليمية :

في عرضنا هذا للبيانات الاحصائية الواردة في الخارطة الاجتماعية نبداً بأول المراحل التعليمية لمحافظة نينوى وهي :

#### ١ - مرحلة رياض الأطفال :

بلغ مجموع عدد رياض الأطفال لهذه المحافظة (٢٠) روضة تضم (٥٨١٤) طالبا وطالبة وقد بلغ عدد الذكور فيها (٣١٣٥) ذكرا بينما بلغ عدد الاناث (٢٦٧٩) أنثى .

#### ٢ - المرحلة الابتدائية :

بلغ مجموع المدارس الابتدائية لمحافظة نينوى (٨٣١) مدرسة وتضم (١٨٠٦٥٩) طالبا وطالبة ، وقد بلغ عدد مدارس الذكور في المحافظة (٢١٨) مدرسة وعدد مدارس الاناث (١٢٥) مدرسة أما المدارس المختلطة فقد بلغ

عددها (٤٨٨) مدرسة ، وبلغ مجموع الطلبة الذكور في هذه المحافظة (١٠٠١٠) ، اما عدد الاناث فقد بلغ (٦٠٤٢٣) .

### ٣ - المرحلة الثانوية :

أشارت البيانات الاحصائية في الخارطة الاجتماعية للقطر العراقي أن المجموع الكلي لعدد المدارس الثانوية في محافظة نينوى قد بلغ (١١١) مدرسة منها (٥٤) مدرسة للطلاب و (٢٥) مدرسة للطالبات و (٣٢) مدرسة مختلطة . أما بالنسبة للمجموع الكلي لكافة الطلبة في المحافظة لهذه المرحلة فقد بلغ (٤٥٩٧١) من ضمنهم (١١٦١٥) أناث و (٣٤٣٥٦) ذكور .

### ٤ - التعليم المهني :

بلغ عدد المدارس المهنية في محافظة نينوى (٤) مدارس تشمل مدارس زراعية وصناعية وتجارية ودور اعداد المعلمين والمعلمات وقد بلغ المجموع الكلي للطلبة لكافة هذه المدارس (٢٢٨١) طالبا وطالبة .

### ٥ - معاهد اعداد المعلمين والمعلمات :

يوجد في محافظة نينوى معهد واحد يحتوى على (٨٤٣) طالبا وطالبة منهم (٤٤٧) طالبا و (٣٩٦) طالبة .

### ٦ - الجامعات :

بينت لنا البيانات الاحصائية للخارطة الاجتماعية وجود جامعة واحدة في محافظة نينوى وقد بلغ عدد الطلبة فيها بمجموعهم الكلي (٩٤٧١) طالبا وطالبة من ضمنهم (٧٢١٩) ذكرا و (٢٢٥٢) أنثى .

### رابعاً - حجم قوة العمل :

يمثل حجم قوة العمل في محافظة نينوى قطاعان هما القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص . ففيما يتعلق بالقطاع الاول وهو : -

### ١ - القطاع الاشتراكي :

بلغ عدد العاملين من الذكور بهذا القطاع (٣٥٩٩٤) أى بنسبة ٨٢٫٥٤٪ بالنسبة الى مجموع القطاعين الاشتراكي والخاص أما عدد الاناث لهذا القطاع فقد بلغ (٥٢٠٦) أى بنسبة ١١٫٩٤٪ بالنسبة الى القطاعين أيضا في هذه المحافظة .



## ٢ - القطاع الخاص :

بلغ المجموع الكلي للذكور العاملين في هذا القطاع (٢٠٠٨) ذكرا  
أى بنسبة ٠.٤٦١٪ بالنسبة الى القطاعين الاشتراكي والخاص . أما فيما  
يتعلق بمجموع الاناث العاملات في هذا القطاع فقد بلغ (٤١٧) عاملة أى  
بنسبة ٠.٠٩١٪ بالنسبة الى القطاعين أيضا أما بالنسبة الى المجموع الكلي  
للقوى العاملة بالقطاع الاشتراكي والخاص فقد بلغ (٤٣٦٠٤) أى بنسبة  
٩٩.٩٪ بالنسبة الى المجموع الكلي لسكان المحافظة والتي تشمل فئات السن  
من ١٥ سنة - ٥٦ سنة من السكان ، وهذا العدد يشير الى ارتفاع أعداد  
القوى العاملة في هذه المحافظة أكثر من المحافظات الشمالية الأخرى .

## خامسا - مؤسسات الخدمات الاجتماعية (١) :

أشارت بيانات الخارطة الاجتماعية الخاصة بمؤسسات الخدمات  
الاجتماعية والتي شملت كافة الخدمات التي تقدم في الريف والحضر والتابعة  
الى وزارات متعددة ولكنها تشترك في خدمة واحدة هي خدمة الشباب والمرأة  
والطفل . وقد أدمجت هذه المؤسسات الخدمية كافة وقسمت الى مؤسسات  
خاصة بالريف وأخرى خاصة بالحضر . وقد بلغ عدد هذه المؤسسات في  
محافظة نينوى من ريف وحضر (٦٠) مؤسسة منها (٤٧) مؤسسة خاصة  
بالمناطق الريفية و (١٢) مؤسسة خاصة بالمناطق الحضرية ومن جملة البيانات  
الاحصائية في الخارطة الاجتماعية نلاحظ أن محافظة نينوى توجد فيها مثل  
هذه المؤسسات أكثر من المحافظات الشمالية الأخرى .

---

(١) يراجع هامش البند خامسا عن مؤسسات الخدمات الاجتماعية الواردة عن التعليقات

للتعلقة ببيانات محافظة بغداد .



[illegible]



الحالة التعليمية  
جدول رقم ( ٤ )

عدد الاطفال المتسجين				
رياض الاطفال				
المجموع الكلي	اناث	ذكور	عدد الرياض	المحافظات
٢٢٥٨٠	١٠٤٩٢	١٢٠٨٨	٨٤	بغداد
١٣٦٥	٦٥٧	٧٠٨	١٣	اربيل
١١٢٢	٥٢٢	٦٠٠	٩	السليمانية
٥٨١٤	٢٦٧٩	٣١٣٥	٢٠	نينوى
١٧٤٦	٧٨٣	٩٦٣	١٨	التاميم
٩٦١	٤٠٤	٥٥٧	٤	دهوك
١١٣٠	٥١٩	٦١١	٨	الانبار
٣٢١٨	١٥٦٦	١٦٥٢	٢٨	بابل
١٢١٩	٥٤٢	٦٧٧	٧	كربلاء
١٧٣٦	٧٩٠	٩٤٦	١٠	النجف
١٨٣٤	٨٦٥	٩٦٩	١١	واسط
٤١١	٢٠٧	٢٠٤	٤	صلاح الدين
١٤٢٢	٦٩٧	٧٢٥	١٠	ديالى
٢٨٨٧	١٣٩١	١٤٩٦	٢٠	البصرة
٦١٢٧	٥٥٠	٥٧٧	٨	ميسان
٨١٩	٣٨٥	٤٣٤	٦	ذي قار
٦٥٢	٣٢٨	٣٢٤	٣	الثنى
١٧٩٧	٨٤٦	٩٥١	١٣	القادسية
٥١٨٤٠	٢٤٢٢٣	٢٧٦١٧	٢٧٦	المجموع

جسملی رسم ( ۵ )

التعليم الابتدائي							المحافظات
عدد المدارس			عدد الطلاب في كافة الصفوف				
ذكور	إناث	مخططة	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
٥٠٧	١٣٢	٨٠٣	١٤٤٢	٣٤٨٦٤٠	٢٣٩٣٨٤	٥٨٨٠٢٤	بغداد
٢٠٩	٩٥	٣١٢	٦١٦	٤٤١٨٥	١٩٨٣٩	٦٤٠٢٤	اربيل
١٨٣	٢١	٤٠٣	٦٠٧	٥٧٠٥٩	٢٤٣١٣	٨١٣٧٢	السليمانية
٢١٨	١٢٥	٤٨٨	٨٣١	١٢٠٢٣٦	٦٠٤٢٣	١٨٠٦٥٩	نينوى
١٤٩	١٦	٢٢٨	٢٩٣	٤٧٤٣٥	٢٥٢٣٩	٧٢٦٧٤	التأميم
٣٠	١٥	٢٢٤	٢٦٩	٢٢٩٠٩	٩٠٠٩	٣١٩١٨	دمشق
١٦٦	٦٨	١١٢	٢٤٦	٤٩٩٥٣	٢٠٩١٨	٧٠٨٢١	الانبار
٥٨	٤٣	٣٧٣	٤٧٤	٧١٨١٩	٣٨٨٢٠	١١٠٦٣٩	بابل
٤١	٢٧	٩٦	١٦٤	٣٧٩٤٥	١٦٨٥٤	١٤٤٧٩٩	كربلاء
٧٨	٦٧	١٠٥	٢٥٠	٤٣١٦٣	٢٥١٣٩	٦٨٣٠٢	النجف
٩٦	٢٥	٢٢٢	٢٥٤	٤٢٧٥٩	١٧٣٢٦	٦٠٠٨٥	واسط
١٠٣	٢٣	١٤٤	٢٧٠	٣٦٥٢٢	١١٣٨٢	٤٧٤٠٤	صلاح الدين
١٥٥	٥٣	٢٧٤	٥٨٢	٦٨٥٥٨	٢٥٣٦٢	١٠٣٩٢٠	ديالى
١٦٣	١١٧	٢٠١	٤٨١	١٠٣٧٧٤	٧٠٢٢٤	١٧٣٩٩٨	الهمزة
٤٨	١١	٢٢٣	٢٨٢	٣٨٩٦٨	١٤٤٣٩	٥٣٢٠٧	ميسان
٥١	٢٥	٣١١	٣٨٧	٧٠٨٣٥	٢٩٠١٩	٩٩٨٤٩	ذي قار
١٥	٦	١١٤	١٣٥	٢٠٧٧٢	٩١٢٦	٢٩٨٩٨	الثنائي
٣١	٢٣	٢٠٩	٢٧٣	٤٤٩٨٥	٢٠٦٠٤	٦٥٥٨٩	القادسية
٢٣٠١	٩١٢	٤٩٤٣	٨١٥٦	١٢٥٩٩٦٢	٦٨٧٢٢٥	١٩٤٧١٨٢	- المجموع

جسجدول ونسبم ١٦٢

المحافظة	التعلم المهنى									
	عدد المدارس					عدد الطلاب في كافة الصفوف				
	زراعية	صناعية	تجارية	مدربين معلمين ومعلمات	الجموع	زراعية	صناعية	تجارية	مدربين معلمين ومعلمات	المجموع
بغداد	٢	١٢	١٤	٣	٣١	٣٦٧	٤٥٧٣	٥٢٣٩	٢٥١٥	١٢٦٩٤
اربيل	١	١	١	٢	٥	٥٦٩	١١٨	٣٥٨	١١٩٨	٢٧٤٣
البيانية	١	١	١	٢	٥	٣٧٠	١٥٧	٢١٨	٨٤٧	٢٧٩٢
نينوى	١	١	١	١	٤	٤٦٤	١٠٥٢	٢٦٩	٤٩٦	٢٢٨١
الناصر	١	٢	١	—	٤	٣٤٥	١٤٥٦	٢٥٨	—	٢٠٢٩
دهوك	١	١	١	٢	٥	٢٣١	٢٠٩	٦٢	١٠٣١	١٥٣٩
الانبار	١	٢	١	٢	٦	٣٥٣	٤٢٤	٧٩	٨٤٤	١٧٠٠
بارسل	١	١	١	٢	٥	٢٩١	٦١٣	٤١٢	٦٦٠	١٩٧٦
كربلاء	١	١	٢	٢	٦	٣٤٦	١٦٥	٢٤٦	٤٨٧	١٢٤٤
النجف	—	١	١	٢	٤	—	٤٦٣	١٨٢	٨٧٤	١٥١٩
واسط	٢	١	١	٢	٦	٥٤٢	٤٤٢	٦٤	٦٤٣	١٦٩١
صلاح الدين	١	١	—	—	٢	١٦١	١٦٦	—	—	٣٢٧
ديالى	١	١	١	٢	٥	٢٣٦	٥٢٤	١٩٣	٨١٣	١٨٦٦
النجرة	١	٢	٣	١	٧	١٤٥	١٠٢٧	١٢٠٥	٥٦٥	٢٩٤٢
حيسان	١	١	—	٢	٤	٢٥٧	٣٨٠	—	٥٨٧	١٢٢٤
ذي قار	١	١	١	٢	٥	٢٨٨	٥١٦	٨٣	٧٢٤	١١٩١
المثنى	—	١	١	٢	٤	—	٢٣٤	١٣٥	٤٧٥	٨٤٤
القادسية	١	١	١	٢	٥	٣٤٩	٣٦٩	٢٠٤	٧٦٣	١٦٨٤
المجموع	١٨	٣٢	٣٢	٣١	١١٣	٥٢٩٠	١٢٧٦٨	١٢٠٧	١٣٠٢١	٤١٨٨٦

ملاحظة ١ -

هناك بالإضافة الى مدارس التعلم المهنى المشار اليها اعلاه معهد الفنون الجميلة وقد تدرّس فيها الحرف على بيانات خاصة بعدد طلبة هذا المعهد وايضا مدرسة الموسيقى والباله .

جدول رقم ( ٧ )

التعليم الثانوى							
عدد الطلاب فى كافة الصفوف				عدد المدارس			
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	مختلطة	اناث	ذكور	المحافظات
٢٢٧١٥٤	٨٠٤٣٩	١٤٦٧١٥	٣٦١	١١	١٥١	١٩٩	بغداد
١٦١٨٣	٣٤٨٦	١٢٦٩٧	٥٩	١٤	١٥	٣٠	أربيل
١٥٨٧٦	٤٤٤٤	١١٤٣٢	٥٤	٢٠	١٢	٢٢	السليمانية
٤٥٩٧١	١١٦١٥	٣٤٣٥٦	١١١	٣٢	٢٥	٥٤	نينوى
٣٣٠٣٦	٦٣٢٣	١٦٧١٣	٦٧	١٣	٢٠	٣٤	التاميم
٤٢٥٧	٧٨١	٣٤٧٦	٢٠	١٣	٣	٤	دهوك
١٩٧٥٩	٣٠٣٣	١٦٧٢٦	٦٣	١٩	١٢	٣٢	الانبار
٢٥٤٧٤	٦٥٧١	١٨٩٠٣	٦٥	٢٧	١٩	١٩	بابل
٦١١٤٨	٣٣٥٢	٧٧٩٦	٣٦	٦	٩	٢١	كربلاء
١٦٥٥٨	٤٥٩١	١١٩٦٧	٤٤	٧	١١	٢٦	النجف
١٣٨٤٩	٣٥١٧	١٠٣٣٢	٣٨	١٢	١٢	١٤	واسط
١٢٣٥١	١٨٨٠	١٠٤٧١	٤٨	١٨	١٠	٢٠	صلاح الدين
٢٨٤١٠	٦٤٧١	٢١٩٣٩	٨٢	٢٨	٢٢	٣٢	ديالى
٥١٠٢٣	١٦١٨٢	٣٤٨٤١	١٢٤	٢٩	٣٥	٦٠	البصرة
٩٥٨١	٢٦٤٨	٦٩٣٣	٣٣	١٧	٨	٨	ميسان
١٦٥١١	٣٦٩٤	١٢٨١٧	٤٩	٢٠	١٣	١٦	ذى قار
٥١٧٤	١٤١٦	٣٧٥٨	١٩	٦	٦	٧	الثنى
١٢٦٩	٣٣٥٨	٩٥١١	٤٧	١٦	١٦	١٥	القادسية
٥٥٥١٨٤	١٦٣٨٠١	٣٩١٢٨٣	١٣٢٠	٣٠٨	٣٩٩	٦١٣	المجموع



جدول رقم ( ٨ )

الدبلوم العالي معاهد اعداد المعلمين والعلميات				
عدد الطلاب في كافة الصفوف				المحافظات
المجموع	اناث	ذكور	عدد المعاهد	
٢٧٢٤	١٤٣٠	١٢٩٤	٢	بغداد
٩٥٢	٤٨٨	٤٦٤	١	اربيل
-	-	-	-	السليمانية
٨٤٣	٣٩٦	٤٤٧	١	نينوى
-	-	-	-	التامم
-	-	-	-	دهوك
-	-	-	-	الانبار
٧١٤	٣٧٩	٣٣٥	١	بابل
٢٠٤	٢٠٤	-	١	كربلاء
٢٧٤	١٨٩	٨٥	١	النجف
٣٣٦	٢١٥	١٢١	١	واسط
-	-	-	-	صلاح الدين
١٥٩	٧٦	٨٣	١	ديالى
٧٩٢	٤٧٤	٣١٨	١	البصرة
-	-	-	-	ميسان
٢٧٥	١٤٧	١٢٨	١	ذى قار
-	-	-	-	الثنى
٣٩٢	٢٤٧	١٤٥	١	القادسية
٧٦٦٥	٤٢٤٥	٣٤٢٠	١٢	المجموع

جسـدول رقم ( ٩ )

عدد الطلبة في الجامعات				
مناطق	عدد الجامعات	ذكور	نساء	التجموع
بغداد	٢	٣٠٠٧٦	١٤٩٨٢	٤٥٠٥٩
اربيل	-	-	-	-
السليمانية	١	٢٦٢٠	٧٩٤	٣٤٢٤
نينوى	١	٧٢١٩	٢٢٥٢	٩٤٧١
التاميم	-	-	-	-
دهوك	-	-	-	-
الانبار	-	-	-	-
بابل	-	-	-	-
كربلاء	-	-	-	-
النجف	-	-	-	-
واسط	-	-	-	-
صلاح الدين	-	-	-	-
ديالى	-	-	-	-
البصرة	١	٥٨٦٠	٢٦٧٦	٨٥٣٦
ميسان	-	-	-	-
ذي قار	-	-	-	-
المثنى	-	-	-	-
القادسية	-	-	-	-
المجموع	٦	٤٥٧٨٥	٢٠٧٠٥	٦٦٤٩٠

**ملاحظات :** الجامعات الموجودة في القطر العراقي موزعة بالشكل التالي :  
محافظة بغداد : جامعة بغداد ، جامعة المستنصرية ، جامعة  
التكنولوجيا .

محافظة السليمانية : جامعة السليمانية . محافظة نينوى : جامعة المو  
محافظة البصرة : جامعة البصرة  
ولا بد من الاشارة الى ان هناك الى جانب جامعات القطر المشار اليها  
اعلاه مؤسسات المعاهد الفنية وتشمل : -  
( معهد التكنولوجيا في بغداد ، معهد التكنولوجيا في البصرة ، معهد  
الادارة في بغداد ، المعهد الفني في السليمانية ، المعهد الطبي في بغداد ،  
معهد الفنون التطبيقية ، المعهد الزراعي الفني ) .



جول رقم ( ١١ )  
بيانات اجتماعية

المحافظات	المؤسسات الاجتماعية		
	الحضر	الريف	المجموع
بغداد	٨٧	٥٧	١٤٤
اربيل	٥	٢٧	٣٢
السليمانية	٥	—	٥
نينوى	١٣	٤٧	٦٠
التأميم	١٢	٣٠	٤٢
دهوك	١	٤	٥
الانبار	١١	١٧	٢٨
بابل	١٦	٣٧	٥٣
كربلاء	١٦	١٩	٣٥
النجف	١٢	٦	١٨
واسط	٨	٣٢	٤٠
صلاح الدين	١	٤	٥
ديالى	٧	٢٢	٢٩
البصرة	١٠	١٥	٢٥
ميسان	٦	١٥	٢١
ذي قار	٩	٢٦	٣٥
الثنى	٤	٧	١١
القادسية	٧	٢٥	٣٢
المجموع	٢٤٠	٣٩٠	٦٣٠

## THE BASIC SOCIOLOGICAL FEATURES OF IRAQ, A SIMPLIFIED SOCIOLOGICAL MAP\*

By ALY FAHMY

The idea of designing a simplified sociological map for Iraq, came up while planning for the field studies that the National Center for sociological and criminological Research in Baghdad had been preparing in the academic year 1978, especially the research on "The Barriers to the Iraqi Women's participation in Development, and the research on" Children's needs in Iraq "The aim was to determine the geographic scope of each of the studies by selecting the governorates most representative of the Country, and hence determine the sample.

The process of designing the map went through (two) distinct phases:

— The first phase : This phase included some sociological information for which percentages were presented in tables.

— The second phase : In this phase the information was specified, revised, and updated, Additional information was further added. All information was thus presented in (11) eleven tables including detailed statistics.

The information presented in the form of tables included information on each governorate with respect to area, size of population, sex distribution, age distribution, population density, excluding the governorates of "Negev" and "Salah El Dine" which have been recently established.

The former legislatively followed "Karbela", the later "Baghdad" governorate.

The map further included detailed information on the health conditions, showing the number of hospitals and other medical institutions, in addition with number of beds and personnel in those institutions

---

\* A paper based on a research conducted by the author while working as a Senior-expert Researcher at the national center of sociological and criminological Researches, Baghdad (1977-1979).

according to governorate, on the educational status showing the number of schools and students according to sex in the different educational stages and in all governorates, on the size of employment, especially the number of workers according to sex in both the socialist and private sectors, according to governorates; on the social institutions providing service to the family, children, and youth according to governorate and differentiating between rural and urban ones.

The information for the map as such is presented in the form of small and middle-sized tables to facilitate any further reference.

This is followed by a simplified commentary on three governorates only, namely, "Baghdad, Basra and Nineveh". The three governorates were specially selected on the basis of criteria mentioned prior to the commentary "Baghdad" was chosen to represent the central sector, at the same time that it is the capital, both politically and administratively. "Basra" was chosen to represent the southern sector, at the same time that it is an important sea port. "Nineveh" was chosen to represent the northern sector, at the same time it is an important commercial center.

The simplified sociological map as such, can play an important role in selecting the sample for sociological research.

## المعوقات الاجتماعية للتنمية في مصر

دكتور اجمال مجدى حسنين (١)

ما زالت قضية التنمية تحتل موقعا بارزا - يكاد يكون رئيسيا - فى الصراع الفكرى والسياسى الدائر فى مجتمعنا بحكم عوامل عدة ، منها ما ينتمى الى الاقتصاد ، وآخر ينتمى الى السياسة ، وثالث الى الأيديولوجية ورابع الى تركيب المجتمع وخصائصه وهكذا .

وفى هذا المقال سنحاول تتبع العامل الأخير ، ألا وهو العامل المجتمعى فى أثره على التنمية وتأثره بها بصورة متبادلة .

ولا شك أن التركيز على عامل واقتطاعه من سياق العوامل الأخرى المؤثرة على التنمية يفقدنا النظرة العلمية التكاملية ، الا أنه فى نفس الوقت يعيننا على الكشف عن جوانب متميزة قد لا تظهر فى اطار النظرة الشمولية، على الرغم من أن هذا الاقتطاع لا يعنى تجنب حقيقة الترابط المتبادل بين هذه العوامل كلها ، بل تأكيدها بصورة أعمق وأدق . ذلك أن التنمية قبل أن تكون عملية نمو مخطط للمكانيات المادية والثقافية لأى مجتمع كان ، هى فى البداية عملية اختيار فكرى وسياسى بين بدائل لتجارب ونماذج التنمية المختلفة الموجودة فى عالمنا المعاصر .

الا أننا فى محاولتنا للتركيز على الجانب الاجتماعى للتنمية ، نجد أن هذا الاختيار السياسى والفكرى تحكمه فى النهاية رؤيتان أساسيتان للتنمية : -

### رؤية أولى :

ترى فى التنمية عملية نمو متكامل للانسان على وجه العموم ، بصرف

---

(١) استاذ مساعد الاجتماع بكلية الخدمة الاجتماعية .

النظر عن جميع انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية - وهى الرؤية السائدة فى مجالاتنا الثقافية والتعليمية والاعلامية .

### رؤية ثانية :

ترى فى التنمية عملية نمو متكامل لانسان معين محدد بانتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية ، أى على عكس الرؤية السابقة ، وعلى وجه التحديد ترى فى التنمية نمواً لحدى الطبقات الاجتماعية على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى ، وهى الرؤية التى سنحاول الكشف عن جوانبها فى هذا المقال .

وحول هاتين الرؤيتين تتعدد مداخل التنمية ومناهجها ومستوياتها .  
الخ . التى ترجع فى النهاية الى حتمية تبني احدى الرؤيتين بحكم أنهما لا تنطلقان من مجرد مجال الاختلاف المذهبي - وانما هما تمثلان واقعين ونظامين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين متكاملين ، لا يمثل الاختلاف النظرى بينهما الا أحد مجالات الصراع الاجتماعى الدولى بينهما .

وفى ضوء هذين المفهومين الأساسيين للتنمية (على المستوى الاجتماعى) يظهر اتجاهان فى تفسير المعوقات الاجتماعية للتنمية :

**اولهما :** امتداد للرؤية الأولى للتنمية كعملية نمو متكامل للانسان ككل بصرف النظر عن انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية ، يرى أن المعوق الاجتماعى الأساسى للتنمية هو **الانسان نفسه** ، بطبيعته البشرية المتميزة وخاصة بعناصرها الثقافية والروحية التى تلعب الدور الرئيسى فى دفع عملية التنمية أو فى إبطائها .

**ثانيهما :** امتداد للرؤية الثانية للتنمية كعملية نمو متكامل لانسان طبقة بعينها وعلى حساب طبقات اجتماعية أخرى ، استنادا على أن امكانيات التنمية الشمولية لجميع أفراد المجتمع غير ممكنة سواء فى ظل الظروف الحالية لندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية ، أو بحكم الخبرة التاريخية لتجارب التنمية فى الشعوب المختلفة ، والتى أثبتت أن التنمية كانت تتم دائماً فى اطار مصالح طبقية معينة هى مصالح الطبقات المالكة لوسائل الانتاج فى المجتمع، وان كان ذلك لم يمنع من حصول باقى الطبقات الاجتماعية الأخرى على بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية .



ونرى هذه الرؤية أن الموق الاجتماعي الأساسى للتنمية هو العلاقات الانتاجية بين طبقات المجتمع والمثلة فى عناصر الملكية والدخل والاستهلاك وما الى ذلك •

وبعبارة أخرى فان الاتجاه الاول يرى أن الموقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالقوى البشرية فى المجتمع من حيث قدراتها الثقافية وامكانياتها التكنولوجية ومواردها الطبيعية • أما الاتجاه الثانى فيرى أن الموقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالعلاقات الانتاجية السائدة فى المجتمع من حيث نظم الانتاج والملكية والطبقات القائمة •

ولا شك أن لكل اتجاه مواطن ضعف وقوة ، فكما تلعب الامكانيات الطبيعية والتكنولوجية والثقافية دورا بارزا فى عمليات التنمية وفى تحديد مسارها ومعدلاتها ومستقبلها ، فان العلاقات والنظم التى تحكم علاقات البشر ، ليست بأقل منها أهمية وخاصة فى قدرتها على استغلال هذه الامكانيات واستخدامها على الوجه الأمثل •

وعلى أساس ذلك فاننا سنناقش كلا الاتجاهين من خلال تتبع موقات التنمية فى ظروف الواقع المصرى المميز ، باعتبار أن هذا الواقع هو المحدد الأساسى الذى سيكشف لنا عن مدى صحة أى الاتجاهين أو كليهما معا ، أو بصورة أخرى سيكشف عن الموقات الرئيسية والثانوية التى تتعلق بعملية التنمية فى مجتمعنا •

### اولا - الموقات الخاصة بقوى الانتاج :

وهى الموقات الخاصة بالانسان من حيث قواه الطبيعية وامكانياته التكنولوجية وموارده الطبيعية • ولا شك أننا على مستوى هذا المجال نجد ما يلى :

( ١ ) أن التنمية فى أى مجتمع كان ، لا تتم بدون الانسان فهو وسيلة التنمية الأساسية وهدفها النهائى • والانسان المصرى من حيث نشاطه الاقتصادى يتركز عمله فى مجالين من مجالات التنمية الاقتصادية المحدودة النمو والضميلة الانتاجية بحكم طبيعتها وأعتى بهما مجال الزراعة حيث يعمل بها ٤٤٪ من جملة القوى العاملة ، ومجال الخدمات حيث يعمل به ٣٦٪ (١) •

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأمل المصرى • المجلد الثلاثون - العدد الأول - ١٩٧٧

وانعكاس هذا النشاط الإقتصادي على البناء الثقافي قيميا وسلوكيا واضح في انتشار قيم التواكلية والقدرية والايمان بالخرافات ، الى جانب ظهور مظاهر التبعية والانقيادية والخضوع العاجز في سلوك غالبية سكان المجتمع . أو بمعنى آخر انتشار ثقافه الخدمة واضمحلال ثقافة الانتاج .

(ب) ضعف القدرات البدنية والثقافية عند غالبية سكان المجتمع ، بما يعانونه من أمراض بدنية ( سيطرة مرض البلهارسيا على غالبية سكان الريف ) وثقافية ( ضخامة نسبة الأمية التي تسيطر على ٥٦٪ من جملة السكان ) .

(ج) تخلف أدوات الانتاج المستخدمة سواء في نطاق الريف أو على مستوى المدينة حيث لا تزال القوة العضلية والأدوات البدائية للزراعة ( مثل الفأس أو الشادوف ) هي قوة العمل الأساسية ، وفي المدن حيث يمثل النشاط الحرفي ٩٧٪ من جملة المنشآت الخاصة ( التي يعمل بها أقل من ٥ عمال ) (١) .

( د ) محدودية الموارد الطبيعية للمجتمع . فالأرض الزراعية لا تتجاوز ٤٪ من المساحة الكلية للبلاد ، وموارد الثروات الطبيعية محدودة بالنسبة لعدد السكان ، كما أن مصادر الدخل المعتمد على أجور العاملين بالدول العربية هي مصادر غير ثابتة ، وبالتالي لا يمكن أن تكون بديلا عن الموارد الطبيعية .

(هـ) عدم تناسب الأجور مع انتاجية العاملين ، ففي ظل انخفاض انتاجية العامل المصري في ظل ظروف تخلفه الثقافي والتدريبي ( نقص التعليم والتدريب الفني ) تصبح الأجور بما عليه من انخفاض شديد ، أجورا مرتفعة بالمقارنة مع ساعات العمل الحقيقية والانتاجية الفعلية لهذا العامل .

( و ) عدم وجود طبقة اجتماعية طليعية في المجتمع تقود عملية التنمية، أو بمعنى آخر عدم وجود « فئة المنظمين » القادرين على تعبئة الموارد والامكانيات المادية والروحية للمجتمع ، وخاصة اذا لاحظنا استمرار قلة رجال الأعمال الصناعيين وانتشار فئة رجال الأعمال التجاريين ، وهو ما يكشف عنه

---

(١) د. علي الجريلى - خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر - الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٧٧ - صفحة ١١٢ .

قلة استثمارات القطاع الرأسمالى التى لم تتجاوز مائة مليون جنيه أى ما يقدر بنسبة ٨٪ من جملة الاستثمار خلال عام ١٩٧٦ (١) وبالتالي فقدان التنمية لأهم عامل من عوامل قيامها واستمرارها .

(ى) سوء التوزيع الجغرافى والعمرى للسكان ، فالسكان يتركزون على ٤٪ من المساحة الكلية للبلاد ، كما أن ثلثى سكان المجتمع من فئة الشباب ( اقل من ٢١ عاما ) (٢) وأثر ذلك على ارتفاع نسبة الإعالة وهى الظاهرة التى تسبب من التنمية الاجتماعية فعاليتها وحيويتها باعتبار أن غالبية أفراد المجتمع غير منتجين .

وعلى أساس هذه الصورة فإن الانسان المصرى يصورته على مستوى القاعدة ( غير المؤهلة وغير القادرة على الانتاج ) أو على مستوى القمة ( غير القادرة أو المؤهلة أيضا لقيادة عملية الإنتاج ) ، عاجز عن تحقيق التراكم الرأسمالى اللازم لبناء المجتمع الصناعى المصرى بشكليه الرأسمالى والاشتراكى .

وتبقى هنا حقيقة قابلة للنقاش والتساؤل : هل انقطعت السبل أمام هذا الانسان لأن يحقق تقدمه ونموه ، أم أن هناك سبلا ما زالت غير مطروقة ، لم تتح لها الظروف ، أو بالأحرى لم يتحها هو لنفسه ؟

وهل هذا العجز هو نتيجة منطقية لطبيعة انسانية خاصة به ، أم هو نتاج علاقات اقتصادية - اجتماعية معينة سيطرت عليه وبالتالي أعاقته تقدمه وعملية نموه ؟ وأمام هذا التساؤل انقسمت التفسيرات الى ثلاثة : -

**تفسير اول :** يرجع هذا العجز الى الطبيعة البيولوجية للانسان من حيث السلالة والجنس وما الى ذلك .

ومن الطبيعى أن البحث العلمى قد أثبت بجلاء فساد مثل هذه الآراء التى تقوم على تضخيم دور العوامل البيولوجية فى التطور (٣) .

**تفسير ثان :** يرجع هذا العجز الى الاطار الثقافى والاجتماعى للإنسان.

(١) المصدر السابق - صفحة ٢٥٧ .

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٢٩٤ .

(٣) د. محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ،

١٩٧٨ ، صفحة ٥٤ - ٥٥ .

أو في ضوء المثل العليا والأهداف والمعتقدات وأساليب السلوك السائدة  
في بيئة اجتماعية معينة (١) .

**تفسير ثالث :** يرجع هذا العجز الى العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية  
السائدة أو بمعنى آخر الى مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في  
ذلك المجتمع ، وهو التفسير الذي لجأ اليه كاتب هذا المقال .

وعلى أساس هذا التفسير فاننا سنواصل تتبع الاطار العام للعلاقات  
الاقتصادية الاجتماعية في مجتمعنا المعاصر ومدى تأثيرها على عجز أو تنمية  
هذا الإنسان .

### **ثانيا - المعوقات الخاصة بعلاقات الانتاج :**

ونجد على مستوى هذا المجال ما يلي :

١ - أن من أهم معوقات التنمية في مصر هو انقطاع اتجاهات التنمية  
الخاصة بعملية علاقات الانتاج ، وبالتحديد تعدد الاختيارات الأيدولوجية  
في اختيار النموذج الأساسي للتنمية .

وهذا الانقطاع بدد الجزء الأكبر للقوة البشرية نتيجة عدم استقرار  
علاقات إنتاجية معينة وأثر ذلك على انخفاض إنتاجية المجتمع ككل ، هنا في  
الوقت الذي لو انبهر فيه نموذج واحد للتنمية ( بصرف النظر عن مدى  
تخلفه ) . لكان قد حقق لتأثير أكثر ايجابية وفعالية بالنسبة للمجتمع على  
مستوى تطوره العام . وليس هنا مجال لتحليل آثار هذا الانقطاع وأسبابه ،  
لأنه مجال يطول فيه الشرح بما يتنافى مع الطبيعة العامة لهذه الدراسة .

٢ - أدى هذا الانقطاع في نموذج التنمية الى ازدياد حدة التداخل  
والتشابك بين نظم الانتاج المختلفة التي تنتمي الى عصور تاريخية مختلفة ،  
وهذا التداخل والتشابك قد يكون عنصرا من عناصر التكامل الاقتصادي  
والاجتماعي في ظل وضوح الاختيارات السياسية والأيدولوجية ، أم في حالة  
عدم وضوحها والاعتماد على الاختيارات التكتيكية ذات الطابع البراجماتي بدلا  
عنها ، لا بد أن يؤدي الى نتيجة منطقية وضرورية هي تعويق عملية التنمية

الشاملة ، وخاصة في ظل أزمة اقتصادية - اجتماعية تاريخية عامة بالنسبة للدول النامية ومنها مجتمعنا بصفة خاصة . وأقصد بها أزمة عملية النمو الاقتصادي وتخلفها عن الحضارة الصناعية الحديثة ( ما يقرب من مائة وخمسين عاما منذ عهد محمد علي ) وأزمة الأمية التعليمية والثقافية التي تسيطر على ثلاثة أرباع السكان أى القاعدة البشرية العريضة .

وكلتا الأزميتين تتطلب اختيارا سياسيا وأيديولوجيا واضحا ومحددا ، وكل تعطيل لهذا الاختيار هو تدعيم لحدة هاتين الأزميتين .

٣ - ان جوهر علاقات الانتاج في المجتمع تتمثل في طبيعة علاقات الملكية السائدة فيه ومدى قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي والحراك الاجتماعي في ذلك المجتمع . ولا شك أن هذا الاستغلال ليس بمعيار على صلاحية أو فساد علاقات انتاج المجتمع بصفة عامة ، بل ان هذه الصلاحية أو ذلك الفساد يتوقف على عوامل أخرى متعددة ، أهمها مدى جدة وجدية القمة وامكانياتها ، ومدى الفائدة المحققة للقاعدة وفرصها للحراك الاجتماعي . رأسي ، ويظهر هذا التوازن النسبي بين القمة والقاعدة في شكل عدم اتساع فوارق الملكية بين أعضاء المجتمع طبقات وفئات على اختلاف أنواعهما . ولا شك أن هذه الفوارق الواسعة في الملكية ليست بعد ذاتها معوقا من معوقات التنمية ، وانما تصبح معوقا ، عندما تضيق فرص العمل أمام الطبقات العريضة من المجتمع في ظل محدودية النمو الاقتصادي العفوى أو المخطط للمجتمع ككل . ومن هنا فأتساع فوارق الملكية وضيق رقعة كل من النمو الاقتصادي العفوى أو التنمية الاقتصادية المخططة . هما معا اللتان تشكلان عقبة رئيسية من عقبات التنمية الاجتماعية في مصر (١) .

وفوارق الملكية لا تقتصر على مجال الإنتاج وانما تزداد حدتها على مستوى الاستهلاك ، خاصة في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي وربط السوق المصري بالسوق الرأسمالي العالمي ، التي أدت الى تدعيم الفوارق الطبقيّة لأنماط الاستهلاك الغذائي والكسائي وظروف المسكن والترفيه ووسائل الانتقال .

---

(١) تكشف احصائيات التعداد الزراعي الصادر في عام ١٩٦٥ الملكية الاراضى الزراعية عن تركيز ٤٠% من الملكيات الزراعية في أيدي ٥% من ملاك الاراضى الزراعية بينما باقى الملاك وسبتمبر ١٩٤٥% يملكون ٥٥% من الملكيات الزراعية ، ٥% الباقية من الاراضى الزراعية هي ملك الدولة .

٤ - تشكل طبيعة التقسيم الاجتماعى للعمل ، مثلة فى الفوارق الواسعة بين الريف والمدينة وبين العمل فى مجالات الانتاج والعمل فى مجالات الخدمات ، معوقات رئيسية من معوقات تنمية مجتمعنا المصرى المعاصر .

وتكفى نظرة سريعة على الفجوة الحضارية بين مستوى الخدمات المقدمة لكل من المدينة والقرية وخاصة فى مجالى المياه النقية واستخدام الكهرباء ، فنجد أن ٧٧٪ من عدد الأسر فى حضر الجمهورية يستخدمون الكهرباء ، بينما لا يتجاوز عدد الأسر التى تستخدم الكهرباء ١٨٪ فى ريف الجمهورية ولا يتجاوز عدد الأسر الذين يحصلون على المياه النقية ٦٥٪ من جملة الأسر المصرية على مستوى المجتمع المصرى ككل (١) . ومن حيث الفوارق بين العمل الانتاجي والعمل فى مجال الخدمات ، تظهر من الاختلاف الشاسع فى الأجور والدخول لكل من المجالين سواء على مستوى العمال أو على مستوى أصحاب الأعمال (٢) .

٥ - ان علاقات انتاج أى مجتمع سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا ، هى علاقة بين الناس المنتجة حول تنظيم هذا الانتاج ( من حيث طبيعة الانتاج والتوزيع ) ، الا أنه ونتيجة لعدم سيطرة نموذج محدد من النموذجين الأساسيين لعلاقات الانتاج المعاصرة الرأسمالية والاشتراكية ( عقب الانقطاع المتكرر لنماذج التنمية فى العشرين عاما الماضية ) فان الناس أصبحت لا تعرف كيف تنتج ، وبمباراة أخرى تحول الناس من قوة منتجة الى قوة مستهلكة ، وليس هذا معوقا لقيام التنمية فحسب بل تبديد للمجهود التنموى الرئيسى وهو الجهد البشرى . وخلاصة هذا الوضع أن علاقات الانتاج تحولت فأصبحت علاقة استهلاك ، أى أن ارتباطات الناس أصبحت ليس حول كيف وماذا ينتجون ؟ وإنما صارت حول كيف وماذا يستهلكون ؟

---

(١) د على الجريتلى - المرجع السابق ، صفحة ١٢٤ .

(٢) بينما لا يتجاوز متوسط الأجور فى القطاع الزراعى ٨٧ جم وفى القطاع الصناعى ٢٦٦ جم نجد أنها فى قطاعات الخدمات تصل ٣٢٦ جم وذلك عن عام ١٩٧٥ - انظر الفقرة - الاقتصادية للبنك الاهل المصرى المجلد ٣٠ - العدد الاول ١٩٧٧ . كذلك بالنسبة لمقارنة أرباح اصحاب الأعمال من الصناعيين واصحاب الأعمال من التجاريين - راجع فى ذلك مؤشرات اند... والصناعات والغرفة التجارية .

٦ - اضمحلال الطبقة الوسطى المصرية ، فعلى الرغم من النمو الكبير الذى شهدته هذه الطبقة خلال فترة الستينات نتيجة نمو حركة التصنيع والتنمية وأجهزة الدولة البيروقراطية ، فانه ومع اتجاه الدولة نحو سياسه الانفتاح الاقتصادى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، قد بدأت عليها مظاهر التفتت والاضمحلال فتقلصت قاعدتها المربضة نتيجة تحول أجزاء عديدة منها الى المستويات الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة ، وصعود جزء محدود منها الى مصاف الطبقات العليا فى المجتمع نتيجة نمو بعض النشاطات الرأسمالية فى مجالات التجارة والوساطة والاسكان ، الا أن ما يخفف من مظاهر الاضمحلال والتفتت الذى طرأ على هذه الطبقة ، سياسة فتح أبواب العمل فى الدول العربية النفطية ، حيث استوعبت هذه الدول ما يزيد عن مليون مواطن يدخل الجزء الأكبر منهم فى عداد الطبقة الوسطى المصرية . وأهمية تأثير هذه الطبقة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لا جدال فيها بحكم أن معظم الكوادر الفنية والإدارية لعملية التنمية تنتمى إليها ، وخاصة إذا أدركنا أن غالبية العناصر المهاجرة تكون عادة من أفضل العناصر البشرية سواء من حيث ديناميكيته أو من حيث قدراتها ومؤهلاتها العلمية ومن هنا فإن فقدان هذه الكوادر يعتبر معوقاً من أخطر معوقات التنمية للمجتمع المصرى ، والذى لن تتبين آثاره الا بعد مرور فترة زمنية ليست بالطويلة .

٧ - انتشار ظاهرة هجرة الحرفيين والعمال المهرة والفنيين ، هو معوق آخر من معوقات التنمية ، الى جانب تأثيره على تغيير نمط البناء الاجتماعى المصرى ، بتحواله من بناء متوازن للطبقات والفئات الاجتماعية ، الى بناء يميل الى الحلل أكثر مما يميل الى التوازن . ويبرز ذلك من خلال ظاهرة انتشار فئات العمال الذين ليست لهم مهنة محددة ، وانما هم ينتقلون من مهنة الى أخرى ، بحكم أنهم لا يتقنون مهنة معينة . وبمعنى آخر فان استمرار النموذج الحالى للانفتاح الاقتصادى ، سيؤدى الى انتشار فئات من الناس بدون أعمال محددة ، أو ما يطلق عليهم اصطلاح « الفوغاء » ونمو ظاهرة « الفوغاء » هى ظاهرة من أخطر الظواهر التى يتعرض لها أى بناء اجتماعى يطمح نحو التقدم، بل حتى يأمل فى الاستقرار بمعانيه المختلفة . وتزداد هذه الظاهرة بروزاً مع عدم وجود قنوات مفتوحة للعمل المنتج نتيجة لضعف معدلات التنمية الصناعية التى يمكنها أن تستوعب هذه الجماهير الفقيرة وشبه العاطلة من الناس الذين تنكدس بهم مدن المجتمع المصرى .

٨ - ان حصيلة الظواهر السابقة هو تضاؤل وزن فئة عمال الصناعة

داخل البناء الاجتماعى المصرى وتضخم فئات عمال الخدمات وأشباه العمال والفغاء ، وهى حصيللة لها أبعاد عميقة لا من حيث انها معوقة لعملية التنمية بصفة عامة ، وانما من حيث مستقبل الأنساق والنظم الاجتماعية والسياسية ككل . وهو المستقبل الذى قد تهدده صور من القوضى الاجتماعية والسياسية والثقافية بصفة عامة ، اذا لم يأخذ فى اعتباره أن قضية تنمية الموارد الاقتصادية ، والاستخدام الرشيد للقوى البشرية هو طوق النجاة لهذا المجتمع فى مواجهة أى خلل اجتماعى قد يطرأ عليه .

٩ - سيطرة البرجوازية الصغيرة على البناءين القاعدى والفوقى عقب ثورة ١٩٥٢ ، كان وما زال معوقا من معوقات التنمية الاجتماعية سواء فى اطار الرأسمالية أو الاشتراكية ، وذلك بحكم وضعها الاجتماعى الوسطى ونتائج السلبية على تكوين ونمو الطبقتين الأساسيتين للمجتمعات العصرية : الرأسماليين والعمال . وهذه السيطرة للبرجوازية الصغيرة هى علة بقدر ما هى أيضا نتيجة لتطور الرأسمالى البطيء والضعيف قبل ثورة ١٩٥٢ ، والذى كان أعجز من أن يقيم تنمية رأسمالية حقيقية ، فظهرت البرجوازية الصغيرة لتقوم بدور الوسيط ، الا أنها تحولت الى دور القيادة والسيطرة على اتجاهات التنمية وبالتالي سطمت أطر التنمية الرأسمالية ، فى الوقت الذى لم تتمكن فيه من بناء أطر التنمية الاشتراكية ، ومن هنا وقفت التنمية الاجتماعية فى منتصف الطريق بدون أن تصل الى نهاية أى طريق من طرق التنمية الاجتماعية .

١٠ - من أهم معوقات التنمية خلل نظام الأجور واتساع فوارق الدخل بين طبقات وفئات المجتمع المصرى ككل ، وحتى اذا تفاضينا عن الفوارق الرسمية للأجور ما بين الحد الأدنى والحد الأعلى والتي تصل الى ١ : ٢٣ ( وهى نسبة مرتفعة للغاية ) فان الفوارق غير الرسمية للدخول هى أكثر اتساعا بلا مقارن ، وخاصة اذا تتبعنا حجم الأعمال الخاصة فى مجالات الزراعة والتجارة والتشييد ، والتي تكشف لنا عن نسب الأرباح الصافية بالنسبة لعمشغلين فى هذه المجالات ، وهى المجالات التى تحتاج منا الى دراسات احصائية مستفيضة ودقيقة حتى يتجلى لنا تأثير هذه الفوارق فى الدخل على المستوى المجتمعى وعلى قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فى حاضره ومستقبله ككل .

هذه المعوقات كلها هى مجرد اشارات قصيرة نحو جزء من المعوقات التى تقف فى طريق التنمية للمجتمع المصرى ، وهى اشارات تحتاج منا لوقفة



موضوعية ومفصلة لطبيعة هذه المواقف بنظرة أكثر شمولية وعمقا ، وهي وقفة لا تحتاج الى مجرد جهد الأفراد وإنما هي في أشد الحاجة لجهد المؤسسات الاجتماعية بجميع مستوياتها العلمية والإدارية والسياسية لأنها تتعلق بمصير المجتمع .

يصدر قريبا بحث عن وحدة بحوث الرأي العام والأعلام  
أثر التعاون بين وسائل الاعلام وأجهزة الخدمات على التنمية الريفية •

د. خليل صابات ١	مستشارا
د. محمود أبو النيل	مستشارا
د. نادية سالم	مشرفا على البحث
الأستاذ حسن الكاشف	عضوا
الأستاذة مها الكردى .	سكرتير فنى البحث

## التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية في علم الاجتماع

دكتور عاطف أحمد فؤاد (\*)

### أولا - في الموضوعية وقضية التحرر الأيديولوجي :

منذ أن تخلق علم الاجتماع كنسق معرفي جديد ، ومحاولات المشتغلين به لم تتوقف في السعي نحو تحقيق ( علمية ) هذا العلم الذي جاء مولده في رحاب الأيديولوجية ونما في أحضانها واستمد مقوماته - بل واستمراريته منها . وينعني البعض على الأيديولوجية أنها في الوقت الذي تعد فيه النبع الذي يرتوى منه علم الاجتماع ، ويستمد من خلالها وجوده ، تقف عائقا دون تحقيق موضوعيته objectivity ، لان الموضوعية - فيما يرى البعض - تعتبر إحدى المؤشرات الهامة في الكشف عن مدى علمية هذا العلم أو ذاك .

ويزى كثير من الباحثين أن النشأة الأيديولوجية لعلم الاجتماع تؤكد لنا أن هذا العلم قد تمت صياغة أصوله الأولى في ظل ظروف غير علمية ، فإن تلك النشأة الأيديولوجية قد عصفت بكل إسهامات السعي نحو تحقيق الموضوعية .

والأمر عندي جد مختلف ، فبرغم إيماننا بتلك النشأة الأيديولوجية لعلم الاجتماع ، وهو الأمر الذي تحقق تاريخيا وبلاستعانة بمناهج البحث في سوسيولوجيا المعرفة ، وبرغم إيمان البعض أنها - أي الأيديولوجيا تعد من أهم معوقات تحقيق الموضوعية في علم الاجتماع ، إلا أننا نرى أن محاولات تجنب الأيديولوجيا من الصعوبة بحيث تكاد أن تصل الى مستوى (الحتميات) في علم الاجتماع لو صح أن هناك حتميات في هذا العلم .

والأمر المثير للتساؤل هو : كيف اذن يمكن أن تتحقق الموضوعية اذا كانت الأيديولوجيا حتمية من حتمياته ؟

\* مدرس علم الاجتماع - كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر - فرع البنات .

وتستوجب الاجابة عن الشق الأول من التساؤل أن نعين ماهية الأيديولوجيا ، ونحدد أبعادها ، أو بالأحرى أن نكشف عن معناها ، وإن كانت محاولات تحديده « معنى الأيديولوجيا » لا تخلو هي الأخرى من أبعاد أيديولوجية . ومع ذلك ودون الدخول في دروب الخلافات الأيديولوجية لمعنى الأيديولوجية نستطيع أن تستقرىء التعريف التالى لها : ( الأيديولوجيا هي جماع الأفكار والرؤى النظرية والمعتقدات الخاصة بفرد ما أو بجماعة أو بفئة أو بطبقة أو بدولة وتتنوع هذه الأفكار والرؤى والمعتقدات فتجمع بين القضايا السياسية والاجتماعية والمسائل الاقتصادية ، فضلا عن الثقافية .. الخ . والأيديولوجيا - على أية حال - تبدى انعكاسا لثلاثة متغيرات أساسية هي الانتماء الطبقي والسياسى والثقافى للفرد أو للجماعة أو للفئة .. أو حتى للسلطة الحاكمة ) .

فالأيديولوجيا إذن هي طاقم من الأفكار أو هي نسق من المعتقدات وما المعتقدات والأفكار الا انعكاس للواقع ، وما الرؤى النظرية الا تجسيد للوجود وصورة له ، وهو ما أكده كارل مانهيم K. Mannheim عن مؤلفه الرائد عن ( الأيديولوجيا واليوتوبيا : مقدمة فى علم اجتماع المعرفة ) . ويقودنا التعريف السابق للأيديولوجيا وما طرحه مانهيم عن طبيعة العلاقة بين المعرفة والوجود الى تقرير حقيقة مفادها أن الأيديولوجيا هي مجموعة رؤى ذاتية ، ولا أعنى ( بذاتية ) هنا مجرد ذات الفرد أو الباحث فقط ، بل أيضا ذات الطبقة التى ينتمى اليها التى تتضمن مجموعة الرؤى والمصالح والقيم الخاصة بتلك الطبقة ، والتى تعد فى الآن نفسه انعكاسا لوضعها المتميز على سلم البناء الاجتماعى للمجتمع .

وإذا كان علم اجتماع المعرفة يؤكد لنا أن المعرفة انعكاس للواقع فلا شك أن ما يطرحه الباحث - أى باحث - من أفكار وما يقدمه من معرفة يعد - بلا شك - ترجمة صادقة للانتماء الطبقي والسياسى للباحث ، فضلا عما تلعبه الثقافة الخاصة ومصادر هذه الثقافة والخبرة الذاتية له من أدوار هامة فى تعيين طبيعة المعرفة أو الفكر الذى يقدمه الباحث فى مجال تخصصه .

وتأكيدا لحقيقة جدلية العلاقة بين المعرفة والواقع ، فإن صياغة فكر الباحث أو ما يقدمه من معرفة لا يقتصر فقط على العوامل السابقة ، بل اننا نستطيع أن نؤكد - وفقا لمقولة العلاقة بين الفكر والواقع - أن فكر الباحث إذا كان حقيقة انعكاسا لكل هذه المتغيرات ، فانه - وفى الآن نفسه - يعد ترجمة صادقة لظروف عصره وما يفرزه من سمات اجتماعية وسياسية

وثقافية واقتصادية ، تطبع البناء الاجتماعي لمجتمعه بطابع مميز ، نجد له انعكاساته على فكر الباحث أو المفكر وعلى نوعية المعرفة التي يقدمها من حيث سماتها وحدودها والطابع المميز لها .

فالباحث في علم الاجتماع أو السياسة أو حتى المؤرخ يظل فكره أو معرفته حبيسة هذه القيود الطبقية والسياسية سواء قيود طبقته أو القيود المستمدة من سمات العصر الذي يحيا في ظلّه ، فيأتي هذا الفكر وتلك المعرفة مشوبة بكل تلك المتغيرات ، التي يرى البعض أنها تباعد بينها وبين الموضوعية وتجعل ( علمية ) هذه العلوم أمرا مشكوكا فيه ، وهو ما لا يؤرق الباحثين في العلوم الطبيعية .

فالتحرر القيمي والتحرر الطبقي والسياسي ، أهداف لو تحققت فيما يرى بعض مؤرخي النظرية السوسيولوجية - لكان خليقا بعلم الاجتماع أن يعلن موضوعيته وأن يباهى بعلميته . ولكن كيف يتأتى ذلك والعلم نفسه قد نشأ في أحضان الأيديولوجيا وولد على يديها ؟ ثم كيف له ذلك وموضوع بحثه ( إنسان ) والقائم على بحثه ( إنسان ) ؟ ومن تأتي المشكلة إنسان يبحث إنسانا ، والإنسان بطبيعته متغير ، يختلف من مجتمع لآخر ، ومن طبقة لأخرى ومن زمن لآخر في ذات المجتمع الواحد ، فالإنسان ( القضية ) متغير والإنسان ( الباحث ) متغير ، فكيف تتحقق الموضوعية التي تفترض قدرا مناسباً من الثبات في موضوع الدراسة ، ومثله لدى القائم بها ، وهو أمر قد تحقق إلى حد كبير لدى العلوم الطبيعية ، التي تتعامل مع غير الإنسان ، تتعامل مع ثوابت - إن صح التعبير - لا تتدخل إلا نادرا - أيديولوجية الباحث فيما يقوم أو يضطلع به من دراسات أو أبحاث .

ولكن ما لنا والعلوم الطبيعية ؟؟ إن لهذه العلوم مادة بحثها وطرائق دراستها المختلفة عن تلك التي تتوافر لدى باحثي علم الاجتماع ، وموضوعية تلك العلوم ( الطبيعية ) ينبغي أن تتناول في ضوء هويتها الخاصة كمادة للبحث وطرق أو مناهج للدراسة ، كما أن الحكم على مدى موضوعيتها ينبغي أن يكون في ضوء تلك المتغيرات التي تختلف اختلافا غير يسير عن تلك المتوفرة لدى علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية .

ورغم تشكك البعض في إمكانية تحقيق الموضوعية لعلم الاجتماع نظرا لوجود الأيديولوجيا باعتبارها متغيرا يفسد كل محاولات تحقيق تلك الموضوعية ، إلا أننا - وكما أشرنا - نرى أن الأيديولوجية كأحد المتغيرات

الهامة فى النظرية السيسولوجية من العسير تجنبها فى دراسات علم الاجتماع بدءا باختيار الموضوع وانتهاء بمحاولات المناقشة والتفسير ، وذلك ارتباطا بمحور الدراسة فى علم الاجتماع وهو الانسان بقضاياها المختلفة ، وهى القضايا التى تنسم أيضا بالنسبية ، وارتباطا أيضا بالقائم بالدراسة وهو الانسان أيضا ، الذى تتباين رؤيته للأمور وتختلف أيديولوجيته ومعتقداته ومن ثم أحكامه ، فالانسان الباحث يظل أسير انتماءاته الطبقية والسياسية والثقافية ، وتظل محاولات تحرره أملا يراود هؤلاء الذين يرون أن تحقيق الموضوعية فى علم الاجتماع رهنا بهذا التحرر .

ولعل محاولات بعض علماء الاجتماع الرامية الى محاكاة العلوم الطبيعية تحقيقا للموضوعية تعد محاولات - وهذا تصور خاص - غير مجدية على الإطلاق رغم صدق نيتها للاختلاف البين بين علوم المجتمع من جهة والعلوم الطبيعية من جهة أخرى ، لذلك نرى أن موضوعية علم الاجتماع أو علمية هذا العلم ينبغى أن تطرح طرحا جديدا بأن نتناول فى ضوء طبيعة هذا العلم - اذا سلمنا ببعض مقولاته الأساسية ، ومنها صعوبة تجنب الايديولوجيا - ومن خلال هويته المتميزة .

ومن المؤكد أن محاولات التفكير فى التحرر الايديولوجى هى محاولات جادة ولكنها - للأسف - تجعل من علم الاجتماع ومادة بحثه أمورا ( ثابتة ) أو تجعل من قضاياها ( جوامد ) ، وهو ما يتناقض مع طبيعة هذا العلم وطبيعة مادة البحث فيه وهى الانسان . وإيا كانت الايديولوجيا التى نكمن وراء محاولات التحرر الايديولوجى ، الا أننا ينبغى أن ننبه الى أن لعلم الاجتماع حدودا ، وأن له مادة للبحث تعتمد على طرق ومناهج جد مختلفة عن تلك المتوفرة لدى العلوم الطبيعية ، وان الانتماء الايديولوجى - وان نادى البعض بالتحرر منه - لصيق بالعلم ، وأن على علماء الاجتماع أن يبحثوا عن مخرج آخر لتحقيق موضوعية هذا العلم .

ولكن ينبغى أن نشير أن الموضوعية فى علم الاجتماع موضوعية نسبية Relative Objectivity ان صرح هذا التعبير ، وذلك كنتيجة لنسبية الرؤى المختلفة للمستقلين بالعلم ذاته . وموضوعية الباحث فى علم الاجتماع تكمن - فى يقينى - فيما يطرحه من تصورات أو يقدمه من اسهامات ومناقشات لقضايا مجتمعه ، أو ما يسهم به من مواقف تنأى به عن السلبية ، وتجعل لعلومه دورا متميزا ومشاركا فى المجتمع حتى ولو عبر هذا الدور عن مواقف أيديولوجية أو انتماءات نظرية أو سياسية للباحث .

## ثانيا - الالتزام الأيديولوجي واحدى القضايا علم الاجتماع السياسى :

### ( التدرج الطبقي )

عكست لنا الصفحات السابقة تصورا خاصا لعلاقة الأيديولوجيا بالموضوعية ، مؤكدين من خلال هذا التصور أن الأيديولوجيا ( واقع ) فى علم الاجتماع و ( حقيقة ) لا ينبغى التفاعل عنها ، حيث انها واكبت نشأتها وما زالت تسير فى ركابه ، كما أكدنا أن موضوعية علم الاجتماع - وكما نراها - تتسم بالنسبة ، وأنها ترتبط - إيجابا وسلبا - بموقف الباحث من قضايا مجتمعه ، وما تفرزه وضعيات عصره من مسائل تستوجب موقفا واضحا ومشاركا يكشف عن رؤية خاصة لها .

والأيديولوجيا ( كواقع ) فى علم الاجتماع قد تجلت فى ذلك التقسيم الذى أضمحى كلاسيكيا لعلم الاجتماع ، حيث يصنفون الى علماء ينتمون الى اتجاه الصراع conflict وآخرين ينتمون الى اتجاه التوازن Equilibrium ومن خلال مقولتى الصراع والتوازن تتباين رؤى علماء الاجتماع لطبيعة العلم ذاته وطبيعة موضوعاته وقضاياها ، فضلا عن اختلاف وجهات نظرهم فى كيفية التناول ومحاولات التفسير .

والمحاولة الراهنة تسمى الى تخير احدى قضايا علم الاجتماع السياسى وأعنى بها قضية التدرج الطبقي Class Stratification لكى نكشف من خلالها الى أى حد نستطيع أن نؤكد الدور التأثيرى الذى تلعبه الأيديولوجيا فى تناول بعض قضايا علم الاجتماع السياسى ، وهو ذلك العلم الذى يجسد - أكثر من غيره - تلك العلاقة الجدلية بين الاختلاف الأيديولوجى من جهة وطبيعة المعرفة المطروحة من جهة أخرى ، وقد يعزى السبب فى ذلك الى طبيعة هذا العلم ذاته وما تمثله قضاياها الخاصة وطبيعة تناولها من أهمية ، لا سيما ونحن نعلم أن الانتماء السياسى للباحث يشكل مع غيره من العناصر الأخرى البناء الأيديولوجى له Ideological Structure فلا غرو أن نجسد أن الأيديولوجيا تجد لها - وفى ظل هذا العلم - مرتما خصصا ومجالا تعمل من خلاله .

وقد يتساءل البعض عن السبب فى اختيارنا لقضية التدرج الطبقي كنموذج لقضايا علم الاجتماع السياسى لكى نستشهد من خلاله على واقعية الأيديولوجيا فى علم الاجتماع ؟

والحقيقة أن ظاهرة التدرج الطبقي تعد أكثر قضايا علم الاجتماع السياسي تجسيدا لجدلية علاقه بين الواقع الأيديولوجي والمعرفة والمطروح. وهي قضية ثرية ، غنية بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، تتميز عن غيرها بتشابك متغيراتها وتعددها ، الأمر الذى يتيح للأيديولوجيا أن تلعب دورها المتميز لا سيما عند محاولات تفسير أو مناقشة قضية (السببية) فى التدرج الاجتماعى بوجه عام والطبقي على وجه الخصوص .

وقبل أن نعرض لقضية التدرج الطبقي وكيفية انعكاس الأيديولوجيا عليها ينبغى أن نشير الى مجموعة من الحقائق تكشف عن اعتراف بعض علماء الاجتماع الأمريكى والأوروبى بواقعية الأيديولوجية وبمحاولاتهم - لا سيما الشبان - منهم التحرر منها وهو الأمر الذى تبدى فى تقديم للمجتمع الأمريكى والأوروبى ، وإن كانت محاولاتهم هذه لا تخلو هي الأخرى من أبعادها الأيديولوجية :

#### الحقيقة الأولى :

أنا لا نستطيع أن نفصل الاتجاهات الراديكالية فى علم الاجتماع وحركة النقد لاتجاهاته التقليدية عن الحركة العامة لنقد المجتمع الأمريكى والأوروبى، ومحاوله مناقشة المسلمات التى ينهض على أساسها هذا المجتمع ، فضلا عن محاولة التنبؤ بمجتمع جديد ، يدعم قيما جديدة ، وينهض على مقولات وتصورات جد حديثة ، ولعل محاولات هربرت ماركيزوس Marcus واسهاماته المختلفة فى نقد المجتمع الأمريكى تمثل أبرز تلك المحاولات وأكثر جدية واثارة .

#### الحقيقة الثانية :

يعد الفن جولدنر Gouldner من أبرز حاملى لواء حركة النقد التى استهدفت مناقشة مسلمات علم الاجتماع الأمريكى ، ويعتبر مؤلفه ( الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربى The coming Crisis of western Sociology الذى نشر عام ١٩٧٠ تجسيدا لفكر جولدنر ، الذى أكد فيه على أن التوجيهات النظرية لعلم الاجتماع الغربى قد نبعت أساسا من اسهامات تولكوت بارسونز Parsons التى ما زالت سائدة ، بل ومسيطرة على الفكر السوسيولوجى الغربى .

ولقد أشار جولدنر فى مؤلفه هذا الى حركة النقد التى يتزعمها علماء



الاجتماع الشمسيان ، وهم علماء الاجتماع المتزعمون للجناح اليساري Left - Wing Sociologists الذين أعلنوا أن غالبية الاتجاهات السائدة في علم الاجتماع تنزع نحو الاتجاه المحافظ في دراسة المجتمع الذي يقف حجر عثرة أمام الحركة الراديكالية للتغير الاجتماعي .

### الحقيقة الثالثة :

تعتبر حركة تحرير علم الاجتماع Liberation Movement Sociology من أكثر الحركات الراديكالية عنفا ونقدا - على نحو ما يذهب جولدنر للانجاءات التقليدية في علم الاجتماع .

وهذه الحركة وغيرها من الاتجاهات اليسارية النقدية التي استهدفت تعرية الاتجاهات السياسية وفضح الدعاوى الأيديولوجية لعلماء الاجتماع المحافظين ، لم تكن - هذه الحركة - في الواقع إلا محاولة لتبرئة علم الاجتماع من ( جريمة ) الأيديولوجيا وصولا إلى الموضوعية ، وهي محاولات لا نشك في جديتها أو في نزاهة قصدها ، بل نستطيع أن نؤكد أنها حركة ضرورية حتمتها ظروف التغير الاجتماعي ، ولكن ما نود أن نؤكد أنه هو أن محاولات ( التنقية الأيديولوجية ) التي يتزعمها اليسار الجديد وحركة تحرير علم الاجتماع تثير في حد ذاتها تساؤلا مفاده : ألا تضم هذه الحركة أيضا توجيهها أيديولوجيا معينة ؟ فإذا كانت الإجابة بنعم ، فألا يعني هذا تأكيداً لما أشرنا إليه وهو أن الأيديولوجيا كانت وما زالت إحدى حتميات علم الاجتماع إذا كانت لهذا العلم حتمياته الخاصة .

### الحقيقة الرابعة :

من المحقق أن بعض علماء الاجتماع الغربيين ممن ينتمون إلى جناح التوازن في علم الاجتماع قد اعترفوا بالدور الذي لعبته وما زالت تلعبه الأيديولوجيا في علم الاجتماع ، فها هو روبرت ميرتون Merton يعترف بأن الولايات المتحدة الأميركية وحدها حوالى (خمسة آلاف) عالم اجتماع ، ولكل عالم منهم علم اجتماع خاص به His own Sociology وما هذا التعدد - فيما يرى ميرتون - إلا نتيجة لتعدد التصورات أو بالأحرى كنتيجة لتعدد الأيديولوجيات رغم انتمائهم جميعا إلى الأيديولوجيا الأم ، أيديولوجية المجتمع الرأسمالي .

كذلك فان E.C. Hughes عالم الاجتماع الأمريكى يعلن فى المؤتمر العالمى الخامس لعلم الاجتماع أنه ليس هناك علم واحد للاجتماع ، بل هناك علوم للاجتماع ، فهناك علم الاجتماع الأمريكى وعلم للاجتماع السوفيتى .. وعلم للاجتماع الصينى ... الخ .

ولكن رغم اعتراف ميرتون بتعدد علوم الاجتماع ، إلا أنه يذهب مع كوينج Konig ولازرس فيلد Lazarsfeld وتولكوت بارسونز Parsons الى أنهم يعتبرون أنفسهم علماء للاجتماع الاكاديمى يقومون بدراسات نظرية وأمبيرقية فى ضوء اهتمام العلم ( البحث ) أو الخالص ، وليست لهم صلة على الاطلاق بالسياسة .

#### الحقيقة الخامسة :

الواقع ان انكار ميرتون وبارسونز وزملائهما لصلتهم بالسياسة أو انكار طبيعة علاقة اسهاماتهم العلمية بانتماءاتهم السياسية ليؤكد تلك الصلة ولا ينفيها . ثم كيف يفسر لنا ميرتون تعدد علوم الاجتماع وهى التى اعترف بها ، ألا يضم هذا التعدد تعددا فى الأيديولوجيات ؟ ثم كيف له أن يفسر موقف علماء الاجتماع الغربيين ذوى الاتجاه الراديكالى من أمثال جولدنر وتشسارلى رايت ميلز Mills وميرادل Myrdal وراف دارندورف R. Dahrendorf من علم الاجتماع التقليدى ، والذين أكدوا أن هناك صلة وثيقة بين علم الاجتماع كما يطرحه الغرب وبين سياسة الطبقات الرأسمالية الحاكمة ؟

#### التدرج الطبقي والمنطلقات الأيديولوجية

قد لا يختلف مؤرخو الفكر السسيولوجى كثيرا على تباين المنطلقات النظرية والفلسفية لكل من اتجاهى الصراع والتوازن ، ذلك التباين الذى عمقته - بشكل أو بآخر - التباينات الأيديولوجية لأصحاب الاتجاهين والذى انعكس - وبشكل صريح - على طبيعة المعالجات المختلفة لقضايا علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها علم الاجتماع السياسى .

ومع تسليمتنا باختلاف المنطلقات النظرية والفلسفية ثم الأيديولوجية لأصحاب الاتجاهين ، يسلم معنا أيضا نفر غير قليل من علماء الاجتماع ( من كلا الاتجاهين ) ويقرون بوجود هذه الاعتبارات . ففى نطاق قضية التدرج

الطبقي ، أو كما يطلق عليها علماء الاجتماع الأمريكيون ، التدرج الاجتماعي  
Social Stratification ويشير جون بيبس Gohn Peas وزميله  
في دراسة لهم موضوعها « التيارات الأيديولوجية في تراث التدرج الاجتماعي  
الأمريكي » Ideological Currents in American Stratification Literature

تهدف الى كشف النقاب عن تأثير الأيديولوجية الأمريكية على الفكر  
السياسي بوجه عام ، مع التركيز بشكل خاص على قضية التدرج  
الاجتماعي ، وكيف أن للأيديولوجية الأمريكية دورا واضحا في تحديد طبيعة  
دراسة التدرج الاجتماعي والمناقشات التي تدور حولها .

ويؤكد بيبس وزميله في هذه الدراسة أن هناك تيارين عقليين يحدوان  
غالبية التراث الأمريكي في دراسة التدرج الاجتماعي ، وهذان التياران هما :  
الليبرالية التطورية evolutionary liberalism والواقعية  
البنائية Structural Realism ويذهب التيار الأول الى أن الطبقات  
الاجتماعية تنبع - أساسا - كنتاج للحراك الفردي Individual  
Mobility الذي يمثل عملية الاختيار الطبيعي Natural  
Selection لهؤلاء الأفراد الأكثر كفاءة ولياقة اجتماعيا وبيولوجيا .

أما الاتجاه أو التيار الثاني فيذهب الى أن الطبقات المتميزة في المجتمع  
قد ظهرت كنتاج للمساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويلاحظ  
بيبس Pease أن علماء الاجتماع الأمريكيين قد استجابوا بصفة أساسية  
للتيار الأول ( الليبرالية التطورية ) ، في حين اتخذوا من التيار الثاني موقفا  
بتسم بالتقدير أو الاحترام الشكلى Formal Obeisance

ولقد بالغت تلك النزعة المعضدة للتيار الأول في الاهتمام بفرض الفرد  
في تحقيق عملية الحراك Mobility على نحو ما يذهب بيبس - كما أنها  
حاولت أن تبرر النتائج المترتبة على سيادة النظام الاقتصادي الحر الا أن هذا  
التبرير لم يكن أمريكيا خالصا ، بل ان كثيرا من الدارسين الأوروبيين قد  
روجوا أيضا لمثل هذه الأفكار .

الا أن بيبس لاحظ أن علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية قد  
عضدوا - وبإصرار - وجهة النظر هذه ( التيار الأول ) في الوقت الذي  
حاولوا فيه أيضا أن يتبنوا بعض الأفكار والاصطلاحات الجديدة التي تطمس  
وتبمع أوضاعهم الأيديولوجية الأساسية .

ثم يحاول بيبس وزميله استعراض بعض الاسهامات السوسيولوجية الأمريكية والتي تدخل في نطاق الاتجاه الأول ، فيشرون الى أعمال كل من وليام جراهام سمينرو Sumner وتشارلز هورتون كولي Cooley وادوارد روس E.A. Ross ويقتبسون نصا هاما من كتابات سمينر لكي يؤكدوا من خلاله سيادة النزعة التطورية في دراسة قضية التدرج الطبقي لدى أهم جيل من أجيال علماء الاجتماع الأمريكيين ، جيل الاسهامات الكبرى في نطاق هذا العلم ، فيشرون الى تصور سمينر للتدرج الطبقي الذي يعده نتاجا للعمليات التطورية الاجتماعية والطبيعية. Natural Social — evolutionary Processes. ويرى أن الأفراد ينتظمون في شرائح مختلفة وفقا لما يبذلونه من مجهودات غير متساوية من أجل التقدم . وتتنوع هذه المجهودات أو الاسهامات بين اسهامات فيزيقية وأخرى أخلاقية وعقلية . وهذه الأشكال الثلاثة من الاسهامات تتسم بالنسبية وفقا لنصيب كل فرد منها .

أما ادوارد روس Ross فينظر الى التدرج الاجتماعي باعتباره أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعي ، كما أنه يتهم الترتيبات أو الاستعدادات الاجتماعية بأنها بمثابة لامساواة اقتصادية وسياسية واجتماعية تتسبب بالديمومة . ويؤكد روس أن المجتمع يتصدع عادة من جراء تلك النزعة التي تؤكد دائما أن الفقير هو فقير ولكنه يستطرد قائلا أن هؤلاء الفقراء ، ليسوا فقراء الا لأنهم يحبون في ظل عذاب وليس لانهم أقل قدرة أو كفاءة من تلك الطبقات التي يقعون ضحية لها .

ولكن روس يعود مرة ثانية مشيرا الى الولايات المتحدة الأمريكية التي يسميها المجتمع التنافس Competitive society مؤكدا أن هؤلاء الفقراء التعساء من الضعف وعدم الكفاءة بحيث يحتلون مكانا غاية في التواضع على سلم المجتمع وذلك بسبب فشلهم أو فشل آياهم في الاختبارات المختلفة التي يتيحها النظام التنافس Competitive System

فكان روس بذلك يريد أن يؤكد على موضوعية المجتمع الأمريكي ، ذلك المجتمع الذي يتيح لجميع الأفراد القدرة على التنافس في ظل قدراتهم وكفاءاتهم الخاصة ، ومن يفشل في حلبة التنافس يكون مصيره أدنى درجة في سلم التدرج الاجتماعي ، متغافلا بذلك التناقضات الاجتماعية والطبقية في المجتمع الأمريكي مدعما الأيديولوجية السائدة لدى هذا المجتمع أيديولوجية الطبقة الحاكمة .

وينتقل بيبس الى كولى Cooley مؤكدا أن الرؤية التطورية المتفائلة الخاصة بالتدرج الاجتماعى للمجتمع الأمريكى قد ظهرت لدى كولى الذى يعترف بوجود ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة بالولايات المتحدة الأمريكية ورغم ذلك فإنه يزعم أن ( مجتمع الفرص ) كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، يدفع أعدادا هائلة من الأفراد الى تجاوز الفقر الى أوضاع يشعرون فيها بالراحة والثراء Opulence

وخلاصة القول أنه على الرغم من أن كل من روس وكولى ينظران الى ظاهرة التدرج الطبقي - وكما هو الحال أيضا لدى ليستروارد Ward والبيون سمول Small - باعتباره ترتيبا تصفيا مصطنعا أكثر مما ذهب سمينر ، إلا أنهم أكدوا بعد ذلك على أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد من بين المجتمعات ( المفتوحة ) ، التى تعمل خلالها القوى التطورية الطبيعية للاقتصاد ( الخاص ) والسياسة ( الديمقراطية ) على الحد من قوة التدرج الطبقي لدى المجتمع الأمريكى وديمومة هذا التدرج .

- فالاقتصاد الحر والديموقراطية السياسية يمثلان - كما نعلم أيدولوجية المجتمع الأمريكى ، فكانما يريد كل من روس وكولى أن يؤكدوا أن أيدولوجية هذا المجتمع هى التى سوف تتيح للأفراد أن ينتقلوا من طبقة الى أخرى ، وإن التدرج الطبقي كظاهرة بالمجتمع الأمريكى ليست من الجمود أو التحجر بحيث تعوق الأفراد عن الترقى والسمو الاجتماعيين .

ويشير بيبس أخيرا الى أنه من المدهش بعد حوالى ثمانين عاما من دراسة قضية التدرج الاجتماعى بالولايات المتحدة الأمريكية أن يظل علماءها متجاهلين المظاهر الاقتصادية والسياسية للمساواة الاجتماعية .

ويرجع بيبس هذا التجاهل الى أن الأيدولوجية الأمريكية السائدة كانت دائما تدعم النزعة الفردية Individualism التى تنهض على الفكرة التى مؤداها أن وضع الانسان فى سلم النظام الاجتماعى يعد نتيجة مباشرة لما يتمتع به هذا الانسان من خصائص أو صفات .

وعلى العكس من ذلك يلاحظ بيبس أن الاتجاه السيسولوجى يؤكد على أن وضع الانسان هو نتيجة لطبيعة النظام الاجتماعى الذى يحيا فى ظله هذا الانسان . ثم يؤكد بيبس - بعد ذلك - أن علماء الاجتماع - كثيرهم من

البشر - يتعرضون للأيدولوجية السائدة ، وهم على أية حال يتسمون في دراساتهم بطبيعة التدرج الطبقي الأمريكي بالنزعة المتفائلة الفردية التطورية .

وعلماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية يعتقدون - فيما يتصور بيبس - أن نظام التدرج الاجتماعي يسمح بالحراك لهؤلاء الأفراد الذين يتميزون بلياقة بيولوجية واجتماعية معينة ، كما أنهم يعتقدون أن مستويات الحراك المهني Occupational Mobility تنزع الى تحقيق الأيدولوجية السائدة ، لأن المستويات العالية للحراك المهني تعمل على التقليل من حدة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما تميل الى خلق مجتمع الطبقة الوسطى Middle class society الذى يعنى به المجتمع الأمريكى .

والثاني حقا - كما يذهب بيبس - أن علماء الاجتماع بالولايات المتحدة رغم اشاراتهم الى اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الا أنهم لم يحاولوا دراستها دراسة علمية فى ضوء طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادى وأن هذا التجاهل كما يرى بيبس يرجع الى سيادة الأيدولوجية الأمريكية بنزعتها الفردية من جانب والى أن محاولة التفسير البنائى Structural Explanation سوف لا تتعارض فقط مع الأيدولوجية العامة للمجتمع الأمريكى ، ولكنها سوف تشير أيضا الى اقتناع وإيمان بالتفسير الماركسى للتدرج الطبقي .

ويكشف بيبس عن نزعة علماء الاجتماع الأمريكيين نحو الوصول بالمجتمع الأمريكى الى ما يسمى بمجتمع الطبقة الوسطى وهو الأمر الذى أكد عليه عالم الاجتماع الأمريكى برنارد باربر Barber ومضمون مجتمع الطبقة الوسطى ينهض على أساس أن عمليات التحضر Urbanization والتصنيع Industrialization والعملية المهنية Professionalization والعملية البيروقراطية bureaucratization ، سوف تجعل من المجتمع الأمريكى مجتمعا متجانسا ، الأمر الذى يجعل من نظام التدرج الطبقي ( سياسيا واقتصاديا ) أمرا غير ذى بال بالولايات المتحدة الأمريكية .

ويؤكد بيبس Pease أخيرا على أن علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية ينظرون الى قضية التدرج الاجتماعي من زاوية الفرد لا من زاوية البناء الاجتماعي ، وهم يدرسون قضية الاستهلاك متجاهلين مسألة توزيع الثروة ، ويهتمون بدراسة المكانة Status محاولين المبالغة فى تبسيط

قضية الطبقة ، معرفين القوة بصورة تخرجها عن مقولة التدرج • ويشير بيبس إلى فشل علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية في دراسة العلاقات العنصرية race relations والمكانة التي تحتلها الأقلية Minority status وأسباب ذبوع الفقر ، في ضوء سياق التدرج الطبقي بالولايات المتحدة الأمريكية وعندما يأتي الحديث عن هذه القضايا في علاقتها بقضية التدرج الطبقي على نحو يلاحظ روبرت ليند Lynd نجد أن العلوم الاجتماعية ( بالولايات المتحدة الأمريكية ) تحاول ولا تحاول التعمق فيها أو حتى الاقتراب منها •

ويختتم بيبس وزميله دراساتهم التي تحسول التأكيد على تأثير الأيديولوجية على دراسة قضية التدرج الطبقي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على حقيقة مؤداها أن مساهمات كارل ماركس Marx وماكس فيبر Weber سوف تظل بعيدة عن الإدراك أو الفهم الأمريكي •

هذا هو رأى ثلاثة من علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية الذين يعيشون في ظل النظام الأمريكي والأيديولوجية الأمريكية ، ولكننا مع ذلك رغم اعترافهم بتأثير الأيديولوجية الأمريكية على تناول علماء الاجتماع بالولايات المتحدة لقضية التدرج الطبقي ، ألا يحق لنا أن نتساءل عن الدوافع الأيديولوجية التي حفزت بيبس وزميليه إلى القيام بهذه الدراسة ولا سيما وأنهم قد اختتموا تلك الدراسة بأن مساهمات ماركس وفيبر في مجال التدرج الطبقي سوف تظل بعيدة عن الفهم أو الإدراك الأمريكي ، ألا يضر هذا أيديولوجية خاصة ؟

اعتمدنا في عرض آراء بيبس وزميليه على :

Pease, John and others, Ideological Currents in American stratification Literature, The American Sociologist, Vol 5, No. 2, May, 1970, pp. 127-137.

فتأثير الأيديولوجية الأمريكية اذن أمر غير منكور على تناول علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية لظاهرة التدرج الطبقي كما أشار بيبس فضلا عما يكشف عنه التراث السميولوجي بالولايات المتحدة الأمريكية والخاص بقضية التدرج الاجتماعي من تأثير لا يرقى إليه الشك للأيديولوجية على مسار دراسات علماء الاجتماع لقضية التدرج ، ويكفينا الإشارة إلى مساهمات لويد وارنر Warner في عمله الرائد The Yankee City والذي أكد فيه تصنيفه السداسي للمجتمع الأمريكي ، كذلك تولكوت بارسونز Parsons

والذى كشف - وبشكل جلى - عن رؤيته لقضية التدرج الطبقي فى أكثر من دراسة ومؤلف ، ولعل من أبرزها مقاله المعنون ( الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي فى ضوء النظرية السيسولوجية الحديثة ) ، التى تعرض فيها بالنقد لأراء ماركس وأفكاره الخاصة بقضية الطبقات والصراع الطبقي .

وينعى أوسيبوف Osipov فى دراسته النقدية للرؤية غير الماركسية لعلم الاجتماع وقضاياها المختلفة على علم الاجتماع الغربى تجاهله لتقسيم المجتمع الى طبقات وفقا لطبيعة العلاقة من وسائل الإنتاج ( وهى أساس الرؤية الماركسية لقضية الطبقات الاجتماعية ) مدعما اتهامه بعدد وافر من النصوص والكتابات التى تكشف عن الرؤية الغربية لدراسة قضية الطبقات الاجتماعية التى ترى - فيما يزعم أوسيبوف - أن ظاهرة التدرج الاجتماعى هى عبارة عن نظام أو نسق للمساواة الاجتماعية المنظمة institutionalized Social Inequality ينقل - وبشكل دائم - مزايا كل طبقة من جيل الى جيل .

وإذا كنا قد عرضنا للرؤية الغربية الأمريكية لقضية التدرج الطبقي مؤكداً أن هناك علاقة جدلية بين الأيديولوجية الأمريكية من جهة وكيفية تناول علماء الاجتماع لظاهرة التدرج من جهة أخرى ، وذلك من خلال مجموعة من علماء الاجتماع الأمريكيين الذين ينتمون الى نفس الأيديولوجية ، فإن من المؤكد أن هذا التأثير الأيديولوجى لا يقتصر على علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية ، بل ان هذا التأثير - ووفقا لمقولة الحتمية الأيديولوجية اذا كان فى علم الاجتماع حتميات - نجد انعكاسات له لدى علماء الاجتماع الماركسيين الذين لم ينجحوا - مثلما فعل بعض علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية - أو ينجح بعضهم فى الهرب من قبضة أو اسار الأيديولوجية الماركسية .

والنموذج المتوافر لدينا والذى يكشف عن مدى سيطرة التوجيه الأيديولوجى فى اختيار موضوعات الدراسة ومنهج معالجتها وتفسيرها ، هو ذلك النموذج الذى يقدمه لنا أوسيبوف G. Osipov فى دراسته النقدية المشار اليها سلفا عن ( علم الاجتماع : مشكلات النظرية والمنهج ) ، وما يهمنا من هذا المؤلف أنه يعبر عن وجهة النظر الماركسية فى عدد من قضايا علم الاجتماع من خلال نقده للرؤية الغربية الأمريكية لعلم الاجتماع معتندا فى ذلك على عدد من النصوص والاقتباسات ، مؤكداً أن الرؤية الغربية رؤية مغرقة فى الأيديولوجية ، بعيدة كل البعد عن العلمية والموضوعية التى توفرها الرؤية الماركسية .



وملاحظاتنا على هذا المؤلف أنه من ألفه إلى يائه يعبر عن الرؤية الماركسية ويعكس - وبشكل صريح - ذلك الولاء الأيديولوجي للفكر الماركسي ويتجلى ذلك سواء فيما آكده أسيبوف من أن عدم الأخذ بمقولات الفكر الماركسي ( العلمى كما يدعى ) تنأى بتلك القضايا عن مسارها العلمى الموضوعى ، أو سواء فى اختياره لمجموعة من النصوص المتحيزة ، متجاهلا فى الآن نفسه الاتجاهات الراديكالية فى علم الاجتماع الأمريكى ، أو فى تلك الحركات التمردية التى تزعمها ميلز Mills ودارندورف Dahrendorf وجونار ميردال Myrdal والفن جولدنر : Gouldner وهيربرت ماركيوز Marcus فضلا عن حركة تحرير علم الاجتماع واليسار الجديد .. وغيرها من الحركات والاتجاهات التى اتجهت أساسا إلى تفنيد المقولات التقليدية لعلم الاجتماع الغربى وإخضاعها للنقد والمناقشة ، فإين علماء الاجتماع الماركسيون التقليديون من هذه الحركات وهذه الثورات الفكرية .. على الفكر السيسولوجى التقليدى فى أوروبا الغربية وأمريكا ؟

وما يهمنا فى الواقع فى كل ما ذهب إليه أوسيبوف هو أن نتحقق من هذا الزعم الذى يؤكد أن للايديولوجية تأثيرا على طبيعة المعرفة المطروحة أو الفكر الخاص بباحث ما ، وسوف نتخير فى هذا الصدد قضية التدرج الطبقي كما طرحها أوسيبوف عالم الاجتماع الماركسى الشهير فى مؤلفه المشار إليه .

والمقولات الماركسية فى دراسة الطبقة والصراع الطبقي غير مجهولة للمتخصصين فى علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع السياسى على وجه الخصوص وبدون الدخول فى تفاصيل هذه المقولات نؤكد أن الفكر الماركسى يزعم أن تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية يخضع فى حقيقة الأمر إلى علاقة الفرد بوسائل الإنتاج ، وتلك هى المقولة التى اعتمد عليها أوسيبوف فى نقده وتفنيده لموقف علم الاجتماع الغربى من قضية التدرج الطبقي فيذهب إلى أن هذا العلم يتجاهل مبدأ الموقع من وسائل الإنتاج ويطمس قضية الطبقات والصراع الطبقي ويقدم مفهومات مثل الشريحة Stratatum والجماعة أو المجموعة الاجتماعية Social Group وينذهب إلى أن كلا من أوجبرن Ogburn ونيمكوف Nimkoff يعرفان التدرج الاجتماعى بأنه لامساواة منظمة Regulated Inequality ينتظم من خلالها الأفراد سموا ودنوا وفقا لطبيعة أدوارهم الاجتماعية وأنشطتهم التى يلعبونها فى المجتمع .

فكان أوسيبوف بذلك يريد أن يؤكد أن هؤلاء العلماء الغربيين يتجاهلون مبدأ الموقع أو العلاقة بوسائل الإنتاج ومن ثم الصراع الطبقي وهو المبدأ العلمي - على نحو ما يذهب - الذي يتيح فهما أعمق لقضية التدرج داخل المجتمع ، ويقول في هذا ما معناه أن علم الاجتماع الغربي يعترف بوجود صراع داخل كل المجتمعات بين جميع الأفراد مختلفي المكانات ولكنه ليس صراعا للطبقات من أجل الحصول على مزايا اجتماعية ، ولكنه صراع للأفراد من أجل البحث عن دور اجتماعي أفضل .

ويذهب أوسيبوف الى أن علم الاجتماع الغربي يبدأ مناقشة قضية الطبقات الاجتماعية معتمدا في ذلك على نظريات هربرت سبنسر Spencer وجميلوفتش Gumplovicz وليستر وارد Word الذين عللوا نشأة الطبقات الاجتماعية بأسباب بيولوجية وعنصرية ونفسية وتجاهلوا التقسيم الطبقي للمجتمع البورجوازي وتزايد الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال .

ويزعم أوسيبوف أن جبرائيل تارد Tarde في دراسته للطبقات الاجتماعية كان موجها بأيدولوجية خاصة ظهرت في نصيحته للطبقة الدنيا بأن تقوم بمحاكاة الطبقة العليا . وقضية محاكاة الطبقة الدنيا للطبقة العليا قد وجدت لها رواجاً لدى علماء الاجتماع الغربيين حتى لحظتنا الراهنة على نحو ما يذهب أوسيبوف .

وهذا التنديد الأيدولوجي - ان صح هذا التعبير - من قبل أوسيبوف لعلم الاجتماع الغربي في دراسته للطبقات الاجتماعية يعكس ( تيهيا ، أيدولوجيا ) واغراقا وانتماء أيدولوجيا غاية في التطرف في اعتبار الأيدولوجية أو النسق الفكري الماركسي هو النسق العلمي الوحيد الذي ينبغي أن تفسر من خلاله كل قضايا المجتمع ، والدليل على ذلك تسميته لعلماء الاجتماع الماركسيين بعلماء الاجتماع العلميين وكان ما عداهم - ما داموا لم يتبنوا الفكر الماركسي - غير علميين ، وكان العلمية قاصره على الفكر الماركسي وأن غيره يعد هراءا وعبثا ، ألا يفصح هذا الموقف عن تجنبت أيدولوجي غاية في الجمود ؟؟

والماركسيون بوجه عام يعميون على علم الاجتماع الغربي ارتماؤه في أحضان الأيدولوجيا وأن كل دراساتهم هي بمثابة محاولات لتدعيم أو تبرير الوضع الراهن Status Quo للمجتمع الرأسمالي الغربي ، وهذا أمر يثير تساؤلا : كيف نستطيع أن نفسر موقف أوسيبوف وغيره من علماء الاجتماع

الماركسيين ؟ ثم ما هي التسمية الثلاثة التي يمكن أن نطلقها على أوسيبوف وزملائه ؟ ألا يعتبر هذا تحيزا أيديولوجيا مبالغا فيه ؟

الواضح إذن أن أوسيبوف لم يستطع أن يخفى تحيزه الفكري أن الأيديولوجي وهو الأمر الذي عابه على الفكر السوسيولوجي الغربي في دراسته لعضايا علم الاجتماع ومنها قضية التدرج الطبقي . ويكفي أن نشير إلى نظوره لقضية الطبقات الذي كشف عنه فيما آله أن علماء الاجتماع العلميين (الماركسيين) ينظرون إلى الطبقات باعتبارها جماعات كبرى من الناس يتمايزون وفقا لاختلاف أوضاعهم تاريخيا على نسق الانتاج الاجتماعي ، وباختلاف علاقاتهم بوسائل الانتاج ، وباختلاف أدوارهم في التنظيم الاجتماعي للعمل ، ومن ثم فإنهم يختلفون أيضا في طرق أو وسائل مشاركتهم الثروة الاجتماعية وكمية ما يحصلون عليه من هذه الثروة .

فالطبقة - وفقا لما يرى الماركسيون - تعد مقولة تاريخية Historical Category كما أنها ترتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور الانتاج ، وينمط معين من علاقات الانتاج . والطبقة أيضا ملامح أو سمات موضوعية، وتحدد هذه السمات أو الخصائص بصفة أساسية بطبيعة علاقاتهم بوسائل الانتاج وليس من خلال ما يتصورونه عن أنفسهم أو ما يتصوره الآخرون عنهم .

تلك هي المبادئ ( العلمية ) التي يرى الماركسيون ومنهم أوسيبوف أنها المحركات العلمية الموضوعية الوحيدة القادرة على تفسير طبيعة نشأة الطبقات الاجتماعية وديناميكية العلاقات القائمة بين مختلف هذه الطبقات . لا أعتقد أن هناك ولاء أكثر من هذا الولاء الأيديولوجي الذي قام أصلا أوسيبوف في مؤلفه لتعريته ولفضح دعاواه الكامنة وراء الفكر السوسيولوجي الغربي فوقع فيها من حيث لا يدري .

( اعتمادنا على المؤلف التالي في عرض وجهة نظر أوسيبوف )

Osinov, G, Sociology :

Problems of theory and Methods, Progress Publishers, Moscow, 1969, pp, 130 - 144.

## اهم المراجع

### اولا : مراجع باللغة العربية

- ١ - أحمد أبو زيد (دكتور) العلوم الانسانية والصراع الايديولوجي ، عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٢ - طعيمه الجرف (دكتور) الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسى - مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٣ - عاطف أحمد فؤاد (دكتور) سوسيولوجيا المعرفة ، الماهية والمنهج - مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، السنة الرابعة يناير ١٩٧٧ .
- ٤ - محمود عوده (دكتور) علم الاجتماع بين الرومانسية والرايكدالية - مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٥ - نشأة علم الاجتماع : دراسة فى سوسيولوجيا المعرفة ، فى دراسات فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا - دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٦ - نبيل محمد توفيق السسمالوطى (دكتور) الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر : دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .
- ٧ - يحيى الجمل (دكتور) الحرية فى الداهب السياسية المختلفة - مجلة عالم الفكر ، العدد الرابع ، مارس ١٩٧١ .

### ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية

1. Bernal, J., D. Science In History, Vol. 4. The Social Sciences, Penguin Books, Middle sex, 1969.
2. Ebenstein, William, Great Political Thinkers From Plato to the Present.
3. Frisch, Morton, J., Democracy and the class Struggle, Ethics : An International journal of Social, Political and Legal Philosophy, Vol. No. 1, October 1963.

## طريقة تنظيم المجتمع في خدمة اجتماعية تنموية متكاملة (دراسة ميدانية)

الدكتور عبد الحليم رضا عبد العال (\*)

تنزع الخدمة الاجتماعية الأمريكية ، في الوقت الحالى ، الى التركيز فى الممارسة الميدانية على التعامل مع المشكلة ، أى استخدام الرصد المعرفى والتقنى للمهنة فى التعامل مع المشكلة ككل ، وليس بالتركيز على التخصص العلمى أى على الطرق المهنية كما كان متبعاً من قبل .

وهذا الاتجاه هو ما يطلق عليه بتكامل طرق الخدمة الاجتماعية .

### تكامل الخدمة الاجتماعية العلاجية :

لقد بدأت الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة خدمة الفرد ، والتي هى طريقة علاجية تساعد العميل على تعديل بعض جوانب سلوكه لتحقيق معدل توافق أعلى - وفى تحرك الخدمة الاجتماعية الأمريكية صوب التكامل ، كان تأثير خدمة الفرد على طريقتى خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع واضحا ، اذ تحركت خدمة الجماعة من الأنشطة الترويجية الى ممارسة أنشطة علاجية ، وعادت طريقة تنظيم المجتمع الى ممارسة أنشطة تخطيطية وتنسيقية فى الغالب ، بعد نشاط سابق فى ممارسة الاجراء الاجتماعى .

ومن ثم يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية الأمريكية المعاصرة ذات طبيعة علاجية وتلعب فيها طريقة خدمة الفرد دورا أساسيا فى تغذية اتجاهات طريقتى خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع ، بحيث يمكن القول بأن طريقة خدمة الفرد هى الطريقة البؤرية فى الخدمة الاجتماعية العلاجية المتكاملة .

### مشكلة البحث :

تتركز مشكلة هذا البحث فى دراسة الشكل الذى تتخذه الخدمة الاجتماعية فى مصر فى نزعتها الى التكامل ، وبالتالي بحث التأثير المتبادل

---

\* أستاذ مساعد - قائم بعمل رئيس قسم تنظيم المجتمع - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان .

بين الطرق المهنية فى مرحلة تشكيل الخدمة الاجتماعية المتكاملة فى مصر ، على أساس أن الخدمة الاجتماعية فى مصر تختلف عن نظيرتها فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أن الخدمة الاجتماعية المصرية توجه لتحقيق أهداف التنمية ، وهى حقيقة يدركها جميع العاملين بها •

فهناك اذا مسلمة أساسية لهذا البحث هى أن الخدمة الاجتماعية فى مصر توجه وتطور لخدمة أغراض التنمية •

ومن ثم فيقصد بالخدمة الاجتماعية التنموية تلك الممارسة المهنية التى تتخذ من أهداف التنمية فى المجتمع أهدافا تسعى هى الأخرى الى المساهمة فى تحقيقها • وهناك مسلمة ثانية لهذا البحث هى أن الخدمة الاجتماعية فى مصر عندما تتطور فانها لا تغفل الاتجاهات العالمية الحديثة للمهنة ، وتحاول الاستفادة منها وفقا للمتطلبات والظروف المحلية •

واستنادا الى هذه المسلمة أيضا ، يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية فى مصر عندما تتطور وتوجه لخدمة أغراض التنمية ، فانها بدلا من التركيز على الطابع العلاجى السائد فى الخدمة الاجتماعية الأمريكية تتأثر بالاتجاه نحو التكامل الذى يبرز فى الخدمة الاجتماعية الأمريكية •

وإذا كانت الخدمة الاجتماعية فى مصر تتطور لخدمة أغراض التنمية ، وهى فى نفس الوقت تنزع الى أحداث التكامل بين طرقها المهنية القائمة فيمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية فى مصر تأخذ تدريجيا طابعا تنمويا •

وهل يمكن القول ، تبعا لذلك ، أن طريقة تنظيم المجتمع ، وهى أقرب الى التنمية من طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة ، تبذل قوة جذب على هاتين الطريقتين ، أكثر من الجذب المبذول عليها من جانب خدمة الفرد وخدمة الجماعة !

### فرضاً البحث :

تهدف هذه الدراسة الى اختبار فرضين :

١ - تميل الخدمة الاجتماعية فى مصر ، الأخلفة نحو التكامل ، الى تغليب الطابع التنموى على الطابع العلاجى والترويحى •

٢ - تبذل طريقة تنظيم المجتمع جذبا على طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة أكثر مما تبذله هاتان الطريقتان على طريقة تنظيم المجتمع ، ومن ثم

تأخذ طريقتنا خدمة الفرد وخدمة الجماعة في الاتجاه نحو التكامل أيضا مع المجتمع ، بدلا من اقتصار التعامل مع الأفراد ، والجماعات .

### تصميم البحث :

استخدم المسح الاجتماعي لجمع البيانات المتعلقة بهذا البحث . وقد كان مجتمع البحث هم أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية . وكان عدد مفردات مجتمع البحث ٣٨ منهم ١٠ تخصص خدمة فرد ، ١٣ تخصص خدمة جماعة ، ١٥ تخصص تنظيم مجتمع .

وقد اختبر مجتمع البحث على هذا النحو لأن الأسئلة الموجهة للمبحوثين تتناول قضايا أكاديمية يصعب أن يجيب عنها بدقة غير الذين حصلوا على دراسات عليا في الخدمة الاجتماعية .

وقد جمعت البيانات في الفترة ما بين فبراير الى مايو ١٩٧٩ بوسيلتين هما :

**أولا :** استمارة لكل تخصص ( خدمة فرد - خدمة جماعة - تنظيم مجتمع ) .

وقد تناولت الاستمارة الخاصة بخدمة الفرد أسئلة عن اتجاه طريقة خدمة الفرد للتعامل مع العوامل المجتمعية المؤثرة على المشكلات الفردية ، بتركيز أكثر عن الاتجاه التقليدي الذي كان يتعامل أساسا مع العمليات النفسية الذاتية للعلاء ، وما يتبع ذلك من ميل تلك الطريقة التدريجي الى الارتكاز على نظريات سيولوجية بدلا من الاعتماد على نظريات سيكولوجية بحثية وخاصة نظرية التحليل النفسى ، وبالتالي الاشتراك فى رسم السياسة الاجتماعية ، ثم تحديد مدى الأهمية النسبية لطريقة خدمة الفرد ذات الصبغة العلاجية فى المجتمع المصرى النامى .

أما الاستمارة الخاصة بتخصص خدمة الجماعة فقد تضمنت أسئلة عن احتمال التباعد التدريجي بين طريقة خدمة الجماعة وما كانت تمارسه تقليديا من أنشطة ترويقية ، مع احتمال تقاربها مع الجهود التنموية استجابة لظروف

مجتمعنا النامي ، وما يتبع ذلك أيضا من زيادة الارتكاز على بعض النظريات السيولوجية ، ثم تحديد الأهمية النسبية لطريقة خدمة الجماعة في بلادنا .

وقد تضمنت استمارة تخصص تنظيم المجتمع أسئلة عما اذا كانت لطريقة تنظيم المجتمع ( وهو التخصص الأكثر تنموية في الخدمة الاجتماعية ) ، أهمية خاصة عن غيرها من الطرق المهنية استجابة لاحتياجات التنمية في بلادنا ، ومن ثم السؤال عما اذا كانت تؤثر في غيرها من الطرق المهنية أكثر من تأثرها بتلك الطرق .

نمايا : مقياس تدريجية Rating-Scales

( ١ ) بالنسبة لتخصص خدمة الفرد :

١ - مقياس تدريجي

٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

أسباب مجتمعية أسباب فردية  
لقياس مدى تدخل العوامل المجتمعية في وقوع الحالات التي تتطلب المساعدة ، على أساس أنه من المرجح في المجتمعات النامية أن تكون أسباب المعاناة العامة أكثر من أسباب المعاناة الفردية .

٢ - مقياس تدريجي

٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

جانب	جانب
علاجي	تنموي

لقياس مدى أرجحية أحد الجانبين العلاجي أو التنموي في ممارسة طريقة خدمة الفرد في مصر ، على أساس أنه على الرغم من عمل طريقة خدمة الفرد في إطار خدمة اجتماعية تنبج الى الصبغة التنموية ، الا أن الجانب العلاجي في خدمة الفرد يظل سائدا ، لأنها في الأصل وبطبيعتها طريقة علاجية .  
(ب) بالنسبة لتخصص خدمة الجماعة :

١ - مقياس تدريجي

٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

أهداف	أهداف
علاجية	تنموية



لقياس مدى اتجاه طريقة خدمة الجماعة في مصر الى تبني أهداف تنموية ، اذ أن الأهداف الغالبة على تلك الطريقة في ظل خدمة اجتماعية علاجية هي الأهداف الترويجية ثم العلاجية ، في حين أنه من المتوقع أن يزداد ميلها الى تبني أهداف تنموية في اطار خدمة اجتماعية تنموية .

## ٢ - مقياس تدريجي

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

الجماعة كجماعة	الجماعة كجماعة نمو
نمو فقط	وخدمة مجتمع معا

لقياس مدى استخدام اخصائي خدمة الجماعة للجماعة كوسيلة لتحقيق نمو للجماعة وأعضائها فحسب ، كما هو الحال غالبا في الخدمة الاجتماعية العلاجية ، أو باضافة استخدام الجماعة لخدمة المجتمع أيضا ، كما هو مطلوب في ظل خدمة اجتماعية تنموية .

(ج) بالنسبة لتخصص تنظيم المجتمع :

## ١ - مقياس تدريجي

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

لا تأثير      تأثير

لقياس مدى تأثير طريقة تنظيم المجتمع في مصر حاليا على كل من طريقة خدمة الفرد وخدمة الجماعة . وقد بنى هذا المقياس على أساس انه مع ازدياد الاتجاه التنموي في الخدمة الاجتماعية فإنه من المتوقع أن يزداد تأثير طريقة تنظيم المجتمع على طريقتي خدمة الفرد وخدمة الجماعة ، لأن طريقة تنظيم المجتمع هي أكثر تلك الطرق تقليديا مساهمة في عمليات التنمية .

## ٢ - مقياس تدريجي

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

الابتعاد عن	المساهمة في تطوير
تطوير الأنظمة	الأنظمة الاجتماعية
الاجتماعية	

لقياس مدى نزوع طريقة تنظيم المجتمع في مصر الى المساهمة في تغيير الانظمة الاجتماعية ، على أساس أنه مع الاخذ بالاتجاه التنموى من جانب الخدمة الاجتماعية ، يزداد نزوع طريقة تنظيم المجتمع الى المساهمة في تغيير الانظمة الاجتماعية التقليديه التى تأخذ فى التغير استجابة لمطالب التنمية ، فى حين أن تلك الطريقة تنزع أكثر فى اطار خدمة إجتماعية علاجية الى العمل فى اطار الانظمة الاجتماعية الراهنة .

### ٣ - مقياس تدريجى

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

المعمل على	العمل فى ظل
زيادة الموارد	الموارد المتاحة

لقياس مدى نزوع طريقة تنظيم المجتمع فى مصر الى المساهمة فى زيادة الموارد بدلا من المعمل فى حدود الموارد المتاحة ، على أساس أن الخدمة الاجتماعية التنموية تهدف الى العمل لزيادة الموارد المجتمعية ، ومن ثم فانه من المتوقع أن تتجه طريقة تنظيم المجتمع الى زيادة قدرتها على تنمية الموارد فى حين أن طريقة تنظيم المجتمع فى اطار خدمة اجتماعية علاجية تركز على التنسيق بين اجهزة الرعاية الاجتماعية لتحسين استخدام الموارد المتاحة .  
فعلا .

## نتائج البحث

### أولا - تخصص خدمة الفرد :

أوضح ٦٠٪ أن خدمة الفرد فى مصر ما زالت تركز على العمليات النفسية الذاتية متمسكة بذلك بالمفهوم التقليدى أكثر من أخذها بمحاولة احداث التوازن بين الفرد والبيئة ، وأن رأى ١٠٪ أن عملية التشخيص تتطور فى هذا الاتجاه عن عملية العلاج ، لذلك يتجه التشخيص الآن فى مصر الى دراسة تأثير العوامل المجتمعية على وقوع الحالة ، ومن ثم رأى ١٠٠٪ أن طريقة خدمة الفرد فى مصر يجب أن تتجه للارتكاز على نظريات أخرى بدلا من الاقتصار على الاعتماد على نظرية التحليل النفسى ، اذ أن ممارسة خدمة الفرد فى الدول النامية تختلف عنها بالضرورة عن ممارستها فى الدول الصناعية ، كما أجاب بذلك ١٠٠٪ من الباحثين الذين لحصوا أسباب هذا الاختلاف الى :

١ - عوامل ترجع إلى المجتمع نفسه مثل نوعية المشكلات ، تأثير المجتمع على تكوين نفسية العميل واختلاف ظروف المجتمع .

٢ - عوامل مهنية نابعة عن العوامل المجتمعية مثل : التركيز على الجانب التنموي عن الجانب العلاجي ، استخدام العلاج قصير الأمد عن العلاج طويل الأمد ، والعلاج الجماعي عن العلاج الفردي .

ورغم أن طريقة خدمة الفرد ذات طابع منشأ علاجي ، إلا أن ١٠٠٪ رأوا أنه من الممكن تطوير وتطويع تلك الطريقة لتخدم أهداف التنمية ، وقدموا بعض المقترحات التي تتبلور في أن خدمة الفرد تتعامل في الدول الغربية الصناعية مع حالات تستدعي علاجاً كينيدياً ، في حين أنه من الممكن ، في رأيهم ، أن تتعامل خدمة الفرد في مصر كمجتمع آخذ في النمو ، مع «الفرد» السوي بجانب الفرد غير السوي .

ومن ثم فمن الممكن مثلاً العمل مع الأفراد الأميين في برامج محو الأمية، ومع من يتعرضون أيضاً لبرامج تنظيم الأسرة ، بجانب العمل في مجال حل مشكلات العمل والتوافق المهني ، بجانب العمل مع قطاعات من المجتمع تتطلب معاملة خاصة مثل المرأة والشباب والطفولة .

أما بالنسبة للأهمية النسبية للطرق المهنية الثلاثة في مجتمعنا النامي فيوضح جدول (١) أن المتخصصين في خدمة الفرد أعطوا الأهمية الأولى لطريقة تنظيم المجتمع وهي أكثر طرق الخدمة الاجتماعية ارتباطاً بالتنمية .

جدول (١)

ترتيب الطرق المهنية حسب أهميتها للمجتمع  
من وجهة نظر المتخصصين في خدمة الفرد

المجموع	ترتيب الطريقة		طريقة الخدمة الاجتماعية	
	أهمية ثالثة	أهمية ثانية	أهمية أولى	
١٠	١	٨	١	خدمة فرد
١٠	٩	١	-	خدمة الجماعة
١٠	-	١	٩	تنظيم المجتمع
١٠	٢٠	١٠	١٠	المجموع

وباستخدام المقياس التدريجي عن مدى تدخل العوامل المجتمعية أو الفردية في أحداث الحالات فقد لوحظ أن أقصى طرقي المقياس (١) ، (٧) لم يحصل على تكرارات في حين حصل الوزن الثاني بالنسبة للعوامل المجتمعية على ٣ تكرارات ، في حين حصل الوزن الثاني أيضا بالنسبة للأسباب الفردية على تكرارين فقط .

وبمقارنة هذه النتيجة بما أعرب عنه المبحوثون في استمارة البحث عن أسباب وقوع الحالات التي تتعامل معها طريقة خدمة الفرد في المجتمع المصري نجد أن هناك بعض الفروق :

- ففي حين أعرب ٧٢٪ أن تلك الأسباب هي مجتمعية غالبا ، أكثر منها مجتمعية ذاتية أو ذاتية فقط ، نجد أن هذه النسبة المثوية في المقياس تبلغ ٤٠٪ ( وزن ٢ ، ٣ ) ، أما عن الأسباب الذاتية فقد كانت النسبة متقاربة في الإجابتين فكانت ١٨٪ بالنسبة لإجابات الاستمارة ، ٢٠٪ بالنسبة للمقياس ( وزن ٥ ) .

وربما كانت إجابة المقياس أكثر دقة ، ومن ثم يمكن القول أن الأسباب المجتمعية توجد مع غيرها من الأسباب في ٨٠٪ من الحالات (أوزان ٢ ، ٣ ، ٤) والأسباب الفردية توجد مع غيرها من الأسباب في ٦٠٪ من الحالات ( أوزان ٥ ، ٤ ) .

كما أوضح المقياس التدريجي عن مدى تطبيق أحد الجانبين العلاجي أو التنموي في ممارسة خدمة الفرد حاليا في مصر ، أن الجانب التنموي البحث لا يمارس إلا بنسبة ٤٠٪ ( وزن ٥ ، ٦ ) والجانب العلاجي البحث لا يمارس إلا في حدود ٦٠٪ ( وزن ٢ ) . أما الممارسة المشتركة فنسبتها ٤٠٪ (وزن ٤) ومن ثم فإن هذه النتائج توضح :

( أ ) بالنسبة للفرض الأول القائل بأن الخدمة الاجتماعية في مصر الأخذة نحو التكامل يميل الى تغليب الطابع التنموي على الطابع العلاجي أو الترويجي فإن النتائج المتعلقة بتخصص خدمة الفرد تشير الى صحة هذا الفرض .

فقد اجاب ١٠٠٪ بإمكانية ربط خدمة الفرد بأهداف التنمية ، كما أن هناك أرجحية في تطبيق الجانب التنموي عن الجانب العلاجي في ممارسة

خدمة الفرد حالياً في المجتمع المصري بنسبة ٤٠٪ ( وزن ٥ ، ٦ مقياس تدريجي ) للجانب التنموي و ٢٠٪ فقط للجانب العلاجي ( وزن ٢ ) .

(ب) يتضمن الفرض الثاني أن طريقة تنظيم المجتمع تبدل تأثيراً أكثر على طريقتي خدمة الفرد وخدمة الجماعة .

وتشير النتائج الى صحة هذا الفرض أيضاً ، إذ أجاب ١٠٠٪ بضرورة تطوير حريته خدمة الفرد لتتلاءم مع ظروف المجتمعات الأخذة في النمو ، أما أجاب ١٠٠٪ بضرورة اشتراك أخصائيي خدمة الفرد في رسم السياسة الاجتماعية و ١٠٠٪ بضرورة تطوير القاعدة العلمية بحيث لا تقتصر على نظرية التحليل النفسي ، و ١٠٠٪ على أن عملية التشخيص تتجه الى تقدير العوامل المجتمعية المسببة لوقوع الحالات ، وحصلت العوامل المجتمعية مع غيرها من أسباب وقوع الحالات على نسبة ٨٠٪ على المقياس التدريجي ، كما حصلت طريقة تنظيم المجتمع على نسبة ١٠٠٪ كأكثر الطرق أهمية بالنسبة لاحتياجات مجتمعنا النامي .

#### ثانياً - تخصص خدمة الجماعة :

أجاب ١٠٠٪ من الباحثين بأن القاعدة العلمية لطريقة خدمة الجماعة بدأت في الاستفادة من بعض النظريات السببولوجية مثل الانساق الاجتماعية، الجماعة الصغيرة ، المباداة ، وبعض نظريات التغير الاجتماعي ، كما أوضح ١٠٠٪ أن تلك الطريقة بدأت في تبني أهداف تنمية مثل توفير الأساس الاجتماعي للتنمية الاقتصادية ، واستخدام الجماعات في تنمية المجتمعات المستحدثة ، وتنمية الاحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى المواطن ، كما أكدت ١٠٠٪ أيضاً أن على طريقة خدمة الجماعة في مصر أن تطور أساليبها الفنية للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف التنموية مثل استخدام المقاييس ، العمل من خلال المنظمات السياسية ، ترشيد عمليات اتخاذ القرارات ، العمل مع جماعات نواصي الشوارع .

أما من حيث أولوية أهداف تلك الطريقة في مصر ، فقد أعطى ٨٤٫٧٪ أهمية أولى للأهداف التنموية ، تليها الأهداف العلاجية ، فالأهداف الترويحوية بيد أن ١٠٠٪ أجابوا بأن تبني خدمة الجماعة لأهداف تنمية من الأمور المحتملة لمصيرها في مجتمعنا النامي .

ويوضح جدول (٢) أهم اتجاهات خدمة الجماعة فى مصر :

أهم اتجاهات خدمة الجماعة فى مصر حاليا

الاتجاه	التكرار (ن ١٢)
الاتجاه التنموى	٨
الاتجاه التأهيل	٧
الاتجاه التفاعل	٦
الاتجاه العلاجى	٤
المجموع	٢٥

وعن علاقة طريقة خدمة الجماعة بطريقة تنظيم المجتمع أجاب ٥٣.٥% بأن هناك تقاربا ملحوظا بين الطريقتين يتمثل فى العمل المشترك مع جماعات المجتمعات المحلية ، والعمل فى مجالات الخدمة العامة .

وأعرب المتخصصون فى خدمة الجماعة أن طريقة تنظيم المجتمع هى الطريقة صاحبة الأولوية بالنسبة لمتطلبات المجتمع النامى بنسبة ٦٩.٢% ، تليها طريقة خدمة الجماعة ، ثم طريقة خدمة الفرد ، كما يوضح ذلك جدول (٣) :

### جدول (٣)

ترتيب طرق الخدمة الاجتماعية حسب أولويتها  
بالنسبة لاحتياجات المجتمع النامى

الطريقة	ترتيب الطريقة			المجموع
	أهمية أولى	أهمية ثانية	أهمية ثالثة	
تنظيم المجتمع	٩	٤	-	١٣
خدمة الجماعة	٣	١٠	-	١٣
خدمة الفرد	-	-	١٣	١٣
المجموع				١٣

ويلاحظ أن أية مفردة لم تعط طريقة تنظيم المجتمع أهمية ثالثة ، فى حين أن جميع مفردات البحث أعطت طريقة خدمة الفرد أهمية ثالثة فقط ، كما أن الغالبية أعطت طريقتهم ( خدمة الجماعة ) أهمية فى المرتبة الثانية .

وباستخدام المقياس التدريجي عن مدى أخذ طريقة خدمة الجماعة في المجتمع المصرى بالأهداف التنموية في مقابل الأهداف العلاجية ، لوحظ أن أقصى وزن بالنسبة للأهداف التنموية (١) لم يحظ بتكرارات في حين أن أقصى وزن بالنسبة للأهداف العلاجية أو الترويحية حظى بتكرارين ، ومعنى ذلك أن الممارسة الميدانية لم تتطرف بعد الى تبني الأهداف التنموية بالقدر الكافى .

كما أوضح المقياس التدريجي عن مدى استخدام الجماعة كجماعة نمو فقط أو كجماعة نمو وخدمة مجتمع مما أن أقصى وزن عن استخدام الجماعة كجماعة نمو وخدمة مجتمع معا (٧) قد حصل على عدد مواز نسبيا من التكرارات ( ٥ تكرارات ) ثم الوزن الذى يليه (٦) الذى حصل على أربعة تكرارات . ومن ثم يمكن القول بأن غالبية التكرارات كانت موزعة على أوزان تدرج استخدام الجماعة كجماعة نمو وخدمة مجتمع معا - مما يشير الى ميل المتخصصين في خدمة الجماعة الى استخدام الجماعة فى أغراض التنمية معا .

ومن ثم فإن هذه النتائج توضح :

( ١ ) تشير النتائج الى صحة الفرض الأول القائل بأن الخدمة الاجتماعية فى مصر تميل وهى تتكامل ، الى تغليب الطابع التنموى على الطابع العلاجى و / أو الترويحي ، فقد أجاب ٩٢ر٤٪ بأن طريقة خدمة الجماعة لم تعد تركز على الأنشطة الترويحية ، وأجاب ١٠٠٪ أنها يجب أن تبنى فى مصر أهدافا تنموية ، كما حصلت الأهداف التنموية على الأهمية الأولى بالنسبة لطريقة خدمة الجماعة فى مصر ( ٨٤ر٧٪ ) بالمقارنة بالأهداف العلاجية والترويحية -

(ب) أما الفرض الثانى المتضمن بأن تأثير طريقة تنظيم المجتمع ، فى مصر على طريقة خدمة الفرد وخدمة الجماعة أكثر من تأثيرها على تنظيم المجتمع ، فتشير النتائج أيضا الى صحة هذا الفرض ، فقد أجاب ١٠٠٪ بأن طريقة خدمة الجماعة تأخذ فى تكوين قاعدة علمية لها مشبعة من بعض النظريات السيسولوجية ، كما أجاب ١٠٠٪ أيضا بأن تلك الطريقة تأخذ فى تطوير أساليبها الفنية لتتمكن من تحقيق أهدافها التنموية . كما أعطت غالبية الإجابات أهمية أولى لطريقة تنظيم المجتمع بالنسبة لطريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة استجابة لمتطلبات مجتمعتنا النامى .

### ثالثاً - تخصص تنظيم المجتمع :

أوضحت نتائج الدراسة التي أجريت على المتخصصين في تنظيم المجتمع أن ٨٧.٥٪ يدركون أن لهذه الطريقة أهمية خاصة في مصر كمجتمع تنموى وكذلك لأن هذه الطريقة :

- تنسجم أهدافها مع أهداف التنمية .
  - تساعد على أحداث تغييرات في الأنظمة الاجتماعية .
  - تستطيع أن تساهم في تعميق الشعور بالمسئولية الاجتماعية .
  - تتعامل مع أعداد كبيرة من المواطنين
- ولما كانت طريقة تنظيم المجتمع تعمل في مجتمعنا لمواجهة أسباب وعوامل التخلف ، في عدة أوجه يوضحها جدول (٤) :

#### جدول (٤)

بعض أوجه الاختلاف بين طريقة تنظيم المجتمع  
في الدول النامية عنها في المجتمعات الصناعية  
المتقدمة

أوجه الاختلاف	التكرار
تهتم بمواجهة مشكلات التخلف كالأمية والفقر	١٠
تمارس غالباً خلال أجهزة حكومية وليس	
خلال أجهزة غير حكومية	٨
تعمل لتنمية الموارد وليس في إطار موارد قائمة فعلا	٧
تعمل في ظل إمكانيات وموارد محددة	٧
تعمل لتغيير الثقافة والقيم المرتبطة بالتخلف	٧
تحاول تطوير وسائل تصلح لسياساتها في تحقيق أهدافها	٧
التمنوية	٧
المجموع	٤٧



أما من حيث مجالات العمل فقد تضمنت الاجابات تلك المجالات التي يشتمل عليها جدول (٥) :

#### جدول (٥)

المجال	التكرار
التركيز على العمل المباشر مع المواطنين	٩
أكثر من العمل فى نشاطات تنسيقية	٧
العمل مع التنظيمات السياسية	٧
الاهتمام بالمجتمعات الريفية بدلا من التركيز فقط	٧
على المجتمعات الحضرية	٥
تكوين نماذج للتنمية المحلية	٢٨
المجموع	

كما أجاب ٨١٥٪ بأن الطريقة تنظيم المجتمع فى الدول النامية بصفة عامة تبذل تأثيرا ملحوظا على تطور الخدمة الاجتماعية لبعض الأسباب منها أنها تساعد الطرق الأخرى على الأخذ بالأهداف التنموية ، والتعامل مع أعداد كبيرة من المواطنين ، وفتح مجالات عمل تنموى يمكن أن تستوعب طريقتى خدمة الجماعة وخدمة الفرد فيما بعد ، كما أن نشاطاتها تشتمل فى الواقع على التعامل مع أفراد وجماعات بجانب التعامل مع المجتمعات ، ومن ثم فانها تكون قاعدة علمية وأساليب ممارسة يمكن أن تستفيد منها طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى .

ومن أوجه تأثير طريقة تنظيم المجتمع على طريقة خدمة الفرد ما يوضحه

جدول (٦) :

جدول (٦)

أوجه تأثير طريقة تنظيم المجتمع في طريقة  
خدمة الفرد

الترار	وجه التأثير
(ن ١٣)	
٩	تعديل أساليب العلاج بزيادة التركيز على أحداث تغيرات في البيئة لصالح العملاء
٧	النظرة الشمولية للعميل على أساس أنه متكامل في نفس البيئة بدلا من التركيز السابق على فردية العميل
٧	اتجاه خدمة الفرد الى تقليل التعامل مع مكونات اللاشعور وشبه الشعور والتركيز الحالي على العلاج التصير الأمد
٧	توجيه العملاء الى تنظيم أنفسهم للحصول على الخدمات التي يحتاجون اليها
٦	اتجاه خدمة الفرد الى التأثير على السياسة الاجتماعية لصالح العملاء
٦	الاهتمام بالتعامل مع الأفراد داخل التنظيمات الاجتماعية
٤	اتجاه خدمة الفرد الى التعامل مع قادة المجتمع
٤٦	المجموع

أما أوجه تأثير تنظيم المجتمع على طريقة خدمة الجماعة فكانت كالتالى :

جدول (٧)

تأثير طريقة تنظيم المجتمع على طريقة خدمة الجماعة

وجه التأثير      التكرار

(ن ١٣)

٨      اتجاه خدمة الجماعة للعمل فى مجالات التنمية

٧      التباعد بين خدمة الجماعة ونشاطات شغل أوقات الفراغ

٦      اتجاه خدمة الجماعة للمشاركة فى حل المشكلات المجتمعية

اهتمام خدمة الجماعة بتأهيل أعضاء الجماعة

٦      للمشاركة فى اتخاذ القرارات المجتمعية

اتجاه خدمة الجماعة للاستفادة من نظريات

٦      سسيولوجية

اتجاه خدمة الجماعة الى قياس عائد تداخلها فى

٦      تنمية المجتمعات

٣٩      المجموع

وقد أجاب ٩٣٧٥٪ بأن خدمة الجماعة أسهل وأكثر تأثيرا بتنظيم المجتمع من خدمة الفرد ، وقد يعزى ذلك الى أن الجماعة يمكن أن تستخدم بمرونة كأداة علاجية ووسيلة تنمية ، كما أجاب ٦٨٧٥٪ بأن طريقتى خدمة الجماعة وخدمة الفرد لا تبدلان تأثيرا واضحا فى الوقت الحالى على طريقة تنظيم المجتمع فى الدول النامية •

وقد توصل المبحوثون الى أن طريقة تنظيم المجتمع هى الأكثر أهمية بالنسبة لمتطلبات مجتمعية عن طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة ، كما يوضح ذلك الجدول (٨) :

### جدول (٨)

ترتيب طرق الخدمة الاجتماعية من حيث أهميتها للمجتمع الناس

المجموع	ترتيب الأهمية			الطريقة
	أهمية أولى	أهمية ثانية	أهمية ثالثة	
١٦	١٦	-	-	تنظيم مجتمع
١٦	٣	١٢	١	خدمة جماعة
١٦	٣	١	١٢	خدمة فرد

وأوضحت نتائج المقاييس التدريجية أن هناك تخطيطا ملحوظا لآثار تأثير طريقة تنظيم المجتمع على طريقة خدمة الفرد إذ تركزت تسع إجابات حول الصفر الافتراضي وأوزان ( ١ ، ٢ ، ٣ ) الدالة على عدم وجود تأثير وقد قل التحفظ لآثار مدى تأثير تنظيم المجتمع على خدمة الجماعة إذ تركزت سبعة تكرارات حول الصفر الافتراضي وأوزان ( ١ ، ٢ ، ٣ ) الدالة على عدم وجود تأثير ، ووزعت تسعة تكرارات حول الأوزان الدالة على وجود تأثير . كذلك وجد هناك ميل نحو اتجاه تنظيم المجتمع إلى أحداث تغييرات مجتمعية لصالح العملاء إذ تركزت خمسة تكرارات فقط حول وزني ( ١ ، ٢ ) ، الدالين على الابتعاد عن أحداث التغيير ، أما الاتجاه إلى زيادة الموارد بدلا من الاقتصاد على العمل في نطاق الموارد القائمة فقد كان حاسما إذ حصل وزنا ( ٦ ، ٧ ) الدالان على العمل في إطار الموارد المتاحة على ثلاثة تكرارات فقط .

ومن ثم يمكن القول أن نتائج اختيار الفرضين بالنسبة لتخصص تنظيم المجتمع كالتالي :

( أ ) تشير هذه النتائج إلى صحة الفرض الأول القائل بأن الخدمة الاجتماعية في مصر الآخذة نحو التكامل تميل إلى تغليب الطابع التنموي على الطابع العلاجي أو الترويجي ، إذ قرر ٨٧.٥٪ بأن لطريقة تنظيم المجتمع أهمية خاصة في المجتمعات النامية عن طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى ، كما أوضح ١٠٠٪ أن طريقة تنظيم المجتمع تأخذ الأهمية الأولى في المجتمعات النامية ، كما أن القياس التدريجي أوضح أن تلك الطريقة تعمل في مصر لزيادة الموارد المتاحة .

( ب ) أما بالنسبة للفرض الثاني القائل بأن طريقة تنظيم المجتمع تبذل

نأثرا على طريقتي خدمة الفرد وخدمة الجماعة أكثر مما تبدله الطريقتان عليها فتشير النتائج أيضا الى صحة هذا الفرض ، إذ أجاب ٨١٫٧٥٪ بأن طريقة تنظيم المجتمع تؤثر على خدمة الفرد وخدمة الجماعة أكثر من تأثيرهما عليها ، كما رأى ٦٨٫٧٥٪ أنه لا يمكن القول بوجود توازن في التأثير المتبادل بين الطرق الثلاثة .

كما أن القياس التدريجي أوضح وجود تأثير أقوى على طريقة خدمة الجماعة عنه على طريقة خدمة الفرد .

### التعليق على النتائج :

١ - أوضحت النتائج بالنسبة لتخصصات خدمة الفرد ، خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع أن الخدمة الاجتماعية في مصر تتكامل متجهة نحو تبني الأهداف التنموية بحيث يمكن القول بأن الثقل يتجه صوب تعامل المهنة مع المجتمع ، فخدمة الفرد مثلا تتجه الى التعامل مع الأفراد الأسوياء لزيادة تأثيرهم الإيجابي على العلاقات الاجتماعية كما أن خدمة الجماعة بدأت في استخدام الجماعة في مجالات التنمية ، أما طريقة تنظيم المجتمع فأصبحت تهتم بالدرجة الأولى بزيادة الموارد المجتمعية .

٢ - يمكن اقتراح أن تغيير أهداف الخدمة الاجتماعية يعتبر متغيرا مستقلا وتغيير سائر مكونات المهنة يعتبر متغيرا تابعا ، لأن هذه الدراسة أوضحت أن تبني الخدمة الاجتماعية لأهداف تنموية جعل من الضروري تعديل قاعدتها العلمية وأساليبها الفنية حتى يمكن تحقيق تلك الأهداف .

٣ - أن الأهمية الأولى التي أعطتها المتخصصون في الطرق الثلاث لطريقة تنظيم المجتمع يجعل من المتوقع أن تأخذ طريقتا خدمة الفرد وخدمة الجماعة من القاعدة العلمية والنظام التقني لطريقة تنظيم المجتمع في الوقت الحالي .

من المحتمل ، تبعا لذلك ، أن يتأثر نمو المهنة ، خاصة في المراحل الأولى لتطورها في الإطار التنموي ، بمقدرة طريقة تنظيم المجتمع على تنمية قاعدتها العلمية وأساليبها الفنية ، بمعنى أن تعتمد طريقة خدمة الجماعة على استخدام الجماعات كأدوات لخدمة المجتمع ، وطريقة خدمة الفرد على التعامل مع الأفراد الأسوياء يتوقف على مقدرة طريقة تنظيم المجتمع على تطوير قاعدتها العلمية وأساليبها الفنية .

٤ - يمكن تقسيم الخدمة الاجتماعية الى الصعيد العالمى ، فى الوقت الحالى الى :

( أ ) خدمة اجتماعية علاجية ، والتي تنتشر فى الدول الصناعية غالبا ، والتي تتركز طرقها الثلاث حول أهداف علاجية وتشغل فيها طريقة خدمة الفرد التي تتعامل مع أفراد غير أسوياء ، الأهمية الأولى كأكثر طرق الخدمة الاجتماعية ارتباطا بالأهداف العلاجية وتؤثر خدمة الفرد العلاجية هذه على خدمة الجماعة بحيث تنبج الى استخدام الجماعات فى نشاطات علاجية ، وعلى طريقة تنظيم المجتمع بحيث تنبج غالبا الى توفير الخدمات الاجتماعية للمشككين وغير الأسوياء .

ويمثل مفهوم الصحة النفسية المحور الرئيسى الذى تدور حوله نشاطات الخدمة الاجتماعية العلاجية .

(ب) خدمة اجتماعية تنموية ، والتي هى من المتوقع أن تأخذ فى الانتشار بالدول النامية كمحاولة لمواصلة الخدمة الاجتماعية العلاجية المنتشرة من الدول الصناعية الى الدول النامية ، مع متطلبات المجتمعات النامية .

وتحتل طريقة تنظيم المجتمع الأولى فى مثل هذا النوع من الممارسة المهنية ، وتؤثر على طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة عن طريق مساعدتها على ربط أنشطتها بالمجتمع وبالمقدرة على التأثير عليه .

ويمثل مفهوم التنمية المحور الرئيسى لنشاطات الخدمة الاجتماعية التنموية .

٥ - النماذج المقترحة لخدمة اجتماعية علاجية فى الدول الصناعية هى على الغالب لاستخدام شتى الموارد المتاحة لعلاج غير الأسوياء والمشكلات الاجتماعية .

أما النموذج التكاملى للخدمة الاجتماعية التنموية فيقترح أن يدور حول التكامل بين المجتمعات وجماعات المجتمعات المحلية وأفرادها لتنمية موارد البيئة عن طريق تنظيم وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية على نحو يزيد من قدرات المواطنين على التأثير الإيجابى على بيئاتهم .

1. Barlett, Harret M., **The Common Base of social work Practice.** (N.Y. National Association of social workers, 1970).
2. Compton, Deulah Roberts and Galaway, Burt, **Social Work Processes,** (III : DORSEY Press, 1975).
3. Goldstein, Howard, **Social Work Practice : Aunitary Approach,** Columbia : South Carolina : University of South Carolina Press, 1973.
4. Kah, Alfred J. "Apolicy Base for Social Work Practice Societal Perspectives" in Alfred J. Kahn, editor, **Shaping The Newsocial Work,** (N.Y. : Columbia University Press, 1953).
5. Middle manruthr and goldberg, Gale, **Social Service Delivery : Astructural Approach to Social Work Practice,** (N/Y : Columbia University Press, 1974.)
6. Pincus Allen and Minahan, Anne, **Social work Practice : Model and Method,** (III : Peacock Publishers, 1976).
7. Teare Robert and Macpheete Haroled **Manpower Utilization in social welfare,** (Atlanta; Southern Regional Education Board, 1970).





« تأثير خبرة العام الأول في مهنة التدريس  
على الاتجاهات النفسية لتربجي كليات التربية »  
الدكتور طلعت حسن عبد الرحيم (ج)

مشكلة البحث وأهميته :

في البداية يود الباحث أن يشير الى أن تاريخ علم النفس الاجتماعي في جمهورية مصر العربية ، تاريخ قصير جداً ، وأقصر منه تاريخ البحوث النفسية التربوية المتصلة بدراسة الاتجاهات النفسية (Attitudes) للمعلمين وطلاب كليات التربية ( معلمو المستقبل ) Prospective Teachers

بل يستطيع الباحث أن يقرر - في حدود علمه - ان البحوث النفسية التربوية التي أجريت في جمهورية مصر العربية والتي تتناول بالبحث والاستقصاء العلميين الاتجاهات النفسية للمعلمين وطلاب كليات التربية تكاد تعد على أصابع اليد الواحدة .

ورغم الاعتراف المتزايد في البلاد الأجنبية بأهمية دراسة الاتجاهات النفسية للمعلمين ( ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ) إلا أن دراسة الاتجاهات النفسية للمعلمين وطلاب كليات التربية في جمهورية مصر العربية لم تلق العناية الجديرة بها على الرغم من الحاجة المتزايدة اليها نتيجة للرغبة الملحة في اقامة سياسات تربوية وبرامج للإصلاح التربوي ترتكز على أسس قوية من البحث العلمي .

وحيث ان المعلمين يشكلون مصدراً من أهم مصادر المدخلات التربوية (Educational Resource Inputs) في أى نظام تعليمي (٥) ، فإنه لا يمكن الاستغناء عن المدرس ودوره كرائد وموجه للتعليم والنمو (١١) ، فهو شخص يهتم بالتفاعل النشط مع طالب أو أكثر بفرض أحداث تغير في هؤلاء التلاميذ ( اتجاهيا ومعرفيا وحركيا ) وهذا التغير جزء هام من عمل

✽ مدرس علم النفس بكلية التربية - جامعة المنصورة .

المعلم وهو ما يميز المعلم ودوره عن كافة الأدوات التعليمية الأخرى مثل الأفلام والكتب وكافة الطرائق التعليمية الأخرى (١٧) بل ان وظيفة هذه التكنولوجيات انما هي تسهيل وظيفة المعلم وليس تحديا لمكانته ، وان تربية المعلم واعداده يتبغى ألا تتوقف بتخرجه • ذلك اننا نعيش فى ظروف عالم متغير وأكبر مظاهر تغيره أن المعرفة الانسانية غير استاتيكية (static) ولكنها دينامية •

هذا وقد أثبتت نتائج البحوث السيكولوجية التربوية التى قام بها علماء النفس فى السنوات الماضية أن اتجاهات المعلمين وطلاب كليات التربية نحو العمل المدرسى يمكن قياسها بدرجة عالية من الثبات ، وانها ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقات القائمة بين المدرس وتلاميذه ، داخل حجرة الدراسة ، وبذلك تزودنا الاتجاهات بمفتاح للتنبؤ بنوع الجو النفسى والاجتماعى الذى يشيعه المدرس فى حجرة الدراسة •

وحيث أن نتائج بعض البحوث التى أجريت فى جمهورية مصر العربية (٢) والعديد من البحوث فى الخارج (١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢) • أبرزت أن الاتجاهات النفسية للمعلمين تتأثر بالخبرة والممارسة التعليمية ( العمل فى مهنة التدريس ) •

مما سبق نصل الى الأسئلة التى تحدد المشكلة التى نستهدف دراستها فى هذا البحث :

١ - هل خبرة العام الأول فى مجال التدريس تأثير سلبى على الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية بعد تخرجهم ؟

٢ - هل هناك فروق بين الجنسين ( الطلاب والطالبات ) فى اتجاهاتهم النفسية بعد قيامهم بالتدريس لمدة عام ؟

#### أهداف البحث :

يمكن حصر أهداف البحث الحالى فى هدفين أساسيين هما :

١ - هدف أكاديمي : وهو دراسة تأثير خبرة العام الأول فى مهنة التدريس على الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية •

٢ - هدف تطبيقي : وهو محاولة الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في رسم سياسات تربوية في مجال اعداد وتدريب ورعاية المعلمين .

#### خطة البحث :

ولتحقيق أهداف البحث السابقة وضعت خطة تفصيلية تشتمل على العناصر التالية :

١ - تم اختيار مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين (Minnesota Teacher attitude inventory)  
تأليف والتر كوك Cook ، وكارول لينز Leeds ، وروبرت كاليس Callis .  
ترجمة واعداد جابر عبد الحميد جابر ويوسف محمود الشيخ لقياس الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية .

٢ - تم تطبيق مقياس الاتجاهات على طلاب السنة الرابعة ( البكالوريوس والليسانس ) في نهاية شهر أبريل ١٩٧٦ .  
٣ - تم إعادة تطبيق المقياس على نفس عينة البحث بعد تخرجهم من كليات التربية واشتغالهم بمهنة التدريس في وزارة التعليم لمدة عام واحد في شهر أبريل ١٩٧٨ .

#### المفاهيم الإجرائية المستخدمة في هذا البحث :

استخدم الباحث مجموعة من المفاهيم التي يود أن يحددها تحديداً إجرائياً . ولقد وضع عددا من الشروط حتى يتسنى لكل من يقرأ هذه المفاهيم تكوين الملاحظات التي ينطبق عليها المصطلح وفقا لتلك الشروط

#### وأهم هذه المفاهيم ما يلي :

##### ١ - خبرة العام الأول :

ويقصد بها الممارسة العملية لمهنة التدريس في العام الأول بعد التخرج من كليات التربية .

##### ٢ - الاتجاهات النفسية :

من الوجهة القياسية يمكن أن نميز ثلاثة أنواع من الاتجاهات وهي :

- ( أ ) الاتجاهات العملية أو السلوكية Behavioral Attitudes
- ( ب ) الاتجاهات اللفظية التلقائية Spontaneous Verbal Attitudes
- ( ج ) الاتجاهات اللفظية المنتزعة ( مستتارة ) Elicited Verbal Attitudes

والنوع الأخير هو المستخدم فى قياس الاتجاهات عن طريق الاختيارات والمقاييس (٣) .

والاتجاهات النفسية فى هذا البحث عبارة عن مجموع درجات استجابات الفرد الايجابية أو السلبية المرتبطة ببعض الموضوعات والمواقف السيكولوجية التربوية التى تعرض على المبحوث بطريقة لفظية ( مثيرات ) وهو ما يقيسها الاختيار الموضوعى المقنن « مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين » ، هذا ويرتبط التعريف الإجرائى للاتجاهات النفسية بالنمط الثالث من قياسات الاتجاهات ( الاتجاهات اللفظية المنتزعة المستثارة ) .

### الفروض الأساسية للبحث :

يمكن صياغة الفروض الأساسية لهذا البحث على النحو التالى :

١ - هناك فروق ذات دلالة احصائية فى الاتجاهات النفسية لطلاب وطالبات كليات التربية ( معلوم المستقبل ) قبل تخرجهم وبعد ممارستهم لمهنة التدريس لمدة عام واحد لصالح قبل التخرج .

٢ - هناك فروق بين الجنسين ( الطلاب والطالبات ) فى اتجاهاتهم النفسية بعد تخرجهم وعملهم فى مهنة التدريس لمدة عام واحد فى صالح مجموعة الطالبات .

هذا وقد اشتمل الباحث فروض بحثه من مصادر أهمها النتائج المستخلصة من البحوث والدراسات السابقة فى مجال الاتجاهات النفسية للمعلمين وعلاقتها بالممارسة والخبرة .

### الإطار النظرى للدراسة :

#### ( البحوث والدراسات السابقة )

ان المستعرض للبحوث والدراسات الأجنبية التى تتناول دراسة الاتجاهات النفسية للمعلمين وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والتربوية الأخرى يجدها كثيرة ومتنوعة ومتعددة ، وفى مقابل ذلك يجد أن البحوث المصرية والعربية قليلة ونادرة وتكاد تعد على أصابع اليد الواحدة .

( ١ ) ومن أهم الدراسات والبحوث التى أجريت فى جمهورية مصر العربية والعالم العربى والتى ترتبط بالاتجاهات النفسية للمعلمين ما يلى :

- - تغيير اتجاهات الطلاب في كليات المعلمين نحو الشباب (٩) .
- - تأثير كليات المعلمين على اتجاهات طلابها (٨) .
- - الصفات الشخصية اللازمة لنجاح طلبة كليات المعلمين في مهنة التدريس (٤) .
- - الاتجاهات النفسية للمعلمين والمعلمات وعلاقتها بالمعلومات التربوية. الممارسة (٢) .
- - اتجاهات المعلم نحو المهنة والعوامل المكونة لها (٧) .
- - اختيار مینسوتا لاتجاهات المعلمين ، دراسة صدق للبيئة الأردنية (٦) .

#### وأهم ما يلاحظ على البحوث المصرية والعربية ما يلي :

- ١ - أنها أجريت وطبقت على عينات من البيئة المصرية والعربية وأن معاييرها ونتائجها مستقاة من واقع الإطار التربوي للبيئة المصرية والعربية ، وتعتبر هذه الأبحاث نقطة انطلاق لأبحاث أخرى يمكن أن نستفيد منها في المجال التعليمي ، وبمعنى واسع المجال التربوي .
- ٢ - أن اتجاهات طلاب كليات المعلمين ( التربية ) نحو التلاميذ أكثر سلبية من اتجاهات غيرهم من المجموعات المماثلة التي أجريت عليها بحوث في الخارج والتي استخدمت نفس وسيلة القياس . وذلك كما تشير إليه المعايير الأجنبية للمقياس ( يوسف الشيخ ، ١٩٦٤ ) ( ٩ ) .
- ٣ - التأكيد على أهم الصفات الشخصية اللازمة لنجاح طلاب وطالبات كليات المعلمين في مهنة التدريس ( عزيز حنا داود ، ١٩٦٥ ) ( ٤ ) .
- ٤ - وجود فرق موجب ذي دلالة إحصائية إزاء الاتجاهات التربوية بين طلبة السنة النهائية في كليات المعلمين ونظرائهم في السنة النهائية في كليتي الآداب والعلوم نتيجة لعدم دراسة طلبة كليتي الآداب والعلوم للمواد التربوية ( ممدوح رياض داود ، ١٩٦٨ ) ( ٨ ) .
- ٥ - الاتجاهات النفسية للمعلمين ترتبط بالمعلومات التربوية أكثر من ارتباطها بالممارسة حيث أثبتت الدراسة الإحصائية أن معامل الارتباط بين

الاتجاهات والمعلومات بعد تثبيت ( عزل ) الممارسة بلغ ٣٥% ، وان أدنى قيمة عددية لمعامل الارتباط هو معامل الارتباط الجزئي بين الاتجاهات والممارسة بعد تثبيت ( عزل ) المعلومات فبلغ ٣٢% .

( طلعت حسن عبد الرحيم ( الباحث ) ، ١٩٧٣ ) ( ٢ ) .

(ب) اما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فنجد ان (Callis) أهم بالتغيرات التي تحدث خلال التدريب العملي للمعلمين والخبرة المبكرة للتدريس (١٣) .

وقد تناول Beamer & Ledbetter دراسة العلاقة بين اختيار MTAI والجنس والخبرة ومستوى التدريس (١٣) .

وحاول Osmon دراسة بعض المشكلات التي ترتبط باختيار MTAI وكانت أهم المشكلات التي درسها هي :

— هل هناك تغير موجب في اتجاهات الطلبة خلال فترة التدريب العملي .

— الكشف عن العوامل التي تسهم في تغير درجات الطلاب في اختيار MTAI خلال فترة التدريب العملي .

— مقارنة نماذج اتجاهات الطلبة الذين أصبحت اتجاهاتهم النفسية أكثر سماحة بنماذج الطلبة الذين أصبحت اتجاهاتهم أقل سماحة وذلك قرب انتهاء فترة التدريب العملي (١٣) .

ودراسة Sandgren & Schmidt

وقد حاول الباحثان الإجابة عن الأسئلة الآتية :

— هل الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية تتغير نتيجة لممارسة التدريب العملي ؟

— هل هذه الاتجاهات ترتبط ارتباطا ذا دلالة احصائية مع درجات التفوق في مجال التدريب العملي ؟ (١٩) .

وقد قام الباحثان Kearney & Rocchio بدراسة واستقصاء العلاقة بين درجات اختيار MTAI وكمية التعليم الذى يحصل عليه المدرس (١٥) .

- دراسة Muuss التى حاول فيها دراسة تغيير الاتجاهات الناتجة عن الدراسة ، وتغيير الاتجاهات الناتجة عن التدريس (١٨) .

- ودراسة Weaver التى حاول فيها دراسة أثر خبرة العام الأول فى مجال التدريس على اتجاهات المدرسين (٢٢) .

### هذا ويلاحظ على الدراسات الأجنبية السابقة ما يلى :

١ - أن معظم هذه الدراسات الأجنبية قد استخدمت اختبار (Minnesota Teacher Attitude inventory)

٢ - أن الاتجاهات النفسية تتأثر بالخبرة فى مجال التدريس وأن اتجاهات المدرسات ( الاناث ) أعلى من اتجاهات المدرسين ( الذكور ) فى اختبار MTAI (Beamer & Ledbetter) (١٣) .

٣ - أن الاتجاهات النفسية ترتبط ارتباطا ذا دلالة احصائية بكمية التعليم الذى يحصل عليه المدرس (Kearney & Rocchio) (١٥) .

٤ - أن خبرة العام الأول فى مجال التدريس تؤثر على الاتجاهات بطريقة سلبية (Weaver, D.C.) (٢٢) .

### الاطار التجريبي للبحث :

#### أولا - الأدوات المستخدمة فى البحث :

استخدم الباحث فى دراسته مقياس MTAI (Minnesota Teacher Attitude Inventory)

وهذا المقياس تم إعداده وتطويره فى جامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية .

وهذا المقياس من تأليف والتر كوك Cook ، كارول لينز Leeds وروبرت كاليس Callis ، وقد تم نشر هذا المقياس سنة ١٩٥١ . وأعدته التدريية جابر عبد الحميد جابر ، ويوسف محمود الشنيخ وتم نشره تحت اسم « مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين » .

والمقياس مصمم لقياس اتجاهات المدرس التي تنبئنا بطريقة وكيفية سلوكه مع تلاميذه وعلاقاته معهم ، وبين بطريقة غير مباشرة كيفية رضائه عن التدريس كمهنة .

وعلى هذا فان مقياس MTAI يعتبر الاداة الشائعة والمحبة لقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين ، هذا وقد استخدم هذا المقياس في أكثر من مائة بحث علمي أو يزيد في مجال دراسة الاتجاهات النفسية (١٢) .

ذلك أن الدراسات التي أجريت على هذا المقياس أوضحت أن الاتجاهات النفسية للمعلمين نحو العمل المدرسي يمكن قياسها بدرجة عالية من الثبات .

وقد قام بتطبيق هذا المقياس واستخدامه لفيف من العاملين في المجال.

السيكولوجي التربوي أمثال :

Callis, Leeds, Fuller, Chappell, Sandgren, Schmidt,  
Stein, Hardy, Kearney, Beam & Ledbetter.

(١٢)

ويتكون المقياس من (١٥٠) عبارة وضعت للتعرف على وجهات النظر المختلفة عن علاقات المعلم بالتلميذ ، ويقوم الباحث بتسجيل اجابته في ورقة اجابة منفصلة عن المقياس .

واجابات هذا المقياس مصممة على طريقة (Likert) الخماسية في قياس الاتجاهات النفسية . Five Points Scale

### ثبات وصدق المقياس :

تم حساب صدق وثبات مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين على عينة من مائة طالب من طلاب السنة النهائية بكلية المعلمين بالقاهرة وتم حساب معامل ثبات الاختبار بطريقة التجزئة النصفية Split - Half Method فكان معامل ثبات الاختبار هو ٠.٨٩ ومعامل صدقه ٠.٦٠ (٩) .

وقد قام الباحث بإجراء الاختبار على سبعين طالبا من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة وحسب معامل ثبات الاختبار بطريقة Test-Retest اعادة تطبيق المقياس فكان معامل الاختبار ٠.٨١ ومعامل صدق الاختبار ٠.٩٠ (٢) .



### ثانياً - عينة البحث :

قبل أن يستطرد الباحث في شرح عينة البحث يرى أن هناك بعض الاعتبارات الأساسية المرتبطة بالعينة يجب إيضاحها وهي :

- أن طلاب وطالبات كليات التربية في السنوات النهائية ( البكالوريوس والليسانس ) يتم تعيينهم بوزارة التربية فور تخرجهم ويتم توزيعهم على المحافظات بناء على تقديرات نجاحهم في البكالوريوس والليسانس .

- أن معظم الطلاب الذين يحصلون على تقديرات (جيد جدا ، وجيد) يلتحقون بالدراسات العليا بكليات التربية التي يتخرجون منها بعد تعيينهم كمدرسين .

جدول رقم (١) بين عينة البحث وتوزيعها على كليات التربية بجامعة المنصورة وطنطا

العينة	كلية التربية بالمنصورة		كلية التربية وطنطا		المجموع	
	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع
السنة النهائية قبل التخرج	١٠٠	٥٠	١٥٠	١٠٠	٥٠	١٥٠
بعد التخرج والعمل بمهنة التدريس لمدة عام	٧٠	٣٠	١٠٠	٧٠	٣٠	١٠٠

هذا وقد اختبرت عينة البحث في التطبيق الأول بطريقة عشوائية من بين طلاب وطالبات السنة النهائية ( البكالوريوس والليسانس ) بكلتي التربية بالمنصورة وطنطا . وقد تم تطبيق مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين عليهم في نهاية شهر أبريل ١٩٧٦ .

ثم أعيد تطبيق مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين على مجموع مائتي طالب وطالبة فقط من كلتي التربية بالمنصورة وطنطا بعد تسلمهم العمل كمدرسين وقضاء مدة عام واحد في مهنة التدريس في شهر أبريل ١٩٧٨ وتم استبعاد مائة طالب في التطبيق الثاني للمقياس نظراً لصعوبة التطبيق عليهم .

هذا وقد قام الباحث بحساب متوسط سن مجموعة أفراد العينة فبلغ ٢٧ر٨٧ سنة وتتراوح أعمارهم بين مدى ٢٦ ، ٢٨ سنة ، وتبلغ النسبة المئوية للاناث من حجم العينة ٣٠٪ والنسبة المئوية للذكور ٧٠٪ .

### تفسير نتائج البحث ومناقشتها :

« جدول رقم (٢) يبين دلالة الفروق بين متوسطات طلات كليات التربية في الاتجاهات النفسية قبل تخرجهم وبعد عملهم في مهنة التدريس لمدة عام واحد »

المتغير العينة	العدد ن	م	ع	النسبة الخرجة	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
قبل التخرج	١٠٠	٦٢ر٧٢	١٤ر٢٨	٣ر٣٤	٠.٠١	١٨٧٣٧٢
بعد عملهم لمدة عام في مهنة التدريس	١٠٠	٥٦ر٣٤	١٠ر٣٤			لصالح قبل التخرج

ولاختبار الفرض الأول وفحواه « هناك فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاهات النفسية لطلاب وطالبات كليات التربية ( معلمو المستقبل ) قبل تخرجهم وبعد ممارستهم لمهنة التدريس لمدة عام واحد » .

نجد أن نتائج جدول رقم (٢) تبين أن متوسط درجات الطلاب والطالبات ( معلمو المستقبل ) Prospective Teachers قبل تخرجهم ٦٢ر٧٢ بانحراف معياري قدره ١٤ر٢٨ في مقابل متوسط درجات الطلاب والطالبات بعد عملهم في مهنة التدريس لمدة عام ٥٦ر٣٤ بانحراف معياري ١٠ر٣٤ وقد قام الباحث باختبار الفرق بين متوسطي المجموعتين ( قبل التخرج وبعد التخرج ) احصائياً فوجد أنه دال احصائياً عند مستوى ٠.٠١ لصالح قبل التخرج .

مما سبق نستخلص أن الاتجاهات النفسية (Attitudes) لطلاب وطالبات كليات التربية تنسم بالسلبية بعد تخرجهم وعملهم في مهنة التدريس لمدة عام .

ويود الباحث أن يشير الى بعض العوامل التي قد تكون من العوامل الرئيسية في سلبية الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- الاحتكاك المباشر وغير المباشر بالوسط التعليمي أو التربوي بمعناه الواسع والتفاعل مع متغيراته المعقدة .

- الاصطدام بالواقع التربوي في مدارسنا المصرية وضعف الامكانيات المدرسية المتاحة فيها .

- عدم الألفة بالمواقف التربوية المختلفة .

- اختلاف الواقع التربوي ومتغيراته في مرحلة العمل في مهنة التدريس عن واقع فترة التدريب العملي (Practice Teaching) الذي يتعرض له طلاب هذه الكليات في السنوات الثالثة والرابعة .

- الاصطدام بالعديد من العاملين غير المؤهلين تربوياً في مدارسنا المصرية .

هذا ويرجع Osmon (١٣) سلبية الاتجاهات النفسية للمعلمين الى عوامل عديدة من أهمها : الشعور بصعوبة في إثارة دافعية التلاميذ والاحساس بصعوبة ضبط التلاميذ وحفظ نظام الفصل .

بل وجد (Prescott et al.) (١٦) أن المدرسين الذين لديهم خبرة قليلة في التدريب والممارسة التعليمية يستخدمون الاعتراض والضبط أكثر من التوجيه غير المباشر (Indirect guidance) ، وأن المدرسين المؤهلين والذين لديهم خبرة كبيرة من التدريب والممارسة التعليمية والتربوية يهتمون أكثر بمشاعر الأطفال وأحاسيسهم ، ويهتمون قليلاً بالضبط Control داخل الفصل ، وأنه كلما زاد كم ( كمية ) الممارسة التعليمية والتدريب للمعلم قلت اتجاهاته نحو السلطة وزادت اتجاهاته نحو الهدف في العلاقة .

وتتسق نتائج هذا الفرض مع العديد من الدراسات الأجنبية التي تبرر  
سلبية الاتجاهات النفسية للمعلمين بعد تخرجهم وعملهم في مهنة التدريس  
لعام واحد (Weaver, D.C.) (٢٢) .

والدراسات التي أجراها (Beamer & Ledbetter) (١٣)

والتي تشير نتائجها إلى أن المدرسين ذوي الخبرة الكبيرة يحصلون على  
درجات مرتفعة في مقاييس الاتجاهات النفسية عن المدرسين ذوي الخبرة  
البسيطة .

والدراسة التي أجراها (Callis) (١٣) وحاول فيها دراسة  
« التغييرات » التي تحدث خلال التدريب العمل للمعلمين والخبرة المبكرة  
للتدريس وأوضح فيها أن المدرسين المبتدئين ( الجدد ) قد حدث انخفاض في  
درجات اتجاهاتهم النفسية في المرة الثانية عن الأولى حيث طبق اختبار  
WTAI قبل تخرجهم بقليل ثم أعاد تطبيق الاختبار عليهم بعد عملهم بالتدريس لمدة  
سنة أشهر .

والدراسة التي أجراها (Muuss) (١٨) وحاول فيها دراسة تغير  
الاتجاهات الناتجة عن :

( أ ) الدراسة .

( ب ) التدريس .

وقد توصل إلى نتيجة هامة هي أن المدرسين انخفضت اتجاهاتهم في  
الشهور الستة الأولى من العمل في مهنة التدريس وقد اتسقت نتائجها مع  
نتائج دراسة Callis

قبل أن نبدأ في مناقشة الفرض الثاني وفحواه « هناك فروق بين  
الجنسين ( الطلاب والطالبات ) في اتجاهاتهم النفسية بعد تخرجهم وعملهم  
في مهنة التدريس لمدة عام واحد في صالِح مجموعة الطالبات » .

يود أن يشير الباحث إلى أن بحوث الفروق بين الجنسين تحتل مركزاً  
ممتازاً في المجال الذي يلتقي فيه علم النفس الفارقي Differential  
Psychology مع علم النفس الاجتماعي ، ذلك لأن الكثير من المجتمعات

الانسانية تميز فعلا بصورة رسمية او غير رسمية بين الرجل والمرأة في أكثر من مجال تعليمي أو مهني .

كما أن التنشئة الاجتماعية تعمل على أن يتعلم الذكر والانثى الدور المعين المرسوم لكل منهما في المجتمع المعين ، ونتيجة لذلك فإن الذكر ينشأ في بيئة اجتماعية نفسية قد تختلف إلى حد كبير أو قليل عن البيئة التي نسب إليها ادعى (٢٠) .

وتشير نتائج جدول (٣) إلى أن هناك فروقا بين الجنسين في اتجاهاتهم النفسية لصالح مجموعة الطالبات .

« جدول رقم (٣) يبين دلالة الفروق بين متوسطات الطالبات ( الاناث ) والطلاب ( الذكور ) في الاتجاهات النفسية بعد ممارسة مهنة التدريس لمدة عام واحد »

المتغير العينة	المتغير (ن)	م	ع	النسبة المرجحة	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
الطلاب (الذكور)	١٤٠	٦٨١٦	٥٠٩ر			لصالح
الاناث الطالبات	٦٠	٨٠٩٥	٧٤ر	١٥٥٩ر	٠٠١	مجموعة الطالبات

ففي عينة الذكور ( الطلاب ) نجد أن متوسط درجات اتجاهاتهم النفسية ٦٨١٦ بانحراف معياري ٥٠٩ر في مقابل متوسط درجات الاتجاهات النفسية للطالبات ٨٠٩٥ بانحراف معياري ٧٤ر والفرق بين المتوسطين له دلالة احصائية عند مستوى ٠٠١ لصالح مجموعة الطالبات .

وتتسق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الأبحاث في المجال السيكولوجي التربوي والتي أجريت على الاتجاهات النفسية للمعلمين فقد

أوضح كل من Beamer & Ledbetter أن المدرسات ( الاناث ) قد حصلن على درجات أعلى في مقياس MTAI عن المدرسين ( الذكور ) (١٣) .

وقد أكد (Weaver, D.C.) أيضا في أبحاثه التي تتعلق بدراسات الاتجاهات النفسية أن الطالبات في كليات التربية تتسم اتجاهاتهن بالإيجابية أكثر من الطلاب (٢٢) .

وتفسر الباحثة السيكولوجية (Anastasi) ذلك وتوضح أن اهتمام الاناث بالتواحي الاجتماعية ونزعتهم الى معايشة الآخرين والانمجا معهم اجتماعيا ربما يرجع الى نمو محسوس للنفى في مرحلة الطفولة بطريقة سريعة ، وأن نموهن المدهى فى مجال الكلام والحديث يمكنهن من التعامل والاتصال الاجتماعى (Social Communication) ليس فقط بالأطفال الآخرين ولكن أيضا بالأشخاص الكبار وهذا مما لا شك فيه يشجع تفوقهن فى مجال الأنشطة الاجتماعية .

ولقد أوضح (Nicknames) أن السلوك الذى يتسم بالدفء العاطفى والوجدانى يشيع فى سلوك الاناث أكثر من الذكور (١٠) .

ولقد أوضح (Bennett & Cohen) فى دراستهما الشهيرة عن الفروق بين الذكور والاناث على عينة تتكون من ١٣٠٠ مبحث من الجنسين أن تفكير الذكور يدور حول النفس أو الذات (Self) والاهتمام بها .

بينما تفكير الاناث يدور حول الاهتمام بالبيئة (Environment) وإن تفكير الاناث يرتبط ارتباطا كبيرا بالرغبة فى تحقيق الحب الاجتماعى ومزيد من الصداقة والمودة (٢١) .

وحيث أن مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين ، يسعى الى كشف نوع الجو النفسى الاجتماعى الذى يشيعه المدرس فى حجرة الدراسة ، ونمط العلاقات الاجتماعية والشخصية المتبادلة بين المدرس والتلميذ ، فكان من المتوقع حصول الطالبات على درجات مرتفعة فى الاتجاهات عن الذكور .

تفصيلات تربوية :

— تعطينا نتائج هذا البحث مؤشرا ينبغى الاهتمام به وهو « الاتجاه النفسى » للمعلم ورضاه النفسى عن عمله الذى ينعكس بدوره على عمله كمرب،

ولذلك ينبغي الاهتمام بتربية المعلم واعداده وتدريبه أثناء الخدمة ، ذلك أن تربية المعلم واعداده عملية مستمرة ولا ينبغي أن تتوقف بتخرجه فالمعلمون كالطلاب يحتاجون الى النمو المستمر ومن زوايا مختلفة معرفية وحركية وعاطفية ) .

- ان مسئولية اعداد المعلم مسئولية مشتركة بين معاهد وكليات التربية ووزارة التعليم ونقابة المهن التعليمية أيضا . ولهذا فانها تحتاج الى تخطيط مستمر ومتابعة وتنسيق متواصل حتى تحقق أهدافها .

- الاهتمام بأسلوب الرعاية اللاحقة (After Care) لخريجي كليات التربية ومحاولة تتبع هؤلاء الخريجين في ميادين عملهم ، وتتبع نشاطهم الثقافي والعلمي واستطلاع رأى رؤسائهم في مدى تعاونهم ونشاطهم في المجال التربوي ومحاولة حل المشاكل التي تعترضهم بالاتفاق مع الأجهزة المعنية بالمعلم لتحقيق النجاح المنشود لخريجي هذه الكليات التربوية والاستفادة من هذه الدراسات التتبعية لتطوير برامج اعداد المعلمين .

### ( مراجع البحث )

- ١ - جابر عبد الحميد جابر وآخر (١٩٧٣) : كراسة تعليمات مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين ، القاهرة : دار النهضة العربية .
- ٢ - طلعت حسن عبد الرحيم ( الباحث ) ( ١٩٧٣ ) : دراسة للاتجاهات النفسية للمعلمين والمعلمات وعلاقتها بالمعلومات التربوية والممارسة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنصورة .
- ٣ - ( ١٩٧٨ ) : اتجاهات جديدة في علم النفس الاجتماعى ، القاهرة ، مكتبة أولاد عثمان . ص ٨٣ .
- ٤ - عزيز حنا داود ( ١٩٦٥ ) : الصفات الشخصية اللازمة لنجاح طلبة كليات المعلمين في مهنة التدريس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس .
- ٥ - فيليب ه . كوميذ ( ١٩٧١ ) : أزمة التعليم في عالمنا المعاصر ، ترجمة جابر عبد الحميد وآخر ، القاهرة ، دار النهضة العربية . ص ٥٨ .
- ٦ - محبى الدين توفيق وآخر ( ١٩٧٤ ) : اختبار ميتسون لاتجاهات المعلمين ، دراسة صدق للبيئة الأردنية ، بحث غير منشور ، عمان بالأردن .
- ٧ - مصطفى فهمى وآخرون ( ١٩٧٤ ) : اتجاهات المعلم نحو المهنة ، والعوامل المكونة لها ، أعمال المؤتمر الأول .
- ٨ - مدوح رياض داود ( ١٩٦٨ ) : تأثير كليات المعلمين على اتجاهات طلابها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس .
- ٩ - يوسف محمود الشيخ ( ١٩٦٤ ) : تفسير اتجاهات الطلّاب في كليات نحو الشباب ، القاهرة ، بحث غير منشور .
10. Anastasi, A. & Foley, L.P. (1956), Differential Psychology, New York, The MacMillan Company, P. 673.
11. Blair, G.M. et al. (1970) : Educational Psychology, New York, The MacMillan Company, P. 9.
12. Buros, O.K. (Ed.) (1953) : The Fourth Mental Measurements year-book, New-Jersey, The Gryphon Press, Highland Park, P. 797..



13. Getzels, J.W. & Jackson, P.W. (1967) : The Teachers Personality & characteristics in, *Handbook of Research on Teaching*, GAGE, N.L. (Ed.), Chicago, R and McNally & Company.
14. Gray, W.M. (1957) : The use of the Minnesota Teacher attitude inventory in the Selection, Counseling & Placement of Student Leachers, Unpublished doctoral dissertation Wayne State University.
15. Kearney, N.C. & Rocchio, P.D. (1956) : The effect of Teacher Education on the teachers Attitude", in *Journal of Educational Research* PP. 703 — 708.
16. Mc Neil, J.D. & Popham, W.J. (1973) : "The assessment of teacher competence" in, Travers, R.M. (Ed.), *Second Handbook of Research on Teaching*, Chicago, Rand McNally — College Publishing, P. 219.
17. Michaelis, J. (1954) : The Prediction of Success in Student Teaching from Personality & Attitude inventories, Univ. of California Pub. in Education, Vol. XI, No. 6, Berkeley; Univ. of California Press, PP. 415 — 484.
18. Muss, R.E. (1969) : Differential effects of Studing versus Teaching on Teachers Attitudes, *Journal of Educationel Research*, Vol. 63, No. 4, PP. 185 — 189.
19. Sandgren, D. L. & Schmidt, L.G. (1956) : Does Practice Teaching Change Attitudes Toward Teaching," *Journal of Edu. Research*, PP. 673 — 680.
20. Sears, R.R. et al. (1957) : *Patterns of Child Rearing* New York, Row, Peterson & Company, P. 395.
22. Tyler, L.E. (1965) : *The Psychology of Human Differences*, New York, Meredith Pub. Company, PP. 259 — 260.
22. Weaver, D.C. (1970) : The effect of the First year of Teaching on Teachers Attitudes to the Professional element in their initial Training Course, *The British Journal of Educ. Psy.*, Vol. 40, Part 3 P. 352.

سيصلر قريبا

« اتجاهات العمالة النسائية في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ -  
١٩٧٦ » دراسة ديموجرافية اجتماعية \*

اعداد :

د. ودااد مرقس

## دور المرأة فى التنمية

دراسة ميدانية مطبقة على قرية النوات محافظة الجيزة (١)

الأستاذة نادية شفيق العطار (٢)

تتطلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعبئة وتجنيد كافة الموارد الانسانية المتاحة فى مجتمع ما . وبالنظر الى الريف المصرى نجد انه يمثل أكثر من ٦٠٪ من تعداد السكان عامة ، لذا تعد أى جهود تخطيطية تبذل نحوه هى فى الواقع موجهة الى غالبية المواطنين . وتمثل المرأة الريفية قوة هائلة من الناحية الانتاجية الا انها لم تستثمر جهودها فى تنمية مجتمعها ، ولعل من أهم العوائق التى تواجهها هى القيم والتقاليد التى فرضت عليها ، ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين وهما :

١ - انتشار الأمية بين المرأة الريفية. وإثر ذلك ليس على عمل المرأة وإنتاجها فحسب ، بل يمتد الأثر الى النشء الذى تتولاه برعايتها وعنايتها ، ومزاوتها لعملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها ، والتى توجه وتفرض من خلال محتوى الدور لكل من الابن الذكر ، والابنة الأنثى .

٢ - نقص فرص التدريب المتاحة فى المجالات المختلفة ، ذلك التدريب الواسع المنظم يفرض الاستفادة بكافة مهارات المرأة الريفية واستعداداتها ، والذي يؤهلها لزيادة كفاءتها الانتاجية .

ولقد وضع المجتمع على عاتق المرأة القيام بدور الزوجة بكل ما يترتب عليه من واجبات ، وبدور الأم بكل ما يترتب عليه من مسئولية تنشئة الأبناء. الا أن هذه الأدوار الطبيعية مع أهميتها الفاتكة لم تعد كافية ، والجهود التى تبذل اليوم لتحقيق التقدم الاجتماعى فى المجتمع لم تؤتى ثمارها ما لم تشارك المرأة فى برامج التنمية سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى . وإلى أن يتغير دور المرأة فى الريف من مجرد زوجة ، الى دور المرأة العاملة والزوجة

---

\* رسالة ماجستير مقدمة لكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - قسم تخطيط اجتماعى  
ديسمبر ١٩٧٨ .  
\* ياحت يوحدة العقوبة .

مما ، فإن وضعها الاجتماعى سيبطل على ما هو عليه ، وليس المقصود هو العمل الى جانب الأب أو الزوج ، بل العمل الذى يتيح لها الحصول على الأجر والكسب فى مقابلة . وهناك حلقات مترابطة تؤثر فى محتوى دور المرأة ومستواها الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، حيث نجد أن المستوى التعليمى يؤثر فى نوع العمل ونوع العمل يؤثر فى مستوى الأجر ، ويوفر الأجر الذى تحصل عليه المرأة نوعا من الاستقلال الاقتصادى ويحدد مركزها فى الأسرة ، ويعطيها وضعاً متميزاً اذا ما قورنت بغيرها . كما تتأثر الأسرة ذاتها من حيث الارتفاع بمستوى أفرادها من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . هذه العوامل مجتمعة لها أثرها الحاسم فى الاسراع بمعدل التنمية ، حيث من المسلم به أنه لا يوجد اقتصاد حديث بدون عمالة نسائية كبيرة ، وأول اسهام للمرأة فى التنمية هو اسهامها كاملة . ولعل القضية الملحة هو كيف ننظم هذا العمل وترتفع بانتاجيته .

وتهدف هذه الدراسة الى الوصول لاجابة عن الأسئلة التالية :

( أ ) ما هى نوعية النساء اللاتي يشاركن فى التنمية الريفية ؟

( ب ) ما الدوافع التى تدفعهن الى المشاركة ؟

( ج ) ما المؤثرات المختلفة التى قد تعوقهن عن المشاركة فى برامج

ومشروعات التنمية ؟

وذلك بفرض الوصول الى زيادة مشاركة المرأة فى تنفيذ برامج التنمية مع تحديد الطرق التى تؤدى الى التنسيق بين الامكانيات والموارد المتاحة والاحتياجات الملحة مع وضع الأولويات ، وتوضيح مدى أهمية وتأثير أسلوب التنشئة الاجتماعية ، والقيم والمعايير السائدة فى تعلم محتوى الدور للمرأة فى المجتمع عامة ، وفى القرية بوجه خاص .

### نوع الدراسة ومنهجها :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التى تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها . والمنهج المستخدم هو المسح الاجتماعى عن طريق العينة .

### أدوات الدراسة :

تطلب استخدام منهج المسح بالعينة الاستعانة بمجموعة متكاملة من الأدوات ، واستخدام كل منها فى الحصول على نوع البيانات التى تتفق مع كل جانب من جوانب المشكلة المدروسة .

وقد اتبعت الباحثة ما يلي :

( أ ) القيام بمسح مكتبي للتعرف على الدراسات السابقة التي تناولت التنمية الريفية الشاملة عامة ، ومدى مشاركة المرأة فيها على وجه الخصوص ، كذلك محاولة الوصول الى مدى تأثير القيم والعادات وأساليب التنشئة الاجتماعية في مجتمع القرية على اسهام المرأة في مجالات التنمية ، وتعلمها لمحتوى الدور التي تمارسه في حياتها .

( ب ) وفي الجانب الميداني تم تصميم استمارة استبيان وتضم ثلاث استمارات منفصلة الأولى خاصة بالزوج رب الأسرة ، والثانية خاصة بالزوجة الأم ، والاستمارة الثالثة خاصة بالابنة قبل سن الزواج من ١٦ - ١٨ سنة .

وروعي عند تصميم الاستمارة أن تكون هناك أسئلة مشتركة في الاستمارات الثلاث ، لتوضح اتجاهات عينة البحث كل منهم على حدة تجاه القضايا المطروحة ومدى استجابتهم بالإيجاب أو النفي حول هذه القضايا ، مع مقارنة أثر اختلاف الأجيال بين الآباء والأمهات والبنات نحو المتغير الواحد . وجاءت استمارة الزوج ( الأب ) شاملة ٦٨ سؤالاً ، وتشمل استمارة الزوجة ١١٦ سؤالاً ، والاستمارة الثالثة وهي استمارة الابنة تشمل ١٠٣ سؤالاً .

#### مجالات الدراسة :

١ - المجال الجغرافي : قرية المنوات بمحافظة الجيزة .

٢ - المجال البشري : تم اختيار عينة عشوائية تمثل ٥٠ أسرة بطريقة عشوائية منتظمة ، وبلغ عدد أفراد العينة ١٥٠ مبحوث ومبحوثة حيث تمثل ٥٠ مبحوثاً وهو رب الأسرة ( الزوج ) ، و ٥٠ مبحوثة الأم ( الزوجة ) ، ٥٠ مبحوثة البنت ، مع مراعاة شرط أن تكون الخمسون أسرة متواجده فيها الأب والأم على قيد الحياة ووجود بنت من سن ١٦ الى ١٨ سنة ، وذلك كي تساهم العينة الهدف من الدراسة .

٣ - المجال الزمني : استغرقت فترة جمع البيانات حوالي أربعة

أشهر بدأت من نهاية ديسمبر حتى نهاية شهر أبريل عام ١٩٧٨ .

## الدراسة النظرية :

وقد تناولت عنصران رئيسيان :

### أولا - المرأة :

حيث استعرضت الدراسة البعد التاريخي لتطور تعليم المرأة ودخولها الى ميدان العمل خلال هذا القرن ، ودور كل من الشخصيات النسائية ، والرواد الأوائل من الرجال في الدعوة الى تحرير المرأة والتأكيد على ضرورة تعليمها كحماية وصيانة لها ، وفتح مجال العمل أمامها كي تثبت وجودها وتنطلق بطاقتها الكامنة .

وقد استعرضت الدراسة من خلال الاحصاءات تطور تعليم المرأة ومقارنتها بالنسبة لعدد التلاميذ الذكور ، وذلك من خلال مراحل التعليم المختلفة ، كما أوضحت الاحصاءات الخاصة بتطور خروج المرأة الى مجالات العمل المختلفة في كل من الريف والحضر ، مع تقدير قوة العمل من الاناث حسب الحالة العملية في حضر وريف الجمهورية ، وذلك بغرض التعرف على وضع المرأة مقارنا بوضع الرجل ، ومدى الأثر الإيجابي الناتج عن زيادة الاهتمام بتعليم المرأة ، وخروجها الى ميدان العمل ، والتوقعات الناتجة لزيادة اسهام المرأة في القوى العاملة في السنوات المقبلة ، ومدى مشاركتها بإيجابية في عمليات التنمية كما تناولت الدراسة تطور مساهمة المرأة في مجال السياسة والخدسة الاجتماعية ، وذلك من خلال تتبع تاريخ النهضة النسائية في مصر ومدى اسهام المرأة في مجال العمل الاجتماعي .

وبعد استعراض الموضوعات السابقة أمكن تحديد أهم العوائق التي تقف أمام قيام المرأة بدورها عامة وفي الريف بوجه خاص حيث تمثلت في الاتجاهات التقليدية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع والاعتقاد بأن دور المرأة في العمل ثانوي ، وأسلوب التنشئة الاجتماعية عامة وفي الريف خاصة ، الذي يفرض على المرأة منذ لحظة قدومها الى الحياة وحتى نهاية العمر ويحدد لها محتوى الدور الذي تمارسه .

كذلك يعد الجهل من أهم العوائق أمام انطلاق المرأة بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة ، كذلك تعد التشريعات الخاصة بالمرأة من العوائق التي تموق حركتها وتجعلها تفتقد الشعور بالأمان والاستقرار النفسى لها ولأبنائها ... حيث يتضح أن هذه التشريعات الصادرة غير ملائمة لطبيعة العصر والظروف المتغيرة .

كما يعد الافتقار الى برامج تنمية موجهة الى المرأة ، حيث تقوم هذه البرامج على أسس علمية يراعى فيها نوعية المرأة التى توجه اليها تلك البرامج . . . كل هذه العوائق مجتمعة هى التى تحول دون مساهمة المرأة بإيجابية بكل طاقاتها وإمكاناتها فى معركة التنمية ، ويتطلب ذلك اهتمام كل من الهيئات الحكومية والمجتمع المحلى فى بذل الجهود الإيجابية وتذليل عوائق انطلاق المرأة .

ويتمثل العنصر الثانى فى هذه الدراسة فيما يلى :

### ثانيا - التنمية :

وقد جاءت الدراسة بتحديد لمفهوم التنمية بعد استعراض لآراء المفكرين الاجتماعيين الذين عرفوها بأنها عملية توافق اجتماعى ، أو أنها تنمية طاقات الفرد الى أقصى حد مستطاع ، أو بأنها اشباع الحاجات الاجتماعية للانسان ، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة ، أو انها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها اشباع احتياجات الأفراد .

بينما أوضحت الدراسة أن التنمية الاجتماعية بمفهومها العريض هى عملية تغيير اجتماعى تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية ، وتعمل على ازالة المعوقات التى تراكمت عبر السنين ، لتقيم تنظيمات جديدة ونظم مستحدثة ، وتغى باحتياجات الأفراد ، وتلبى رغباتهم ، وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من اشباع تلك الحاجات والرغبات ، كما أنها تهدف الى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة فى المجتمع بحيث تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والسير بها فى طريق التقدم والنمو . كما تستهدف ازالة العقبات والمعوقات التى تقف فى طريق التنمية الاقتصادية ، ثم معالجة المشكلات وتدارك السلبيات التى قد تصاحبها أو تترتب عليها ، بالإضافة الى انها تعنى بتقديم خدمات اضافية للفئات التى لا تستطيع أن تتكيف مع المجتمع أو التى لا تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية التى تقدم لبقية الأفراد .

وهذا يوضح الأثر المتبادل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ومدى تلازم كل منهما للآخر كى تتحقق التنمية الشاملة .

وقد أوضحت الدراسة أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية كضرورة حتمية فى عصرنا الحاضر حيث يمكن معالجة مشكلات التخلف ، وتحقيق

معدلات سريعة للتنمية فى أقصر وقت مستطاع ، وبأقل تكلفة ممكنة ، وبأدنى قدر من الضياع فى الموارد البشرية والمادية ، مع الاشارة الى معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعيه والتي تتمثل فى الأهداف الخيالية ، والنماذج الدخيله ، وكبر حجم الموارد البشرية بالنسبة للطاقة الانتاجية للمجتمع وقد استعرضت الدراسة عوامل الاهتمام بالتنمية الريفية من خلال التنمية الريفية فى القرية ، وكذلك تطور خدمات التنمية فى الريف المصرى والاشارة الى بدأ حركة النهوض بالمجتمع الريفى المصرى ومصاحبته للحركة التحررية الوطنية التى قامت ضد الظلم والإقطاع . مع استعراض موجز عن أجهزة الخدمات فى الريف المصرى .

وأخيرا المحاولة لتحديد مدى اسهام المرأة فى تنمية مجتمعها فى جمهورية مصر العربية عامة وفى الريف على وجه خاص ، تطلب ذلك التعرف على العوائق التى حالت وتحول دون قيام المرأة بالأدوار المتطلبة منها فى عصرنا هذا ، ومعرفة طبيعة القيم والعادات السائدة وأساليب التنشئة الاجتماعية والثقافة الفرعية ، التى تتحكم فى طبيعة محتوى الدور الذى تمارسه المرأة .

### الخلاصة :

ان معرفة ما تقدمه المرأة فى مجال التعليم والعمل والنشاط السياسى والخدمة الاجتماعية ، تساعد كل هذه العوامل مجتمعة على تعميق دور المرأة فى التنمية خاصة فى مجال القرية التى تحتاج الى المزيد من الجهد والعمل ومشاركة المرأة للرجل لتحقيق التنمية الشاملة مع التأكيد على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والمحلية والتطوعية فى تذليل أهم العقبات التى تحول دون اسهام المرأة بصورة فعالة فى مجال التنمية العلمية بوجه عام ، وفى القرية بوجه خاص .

### أهم نتائج الدراسة :

#### فيما يتصل بأهم النتائج الخاصة بالحالة التعليمية :

١ - توضح نتائج الدراسة ارتفاع نسبة الأمية فى مجتمع القرية حيث وصلت بالنسبة لعينة الزوج ٥٢٪ (٢٦) ، وبالنسبة لعينة الزوجة ٨٤٪ (٤٢) ، وبالنسبة لعينة البنت ٥٤٪ (٢٧) من اجمالى حجم العينة لكل هـنهم .



٢ - تشير النتائج ان الأسباب الرئيسية لعدم حصول أفراد عينة البحث على قسط معين من التعليم ، كان بالنسبة لعينة الزوج : العامل الاقتصادي هو المتحكم حيث كانت اجابات عينة الزوج تحدد أنه في حالة وفاة رب العائلة أو قلة الامكانيات المادية المتاحة في الأسرة ، مما يؤدي الى عدم استمرار الابن ( الزوج حالياً ) في الالتحاق بالمدرسة ، ويتوجه الى بمزاولة أى عمل يساعدون لمواجهة تكاليف المعيشة ، ولكن كانت الأسباب الرئيسية لعدم حصول الزوجات ( الإهبات حالياً ) ، والبنات على أى قسط من التعليم ، ترجع الى تحكم الأهل ورفضهم لخروج البنات الى الدراسة ، وافتضح هذا العامل خاصة في مجتمع المزارعين من الآباء والذين يعملون في زراعة الأرض .

٣ - أوضحت نتائج الدراسة أثر التعليم في رفع مكانة المرأة ، حيث أكدت اجابات كل من عينة الزوجة بنسبة تمثل ٨٨٪ (٤٤) ، ونسبة ٨١٪ من اجمالى عينة البنات على هذا الاتجاه .

**وفيما يتصل بنتائج الدراسة الخاصة بالحالة المهنية والوافقة على عمل المرأة كانت كما يلي :**

١ - أوضحت نتائج الدراسة أن المهنة الغالبة لرب الأسرة من خلال عينة البحث كانت مهنة الزراعة ، بينما كانت نسبة الزوجات غير العاملات ( ربة البيت ) تمثل ٨٤٪ (٤٢) مع الإشارة الى أن هذه النسبة تقمن من خلال عملها في البيت بتربية الدواجن وصناعة منتجات الألبان وهذه الأعمال تعد دخل اضافي للأسرة بصورة غير مباشرة ، ولكنه لا يحقق عائداً مادي منفصل نتيجة الجهد الذى تقوم به ربة البيت . وكانت نسبة العاملات في عينة البنات ٢٨٪ (١٤) من اجمالى حجم العينة مع مراعاة ان هناك نسبة ١٦٪ (٨) من البنات العاملات يساعدن الأب في الزراعة بدون عائداً مادي منفصل .

٢ - أوضحت نتائج الدراسة أثر كل من التعليم وطبيعة مهنة الزوج أو الوالد على سلوكه نحو توجيه أبنائه وبناته لعمل محدد ، حيث أنه اقترح في حالة الوالد الذى يعمل في الزراعة وفلاحة الأرض يوجه أبنائه وبناته الى العمل معه في فلاحة الأرض ، بينما الزوج أو الوالد الذى يعمل في مجال التجارة أو وظيفة عامة أو عمل مهني ، وحصل على قسط من التعليم ، فانه يسعى لتعليم أبنائه وبناته ، ويوافق على مشاركة المرأة

للرجل في العمل والانتاج . كما أكدت عينة الدراسة مجتمعة على أن المهنة المفضلة والمناسبة للمرأة هي مهنة التدريس في المدرسة ، حيث أنها مهنة محترمة ومواعيدها مناسبة وأجازاتها كثيرة ، ولها دخل ثابت وفي زيادة مستمرة .

٣ - أكدت نتائج الدراسة على أن العمل يعطى للمرأة مكانة وقيمة وقدرة على ابداء الآراء والمشاركة في اتخاذ القرارات . مع مراعاة أن رأى المرأة كشريك أو ابنة هو رأى استشارى والقرار النهائى فى يد الزوج أو الوالد حيث يحكم بما يراه صالحا وطاعته واجبة .

أوضحت نتائج الدراسة مدى موافقة عينة البحث على اسهام المرأة فى مشروعات القرية سواء بالعمل فيها ، أو تطوعها لتعليم بنات القرية ، أو المساهمة بالمال فى مشروع يتفع نساء القرية . مع افتقار مجتمع القرية لبرامج التدريب المنظمة والخاصة بالنساء لتعليمهن مهارات وخبرات جديدة ولزيادة كفاءتهن فى مجال الانتاج .

**وفيما يتصل بمدى تأثير القيم والتقاليد السائدة وأساليب التنشئة الاجتماعية فى تعليم محتوى الدور للمرأة فى الريف جاءت النتائج تشير أن :**

١ - اتضح أن هناك تمييز وتفرقة واضحة فى معاملة الآباء والأمهات لأبنائهم الذكور وبناتهم الاناث ، فبينما يمنح الابن الذكر حريته الكاملة فى تصريف شئون حياته ، يكون نصيب الابنة قائمه من المنوعات والحد من الحريات والالتزام بالقيم والعادات والتقاليد السائدة ، وطاعة ولى الأمر طاعة عمياء ، وإذا خالفت الأوامر يكون نصيبها من الشدة والعقاب الصارم على عدم التزلمها بتوجيهات أولى الأمر لها .

وتوضح نتائج الدراسة تفصيل كل من الآباء والأمهات لانجاب الصبيان حيث يرون أن الابن يحمل اسم أبوه وعائلته ، ويعاون الوالد فى تكاليف الحياة ، بينما البنات لا يجيء من ورائهن الا المشاكل والمتاعب ومصيرهن مرتبط بأزواجهن وينشغلن عن الأهل فى حياتهن الجديدة بعد الزواج .

وفيما يتصل باتجاه عينة البحث نحو تعليم الصبيان والبنات ، كان الاتجاه الغالب هو الموافقة على تعليم الأولاد والبنات فى المدارس ، الا فى

حالات الأهل محدودى الدخل حيث يوجهون الأبناء والبنات الى العمل وترك الدراسة كي يعاونوهم فى تكاليف المعيشة .

٢ - أوضحت نتائج الدراسة اتفاق كل من عينة الآباء والأمهات على زواج البنت وهى صغيرة ستره وفخر للأهل ، مع التنويه الى ارتفاع السن المناسب لزواج البنت بالمقارنة بجيل الأمهات ولعل ذلك يرجع الى خروج الفتاة الى مجال التعليم والعمل .

٣ - أوضحت نتائج الدراسة انتشار المذيع ( الراديو ) بين أهالى القرية واقبالهم عليه كوسيلة للتسلية ، وهذا يوضح بدوره مدى أهمية وتأثير برامجه على مجتمع القرية ، وإمكانية استغلاله فى توجيه ونشر الثقافة الولىة الموجهة نحو تطوير العادات والتقاليد السائدة بما يناسب طبيعة العصر وتوضيح مدى أهمية التعليم والعمل فى رفع مكانة المرأة وصيانتها من الوقوع فى الأخطاء وضمان لمستقبلها .

٤ - وفيما يتصل بمدى الموافقة على اسهام المرأة فى العمل السياسى أكدت النتائج اختلاف الاتجاهات بين عينة البحث ، فبينما كانت السمة الغالبة فى عينة الأزواج تؤكد على أن الرجل هو القادر على تحمل مسئولية العمل انسياسى ومعتفرغ لأعماله وأن المرأة مكانها فى البيت لرعاية شئون وشئون الأبناء ، نجد أن اتجاهات عينة الزوجة وعينة البنات تتعاطف مع انتخاب وترشيح المرأة كمتعاطف مع بنات جنسها وتمكس مدى الاتجاه لنصرة المرأة على زميلها الرجل الذى يتمتع بكافة الحقوق والحريات ويؤيده دائما مجتمع الرجال ويشجعونه فى كل مجال .

٥ - أوضحت نتائج الدراسة أن الواقع الفعلى لأسر القرية يتميزون بالأعداد الكبيرة من الأبناء والبنات ، مع تأييد الأهل لفكرة تنظيم النسل الا أن هذا لا يعنى أنهم يمارسون فكرة التنظيم فعلا . كما أوضحت النتائج تطور الاتجاه من جيل لآخر نحو عملية تنظيم الأسرة حيث كانت اتجاهات عينة البنات مؤيدة لفكرة تنظيم النسل وعدم تركه للقدر وحده ، بينما نجد الآباء والأمهات يميلون الى القدرة والاتكالية فى عملية الانجاب ، ويرحبون بأى عدد من الأبناء ، خاصة الآباء الذين يعملون فى مجال الزراعة حيث تعد كثرة الأبناء ثروة فى أيديهم وعزوة لأهلهم . مع تأكيد عينة البحث على أن تنظيم الخلفة يجب أن تكون بالتراضى بين الزوج والزوجة ، وأن الله وحده هو الذى يرزق عباده .

### أهم التوصيات :

١ - ضرورة ايمان صانعي القرار سواء فى التنمية القومية أو فى التنمية الريفية بأن زيادة مشاركة المرأة فى عمليات التنمية هو شرط أساسى لتحقيق مفهوم التكامل فى التنمية ، كما أنه عامل من عوامل الاسراع بخطة التنمية •

٢ - ضرورة وضع سياسة عامة لاحتفاظ القرية بالعناصر القيادية الطبيعية التى نشأت فيها وتهيئة الفرصة لتدريبها وتطويرها حتى تكون أداة من أدوات احداث التطور والتقدم بين النساء الريفيات •

٣ - ضرورة اعادة النظر فى القوانين والاجراءات التشريعية التى لها آثار سلبية على مشاركة واسهام المرأة فى تحقيق أهداف التنمية الريفية •

٤ - ضرورة وضع سياسة تعليمية عامة تهدف الى إتاحة الفرصة للمرأة الكى تتعلم وتندرب وتعوض ما فاتها ، وذلك كى يمكن التغلب على النسبة العالية للأمية بين النساء ، سواء كان ذلك على مستوى التعليم النظامى أو فى فصول محو الأمية ومراكز التدريب المهنى ، وغير ذلك من المؤسسات التربوية والاجتماعية والإعلامية •

٥ - ضرورة وضع سياسة عامة لتطوير أساليب العمل بالقرية بحيث تطور الزراعة وينشأ الى جوارها الصناعات الزراعية التى تستوعب القوى العاملة فى الريف وخاصة بين النساء والتى تؤدى بدورها الى احساس المرأة بأنها تشارك فى زيادة الانتاج •

٦ - ضرورة إتاحة الفرص لانشاء جمعيات وتنظيمات نسائية بالريف لتقوم بدور قيادى تطوعى فى تطوير المرأة الريفية •

٧ - ضرورة توفير الجو الاجتماعى المناسب لقيام المرأة بدورها الفعال فى التنمية الريفية المتكاملة واثبات مقدرتها على اتخاذ القرارات والقيام بالمسئوليات الموكولة اليها وذلك من خلال تغيير مفاهيم المرأة عن نفسها وعن وظائفها ومسئوليتها التنموية ، وكذلك من خلال تغيير مفاهيم الرجل عن المرأة وإدراكه لأهمية مشاركتها فى جميع جوانب الحياة •

٨ - ضرورة الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية للأفراد ، من خلال جميع المؤسسات المدرسية وغير المدرسية مع التركيز على أساليب تغيير

الاتجاهات ، حتى يمكن اكتساب الأفراد للاتجاهات الصالحة المؤدية الى احداث التنمية المتكاملة .

٩ - ضرورة الاستفادة من كافة أجهزة الثقافة والاعلام فى توعية اهالى القرية خاصة فيما يتصل بأهم معوقات التنمية والتي تتمثل فى أن المرأة الريفية تنجذب كثيرا ، وما زالت نسبة كبيرة منها تعاني من الأمية والجهل ، وبالتالي تقل نسبة المساهمات من النساء فى المشاركة فى عمليات التنمية . مع توضيح مدى أهمية مشاركة المرأة للرجل فى دفع عجلة التنمية بخطى واسعة .

١٠ - العمل على إتاحة الفرصة للمرأة الريفية عامة ، والقيادات الطبيعية من بينها خاصة سواء من خلال التنظيمات النسائية أو النقابية أو الجمعيات الأهلية ، أو المؤسسات الأخرى للمشاركة فى وضع خطط التنمية الريفية وتنفيذها ، وقطف ثمارها .

سيصدر قريبا بحث «صورة المرأة كما تعرضها وسائل الاعلام»  
وتتكون هيئة البحث من ١٠٥٠ مصطفى سويقي مشرفا ، و د. ناهد رمزي ،  
والأستاذة سلوى العامري وصفية مجدى وفادية علوان وسهر فهم  
أعضاء \*

## العلاقة بين التعليم والحراك المهني

### (ج) الاجتماعي

#### الدكتورة مديحة السطفي

بدأت الخريطة الاجتماعية في مصر تتغير ملامحها منذ أن لجأ محمد علي إلى التحديث في البدايات المبكرة من القرن الماضي ، وكان التعليم غير التقليدي من بين وسائل الهامة في ذلك \*

ومنذ أن عاد رفاعة رافع الطهطاوي وأعضاء البعث العلمية المصرية إلى أرض الوطن واستخدمهم في الوظائف الفنية والإدارية الملائمة لتخصصاتهم العلمية وضح دور هؤلاء المتعلمين الجدد في الخريطة الاجتماعية المصرية دورا متميزا ورائدا وجديدا \*

ومنذ ذلك الوقت - بالتحديد - والعلاقة تتضح أكثر وأكثر بين التعليم من جهة والحراك المهني الاجتماعي من جهة أخرى \* ومن ثمة تأتي هذه الدراسة لتكشف بدقة - عن هذه العلاقة بطريقة لمبيريقية علمية على مدى فترات محددة في تاريخنا الاجتماعي المصري المعاصر \*

وتمثل نقطة البداية في هذه الدراسة إنه كلما اتسعت قاعدة التعليم وغدت الفرص متاحة بشكل أكبر وأعرض وأفضل أمام أبناء الطبقات كلها، وبصورة متساوية وعادلة ، فإن الحراك المهني الاجتماعي يبدو أيسر منالا وأكثر وضوحا \*

ولقد يكون من الملائم - هنا - أن أشير إلى أن المجتمع المصري على تاريخه المديد لم يعرف القيود الصارمة حول انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى أو من شريحة اقتصادية اجتماعية إلى شريحة أخرى ، صعودا أو هبوطا ، مثلما كان الحال في أوروبا في عهد الاقطاع estate system

---

\* قدمت هذه الدراسة إلى قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس في أغسطس ١٩٨٠ للحصول على درجة الدكتوراه ، إشراف الاستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد وهي مقدمة من مديحة السطفي ، خبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية \*

أو منلما هو الحال فى النظام الطائفى الهندى Caste System بل يمكن القول بان الملامح الطبقيّة فى مصر تختلف - بكثير - عما يرد فى الأدبيات السوسولوجية عن مجتمعات أخرى • ولقد عرضت الدراسة لذلك فى شيء من التفصيل ، ولقد ذهبنا إلى أن أحداث نوع آخر من التعليم الرسمى بالتوازى مع التعليم الدينى الأزهرى التقليدى ، مع مجانية النوع المحدث من التعليم بالكامل مع تخصيص رواتب للطلاب ، ترتب على ذلك أن انخرط فى هذا النوع العلمانى من التعليم أعداد كبيرة من أبناء الفلاحين الفقراء ، وتولاهم - بالتالى - مناصب كبرى فى الحياة المدنية والعسكرية ، مع استثناءات تتعلق بالانتماء المصرى وليس بالطبقة • ولعل المطالب الأولى للثورة العربية أن تؤكد ذلك •

بيد أن هذه الصورة تغيرت بعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ • إذ عمدت سلطات الاحتلال إلى تحجيم وتقليص التعليم والاكتفاء بتخريج أعداد محدودة من أنصاف المتعلمين لتزويد الإدارة المصرية بالكتابة • وكان ما لجأت إليه سلطات التعليم فى عهد الاحتلال فى ذلك ، هو إلغاء مجانية التعليم وفرض الرسوم المدرسية المرتفعة • مما قصر التعليم - بالضرورة - على أبناء الفئات القادرة اقتصاديا • ولقد أدى ذلك إلى حدوث تغيير هام فى ملامح الخريطة الاجتماعية المصرية وبخاصة فيما يتعلق بالوظائف العليا وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر والعقود الخمسة الأولى من القرن الحالى ثم كان التغيير الحاسم فى الصورة بتعميم مجانية التعليم العام إبان ولاية طه حسين وزارة المعارف عام ١٩٥٠ ، ثم تعميم المجانية فى جميع مراحل التعليم بعد ثورة ١٩٥٢ تحت عهد عبد الناصر •

إلا أن الصورة النظرية أخفت وتخفى ملامح أخرى ، ذلك أن سياسة التوسع فى قبول الأعداد الكبيرة من التلاميذ وعدم توفر الامكانيات المتاحة التى يمكن أن تقدمها الدولة ، كل ذلك أدى إلى هبوط ملحوظ فى مستويات التحصيل الدراسى ، مما أتاح الظاهرة الدروس الخصوصية أن تستشرى بشكل متنام فى مراحل التعليم جميعا بما فى ذلك التعليم الجامعى •

كما أن وجود التعليم الخاص سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية عن طريق دفع رسوم باهظة أمر يقلل من التكافؤ النظرى لفرص التعليم من حيث الكيف أمام أبناء الطبقات المختلفة •

ويتصل بذلك أن اختلاف الظروف المعيشية ( الغذائية والسكنية



وظروف الرعاية الأسرية ) يلعب دورا هاما في حجم وتوعية الفرص المتاحة أمام التلاميذ للدراسة وللتحصيل الدراسي .

وفى ضوء هذا كله ، تأتي أهمية هذه الدراسة فى أنها تكشف عن العلاقة بين التعليم والحراك المهنى الاجتماعى ليس عن طريق استقراء وتحليل النصوص الدستورية والتشريعية التى تحكم عملية التعليم فحسب ، والتى تعطى انطبعا غير واقعى عن مجانية العملية التعليمية والمساواة الكاملة فى الفرص أمام الطلاب جميعا أيا كان انتماؤهم الطبقي ، فهذه الدراسة تهدف الى محاولة التعرف على واقع عملية التعليم كما تمارس بالفعل ، والكشف عما اذا كانت المساواة النظرية وتكافؤ الفرص النظرى أمرا معمولاً به فى التطبيق وفى الواقع المعاش أم لا ، ومدى انعكاس ذلك على الحراك المهنى الاجتماعى .

ويعد الباب الأول الذى يتضمن الاطار النظرى للدراسة ، يتناول الباب الثانى نبذة تاريخية عن نشأة التعليم وتطوره وعلاقته بالبناء الاجتماعى منذ عهد محمد على وبعد محمد على وأثناء الاحتلال البريطانى ، ثم البناء الاجتماعى فى الأربعينات من هذا القرن مع الاهتمام بدراسة مختصرة عن التحليل الطبقي تناولت الملكية الزراعية والاقطاع ومدى انطباق ذلك على المجتمع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ . وقد سيزت الدراسة بعد ذلك بين ثلاثة اتجاهات متميزة فيما يتعلق بالسياسة التعليمية خلال الفترة المشار إليها على التوالى سياسة الأبعاد الثلاثة لنجيب الهلال واتجاه الكيف أو تعليم الصفوة لاسماعيل القباني واتجاه الكم أو سياسة الماء والهواء لمطه حسين .

ثم تتناول الدراسة بعد ذلك التعليم والبناء الاجتماعى بعد ثورة عام ١٩٥٢ . حيث تتناول تقلص نفوذ البورجوازية الكبيرة وبزوغ العسكريين كقوة قيادية ، وكذلك البورجوازية الوطنية والعمال الفلاحين وقوة التكنوقراطيين .

وتجئ فترة تالية للدراسة وهى ما بعد عام ١٩٦٥ فيعرض الجزء التالى منها للتعليم فى هذه الفترة والبناء الاجتماعى الذى يصاحبه فيتناول الجناح الجديد للرأسماليين والدور القيادى للعسكريين والتعليم الخاص بالإضافة الى الوضع الراهن للتعليم فى مصر .

وينخصص الباب الثالث من الدراسة للدراسة الميدانية . وتهدف الدراسة الميدانية الى الكشف عما اذا كان للتعليم دور في نقل الفرد من طبقة الى أخرى ، معتمدة في ذلك على اجراء مقابلات مع افراد ينتمون الى ثلاث مهن ، تعتبر مهنتان منها من مهن الدرجة الأولى ( وهى الأطباء والمهندسون ) أو من المهن التى تحتكرها الطبقة العليا ، وتعتبر الثالثة ( المعلمون ) من المهن التى اتأتى متأخرة فى التدرج المهنى فى المجتمع المصرى . وتقصّد الدراسة الميدانية الى المقارنة بين الثلاث مهن المختارة حتى يتضح ما اذا كان ثمة فروق فى الأصول الاجتماعية الاقتصادية للأفراد الذين يمتحنون كلا من المهن الثلاث وما اذا كان بالتالى امتحان بعض المهن مقصورا على طبقات معينة ، ومن هنا يمكن الاستدلال على ما اذا كان التعليم يؤدى الى حراك مهنى اجتماعى فى المجتمع أم لا .

كما تمت المقارنة بين ثلاث فترات زمنية ، وهى تبدأ ببداية الأربعينات فى هذا القرن بحيث بدأت تسرى التيارات الديمقراطية والتقدمية ، كما اتسمت بعدد من الاصلاحات التعليمية ، وهى الفترات التى عرضها الباب الثانى كخلفية تاريخية للدراسة وذلك فى محاولة لايجاد فروق بين هذه الفترات من حيث لمكانية الحراك المهنى الاجتماعى . وتشمل هذه الفترات الثلاث خريجي عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٥١ ، حيث كان التعليم العام بالمصروفات ، ثم خريجي عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ حيث عممت مجانية التعليم بشكل فعال ، ثم خريجي عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٧ حيث انتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية وبالتالى فقدت مجانية التعليم الرسمية الكثير من أهميتها . وهكذا تمت المقارنات على النحو التالى :

(أ) مقارنة بين الثلاث مهن بوجه عام .

(ب) مقارنة بين الثلاث مهن فى كل فترة من الفترات الزمنية الثلاث .

(ج) مقارنة بين كل مهنة على مدى الفترات الثلاث .

وتعتمد هذه المقارنات على العناصر التالية التى تضمنتها صحيفة المقابلة :

(١) التعليم .

(ب) المهنة .

(ج) الدخل .

(د) أسلوب المعيشة مثل الأملاك والسكن .

وذلك عن المبحوثين وآبائهم وأبنائهم ، حتى يتضح الحراك المهني الاجتماعي للأفراد على هذا النحو ومن خلال المؤشرات السابق ذكرها .

ولقد اعتمدت المقارنات على تحليلات احصائية منها اختبارات دلالة  
analysis of variance Significance Tests وتحليل تباين  
اختبار « ت » 't Test وبعض معامل الارتباط Correlation Coefficient  
باستخدام معامل بيرسون Pearson وذلك لنتائج الدراسة الميدانية التي  
أظهرتها صحيفة المقابلة Interview schedule  
بعد اجراء مقابلات مع المبحوثين .

وتستند الدراسة الميدانية على افتراض أن فرص الحراك المهني الاجتماعي محدودة وذلك لوجود تمايز في النسق التعليمي يجعل أبناء الطبقة العليا محكرين للمهن ذات المستوى الرفيع ، ذلك أن القضية ليست قضية إتاحة الفرص للفرد ليلتحق بالتعليم ولكنها قضية ما إذا كان يستطيع مواصلة الطريق حتى النهاية .

وهنا يبدو التمايز بين القادرين ماديا وغير القادرين ، وتبحث الدراسة في مدى وجود اختلافات لمن حيث الحراك المهني الاجتماعي على مدى الثلاث فترات الزمنية التي أشرنا إليها والتي تبدأ من الأربعينات وتمتد كل منها نحو عشر سنوات وذلك بافتراض أن الفترتين الأولى والثالثة تتشابهان من حيث تميز صفوف من أبناء المجتمع بالتعليم ذي المستوى المرتفع وذو المصروفات الباهظة ، في حين تختلف الفترة الزمنية الثانية أي الوسطى وهي التي شهدت بداية تطبيق مجانية التعليم في آونها أتاح فرصا جديدة أمام فئات أوسع من أبناء الشعب .

وتتفرع عن هذين الفرضين غروض للتحقق منها إجرائيا ، تتعلق بافتراض انتماء الأطباء والمهندسين الى أسر ذات مستوى اقتصادي اجتماعي أكثر ارتفاعا من أسر المعلمين ، كما يعيشون في مستوى أكثر ارتفاعا من ذلك الذي يعيش فيه المعلمون . كما تختلف نوعية أسلوب المعيشة من مهنة الى أخرى فهي متشابهة وأكثر ارتفاعا لدى المهندسين والأطباء منها لدى المعلمين ، كما تتفاوت الدخول مع اختلاف المهن في نفس الاتجاه ، وكما يختلف تعليم أبناء الأطباء والمهندسين من جانب إذ هو بالمصروفات حتى مع وجود التعليم المجاني بينما في حالة تعليم أبناء المعلمين فهو بالمجان كما أن

اتجاهات الأطباء والمهندسين نحو مهنتهم أكثر إيجابية من اتجاهات المعلمين نحو مهنتهم .

ولقد تم اختيار العينة من النقايات لكل من الثلاث مهن من السجلات المدونة بها . ولقد حدد حجم أكل عينة بثلاثين مبحوثاً نفى التسع فئات بحيث يكون المجموع الكلى مائتين وسبعين (٢٧٠) ، بعد مناقشة الأمور كثيرة تتعلق بالتمثيل وبسهولة إجراء العمل الميداني ، بحيث يسمح الأمر بالمعالجات الإحصائية وفي نفس الوقت لا يعوق سير تحليل النتائج بوجه عام ، وكذا يسمح بالمقارنات الممكنة على مدى الثلاث فترات الزمنية بين الثلاث فئات . ولقد تم اختيار العينة على أساس جداول الاختيار العشوائي للعينة من كتاب Social Statistics ، تأليف Blaloch بليلوك (١٩٦٠) مع أخذ القاهرة وحدها في الاعتبار كمجال جغرافي ، كما اختير عدد خمسة عشر مبحوثاً احتياطياً وضموها في قائمة مستقلة وذلك بالنسبة لكل من التسع فئات في حالة ما إذا لم يتم التوصل إلى بعض أفراد العينة الأصلية المختارة .

وتعرض النتائج الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطباء والمهندسين والمعلمين مقسمة على النقاط الرئيسية التي تمثل محور الدراسة ، وهي التعليم والمهنة والدخل وأسلوب المعيشة ، وذلك بالنسبة للمبحوث ووالده وأبنائه ، وتشمل النتائج بمقارنات من حيث المحاور السابقة بين المهن الثلاث وبين الفترات الزمنية الثلاث .

ويتميز المهندسون والأطباء في ذلك كله على المعلمين كما توضح النتائج ويلاحظ أنه بالنسبة لمهنتي الطب والهندسة فيوجد نوع من التوريث في المهنة من الآباء للأبناء بينما تخلو مهنة المعلم من ذلك . كما تعرض النتائج الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأبناء المبحوثين ولأسرهم ، وهنا أيضاً يتميز الأطباء والمهندسون .

ولا يمكن الزعم بأن نتائج هذه الدراسة يمكن تعميمها على المجتمع المصري ، بيد أنه يمكن القول بأن التعليم في المجتمع المصري في الوقت الحاضر يتخذ شكلاً طبقياً والمصروفات والدروس الخصوصية والكتب الخارجية والفروق المعيشية يعكس التقسيم الطبقي للمجتمع ، بمعنى أن فرص الاستمرار في التعليم غير متاحة إلا للقادرين فقط ، أما عن الفترة الزمنية الثانية ( بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ) فقد تغير البناء الاجتماعي في اتجاه

ينحدر نحو الاشتراكية وامتدت فرص التعليم لتشمل طبقات أعرض ، الأمر الذى ترتب عليه وجود احراك اجتماعى أكثر فى هذه الفترة بالتحديد وان كان لم يمس - جذريا - الطبقات الدنيا •

إما فى الفترة الزمنية الأولى ، أى منذ الأربعينات الى قبيل الثورة فيلاحظ وجود تقارب بين الثلاث مهن من حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى اذ لم تكن تكاليف التعليم باهظة ، وكان المتفوقون يحصلون على مجانية تفوق •

وعلى هذا فإنه يمكننا أن نفسر التوسع فى التعليم فى مصر على أنه سياسة أدت الى تثبيت النظام الطبقي القائم • حيث أنه أدى الى استمرارية بالنسبة للطبقتين البورجوازية والعليا على السواء وذلك بزيادة فرص أبناء هاتين الطبقتين فى وراثة آبائهم من حيث المكانة والمنصب بعد أن لم يعد متاحا لهم أن يرثوا ثروة مالية كبرى بعد أن حرمتهم منها القوانين الاشتراكية وهنا يمكن القول أن معالجة قضية الطبقة فى التعليم لا تكون الا بمعالجة التمايز فى المجتمع لانها لا تمس النسق التعليمى فى حد ذاته قدر ما تمس النظام الاجتماعى ككل •

فى دور اعداد التقرير النهائى بحث :

« ظاهرة الحجاب بين طالبات الجامعة المصرية »  
( أبعادها التاريخية والاجتماعية والنفسية والدينية )

أعضاء هيئة البحث

من داخل المركز :

مشرفا

د. زينب رضوان

عضوا وسكرتير فنى البحث

الأستاذة سلوى العامرى

عضوا

الأستاذ حسن الكاشف

مستشارين من خارج المركز :

أستاذ مساعد علم نفس

الأستاذ الدكتور قدرى حفى

مدرس تاريخ اسلامى

السيد الدكتور حسين عليوه

مدرس علم الاجتماع

السيد الدكتور على ليله

## تنمية المجتمعات المحلية

<sup>(١)</sup> T.R. BATTEN

### تقديم : د • (الهام عفيغي •)

يعتبر باتن أحد الكتاب المهتمين بالدراسات المتعلقة بتنمية المجتمعات المحلية ويعمل حاليا أستاذا بجامعة لندن وله عدة مؤلفات متعلقة بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع • ويركز المؤلف في هذا الكتاب أساسا على موضوع هام ، هو كيف يمكن مساعدة سكان المجتمعات النامية على تطوير مجتمعاتهم المحلية ويقع الكتاب في خمسة أبواب • الباب الأول مقدمة - والباب الثاني الفصول من الثاني إلى الرابع ويتناول فيها موضوع الهيئات العاملة في مجال التنمية وعلاقتها بالسكان • الباب الثالث يتضمن الفصول من الخامس إلى الثامن ويتعرض للأهداف والأساليب الهامة في العمل • والباب الرابع يحوى الفصول من التاسع إلى الثالث عشر يتناول فيها الأساليب والأدوات الفنية اللازمة • أما الباب الأخير وهو الفصل الرابع عشر فقد تناول فيه بعض المعايير التي تقودنا إلى مجتمع أفضل والكتاب يقع في ٢٣٨ صفحة من الحجم المتوسط •

### منهج الكتاب في العرض :

اتبع المؤلف في عرضه للموضوعات أسلوبا يعتمد على الدراسة المقارنة لعدة تجارب في أنحاء العالم الثالث ، وعرض فيها للمناهج التي اتبعتها كل دولة ودعم ذلك بقدر الإمكان بنماذج من هذه التجارب • ومن بين ثنايا هذا الكتاب تستطيع أن تتبين القواعد الأساسية الهامة في اختيار العاملين في المجتمعات المحلية الذين يتوقف على حسن اعدادهم نجاح أو فشل أى برنامج من برامج التنمية • والهدف الرئيسى للمؤلف هو عرض عدد كبير من المناهج والأهداف في مجموعة من الدول ومقارنتها معا ، وليس مجرد وصف سياسات ومناهج كل دولة على حدة • كذلك يقف موقفا محايدا من كل هذه التجارب •

- 1) T.R. BATTEN; Communities and their Development, fifth impression Oxford University Press, London, 1965.

\* الخبرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ، ورئيسة وحدة بحوث الأسرة •

### تحليل المحتويات :

يهمنا في أول الأمر أن نعرض لمفهوم المؤلف عن تنمية المجتمع المحلي فقد ذكر أنها « العملية التي يتم في خلالها العمل على دفع السكان في المجتمعات المحلية لمناقشة احتياجاتهم ، والتخطيط من أجل سد هذه الاحتياجات » . وهو يركز تماما على المجتمع المحلي بينما يرى أن هناك كتابا آخرين يركزون في تعريفهم على مراكز التنمية ويرون أنها « اتجاه من أجل النهوض بالمجتمع حياة أفضل عن طريق المشاركة الفعالة التي لا يد من العمل على استئثارها بين السكان من أجل ضمان استجابة متحمسة للتقدم في كافة المجالات سواء كانت ستقوم بها الحكومة أو الأهالي » .  
ويؤكد المؤلف على أن موضوع تنمية المجتمع المحلي ليس حديثا فقد كان موجودا ولكن تحت مسميات أخرى ، وأن التنمية الآن تركز على خبرة الماضي .

وقبل الحرب العالمية الثانية كان الموضوع الأساسي في التنمية هو وسائل الاتصال والموارد المادية ، ولكن الآن تقوم كثير من الهيئات الدولية مثل اليونيسكو وغيرها بتقدير كافة الإمكانيات المتاحة للدول النامية من أجل تعليم أبنائها ومساعدتهم على اعتناق مبادئ جديدة مناسبة وإتقان مهارات حديثة .

فالسكان قد تتقبل بعض التغييرات ولكن الأكثر أهمية من ذلك هو تغير أسلوب حياتهم ليتسنى لهم مسايرة هذه التغيرات التي قبلوها . وقد يقف عقبة إزاء ذلك شعور السكان بالانتماء الشديد لممارستهم التقليدية ، ولكن هذه الممارسات لا تنساق للمواقف الجديدة التي يأتي بها التغير مما يترتب عليه العديد من الآثار كزيادة الجريمة ، ضعف العلاقات الأسرية ، مقاومة السلطة التقليدية ، زيادة الهجرة إلى المدن ، ولنا لا بد أن يكون التغير المادي واللامادي على نفس الدرجة من الأهمية .

ويضع المؤلف بعض الاعتبارات الهامة في هذا المجال وهي :

- محاولة ادماج جهود المراكز التي تعمل من أجل تنمية المجتمع المحلي في كل متكامل من أجل النهوض بالمجتمع على أساس من التعاون .
- العمل مع الجماعة أفضل دائما من العمل مع الأفراد .
- دفع السكان للمساهمة بدور فعال بقدر الامكان في عملية التنمية .



- توجيه اهتمام أكثر لعادات السكان ومعتقداتهم وأساليبهم التقليدية وحاجاتهم الفعلية .

ويؤكد المؤلف على أن نجاح أو فشل مراكز تنمية المجتمع المحلي يتوقف على اتجاه المجتمع نحوها سواء كانت بالرفض أو القبول ، كذلك يتوقف على مدى اقتناع المجتمع بالمربين الذين يعملون في هذه المراكز ، ولذا يجب أن تتوفر لدى هؤلاء المربين مواصفات أساسية يأتي في مقدمتها أن يكونوا على دراية تامة بالأساليب التقليدية في هذه القرية حتى لو كان مستوى مهارتهم في المجالات الفنية لعملهم أقل من غيرهم ، وعليهم أن يعملوا على كسب ثقة وصداقة السكان .

ويؤكد المؤلف على أن السكان على كافة مستوياتهم وحتى في أشد حالات التخلف والفقر مستعدين دائما لتقبل الجديد ، ولكن هناك بعض الصعوبات التي لا بد من التغلب عليها ، وسوف أذكر مثلا واحدا من الأمثلة العديدة التي ساقها المؤلف :

ففي الهند مثلا قدم مركز التنمية بإحدى القرى وهي ultar pradesh نوعا جديدا من حبوب القمح المحسنة ، ولكن السكان رفضوا تعميم استخدام هذه الحبوب بعد تجربتها ، وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها أن السكان اعتادوا زراعة بعض أنواع الحبوب الأخرى بجوار القمح حتى إذا فشل المحصول استطاعوا تعويض خسارتهم ، ولكن الحكومة رفضت ذلك مع الحبوب الجديدة ، كذلك وجدوا أن هذا النوع الجديد من القمح كبير الحجم لدرجة أن الزوجات تواجه صعوبة كبيرة في عملية طحن الغلال وإعدادها خبزا ويترتب على ذلك آلام شديدة في الظهر واليدين كما أن طعم الخبز يختلف عما اعتادوا عليه ، كذلك اكتشفوا أن القش الذي يستخرج من الغلة الجديدة لا يصلح كعلف للحيوانات أو لصنع أسقف المنازل ، كذلك لا يمكنهم استخدامه كوقود والمزارعون عادة في حاجة ماسة إلى هذه المخلفات لأنها تشكل جزءا هاما من اقتصادهم ، ولذلك ينتظرون إلى أن تستخدمهم لهذه الأنواع الجديدة به مغامرة كبيرة على الرغم من وفرة محصوله .

ولذلك فإن النجاح الحقيقي للمركز يكمن في سده للاحتياجات الفعلية للأهالي ومن أجل تحقيق ذلك لا بد للعاملين بالمركز من أن يقوموا بما يأتي :

— دراسة قيم السكان وعاداتهم ومعتقداتهم •

— أن يكونوا على وعى كامل بأن أى تغير يحدث فى أحد مجالات الثقافة لا بد أن يؤثر فى المجالات الأخرى •

— أن يكونوا على دراية كاملة بما يكمن فى الثقافة من نواح قريبة من قلوب الأهالى وتلقى قبولهم •

— أن يحاولوا التعرف على هذا الجزء الخفى من الثقافة والذي قد يكون أفراد المجتمع أنفسهم ليسوا على وعى به •

— أن يتعرفوا على الجماعات الرسمية وغير الرسمية من أجل التعرف على القادة الذين يشكلون الرأى الجمعى •

— أن يقوموا بعقد علاقات صداقة وثقة مع السكان •

— الوصول الى اتفاق مع السكان حول التغير المرغوب فيه من قبلهم •

— واحيدا على المركز أن يثبت أن التغير المقترح هو تغير مأمون •

ويجب على العاملين بالمركز أن يكونوا على وعى بأن أفسكارهم التى نجحت فى نبثاتهم وثقافتهم قد لا تنجح فى المناطق الأخرى التى تتبنى ثقافة مختلفة • وأن التغير الذى يأتى من الخارج بالقوة قد يقاوم مقاومة شديدة ، ولذا فإن رضاء السكان وموافقتهم قبل فرض التغير الجديد لازمة — وعلى ذلك فإن المراكز الموجهة من قبل الأهالى تصل الى أهدافها وتعطى نتائج عظيمة وإن كانت مشاركة السكان وحدها لا تكفى بل لا بد أن يتوفر معها إيمانهم التام بما يريدون أن يحققوه •

ويركز المؤلف أيضا على نقطة هامة لنجاح أى هيئة عاملة فى مجال تنمية المجتمع المحلى ، وهى أهمية ما يختاره المجتمع لنفسه وذلك عن طريق تنبيه أفراد المجتمع حتى يكونوا على وعى بمشاكل مجتمعهم وعليهم أن يقدرروا كجماعة تقبل مسئولية مواجهة هذه المشاكل ثم بعد ذلك عليهم أن يعملوا أنفسهم لحلها وقد يلجئون الى الاستعانة ببعض المساعدات المادية من خارج المجتمع ، وأخيرا أن يواجهوا مسئولياتهم بطريقة جماعية ، يعملوا على حل كافة مشاكل مجتمعهم • وعلى المجتمعات أن تنشط فى تطوير

نفسها واختيار أهدافها ووضع الخطط لها وتنفيذها ، وعلى الهيئة أن تساعد السكان على أن يعثروا على ما يريدون فعلا أن يقوموا به ، ألا يكون لديها أى أهداف مسبقة ، وأن يحققوا ما يريده السكان فعلا وليس ما تريده الحكومة ، وقد يعتقد البعض أن المشروعات التى تقوم فى المجتمعات المحلية هى مجرد وسائل لتشجيع بعض التطورات المادية مثل تمهيد الطرق ، نظافة المياه ، بناء المدارس ، إقامة مراكز رعاية الأمومة والطفولة . ولكن كل هذه البرامج لها أيضا أهميتها الثقافية التى لا تقل عن النواحي المادية .

وهناك العديد من الطرق التى تتبعها الهيئات العاملة فى التنمية فى هذه المجتمعات المحلية . فعليها أن تعد المجتمع نفسه لتقبل المشروعات الجديدة وذلك عن طريق التعرف على أنواع الصراعات الموجودة فى المنطقة والتى قد تتعلق بالعصبية القروية ، أو الدين أو نواح اقتصادية . وعلى العاملين فى مراكز التنمية أن يتجنبوا بقدر الامكان الاتصال بأى جماعة فى المجتمع على حساب الأخرى وعليهم أن يتعاملوا مع الجميع والمثال على ذلك ما حدث فى  
Puerto Rican Division of Community Education

حيث بدأ المشروع تعليميا فقط ، ثم انسحب على باقى المشاكل التى يعاني منها المجتمع وقد أتاح المسئول عن التنمية الفرصة للأهالى لكى يعبروا عنها ، وكان لزاما عليه أن يعطى الفرصة للجميع فى الحديث عن تلك المشاكل سواء كانوا أغنياء أو فقراء . ملاكا أو عمالا . قادة أم تابعين وعليه أن يدفعهم بأسلوبه الى أن يسألوه المساعدة .

وهذا المنهج قد يستغرق وقتا وجهدا كثيرا ، وفى بعض الأحيان استمروا فى أحد المجتمعات ويناقشون موضوع بناء مدرسة فى تسعة شهور ولم يستغرق بناؤها بعد ذلك ستة أيام . هذه المناقشات أسلوب هام من أساليب التنمية وفى أثنائها يحقق السكان فهم أعمق للأساليب الجديدة ويعيدوا النظر فى أساليبهم القديمة . ويعيدوا أنفسهم للتغيير . ومن أهم واجبات موظف التنمية أن يعرف أن الوقت المناسب قد حان لتنفيذ ما يراد تنفيذه من مشروعات مقبولة من قبل الأهالى بعد المناقشات التى دارت حولها . ليس المهم فقط بناء مشروع بل الأكثر أهمية هو مساعدة السكان على أن يتعلموا أسلوب الحياة الصحيح والعمل الجماعى ، حيث يمكنهم أن يواجهوا بعد ذلك أى مشكلة تطرأ على حياتهم الجماعية .

وهناك منهج آخر وهو يقوم على إقامة مجموعة من الجمعيات التعاونية

التي تخدم فئات معينة في المجتمع وهذه الجمعيات تساهم في تحسين الموقف الاقتصادي لكثير من السكان . هذا بالنسبة للمناهج المتبعة .

وقبما يتعلق ببناء المجتمع المحلي فقد تطرق المؤلف الى موضوع على درجة كبيرة من الأهمية وهو خاص بتلك الجماعات السكانية التي تضطر الى الهجرة للمناطق الصناعية بحثا عن العمل ، وهم يهاجرون بمفردهم ونادرا ما تصاحبهم عائلاتهم وذلك بهدف تحقيق استقرار مادي لأسرهم معظمهم ينجح في ذلك ، ولكن يدفعون الثمن من الناحية الاجتماعية - ففي مجتمعاتهم الريفية يعرف كل منهم الآخر جيدا فهم يقيمون معا ويعملون معا ، ولهم نفس الأهداف ولديهم الشعور القوي بالانتماء . ولكن حينما يهاجرون الى المدينة وخاصة تلك المدن السريعة النمو يختفى هذا الشعور بالانتماء لأنهم يعيشون فيها كأفراد وليس لديهم تقاليد جماعية ، بعضهم ينجح في أن يعيش بهذا الأسلوب الجديد ولكن منهم من يفشل ويعيش منعزلا بعيدا عن أى نوع من أنواع الحياة الاجتماعية . «حينما تواجه الهيئات العاملة في مجال تنمية المجتمع المحلي إحدى هذه المواقف فإن عليها أن تعمل على خلق مجتمع وليس تنمية مجتمع وتسعى الى تحقيق ذلك عن طريق جذب السكان الى جماعات تقوم بأنشطة خاصة أو عامة اجتماعية أو ترويحية وهذه العملية تتم على مرحلتين :

- الأولى : على مستوى الجماعات باعتبارها تضم أعضاء متعاونين معا .
- والثانية : على مستوى المجتمع على اعتبار أنه يضم هذه الجماعات التي تتأثر بسلوك أعضائها .

وبرامج التنمية المحلية في الحضر تعتمد تماما على الظروف المحلية المختلفة وعلى تنوع احتياجات الأفراد ، ولكن لا بد أن يتكون الشعور بالانتماء والمشاركة في المسئولية وذلك عن طريق الارتباط الناس معا في جماعات صغيرة تسير الأمور بها بالأسلوب الديمقراطي وعليهم أن يتعلموا الاهتمام برضاية من حولهم واحترام آرائهم « عندئذ سوف يولد المجتمع الجديد .

وقد ركز المؤلف أيضا على أهمية المدرسة كوسيلة للتعليم في المجتمعات المحلية وعلى الدور الهام الذي يلعبه المدرس حتى يجعل من مدرسته مدرسة محلية أي هدفها الأول البيئة المحلية وخدمة السكان وتقديم ما يملكه من معرفة لهم وأن يساعد في خلق « هدف تعليمي » وذلك عن طريق مساعدة السكان لكي يروا العلاقة بين التعليم في المدرسة ونحو

مجتمعهم المحلي . وأن المدرس المدرب تدريباً جيداً على التدريس في المدارس بالمجتمعات المحلية عنصر هام لنجاح هذه المدارس حتى يتسنى له أن يقوم بتطبيق الأساليب المختلفة التي تتبع في تعليم السكان في هذه المجتمعات .

وقد تبين من الدراسات المختلفة أن هناك ارتباطاً قوياً ومباشراً بين الجهل من جهة وكل من الفقر وارتفاع معدلات الوفاة وزيادة الأمراض من جهة أخرى ، ولو نظرنا إلى تاريخ حركة التعليم نجد أن أكثرها يحدث بعد ظهور بعض الأحداث التاريخية الهامة في تاريخ الدول ، ومثال ذلك روسيا وتركيا . والتعليم ليس نشاطاً بمنزلة ولكنه جزء من التنمية المحلية يتفاعل مع الأنشطة الأخرى في المجتمع المحلي .

ولكن كيف يمكن تقديم الأفكار الجديدة في المجتمع وما هي الأساليب التعليمية التي تتبع في ذلك ؟ ٩٠٠ يعدد المؤلف مجموعه من هذه الأساليب التي استخدمت في مناطق مختلفة من العالم ولكنه يضع في الاعتبار الأول أهمية خاصة للدراسة الجماعية وأنها أكثر فعالية من القراءة الفردية وخاصة في دفع السكان للمشاركة في عملية التنمية ، ويركز أيضاً على أن الصور أكثر تعبيراً عن المعاني المراد تقديمها عن غيرها من الأساليب مثل الكلمة المكتوبة ، وذلك في المجالات التعليمية المختلفة كذلك هناك الراديو ، وعن طريقه يمكن نقل الكثير من الأفكار عن الطهي والتمريض وغيرها وهو أسلوب سهل لأنه لا يحتاج إلى انتقال المرأة لتلقي التعليم بل تستطيع أن تستفيد وهي موجودة بمنزلها وقد نجح هذا الأسلوب كثيراً في البرازيل . كذلك هناك الأفلام التي لها دورها الهام في تقديم الأفكار الجديدة للسكان واعدادهم للتغير وهي وسيلة أكثر جاذبية من الكلمة المطبوعة والاذاعة ، إلا أن عيبها الوحيد أنها تتكلف كثيراً هناك أيضاً أسلوب الحملات وهذا الأسلوب كثيراً ما يحالفه النجاح السريع ، ويرجع هذا النجاح إلى التخطيط الناجح للحملة والعلاقة المباشرة التي تتكون بين المخططين لهذه الحملة وبين السكان حيث يقوم الاحساس بالثقة المتبادلة التي هي مفتاح هذا النجاح . ويقول المؤلف : « أن الحملة من أفضل الأساليب لتقديم الاختراعات الحديثة بسرعة للجمهور فهي عادة ما تكون كثيفة وقصيرة ولكن من الأفضل أن يكون هناك متابعة حتى تتأكد فعاليتها باستمرار ومعظم برامج التنمية الريفية

تتضمن تغيرات محددة من أنواع متعددة من أجل تقديمها للسكان وهناك أسلوب آخر هو المدرسة المتنقلة \* Movable school وأهم شيء هنا هو اختيار الموقع المناسب لكي يتاح فرصة استفادة أكبر عدد من السكان وقد كان هذا الأسلوب من أنجح الأساليب في « جاميكا » هناك أيضا المعارض المحلية والأسواق باعتبارها أساليب لتقديم الأفكار الجديدة للسكان ، والمعرض المحلي الصغير الذي يوجد في بقعة ريفية يكون استفادة الريفيين منه أفضل كثيرا مما لو كان موجودا بالقرب من المدينة ولذا فإن اختيار موقعه من أكثر العناصر أهمية لنجاحه ويمكن الاستفادة من المعارض من جهتين :

أولا : تقديم أفكار جديدة وأدوات وأساليب جديدة في الزراعة وأدوات حديثة للزوجة .تستخدمها في المنزل وأطباق جديدة .تعدها لأسرتها .  
ثانيا : تقديم أنواع جديدة من المحاصيل وسلاسلات جديدة من الحيوانات . كذلك حرف يدوية يمكن أن يتعلمها السكان .

ويقع على العاملين في كل من المدارس المتنقلة والمعارض المحلية عبء كبير في ضرورة الاتصال اليومي بالسكان حيث لا بد من أن يعقدوا علاقات طيبة معهم حتى يمكنهم أن يؤثروا عليهم .

أن قوة تأثير هؤلاء الذين يعملون مع الجماعة تأتي من قيمة الخدمات التي يقدمونها ، والعامل من قبل مراكز التنمية لا يستطيع أن يعمل مع الجماعة من الخارج بل يجب أن يصبح عضوا بها مثل غيره من الأعضاء الآخرين من السكان ، ويعتمد على إمكانياته من أجل أن يكسب احترامهم وعليه أن يتحل بالصبر والمرونة لأن عمله يتطلب الاتصال على المدى الطويل بينه وبين الجماعة .

ويؤكد المؤلف على ضرورة أنه يوجه للعاملين في مجال التنمية برامج تدريبية خاصة حتى يكونوا على مستوى المسئولية التي تقع على عاتقهم لأن عليهم عبئا كبيرا في نجاح السياسة التي وضعت للتنمية فهم الذين يقترحوا المجالات المختلفة للعمل وأنسبها للسكان ، وكيف يمكن أن تكون أكثر فعالية والصعوبات التي قد تواجههم وكيف يمكن التغلب عليها .

---

\* عبارة عن عربة بها مجموعة من المعدات البسيطة يعمل على إدارتها اثنان من موظفي التنمية مهمتها هي مساعدة الناس لكي يساعدوا أنفسهم في تحسين أحوالهم .

وقد أهتم المؤلف اهتماما كبيرا بأسلوب العمل مع الجماعة وذكر أن الجماعة عادة ما تكون متوسطة الحجم وأهم ما يميزها في تلك المجتمعات المحلية أن كل عضو من أعضائها يعرف الآخر جيدا ويربط فيما بينهم علاقات صداقة مما يترتب عليه في النهاية سهولة اتخاذ القرارات . وفي الجماعة يتعلم الأعضاء كيف يفكرون ويناقشوا ويقرروا . ومن أهم الوسائل التعليمية في العمل مع الجماعات « شريط الصور » (١) ، الذي يتيح الفرصة للمشاركة في المناقشة .

وهناك تجربة رائدة من أوغندا عرض لها المؤلف أيضا كاسلوب من أساليب العمل مع الجماعة وهي « حركة نوادي النساء » التي قامت من أجل مواجهة الاحتياجات الاجتماعية للنساء في المناطق الريفية وهي تعتمد على الإدارة الذاتية فهم الذين يختاروا رائداتهم ويضعوا بأنفسهم البرامج اللازمة لهم في كافة الأنشطة ، والتعليم والممارسة يسيران معا يدا في يد . ولكن الاهتمام ينصب أساسا على نوعية ما يتلقوه وليس الأسلوب المتبع في التلقين كذلك يهتموا أيضا بمواجهة احتياجات الأعضاء الفعلية .

والحقيقة أن عملية اختيار وتدريب العاملين على درجة كبيرة من الأهمية فإن العاملين أكثر أهمية من البرنامج نفسه . وعادة ما يعوز الدول النامية العاملون المدربون تدريبا عاليا ، والأهم من ذلك هو الاستعداد للعمل في الريف لأن ظروف العمل عادة في الريف غير مريحة ، فالعمل في الريف شاق والنجاح بطيء وغير مضمون ، ومعظمهم يفضلون العمل في المدينة . ويعرض المؤلف لثلاث مستويات من العاملين في مجال تنمية المجتمعات المحلية ولكن يجمع فيما بينهم أهداف عامة مشتركة تنحصر في أن تقوم الهيئة القائمة بالتدريب :

١ - بتقديم المعلومات الكافية لهم حتى ينقلوها بدورهم الى أعضاء المجتمع الذين سوف يعملون معهم .

٢ - تدريبهم على أساليب نقل المعلومات وتشجيع المبادأة المحلية وتنظيم الجماعات في المجتمع المحلي لدراساتهم .

٣ - تلقينهم أساليب الاتصال اللازمة للعمل في المجتمعات المحلية وتزويدهم بالصفات اللازمة التي تتطلبها طبيعة عملهم .

---

(١) عبارة عن فيلم مؤلف من صور مساكنة مذيعة بشروح يستخدم كوسيلة إرشاح تعليمية وهو مفصل لانه رخيص وسريع الإعداد .

وذلك بهدف مدهم بالمعلومات والمهارات العملية التي هم بحاجة إليها في عملهم . وقد تختلف من مكان لآخر باختلاف الهدف من التدريب ، وهناك محركات أساسية في اختيار هؤلاء المدربين يأتي في مقدمتها القدرة على قيادة الآخرين ، وعادة ما يتم اختيارهم عن طريق المقابلة الشخصية ، وفي بعض الأحيان تعقد لهم اختبارات قدرات . وهناك أنواع مختلفة من التدريب عرض لها المؤلف ، منها التدريب للعاملين نظير أجر تقدي والتدريب للعاملين المتطوعين ، وهذا بخلاف التدريب قبل الخدمة والتدريب أثناء الخدمة . والتدريب بصفة عامة له أشكال مختلفة ويخدم أهدافا متعددة تختلف باختلاف الاحتياجات . ويختلف البرنامج التدريبي في حجمه ، فقد يكون يوما أو شهرا وقد يستمر لسنة أو عدة سنوات .

### الاتجاهات الأساسية للمؤلف :

أوضح المؤلف منذ البداية أنه لا يكتب لكي يؤيد بعض هذه الآراء على حساب الأخرى بل يرى أن كل هذه الآراء مقبولة ولكن هذا لا يعني أنها تنطبق على كل المواقف وكل المجتمعات ، لأن كل مجتمع له احتياجاته التي تختلف عن غيره من المجتمعات بل أن هذه الاحتياجات داخل المجتمع نفسه تختلف باختلاف الظروف والزمن .

وقد كان اهتمام الكاتب أساسا منصبا على الهيئات التي تهتم بالسكان ويركز بصفة خاصة على التعامل مع الجماعات وأن المهارة في العمل مع الجماعة هي الأداة الأساسية في العمل بتنمية المجتمع المحلي ، وكذلك لم يكن يهدف إلى التعريف بتنمية المجتمعات المحلية ولكنه كان يهدف إلى التعريف بالأنواع المختلفة من العمل بالمجتمعات المحلية والمقارنة فيما بين تلك الأنواع . وأن تنوعت الهيئات العاملة في التنمية المحلية إلا أنها تشترك في هدف أساسي هو التأثير على أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكهم نحو الأفضل .

والمجتمع الأفضل هو الذي تنهياً به من الظروف ما يجعل السكان يشعرون بالافتقار وأن حصيلة ما يجنونه أكثر مما يفقدونه .

كذلك يؤكد المؤلف على أن التنمية لا بد أن يلازمها التغير . وأخيرا فإن أهم الأسس التي يراها المؤلف لازمة لنجاح برامج التنمية في المجتمعات المحلية حتى تسير نحو الأفضل هي :



١ - دفع السكان لكي يقرروا فعلا وبالضبط ماذا يريدون ، وعندئذ يساعدونهم في الحصول على ما يريدون .

٢ - أن يتوفر للسكان الاحساس بالاكتماء .

٣ - الابقاء على الجماعات القائمة ومحاولة اقامة جماعات جديدة أو تطوير تلك الجماعات الموجودة من أجل أن يكون لدى كل فرد الفرصة لكي يعبر عن كيانه عن طريق علاقته مع الآخرين .

صدر عن بحث المسح الاجتماعي الشامل دراسة بيوجرافية  
شارحة منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٢ وتتضمن توثيقا للمؤلفات عن لاسكان  
والبناء السياسى والتثقيف والتدرج الاجتماعى والتعليم والصحة •

عرض الكتاب :

« الإمبراطورية التي انفجرت :  
ثورة القوميات بالاتحاد  
السوفيتي

الأستاذة هيلين كارير دانكوس

L'Empire éclaté : La révolte des nations  
en U.R.S.S.

Hélène Carrère d'Encausse  
(Flammarion — Paris 1979 — P. 314).

تقديم : أميرة عبد اللطيف مشهورة (م)  
باحث بالمراكز القومي للبحوث الاجتماعية بوالجنانية

تعريف بالكاتبة :

الأستاذة الفرنسية هيلين كارير دانكوس خبيرة دولية متخصصة في الدراسات عن الاتحاد السوفيتي وباحثة بمركز دراسات العلاقات الدولية وهي أستاذة بجامعة باريس ولديها عدة مؤلفات عن الاتحاد السوفيتي منها « الإصلاح والثورة » لدى مسلمى الإمبراطورية الروسية (١٩٦٦) ، « تاريخ آسيا الوسطى » ، « قرن من الإدارة الروسية ١٨٦٧ - ١٩٦٧ » ، « الاتحاد السوفيتي من عهد لينين الى عهد ستالين ١٩١٧ - ١٩٥٣ » (١٩٧٢) « السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط » (١٩٧٥) « البلشمية والأمة من المناقشات النظرية الى تشييد دولة متعددة القوميات » ، « الماركسية وآسيا ١٩٥٣ - ١٩٦٤ » (١٩٦٥) و « الاتحاد السوفيتي والصين أمام ثورات المجتمعات قبل التصنيع » (١٩٧٢) وهما مؤلفان بالاشتراك مع الأستاذ ستيفوارت شرام S.R. Schram مدير مركز الدراسات عن الصين المعاصرة بلندن ، وآخر كتاب صدر للأستاذة هيلين كارير دانكوس هو كتاب « السلطة المصادرة » Le pouvoir confisqué الذي صدر عام ١٩٨٠ ويتناول بتحليل دقيق الميكانيكية السياسية للحزب

الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وكيفية هيمنة هذا الحزب على المجتمع السوفيتي .

### عرض الكتاب :

تبدأ الكاتبة مؤلفها بتحليل عام لدولة الاتحاد السوفيتي من حيث اختلافها عن الدول الأخرى من عدة نواح ، فهي جغرافيا شبه قارة تجمع بين القارة الآسيوية والقارة الأوروبية ، كذلك فهي شبه إمبراطورية « في عهد تلاشت فيه الإمبراطوريات » ، وأخيرا فهي ليست دولة العمال والفلاحين كما تعارف الكثيرون على تصورها بل هي في الحقيقة دولة القوميات .

وفي سنة ١٩٢٦ كان شعب الاتحاد السوفيتي يتضمن ١٩٤ قومية ثم أصبح يضم ١٢٦ قومية سنة ١٩٥٩ وأخيرا توجد الآن ٩١ قومية تعيش بهذه الدولة وتتكلم بما يقرب من مائة لغة مختلفة ، هذا الشعب الذي لا يتكلم لغة واحدة لا يجمعه أيضا تاريخ موحد الى جانب تعدد أجناسه وتقاليد ومعتقداته الروحية ، وبالتالي فهو شعب متعدد الأشكال يجمع بين أفراد متباينين من حيث الثقافة والشكل physique ، شعب سمته المشتركة هي التباين .

كذلك فهذه الدولة « شبه القارة » تعرضت على مر التاريخ لفزوات من كل جهة وقد حمل الغزاة عادات وأديانا وأفكارا متعددة ، ويتعاش اليوم أحفاد هؤلاء الغزاة جنبا الى جنب مع الشعب السوفيتي ، والجدير بالملاحظة أن جواز سفر المواطن في الاتحاد السوفيتي يتضمن بيانين فيما يختص ببيان الجنسية ، حيث هناك بيان موحد « سوفيتي » يشير الى الجنسية العامة citoyenneté وبيان آخر بالقومية nationalité (روسي ، أوكراني ، ... ) .

وتتساءل الكاتبة في مقدمة مؤلفها عن كيفية تعايش هذا الشعب فيما بينه بالرغم من تعدد أصوله ، هذا الشعب الذي نشأ بعد الثورة العمالية والذي يعتقد أيدولوجية وحدة الأفراد وتماثلهم أمام رأس المال والعمل ، هل استطاعت الأيدولوجية الماركسية أن تقضى على التباين الاجتماعي ؟ هل الاتحاد السوفيتي هو في الواقع دولة العمال أم هو استمرار لنظام إمبراطوري ؟ هل استطاعت الماركسية أن تشكل المجتمع الجديد بالقضاء على الاختلافات التي تشكل أفراداه ولذلك عن طريق الاعتراف بوحدة المصير ،

أم أن - على العكس - كان التفوق للتيارين القومي والتاريخي والثقافي والفكري .

وترى الكاتبة أن تاريخ الاتحاد السوفيتي ليس بحدث حيث يتضمن جيلين منذ قيام ثورة ١٩١٧ ، وبالتالي فقد أتاحت الفرصة لتشكيل الأفراد تبعاً للأفكار الجديدة للثورة ، وعلى هذا الأساس فإن دراسة هؤلاء الأفراد سوف توضح نتيجة هذه الثورة من حيث ما إذا كانت قد أقامت مجتمعاً جديداً أم أن المجتمع الحالي ما هو الا استمراراً لمجتمع ما قبل الثورة ، وهو مجتمع تعدد القوميات الذي يطفى على اتجاه توحيد الأيديولوجية .

ويتكون الكتاب من ٣١٤ صفحة مقسمة الى ثمانية فصول الى جانب المقدمة والنهاية ، كذلك فقد طعنت المؤلفة كتابها بعدد من الخرائط واللوحات البيانية والاحصاءات لتوضيح الموضوع .

والباب الأول المسمى « عندما فتح سجن الشعب » هو عرض تاريخي للايديولوجية الماركسية منذ قيام الثورة البلشفية ١٩١٧ حتى سنة ١٩٦٤ وذلك خلال فترات حكم لينين ، ويقصد بمباراة «سجن الشعب» الامبراطورية الروسية أو حكم القيصرية الذي قضى عليه لينين ، وترى الكاتبة أنه منذ قيام الثورة البلشفية وحتى سنة ١٩٦٤ لم تتسم السياسة القومية للاتحاد السوفيتي بل اتجاه موحّد حيث فرضت عليها الأحداث الى جانب سياسات القادة اتنوعات واختلافات عديدة ، الا أنه يمكن للمؤرخ استخلاص سمات ثابتة لهذه السياسة ، وأهم هذه السمات هو عدم التقدير لمشكلة القوميات حق قدرها من حيث أهميتها ومعطياتها ، ففي خلال حكم لينين - الذي امتد أربعة أعوام - اعتقد القائله في امكانية السيطرة على القوى المتباينة التي أثارها ضد الامبراطورية ، واهتم بالقوميات من خلال كونها قوى محاربة ، ولكنه أساء في تقديره للقوة الذاتية لهذه القوميات التي تأبى التبعية الموحدة للدولة الروسية ، وعلى ذلك لم يعط الاهتمام الكافي لهذه القوميات وأغفل واقعها ورغباتها وصعوبة تعايشها .

أما ستالين فقد أدرك صعوبة مشكلة القوميات الا أنه أعطى أهمية أكبر للسلطة المركزية ، وذلك في مواجهة القوى القومية ، وقد أثبت هذا الموقف عدم صحته وبصفة خاصة خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت المناطق الحديثة للاتحاد السوفيتي هي المراكز الضعيفة في النظام ، وعلى ذلك حاول خروشوف اتخاذ موقف أكثر اعتماداً لمواجهة مشكلة القوميات ،

وذلك بإعطائها بعض الإمتيازات بدلا من استخدام العنف ، وعلى ذلك يمكن القول أن القادة السوفيت أدركوا جميعا مشكلة القويحات في كونها مشابهة للمشكلات الأخرى للتركة التاريخية ، وابتعوا جميعا نفس الأسلوب لحل هذه المشكلة وذلك بمحاولاتهم القضاء على الاختلافات القومية ، إلا أن الوسائل اختلفت ، فقد اعتمد لينين على التعليم واستخدم ستالين العنف ، أما خروشوف فقد استخدم الوسائل السياسية والاقتصادية المنطقية ، ولكن عنصر الزمن قد أدخل اختلافا جوهريا على نتائج هذه السياسات ، فبعد عهد كل من لينين وستالين كان من الواضح عدم ادخال أى تعديلات على مشكلة العلاقات بين القوميات ، وعلى العكس بعد اقضاء خروشوف عن الحكم اتضح أن الموقف أصبح أقل تعقيدا فقد بدأت الثورة تعطى ثمارها .

أما الباب الثاني « الثورة السكانية » فهو دراسة ديموجرافية للاتحاد السوفيتي ، فقد وصل عدد سكان الدولة إلى ٢٦١ر٢ مليون نسمة ١٩٧٨ حيث شهد نمو كبيراً منذ القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ( ٨٠٪ معدل النمو السكاني ) ثم انفجاراً سكانياً ( معدل النمو السكاني ١٧٪ ) فيما بين ١٨٩٧ ، ١٩١٣ ، ثم اتجه النمو السكاني نحو الانخفاض بعد الثورة .

وتقول الكاتبة أن نظرة الدولة للنمو السكاني في الاتحاد السوفيتي تقوم على حقيقتين ، الأولى نظرة اكلية للمجتمع . وذلك الى جانب الاعتقاد بأن المجتمعات الاشتراكية هي الأقدر على ضمان نمو سكاني منتظم ، وذلك بسبب السيطرة المخططة على النمو الاقتصادي ، وإخيرا فان الاعتقاد السائد في الدولة هو وجود نمو سكاني مستمر يحميها من المشاكل التي تتعرض لها المجتمعات الصناعية منذ الحرب العالمية الأولى ، إلا أن تعداد الاتحاد السوفيتي قد تعرض لاضطرابات عديدة منها : ارتفاع نسبة وفيات الأطفال ، المجاعات والأوبئة ، الأحداث السياسية ( الحروب ٠٠٠ ) الى جانب آثار التصنيع والتحضر خلال الثلاثينات ، وقد أجريت عدة تعدادات سكانية في الاتحاد السوفيتي إلا أن أكثرها جزئية أو غير كاملة فيما عدا ٣ تعدادات تمت في السنوات : ١٨٩٧ - ١٩٥٩ - ١٩٧٠ ، ويعتبر التعداد الأخير الذي أجرى سنة ١٩٧٠ ذلاً أهمية بالغة ، فقد تم في أول اقتره سلام تام في تاريخ الاتحاد السوفيتي ، وأظهر التعداد أن الاتحاد السوفيتي يتعرض لمشكلات سكانية وأن النظام الاشتراكي لا يمثل مصمماً للأمان الذي يضمن النمو السكاني المخطط والمستمر ، كذلك أظهر التعداد عدم تجانس

المجتمع السوفيتي مما قد يكون في المستقبل مصدرا لمشاكل عديدة ، أي أن التعداد أثبت عدم صحة نظرة القادة للمشكلة السكانية .

وأبرز التعداد بصفة خاصة الاختلاف السكاني بين مختلف المناطق بالاتحاد السوفيتي من حيث نسبة المواليد ومعدل النمو ، أما نسبة الوفيات فهي متقاربة في مختلف أنحاء الدولة ، وتمثل الشعوب الإسلامية أفضل وضع من حيث معدل النمو الطبيعي ، حيث يتجه هذا المعدل نحو الارتفاع بشكل ملحوظ وخاصة أن أغلب الشعوب الأخرى تتعرض لانخفاض معدل نموها ، ويمكن إعطاء صورة إجمالية للوضع السكاني في الدولة وذلك بتقسيمها إلى جزأين : الجزء الغربي من الدولة الذي يتعرض إلى انخفاض ملحوظ في معدل نمو السكان ، والجزء الشرقي الذي يبشر باتجاه نحو زيادة السكان ، وهناك ملحوظة هامة خاصة بالاتحاد السوفيتي ككل وهي زيادة عدد الأفراد المعمرين به .

وقد قامت الكاتبة بدراسة أثر بعض العوامل على معدل المواليد في الدولة وهذه العوامل هي دخل الأسرة - التعليم - التحضر ، وذلك لوضع توقعات خاصة بالأوضاع السكانية سنة ٢٠٠٠ .

وفي الباب الثالث « التغيرات السكانية والمشاكل الاقتصادية » تتناول الكاتبة بالتحليل أثر الواقع الديموغرافي المتغير على الاقتصاد السوفيتي ، فالتغيرات السكانية لا تتم بعزلة عن واقع الدولة كذلك فآثارها ليست محدودة ، وأبرز ما ينجم من أثر نتيجة للتحليل السكاني الذي أجرته الباحثة في الباب السابق هو ندرة الأيدي العاملة ، وقد يبدو هذا الأثر قليل الخطورة حيث إن الاتحاد السوفيتي دولة صناعية في المقام الأول ، إلا أن المشكلة تنجم أساسا من ندرة وسوء توزيع الأيدي العاملة بين أنحاء الدولة .

ويبين تعداد سنة ١٩٧٠ أن عدد السكان في سن العمل ( ١٦ - ٦٠ عام ) بالاتحاد السوفيتي هو ٢٤١٧ مليون نسمة ، إلا أن القوة العاملة الفعلية تتكون من ١٢٥٦ مليون فرد ( بعد طرح الطلبة ورواتب الأسر والمجندين ورجال البوليس والعجزة ) ، وتدل مؤشرات النمو السكاني بالدولة على أن انخفاض معدل المواليد في الستينات سوف يظهر أثره على انخفاض اليد العاملة سنة ١٩٧٠ ثم بشكل ملحوظ سنة ١٩٩٠ ، ومن هنا تأتي أهمية الشعوب غير الروسية بالنسبة لمستقبل النمو السكاني للاتحاد

السوفيتي ، فهذه الشعوب تنمو بشكل ملحوظ بحيث يمكنها أن تحتفظ بنسبة الأيدي العاملة للدولة كما هي ، ومن هنا تأتي الضرورة لوضع خطة مزدوجة لمواجهة التغيرات المتوقعة في الأيدي العاملة خلال السنوات القادمة ، هذه الخطة تعتمد أساسا على محاولة زيادة الأيدي العاملة المتوفرة إلى جانب إعادة توزيعها جغرافيا تبعاً لخريطة الموارد والتصنيع .

وعلى هذا الأساس هناك عدة حلول يمكن إتباعها لزيادة القوة العاملة منها : النهوض بالتعليم الغني مع زيادة القيود على التعليم العالي - الاستفادة من المحالين على اعاش (وصلت نسبة العامين من محالين على اعاش ٢٢,٣٪ سنة ١٩٧٥) . تحويل نسبة من الأيدي العاملة الزراعية إلى القطاع الصناعي ( القوة العاملة بالقطاع الزراعي انخفضت فعلا من ٥٠ مليون عامل سنة ١٩٥٠ إلى ٣٥ مليون عامل سنة ١٩٧٤ ) تخفيض عدد المجندين ومدة التجنيد . أما بالنسبة لإعادة توزيع القوة العاملة الفعلية ، بين مختلف الجمهوريات السوفيتية فنجد أن الاهتمام الأساسي يتركز في آسيا الوسطى حيث تتوفر أكبر نسبة من الأيدي العاملة ، وقد قامت الباحثة بدراسة لحركات الهجرة الداخلية للسكان في خلال العشرين سنة الأخيرة ، وقد لحقت الكتابة هذه الحركات تبعاً لمجاور أربعة : الهجرة من الريف إلى المدن ( ٣١,٤ ٪ ) - من المدن إلى الريف ( ١٢,٧ ٪ ) من قرية إلى قرية أخرى ( ١٧,٨ ٪ ) - من مدينة إلى مدينة أخرى ( ٣,٨ ٪ ) ومجاور الهجرة هذه تتم داخل نفس المنطقة الجغرافية أو من منطقة لأخرى ، وبالطبع فإن المدينة هي المركز الأساسي لاجتذاب الأيدي العاملة إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الاتحاد السوفيتي مسرح لحركة هجرة داخلية مستمرة ، كذلك فإن تيارات الهجرة الداخلية لا تتوافق مع التوزيع القومي الأمثل للأيدي العاملة بالدولة ، وتدل إحصاءات الهجرة الداخلية على أن الشعوب الأكثر حركة هي بصفة أساسية الشعب الروسي أما الشعوب المستقرة في موطنها الأصلي فهي أساسا الشعوب الإسلامية وبدرجة أقل الشعوب المسيحية بالقوقاز .

ويحتل وضع آسيا الوسطى أهمية خاصة في الدراسات السكانية للدولة ، حيث إن معدل نمو السكان بها يؤدي إلى تزايد الأيدي العاملة بنسبة أكبر من النمو الاقتصادي ، وبالتالي فإن استغلال هذه الإمداد الزائدة من العاملين يعتبر ذا أهمية كبيرة ، وهناك حلول عديدة لمواجهة هذا الموقف منها إعادة تشغيل الزيادة في الأيدي العاملة في المناطق الريفية في



صناعات محلية ، إلا أن الاتحاد السوفيتي يخشى تنمية هذه المنطقة صناعيا لوقوعها بالقرب من الصين ، وعلى ذلك فإن المخططين ينقسمون الى فريقين : فريق يؤيد استغلال الفائض من الأيدي العاملة محليا وفريق مؤيد لاستغلال هذا الفائض في المناطق التي تعاني من نقص مطرد في الأيدي العاملة ، وي طرح الفريق الأخير وسائل عديدة لتطبيق هذا الحل منها : الاستئجار المنظم للعاملين - التهجير الجماعي للعائلات - النداءات الاجتماعية لانجاز أعمال مؤقتة في المناطق النائية ، وبالطبع فإن هذه الحلول يجب أن تتم في إطار محاولة توفير أفضل الظروف الانسانية للهجرة سواء من حيث الأجور والسكن والخدمات التعليمية ، إلا أن شعوب آسيا الوسطى تنقسم بالاستقرار النسبي نتيجة للظروف المناخية الملائمة واتباعها لنمط حياة تقليدي يوفر لها نوعا من الرخاء النسبي بالمقارنة بالمناطق الأخرى .

وأما بالنسبة لاستيراد أيد عاملة من خارج الدولة فإن هذا الحل محدود للغاية ويتم في نطاق ضيق ( تشير التقديرات الى وجود ما بين ٥٠٠.٠٠٠ الى ١٦٠.٠٠٠ عامل أجنبي من كورنيا وبلغاريا وفنلندا ) ، وهذه الأعداد تعتبر تمويضا فقط لهجرة العاملين من اليهود والألمان والأرمن الى الخارج .

أما الباب الرابع « قوى التكامل : السلطة السياسية والعسكرية » ففيه تنتقل الكتابة الى فرض آخر كمدخل للدراسة الجوانب السياسية والعسكرية للدولة ، هذا الفرض هو أن للاتحاد السوفيتي مجتمع جديد ترجع فيها كفة قوى التكامل بالمقارنة باختلافات لقومية مما يؤدي الى نمو الاتجاه الواحدى ، هذا المفهوم هو السائد بصفة خاصة منذ سنة ١٩٧٧ ، وتبعاً لذلك نجد أن السلطة المركزية تلعب دوراً أساسياً سواء لتحقيق التكامل داخل المجتمع أو للسيطرة على الاختلافات القومية ، وفى هذا الباب تناولت الكتابة بالدراسة والتحليل - ثلاثة مظاهر للتكامل داخل الدولة ، وهى أولا الحكومة التى تعمل فى اتجاه ارساء دولة لكل الشعب على أساس مبدأ مركزية الديمقراطية ، وثانيا الحزب الذى يلعب دوراً هاماً فى تحقيق التوازن الوطنى ، وقد تعرضت الكتابة لكيفية تشكيل الأحزاب فى الجمهوريات السوفيتية . وأخيراً تناولت الكتابة الأداة الأخيرة للتكامل وهو الجيش وهو قوة دولية موجهة للخارج ، إلا أن المؤلف تدرس هذه القوة بمنظور آخر ، فالجيش السوفيتي متعدد القوميات كالدولة نفسها ، وعلى هذا الأساس قدمت الكتابة تحليلاً تاريخياً لوضع وتشكيل الجيش الأحمر ، وما تعرض له من حركات قومية وخاصة دور اللجنة الاسلامية سنة ١٩١٨ .

وتوصلت الكتيبة الى أن الجيش السوفيتي ليس انعكاسا للمجتمع بل انعكاس للسلطة ودرجة اندماج الجماعات القومية وتعاونها مع السلطة ، كذلك فإن الالتحاق بالجيش لا يعنى فقط قبول واعتناق القيم السوفيتية \* ولكن يعنى أيضا التحول الى القومية الروسية russification ، ونجد أن أكثر الشعوب بعدا عن هذا التحول تلك الشعوب التى يؤدى تجنيد أبنائها الى ابتعادهم عن تماسكهم القومى \*

ويتناول الباب الخامس موضوع اللغات فى الاتحاد السوفيتي للمعرفة ما اذا كانت اللغة هى اداة تكامل داخل الدولة ام هى أداة لتوحيد القوميات المختلفة ، ويبين التطور التاريخي لوضع اللغات فى الاتحاد السوفيتي منذ قيام الثورة أن اختيار اللغة السياسية ولغات التعليم مسألة هامة للغاية اذ نتعرض لعدة مشاكل منها الحساسية القومية والتعايش القومى الى جانب أهمية انتشار التعليم بشكل سريع فى أنحاء الدولة ، وينص الدستور السوفيتي على أن من حق كل مواطن استخدام لغته القومية الى جانب اللغات القومية الأخرى ، الا أنه من ١٣٠ لغة كانت تستخدم عند قيام الثورة انخفض هذا العدد الى ٧٠ لغة الآن ، ويمكن أن نميز بين ٤ مجموعات من اللغات فى هذا الصدد ، المجموعة الأولى تشمل اللغة الروسية وهى لغة التعاملات الدولية للاتحاد السوفيتي ، المجموعة الثانية تتضمن اللغات الأدبية القومية للجمهوريات الاتحادية (١٤ لغة) ، المجموعة الثالثة تتضمن اللغات الأدبية للجمهوريات المستقلة (٤٠ لغة تقريبا) ، المجموعة الرابعة تشمل اللغات التحريرية أو المكتوبة التى تستخدم فى بعض الوظائف الاجتماعية المحدودة داخل أقاليم بعض القوميات (حوالى ١٠ لغات) ، ويعنى استمرار وجود لغة معينة أن هناك مدارس ومطبوعات تستخدم هذه اللغة أى وجود ثقافة مكتوبة. ويهدف النظام السوفيتي الى التحول من مرحلة تساوى اللغات الى مرحلة يتحقق فيها ثنائية لغوية (استخدام اللغة القومية الى جانب اللغة الروسية) ثم الى مرحلة استخدام لغة واحدة مشتركة ، وقد تمت فعلا بعض الخطوات الإيجابية نحو تحقيق الثنائية اللغوية وذلك فى الثلاثينات حيث وضعت أجنبية موحدة للغات ، الا أن الوضع الحالى يختلف من منطقة لأخرى ومن قومية لأخرى ، ويمكن القول اجمالا أن معظم القوميات تنجه نحو زيادة التسك بلغاتها القومية وبصفة خاصة فى الشعوب الإسلامية ، وتظهر دراسة الوضع التعليمي فى الاتحاد السوفيتي الى مدى نجاح أو فشل سياسة الدولة فيما يخص الثنائية اللغوية ثم استخدام لغة موحدة ، بصفة عامة يمكن استخلاص أن استيعاب اللغة لا يخضع أساسا لعوامل خارجية مثل

التحضر والبيئة بل يخضع بصفة رئيسية لعراق تاريخ وثقافة الجماعات القومية ، وبالتالي فإن السياسة اللغوية للدولة تعمل أحيانا في اتجاه التكامل القومي وتعمل بشكل أوضح نحو تأكيد وتعميق الاختلافات القومية ، الا أن عنصر اللغة ليس هو المعيار الأساسي للشعور بالانتماء القومي ، فهناك عديد من الدول - مثل الهند والجزائر - توصل فيها الاستعمار الى تحويل شعوبها نحو استخدام لغة أجنبية الا أن هذه الشعوب استطاعت أن تثبت وجودها القومي .

وفي الفصل السادس « أزمة الاندماج » تتعرض الكتابة لظاهرة عكسية تكررت في السنوات العشر الأخيرة ، هذه الظاهرة تبدو غريبة حيث أنها في الاتجاه مضاد لحركة التكامل القومي التي تهدف اليه الدولة ، فقد تعددت حركات الحلاف والتشقق في مناطق عديدة بالدولة ، هذه الحركات تمثلت بصفة خاصة في مجموعات قومية مشردة بدأت تطالب بحقوقها القومية ، وهذه المجموعات هي التتار والألمان واليهود ، وهي مجموعات تختلف من حيث الثقافة والتاريخ الا أن هدفها موحد هو استعادة مكانتها القومية .

كذلك ظهرت حركات تمرد قامت بها مجموعات تابعة لجمهورية جورجيا ، هذه القومية تتميز بعناصر قوة عديدة منها التلاحم في منطقة جغرافية واحدة والاحتفاظ باللغة القومية وانتشار التعليم بالنسبة للصفوة من أبنائها الى جانب احتفاظها بالأبجدية القومية وهو أمر نادر ، وقد دلت حركات التمرد الخاصة بهذه القومية الى رفضها الاندماج القومي .

وأخيرا هناك شكل ثالث لازمة الاندماج داخل الدولة وهو مظاهر العداء الواضحة بين القومية الأوكرانية والسوفيت ، وذلك في محاولة لرفضها التلاحم داخل الدولة الذي سوف يؤدي الى زوال أو طمس أصالتها القومية .

وكل هذه الحركات المضادة لحركة الاندماج القومي قامت بها شعوب انتسم بدرجة عالية من التعليم وتنتمي الى وسط ثقافي بعيد كل البعد عن العالم السلافي فيما عدا اليهود ، ولتدل هذه الأزمات على أن الاتحاد السوفيتي ما زال غير موحد بشكل يقضى على الاختلافات القومية .

أما في الباب السابع « الدين والشعور القومي » فتتناول الكتابة عنصر الدين حيث نجد أن استمرار الشعور الديني بل وتجسده حيوية الأديان

فى الاتحاد السوفيتى من المظاهر الاجتماعية والثقافية السائدة الآن ، وفى مواجهة ذلك تتخذ الدولة موقفين متناقضين ، فهذه الظاهرة هى دليل قاطع على الموقف الديمقراطى للدولة من ناحية ، الا أنها مصدر قلق للسلطات التى تعمل منذ قيام الثورة فى اتجاه القضاء على أى أيديولوجية مخالفة للاشتراكية الشيوعية ، وحيوية الشعور الدينى تبرز بصفة خاصة فى نموذجين ، النموذج الأول هو الديانة الكاثوليكية فى لتوانيا ، وقد نما الشعور الدينى فى دول البلطيق بصفة عامة وفى لتوانيا بصفة خاصة نتيجة لتعرض الكيان الثقافى لهذه المنطقة للاتجاه الوحوى الروسى ، ولذلك اتحد الشعب حول الكنيسة للمحافظة وتنمية الكيان القومى ، أى أن هذه الظاهرة نتجت عن اتحاد الشعور الدينى مع الشعور القومى .

أما النموذج الثانى لحيوية الأديان والاتحاد السوفيتى فهو النموذج الإسلامى ويوجد حوالى ٥٠ مليون مسلم بالدولة مقسمين الى ممارسين للشعائر الدينية وغير ممارسين لهذه الشعائر ، وبالرغم من انخفاض عدد الجوامع بالمقارنة بعدد المسلمين وانخفاض نسبة ارتياد الجوامع واقتصاره تقريبا على المسنين نجد أن الشواهد تدل على ارتفاع نسبة المسلمين وتواصل الشعور الإسلامى ، وهناك أربعة مراكز رئيسية للإسلام بالاتحاد السوفيتى الا أن أهمها يقع فى طشقند حيث توجد جامعتان إسلاميتان ، كذلك يطبع القرآن والتقويم الهجرى فى مطبعة الحزب ، الى جانب صدور جريدة رسمية إسلامية « مسلمى الشرق السوفيتى » بخمس لغات ، ويحاول القائمون على احياء ونشر الإسلام فى الاتحاد السوفيتى الى تكييف الإسلام مع الأيديولوجية السوفيتية للتحايل على حركة القضاء على الأديان بالدولة ، وقد عرضت الكاتبة كيفية ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية بالاتحاد السوفيتى والاحتفال بالمناسبات الدينية ( المولد النبوى - عيد الأضحى - عيد الفطر ) كذلك الاتجاه الصوفى وفكرة الحرب المقدسة ، وترى المؤلفة أن السلطات الإسلامية استطاعت أن تعيد معنى الأمة الإسلامية داخل الاتحاد السوفيتى ، كذلك حاولت زيادة عدد المسلمين بالهيئات الشيوعية كمحاولة لاستخدام هذه الهيئات فى نشر الإسلام وتدعيمه ، ويعتبر العامل الديموغرافى الى جانب زيادة نسبة الشباب من المسلمين من خصائص الحركة الإسلامية فى الدولة .

وفى نهاية الفصل تقوم النكاتبة بالمقارنة بين النموذجين الكاثوليكى والإسلامى وفى المقام الأول نجد أن الديانة الكاثوليكية بـلتوانيا ينحصر دورها فى توحيد الشعب أما الإسلام فيتخذ مظهرا ديناميكيا يبعث الى قلق السلطات السوفيتية ، ومن ناحية أخرى نجد أن توازن العلاقات الدولية يفرض على

السياسة الخارجية السوفيتية ضرورة محاربة المسلمين السوفيت ، وأخيرا فان الاسلام أدى الى تشكيل مجتمع مختلف عن المجتمع السوفيتي ، مجتمع يلتقى مع باقى الأمة الاسلامية .

وفى الفصل الأخير - الفصل الثامن - « الانسان المسلم فى المجتمع السوفيتي تتعرض الكتابة بالدراسة والتحليل لظاهرة هامة فى الدولة وهى أنه بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن على قيام الثورة فى الاتحاد السوفيتي وزعم كل المجهود التي بذلها النظام السوفيتي لتوحيد الثقافة والأيدولوجية والقضاء على الاختلافات والاتجاهات القومية بالرغم من كل ذلك يوجد فى داخل الاتحاد السوفيتي الآن مجتمع اسلامي يجمع بين أفراد روابط تاريخية وثقافية وتقليدية ، هذا المجتمع الذي يزداد اتساعا سواء فى طشقند أو فى داغستان ، فى القرية والمدينة يمثل مشكلة هامة أمام السلطات السوفيتية التي تسعى الى خلق انسان سوفيتي ، ومع ذلك نجد فى آسيا الوسطى والقوقاز مجتمعا صامدا أمام التيار الشيوعي ويفرض وجوده وعقيدته ، هذا المجتمع لا يدعى عداوة للنظام السوفيتي ، بل لا ينتقذه ولكنه يوجد ويمارس عقائده وتقاليديه بشكل يدفع الى القول بأن الشعب السوفيتي يتكون من عنصرين رئيسيين هما السوفييت والمسلمين ، ويثبت المجتمع الاسلامي وجوده داخل الاتحاد السوفيتي فى مظاهر عديدة ، منها الابتعاد عن الزواج من غير المسلمين ، وممارسة تقاليد اجتماعية ودينية خاصة سنوءا عند الولادة أو الزواج أو الوفاة ، بل أن اختيار الأسماء نفسها يبرز مدى تمسك أفراد هذا المجتمع بانتمائهم للأمة الاسلامية ، كذلك تتخذ الأعياد فى هذا المجتمع طابعا خاصا ، وتحاول السلطات السوفيتية مواجهة هذه التقاليد بوسيلتين ، الوسيلة الأولى هى اعطاء الأعياد السوفيتية اهتماما أكبر ، والوسيلة الثانية هى محاولة ادماج الأعياد الدينية الاسلامية مع الأعياد السوفيتية وذلك فى سبيل القضاء على المضمون الديني للأعياد الاسلامية ، ومع ذلك تشير الظواهر الى فشل كل المجهود المبذولة فى هذا الصدد بل وأكثر من ذلك نجد أن السلطة السوفيتية أصبحت مركزها أدنى من مركز سلطة التنظيمات الداخلية للمجتمع الاسلامي ، ومنها الطرق الصوفية ومجالس الشيوخ ، وقد أعطت السلطة السوفيتية أهمية خاصة من أجل إضعاف الوعي القومي وذلك بتعبئة جهود وسائل الاعلام فى محاولة لنشر فكرة استحالة إمكانية معيشة ونمو القوميات اعتمادا على مواردها الاقتصادية والثقافية الخاصة ، إلا أن هذه الحملة باءت بالفشل وبصفة خاصة بعد نمو آسيا الوسطى والقوقاز الاسلامي ، وقد أصبحت نسبة المجتمع الاسلامي الآن تمثل خمس الشعب السوفيتي .

وفي الخاتمة إنلخص الكاتبة الفكرة الرئيسية للكتاب وهي تميز ساحة السياسة السوفيتية بتنوع القوميات وحدة الوعي القومي ، وقسمت القوميات الى ٣ مجموعات تبعا لدرجة الوعي القومي بها ومكانتها في المجتمع السوفيتي ، وتقول الكاتبة أن النظام السوفيتي يجابه مشكلات عديدة منذ قيام الثورة الا أن أبرز المشكلات وأشدها إلحاحا هي مشكلة القوميات :

\* \* \*

وترجع أهمية هذا الكتاب الى جوانب عديدة ، فهو أولا نافذة على الاتحاد السوفيتي من الداخل ، حيث يبتعد عن التعريف بالجوانب الواضحة للسياسة ويهتم ببيان خبايا هذا النظام والمشكلات التي يتعرض لها مدعما ذلك ببيانات دقيقة يصعب على أغلب الأفراد الحصول عليها أو معرفتها من الوسائل المتوفرة للجُمُيع ، وهو ثانيا كتاب لمؤلف خبير في مادة ينذر الخبراء المتخصصون فيها ، وتميز الكاتبة بالوضوح والدقة والفهم العميق للأوضاع داخل الاتحاد السوفيتي ، كذلك فهذا الكتاب يتميز بتنوع المعلومات التي يقدمها للقارئ ، فالى جانب الدراسة السياسية تتناول المؤلفة بالتحليل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية الخاصة بالمجتمع السوفيتي .

وفي حديث نشر بمجلة L'Asie الفرنسية في عدد نوفمبر ١٩٨٠ سأل الصحفي الأستاذة هيلين كارير دانكوس عن أسباب اهتمامها بالإنعصاف في دراسة الاتحاد السوفيتي فقضت عدة أسباب ، فقالت أولا أن الدراسات الخاصة بالاتحاد السوفيتي ليست كافية ، وقد عرف العالم هذه الدولة من خلال رؤية الحزب الشيوعي لها ، وقد كان هناك نوع من الرهبة من هذه القوة الخطيرة ، أما الكاتبة فهي تبتعد في رؤيتها عن الأفكار المسبقة المتطرفة وتحاول دراسة العلاقات الناشئة عن التغير داخل الدول وعلى ذلك فهي تتبع المنهج التاريخي في الدراسة الى جانب استخدام الوسائل الاجتماعية في تحليل المجتمع ، ودراسة الأستاذة دانكوس دراسة تاريخية الى جانب دراسة العلوم السياسية ، ولذلك فهي تهتم بدراسة المجتمع والنمو التاريخي للأفكار وأنماط المعيشة الى جانب اهتمامها بدراسة السلطة .

أما السبب الثاني لاهتمام الكاتبة بدراسة الاتحاد السوفيتي فيرجع الى عامل شخصي وهي أنها تنحدر من أسرة ذات أصل روسي وبولندي ومن عدة شعوب في شرق أوروبا ، ومنذ طفولتها وهي تستمع الى مناقشات خاصة بهذه الدولة مما أثار غريزة حب الاستطلاع لديها للتعرف على مشاكلها ، وتقول السكاتبة أن في حوزتها وثائق عائلية هامة يمكن على أساسها كتابة عدة

مؤلفات خاصة على سبيل المثال بتاريخ الملكية فى روسية ونمو نظم الملكيات العقارية والعلاقات الاجتماعية فى الريف ، ونتيجة للروابط العائلية بين الكتابة وشعب الاتحاد السوفيتى هناك نوع من الألفة الطبيعية التى تدفعها للاهتمام والدراسة فى هذا المجال ، وترى الكتابة أن الشعب السوفيتى يعتبر أكثر الشعوب تعاسة وشقاء حيث أنه يقع منذ ستين عاما تحت سيطرة سلطة لم يرغبها ، وعلى ذلك فالكتابة تفرق دائما بين الشعب السوفيتى والنظام الذى يحكمه .

ومن جهة أخرى تقول الأستاذة داتكوس أنها بدأت دراسة الاتحاد السوفيتى من خلال علاقاته مع الشرق والشرق الأوسط وهو ما يتضح من مؤلفاتها السابقة على كتاب « الأمبراطورية التى انفجرت : ثورة القوميات بالاتحاد السوفيتى » ، أى أنها بدأت من الأطراف الشرقية للاتحاد السوفيتى ، وقد اهتمت بصفة خاصة بالمنطقة الإسلامية ، وحاولت التعرف على كيفية تلاقى حضارتين مختلفتين تعتنق كل منها أيديولوجية خاصة .

أما عن كيفية دراستها وحصولها على البيانات المدعمة لمؤلفاتها ، فتقول الكتابة أنها تجيد الى درجة عالية اللغة الروسية مما يساعدها على الاتصال بسهولة مع الشعب ، الا أن إقامتها بالاتحاد السوفيتى تتم دائما فى حماية الخارجية الفرنسية وتتخذ شكلا رسميا لا يسمح بتجولها بحرية فى كافة أنحاء الدولة أو اجراء تحقيقات مباشرة مع الأفراد ، الا أن إجادتها للغة تمكنها من التجوال فى المناطق العامة للاحتكاك بالشعب وهى تفضل بصفة خاصة طوابير الانتظار التى - فى تقديرها - ينفق فيها الشعب جزء كبيرا من وقته ، وهى ظاهرة اجتماعية مثيرة للاهتمام ، وابتاعها وسيلة طوابير الانتظار ( كاداة للعمل ) تستطيع الاستماع الى الفرد السوفيتى المتوسط وبالنسبة للاحصاءات المتوفرة تقول الكتابة أن جميع الاحصاءات رسمية وبالتالي فيجب عند استخدامها كاداة للعمل مراعاة أنها تأتى من جانب السلطة التى أدخلت عليها تعديلات بحيث تعطى صورة معينة ثلاثها ، ومع ذلك فهذه الاحصاءات ليست فى مصلحة السلطة بالرغم من هذه التعديلات ، وذكرت الكتابة أن سنة ١٩٢٧ مرق ستالين الاحصاء الرسمى الذى لم يلائمه وأعدم كل المسئولين عن اجراء الاحصاء .

وتقول الكتابة أن الخبراء الأمريكيين يعتمدون أساسا فى دراساتهم الخاصة بالاتحاد السوفيتى على المهاجرين السوفييت فى إسرائيل وذلك باستخدامهم كاداة للدراسة والتحقيق ، الا أن هذه الوسيلة بالرغم من

أهميتها لا تمثل الصورة الحقيقية للشعب المقيم فعلا داخل الدولة ، وعلى ذلك فهي تفضل استخدام المصادر الداخلية وكل ما ينشر داخل الدولة من جرائد رئيسية ومحلية وكتب ومنشورات مع تحليلها بحرص ودقة .

وأخيرا فقد أعطت السكاتية في هذا الحديث تقييما شخصيا لكتاب « الأمبراطورية التي انفجرت » فهي تقول أن محور الدراسة في هذا الكتاب هو مدى تجانس واحتمالات بقاء النظام القائم في الاتحاد السوفيتي ، وفي رأيها أن نتائج دراستها كانت متشائمة بقدر كبير نتيجة لاتجاهات القوى غير المركزية ، الا أنها في كتابها التالي وهو « السلطة المصادرة » حاولت التعرف على النظام الدقيق الذي يهيمن على ٢٦٠ مليون نسمة ويستطيع السيطرة على الاختلافات القومية .



### تقارير

عن أعمال حلقة البحث المصرية الفرنسية التي تم انعقادها بمقر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية بالقاهرة فى الفترة من ١١ - ١٣ مايو سنة ١٩٨٠ • حول موضوع : الأبعاد الاجتماعية للتعليم

الدكتور عبد الفتاح تركى (ج)

#### فلسفة اللقاء وأهميته

تأتى حلقة البحث التى نظمها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية بالتعاون مع المركز الفرنسى للتوثيق والدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية خطوة على طريق التحول فى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول التى قطعت أشواطاً بعيدة نحو تقدمها والدول التى لا زالت تتلمس السبل للخروج من دائرة التخلف • ذلك التحول الذى يستهدف بالدرجة الأولى تصفية العلاقات القديمة أحادية الاتجاه التى كانت تسمح فقط للدول القوية بأن تفرض وصايتها ، وسيطرتها على الدول الضعيفة التى تعرف اليوم بالدول المتخلفة •

وأهمية هذا التحول تتضح يوماً بعد يوم ، فلم يعد بمقدور أحد أن يجادل فى أن طريق الخلاص للدول المتخلفة ، يبدأ بالتحديد حينما تتمكن شعوب هذه الدول وقياداتها السياسية والفكرية من تصفية آثار السيطرة الاستعمارية والتخلص من كل أشكال التبعية والخضوع للنفوذ الأجنبى • بل ان الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه شعوب عالمنا الثالث ، يظل غير ذى مضمون ما دامت هذه الشعوب عاجزة عن أن تترجم بوعيها التاريخى وبفكرها المستقل ضرورات حاضرها وطموحات مستقبلها الى مشروعات بناء حضارية تنتظم طاقاتها البشرية والمادية فى حركة دؤوبة مرشدة • ولا يمكن لدول العالم الثالث أن تفر من الانجازات الحضارية للدول المتقدمة بمجرد قيامها بدعوة المتخصصين والخبراء من هذه الدول لكى يخططوا لها المستقبل ويرشدوها الى أفضل السبل التى تيسر لها محاكاة العالم المتقدم الذى ينتمون إليه •

\* كلية التربية - جامعة طنطا •

واللقاء المشترك الذى يحاول تقريرنا هذا لقاء الضوء عليه ، يجسد بشكله ومضمونه أسلوبا جديدا للتعاون بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. أسلوبا يقوم على الأخذ والعطاء ويستند الى الحوار بين ندين متكافئين ، أسلوبا يفرض نفسه اليوم ويسمح ليس فقط للدول المتخلفة بأن تبدأ مسيرتها على طريق تقدمها ونهضتها بل وأيضا للدول المتقدمة بأن تتغلب على الصعوبات الكثيرة التى تهدد اليوم ما شيدته من بناء . فمن قصر النظر أن تظل الدول المتقدمة على تصورهما القديم لامكانية استمرار عالم تستأثر فيه لنفسها بالتقدم والرفاهية على حساب تخلف وشقاء البلدان الأخرى .

باحثون مصريون وفرنسيون يلتقون ليتبادلوا رؤاهم حول مشكلات التعليم فى كل من مصر وفرنسا ، والمحصلة النهائية للحوار الذى دار بينهم على مدى ثلاثة أيام رصيد من المعرفة المباشرة الحالية من انحرافات التأويل وسوء الفهم ، رصيد من المعرفة والخبرات الحية ، سمح للمشاركين فى الندوة من الجانبين أن يعدلوا الكثير من تصوراتهم عن الطرف الآخر ، فلا التعليم فى مصر قافلة تائهة فى صحراء بلا عقول تهديها ، ولا التعليم فى فرنسا سفينة تضى الى غايتها تحرسها حسابات العقول الالكترونية وعناية الجهابذة من العلماء والفلاسفة .

حقيقة أن مشكلات التعليم فى مصر تختلف عنها فى فرنسا شكلا وموضوعا ، حجما وتفعدا ، ولكن ما يسود فى كلا البلدين من طرق لتحديد هذه المشكلات ومن أساليب للوقوف على مدى خطورتها ومن وسائل لصياغة الحلول الكفيلة بتصفيتها الى غير ذلك من أدوات التحكم والسيطرة فى الواقع التعليمى تشكل فى مجموعها رصيذا ثميننا من المعرفة المجربة التى تتجاوز فائدتها حدود البلد الواحد .

### الاتجاهات المشتركة للأبحاث

لقد أستبعدنا أن يتضمن هذا التقرير ملخصا للدراسات التى تمت مناقشتها فى حلقة البحث حتى لا يكون فى ذلك تكرارا لما قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية من تجميع الأبحاث المقدمة فى مجلدين تضمنها أيضا ملخصات وافية بالفرنسية للأبحاث العربية وبالعربية للأبحاث الفرنسية . وهدف هذا الجزء من التقرير يتلخص فى لقاء الضوء على ما يجمع بين الأبحاث المقدمة للندوة من خصائص مشتركة فرضت نفسها كمحاور

رئيسية للمناقشات التى دارت خلال الندوة واستأثرت بالنصيب الأكبر من وقتها .

#### « دراسات المصريين عن » :

مستقبل التعليم ، التأخر الدراسى ، التسرب ، الدروس الخصوصية ،  
التلقين .

#### « أبحاث الفرنسيين المقيمين بمصر حول » :

دوافع اختيار مدرسة لغات ، ضعف اللغة الفرنسية فى المدارس  
الحكومية ، الأصول الاجتماعية لطلبة القسم الفرنسى بجامعة القاهرة وبعض  
دلالاتها ، الدراسات التكميلية بفرنسا وعائدها ، توقف المعلمين عن العمل  
بالمدراس الفرنسية ، التعليم والعمالة .

#### « دراسة الباحثين القادمين من فرنسا عن » :

نقل أنماط تعليمية من مجتمعات أخرى ، التفجر فى محتوى المواد  
الدراسية ( التاريخ ) وبعض دلالاته الاجتماعية ، بعض المشاكل للتعليم العالى  
فى فرنسا .

تتركز جميعا على حقيقة أولية مؤداها : الواقع التعليمى جزء يرتبط  
ارتباطا عضويا بالكل الذى ينتمى اليه وهو الواقع الاجتماعى ، وقد ترتب  
على استناد الأبحاث الى هذه الحقيقة بروز مجموعة من المبادئ لم يختلف بحث  
واحد حول أهميتها فى تحديد الشكل النهائى للواقع التعليمى . ويمكن لنا  
تحديد أهم هذه المبادئ أو الاتجاهات المشتركة للأبحاث من خلال النظر الى  
عمليتين أساسيتين :

#### اولا - عملية ضبط الواقع التعليمى وتوجيه تطوره :

١ - ادراك الأسباب الحقيقية لمشكلات التعليم واختيار الحلول الكفيلة  
بتصفيتها مهمتان تتطلبان الوعى الكامل بالعلاقات المعقدة التى تربط بين هذه  
المشكلات بعضها ببعض من جانب وبين المشكلات الاقتصادية والسياسية  
والاجتماعية والثقافية للواقع الاجتماعى من جانب آخر .

٢ - القضاء على مشكلة تعليمية بعينها يتطلب حساسا دقيقا للكثير  
من الجهود الموازية التى يلزم تكريسها فى مجالات لا ترتبط مباشرة بالمشكلة

المعنية • وذلك لتلافى الخلل الذى يطرأ على توازن الواقع التعليمى نتيجة  
المساس بأحد مكوناته •

٣ - المشاكل التعليمية المزمنة ، لا يرجع بقاؤها الى طبيعة جامدة  
يختص بها النظام التعليمى دون غيره كما كانت تروج لذلك بعض النظريات  
القديمة ، وإنما تستمر هذه المشكلات نظرا لعدم حدوث بعض التغيرات  
الضرورية فى بنية المجتمع ذاته ، فالتعليم لا يمكن أن يحدث تحولا فى خط  
التطور العام للمجتمع وإنما يمكن للتعليم أن يدعم ركائز تحول بدأ بالفعل •

٤ - المعرفة الشاملة والواعية لتاريخ الواقع التعليمى ، احدى الأدوات  
الأساسية التى تتيح للقائمين على أمر التعليم أخذ موقف تحد وبناء من  
الانجازات التربوية للمجتمعات الأخرى وتمكنهم فى نفس الوقت من تطويع  
العناصر التى يتم اختيارها من بين هذه الانجازات بشكل يضمن استمرارية  
الخصائص الأصلية لواقع تعليمهم •

### ثانيا - عملية البحث العلمى فى مجال التربية :

١ - التصدى بالدراسة لمشكلة تعليمية يتطلب من الباحث معرفة  
وافية بالنتائج التى تتوصل اليها مجموعة العلوم المعنية بدراسة الظواهر  
الاجتماعية والانسانية من اقتصاد واجتماع وطب الى غير ذلك •

٢ - أولى المهام الرئيسية للبحث العلمى فى مجال التربية يتلخص  
فى المراجعة المستمرة والشاملة لدقائق العملية التربوية أى ما تستند اليه  
من تصورات ومفاهيم وما تستخدم من أساليب لتنظيم العمل وتعبئة الجهود ،  
ما توظف من أدوات وخبرات فنية ، ما تنجح فى انجازه وما تقصر عن بلوغه ،  
الى غير هذا من العناصر التى تقوم عليها دينامية هذه العملية •

٣ - تستند عملية المراجعة التى تحدثنا عنها على حقيقة أولية مؤداها  
أن نتائج البحث العملية فى كافة المجالات نسبية فى الزمان والمكان ، أى أن  
دوام صدقها رهن بدوام الظروف التى تم اكتشافها فيها •

٤ - ينقرء البحث التربوى فى بلدان العالم الثالث بعين مراجعة كل  
عناصر الواقع التعليمى التى تزجج بأصولها الى فترات ، الخاضع للسيطرة  
الاجنبية وذلك على ضوء الضرورات الجديدة لهذه المجتمعات •

٥ - وحدة البحث التربوي تتحقق أساسا على مستوى أساليب تناول المشكلات وطرائق معالجتها ، أما نتائج البحوث التربوية التي ينبجح تطبيقها في مجتمع ما فليس من الضروري أن يفيد مجتمع آخر من تطبيقه .

٦ - تقدم البحث التربوي في مجتمع ما - دهن يتقدم البحث العلمي بصفة عامة في هذا المجتمع وخاصة في المجالات التي تنصب فيها جهود الباحثين على تفسير الواقع الاجتماعي بجوانبه المتعددة من ناحية و دهن من ناحية أخرى بقدرة الكوادر الوطنية من الباحثين على النفاذ الى خصوصيات واقع تعليمهم وابتكار الحلول الأصلية لمشاكله .

٧ - لا يمكن الاستعاضة عن هذه الخبرة الوطنية بمشورة يقدمها خير من الخبراء الأجانب الذين يمكن استدعاؤهم من البلدان المتقدمة كلما استشكل أمر ، ففوية هؤلاء الخبراء تظل ، بالرغم من حرصهم على الموضوعية والحيادية ، حبيسة أطر مرجعية وتشكلت وفق ثقافات وأيديولوجيات مجتمعاتهم الأصلية الأمر الذي يفقد هذه الأطر حساسيتها تجاه واقع تعليمي مختلف .

٨ - تنسيق جهود مختلف الجهات التي تعنى بالبحث التربوي وإقامة قنوات الاتصال بينها ووضع خطة للبحث التربوي في إطار خطة قومية للبحث العلمي ، شرط أساسي لضمان فاعلية النتائج التي يمكن التوصل إليها والإفادة منها . ان حاجة مجتمعنا الى ترشيد البحث التربوي أعظم بكثير من حاجته الى مزيد من البحوث في هذا المجال ، فمن الميسور ملاحظة الكم الهائل من البحوث التربوية في الوقت الحاضر . وفي نفس الوقت ملاحظة الغياب التام لاستفادة برامج الإصلاح من نتائج أي من هذه الأبحاث وأخذ توصياتها في الاعتبار .

٩ - الانفتاح على الانجازات التربوية للمجتمعات الأخرى ركيزة أساسية لترشيد عملنا التربوي ، وضمان لعدم تخلف البحث التربوي .

وفي تجربة حلقة البحث التي يتحدث عنها هذا التقرير ما يؤكد ضرورة الأخذ والعطاء المستمرين مع المجتمعات الأخرى ، فبالرغم من ضيق الإمكانيات التي توفر للزركن القومي وهو ينظم هذه الحلقة ، وبالرغم من ضيق الوقت الذي توفر لها . فإن ما أتم فيها من إثراء متبادل للباحثين من الجانبين يصعب حساب قيمته كما وكيفاً .

## خاتمة :

لم يكن هدف هذا التقرير كما أوضحنا من البداية ، تقييم الأبحاث التي تمت مناقشتها في حلقة البحث أو تحديد أهمية نتائجها فذلك مسئولية الأجهزة التي يهملها الإفادة من نتائج الأبحاث التربوية .

وانما تنحصر المهمة الرئيسية لهذا التقرير في توضيح أهمية هذه التجربة الجديدة التي يبادر إليها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع المركز لفرنسي للتوثيق والدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، تلك التجربة التي أتاحت لباحثينا مصريين وفرنسيين فرصة اللقاء وتبادل وجهات النظر وتقييم خبراتهم التربوية المكتسبة .

بعد ما تقدم في صلب هذا التقرير من تحليل للمحاور الرئيسية التي دارت حولها مناقشات المشتركين في الندوة، تتضح الأهمية البالغة لأن تتحول هذه التجربة الى تقليد راسخ والى أسلوب عمل مستقر يحكم عملية الانفتاح على الانجازات التربوية للمجتمعات الأخرى . وفي هذا الصدد يقع على المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مسئولية بذل جهود مكثفة في اتجاهات عديدة من بينها :

- التعريف الواسع بالدراسات التي قدمت لحلقة البحث وبالنتائج التي تمخضت عنها جهود الباحثين خلال المناقشات .

- ضمان استمرارية عقد لقاءات مشتركة في المستقبل تجمع بين الباحثين المصريين والباحثين من مختلف بلدان العالم .

- التقييم المستمر لما تتوصل اليه هذه اللقاءات من نتائج حتى يمكن تلافى أوجه القصور فيها وتطوير أساليب أعمالها وفق متغيرات مجتمعنا .

- تاصيل الاتجاهات التي عبر عنها هذا التقرير وتحويل المبادئ التي ركز عليها الى واقع ملموس .

وبعد .. فالكلمات التي يقوم عليها هذا التقرير تظل بالرغم من الحرص في اختيارها والاجتهاد في دقة صياغتها صامتة فوق ورق أصم وحروفا جامدة تعجز أن تنقل لقارئها ولو قليلا من النبض الحى للخبرة الحقيقية التي حاولت التعبير عنها فلنقرأها في حدود قدرتها تلك .



39. For a detailed account on the structure and function of ORDEV, see Ahmed el-Dafrawy, **Local Government and Rural Development** (in Arabic), unpublished memo, ORDEV, January 1977. PP 5 — 17.
40. Iliya Harik, **The Political Mobilization of Peasants**, P. 190.
41. See, for example, Atif Fouad, **The Authority and Social Classes in Egypt** (in Arabic), unpublished Ph. D. dissertation, Faculty of Arts, Ain Shams University, 1975, P. 291; Hassan el-Kholi, **The Social Effects of Military Service on the Culture of Egyptian Peasants** (in Arabic) unpublished M.A. thesis, Faculty of Arts, Cairo University, 1977, PP. 240 — 244; and Kamal El-Menoufi, *Op. Cit.*, P. 318 — 319.
42. See, for instance, Farag A. Farag, **The Villager's Personality** (in Arabic), **A Symposium on Rural Sociology in the United Arab Republic**, Social Research Center, Cairo, 1971, PP. 203 — 205, and Richard Critchfield, **Egypt's Fellahin**, Part II, American Universities Field Staff Reports, Vol. XXI, July 1976, P. 16.
43. Atif Fouad, *Op. Cit.*, P. 296.
44. Kamal El-Menoufi, *Op. Cit.*, P. 318.
45. The role of agrarian reform in transforming the socio-economic structure in rural Egypt has stimulated numerous studies among which the most well-known are the following : Doreen Warriner, **Land Reform and Development in the Middle East**, London, Royal Institute of International Affairs, 1957, Gabriel Saab, **The Egyptian Agrarian Reform 1952 — 1962**, London, Oxford University Press, 1967; Mahmoud Abdel-Fadil, **Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt 1952 — 1970**, London, Cambridge University Press, 1975 and Samir Radwan, **Agrarian Reform and Rural Poverty, 1952 — 1975**, ILO, 1977.
46. Mahmoud Abdel-Fadil, *Op. Cit.*, P. 43 — 44.
47. Samir Radwan, *Op. Cit.*, P. 45.
48. Nawal el-Misiri, **Obstacles to Voluntary Participation** (in Arabic), unpublished M.A. thesis, Faculty of Social Work, Helwan University, 1975, P. 147.



25. **Social Policy**, Ministry of Social Affairs, Arab Republic of Egypt, 1972, P. 16.
26. See in general, *Ibidem*, P. 12 — 13.
27. *Ibidem*, P. 83.
28. Shahinaz Talaat, **Selected Government Services for Rural Development in Egypt**, unpublished manuscript, Cairo University — M.I.T. TAP, November 1979, P. 12.
29. **Proceedings of the Fourth Arabic Conference on Local Administration** (in Arabic), Vol. 4, Arab League, 1978, P. 48 — 49.
30. *Ibidem*, Vol. I, P. 12.
31. Louis Melika, (ed.) **Readings in Social Psychology** (in Arabic), Cairo, National Company for Printing and Publishing, 1971, Vol. II, P. 618 — 619.
32. Iliya Harik, **The Political Mobilization of Peasants**, PP. 204 — 207.
33. Nabil el-Samaloty, **The Role of Social Development in Modernizing Rural Society** (in Arabic), unpublished Ph. D. dissertation, Faculty of Arts, Alexandria University, 1973, PP. 221 — 223.
34. Kamal El-Menoufi, **The Political Culture of the Egyptian Peasants** (in Arabic), unpublished Ph. D. dissertation, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1978, PP. 311 — 313.
35. Ahmed Rashid, **Bureaucracy and the Evolution of Egyptian political System** (in Arabic), *Al-Ahram el-Eqtissadi*, No. 474, May 15, 1975, P. 39.
36. Raymond W. Baker, **Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat**, Cambridge, MA : Harvard University Press, 1978, P. 229.
37. See, for example, Ahmed Rashid, *Op. Cit.*, P. 39; and Abdel Basit Abdel Moati, **contradictions and Elements of Socialist Transformation** (in Arabic), *Al-Katib*, No. 143, February 1973.
38. Sayyid Marei, et. al., *Op. Cit.* P. 55.

16. Ali Mahgoub, **Evaluation of Village Councils in Menoufia Province** (in Arabic), Syris Allyyan, Center for community Development in Arab World, 1968, P. 81.
17. James Mayfield, *Op. Cit.*, PP. 198 — 212.
18. Hoda Sadek, **Participation in Local Government** (in Arabic), unpublished M.A. thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1977, PP. 219 — 221.
19. Nahid Ramzy et al., **Opinion Survey on the System of Local Government** (in Arabic), The Social Research Center, Cairo, 1979, P. 18 — 19.
20. This research is currently being done jointly by the Cairo University and the Massachusetts Institute of Technology. I am a member of the team working on it.
21. Hoda Sadek, *Op. Cit.*, P. 190 — 191.
22. Mohamed Fathalla el-Khatib, **Problems of Local Government in U.A.R.** (in Arabic), *Misr el-Moassira*, No. 324, April 1966, P. 100 — 101; and Fathy Abdel-Fattah, **The Contemporary Village** (in Arabic), Cairo, Dar-el-Thaqafa el-Gedida, 1975, P. 142 — 143.
23. For a detailed discussion on this point, see Karl Wittfogel, **Oriental Despotism : A Study of Total Power**, New Haven : Yale University Press; Walter Sharp, "Bureaucracy and politics : Egyptian Model," in William Siffin (ed.), **Towards the Comparative Study of Public Administration**, Bloomington, Indiana University Press, 1959; and Talcott Parsons, **Societies, Evolutionary and Comparative Perspectives**, New Jersey, Prentice-Hall, 1966, PP. 53 — 62.
24. P.J. Vatikiotis, "Some Political Consequences of the 1952 Revolution in Egypt," in P.M. Holt, ed., **Political and Social Change in Modern Egypt**, London, Oxford University Press, 1968, P. 368 — 369 and Tarek el-Bishri, "The 1952 Revolution and Democracy in Egypt," Sayyid Marei et. al., el-Bishri, "The 1952 Revolution and Democracy in Egypt," Sayyid Marei et. Al., **Democracy in Egypt** (in Arabic), Al-Ahram, Center for Political and Strategic Studies, 1977, P. 20.

8. The Basic Law of the Arab Socialist Union (in Arabic), sections 2-7; and Iliya Harik, "The Single Party as a Subordinate Movement : The Case of Egypt" *World Politics*, Vol. 26, No. 1, October 1973.
9. Iliya Harik, *The Political Mobilization of Peasants : A Study of an Egyptian Community*, Bloomington : Indiana University Press, 1974, P. 92 — 95.
10. Hussin Kamel Baba el-Din, *The Scientific Method of Political Action* (in Arabic), Cairo, Dar el-Nahda el Misryya, 1968, P. 86 — 96 and Ali Kamel, *The Role of ASU in the Development of Villages, Proceedings of the First Conference on Local Administration*, Ministry of Local Administration, 1969, P. 26 — 27.
11. See, for example, Ahmed Tawfig, Basindila, Dakahlia, *Al Talia*, September 1966, P. 15 — 18; Adil Habib, Mit Khalaf, Menoufia, *Al-Talia*, September 1966, P. 37 — 38; Abdel Basit Abdel Moati, *The Class Struggle in the Egyptian Village* (in Arabic), Cairo, Dar el-Thaqafa el-Gedida, 1977, PP. 127 — 129; Abdel Tawab Ahmed, *The Characteristics of Traditional Society : A Field Study in Some Villages in Upper Egypt* (in Arabic), Unpublished M.A. Thesis, Faculty of Arts, Ain Shams University, 1976, P. 327 — 336; James Mayfield, *Rural Politics in Nasser's Egypt : A Quest for Legitimacy*, Austin : University of Texas Press, 1971, P. 160 — 161; and Nazih Nasif Al-Ayubi, *Bureaucratic Evolution and Political Development : Egypt 1952 — 1970*. Unpublished : Ph. D. dissertation, Faculty of Social Sciences, Sub-Faculty of Politics, Oxford University, 1975, P. 386 — 387.
12. Law 124 of Local Administration, Ministry of Local Administration, United Arab Republic, Articles 45 — 48.
13. Law 52 of Local Government, Ministry of Local Government, Arab Republic of Egypt, Articles 3, 33 45, 56, 63 and 73.
14. Shubra's village council brought about remarkable accomplishments : building the combined services center, constructing a new market place, establishing a crafts center and introducing electrical power. See Iliya Harik, *The Political Mobilization of Peasants*, P. 59 — 61.
15. Field Reports (in Arabic), *Al-Talia*, September 1966, P. 36 — 40.

## NOTES

1. David Hapgood (ed.) **The Role of Popular participation in Development**, Center for International Studies, M.I.T., 1968, PP. 19 — 25.
2. See, for instance, David Roth and Frank Wilson, **The Comparative Study of Politics**, Boston : Houghton Mifflin Company, 1976, P. 159 — 160; and Alex Inkeles, "Participant Citizenship in Six Developing Countries," **American Political Science Review**, Vol. LXIII, December, 1969, PP. 1129 — 1141.
3. Hamid Ammar, **Studies in Community Development** (in Arabic), Syris Allyyan, Center for Basic Training in the Arab World 1960, P.P.12 — 20; Al - Sayyid Yasin, **The Theoretical Framework for Rural Development Projects**, Nor el-Homoss, **Dakahlia** (in Arabic), Cairo, Council for Population and Family Planning, November 1978, PP. 156 — 165; **National Charter Chapter Five**, Cairo, n.d. and Sufi Abu Taleb, **our Democratic Socialism** (in Arabic), Cairo, 1978, n.d., P. 83 — 84.
4. See, for example, **Rural Development**, Sector Policy Paper. World Bank, February 1975, PP. 33 — 38, and "A Quarter Century of Anti-Rural Development," **Development Dialogue**, No. 2, 1977, PP. 15 — 19.
5. Leonard Binder, "Recruitment and Political Participation in Egypt," in J. Lalombara and M. Weiner (eds.), **Political Parties and Political Development**, Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1966, PP. 218, 230.
6. Al-Shaafai, Abu Ras, **Popular Political Organizations** (in Arabic), Cairo, Alam el-kotob, 1974, P. 206 — 207.
7. A thorough analysis of the occupational background of members in U.N. Committees is done by Leonard Binder, **Ind Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt**. Chicago: University of Chicago Press, 1978, PP. 43 — 64. Nasser initiated an attack against the NU in his speech on October 16, 1961. See **Al-Ahram**, 17-10-1961.

**TABLE VIII**  
**Respondents' Voluntary Contribution by Age Group**  
**(in percentages)**

Age Group	<i>Nawal el-Misri's Study*</i>	<i>The Nine Villages' Study</i>
Less than 30	4.8	53
30 to 40	16.8	74
40 to 50	37.6	80
50 to 60	26.4	84
more than 60	14.4	74

\**Nawal el-Misri, Obstacles to Voluntary Participation, P. 161.*

To determine how to reach a high level of participation in the Egyptian village, we must first find answers to a number of questions : which classes and social groups exist in the countryside? Which among them are against rural development and which are for it? How can local elected institutions and voluntary associations be vitalized and energized ? How would rural bureaucrats be able to gain the confidence of the public and be keen to collaborate with elected local officials for changing rural areas? How can the values of participation, cooperation and self-aid be instilled in the minds of villagers? It is for the political scientist, the sociologist, the psychologist and the economist to investigate and try to answer these and other related questions.

Kamal El-Menoufi is an Associate Professor of Political Science, Cairo University. He is a Visiting Scholar in the academic year 1979/1980 at M.I.T. Department of Political Science. He is indebted to Professors Ithiel de Sola Pool, Willard Johnson, and Hyron Weiner of the M.I.T. Political Science Department for comments on an early draft of this article.

**TABLE VII**  
**Age Distribution of Some Local Council's Members**

Age Group	Kom Hamada Councils' Study*		The Nine Villages, Study	
	No.	%	No.	%
Less than 30	13	5.0	3	6.7
30 to 40	32	33.7	22	48.9
40 to 50	34	34.5	13	28.9
50 to 60	51	21.0	5	11.1
more than 60	14	5.8	2	4.4
TOTAL	243	100.0	45	100.0

\* Hoda Sadek, *Participation in Local Government*, PP. 188 — 189.

Low participation of young people might be explained by their great concern with their well - being which results in the unavailability of time, effort or money necessary for playing an active role in development. Also, a sizable portion of youth are students who concentrate on studying during the academic year and relax during summer vacations. As for elders, they are conservative and less energetic.

#### **A Concluding Perspective**

Two important conclusions can be derived from the foregoing. On the one hand, rural Egypt has experienced a variety of participatory activities which have been oriented toward implementing development policies rather than making decisions that affect the lives of villagers. Even this participation has turned out to be low since the political institutions do not function properly, the civic associations are ineffective and non-existent in most villages, and self-reliance programs are uncommon.

On the other hand, the political setting, poverty, and illiteracy, together with outdated values and attitudes, inhibit wide and active citizen involvement. The participants are mostly wealthy, educated, males and middle - aged. Hence, one can claim that participation as a component of rural change has been far from popular.

**TABLE VI**  
**Literate and Illiterate Respondents' Contact**  
**with Local Councils and Contribution to Community Development**  
**(in percentages)**

<i>Item</i>	<i>Response</i>	<i>Literates</i>	<i>Illiterates</i>
Contact with Local Councils	Yes	23	16
	No	77	84
Contribution to community development in the last five years	Yes	79	67
	No	21	33
Number of valid cases =		254	215

As to the impact of sex on participation, males by far exceed females. A recent field study by Nawal el-Misiri confirmed this; of those interviewed, 65.6% of males as contrasted to 34.4% of females reported participating.<sup>28</sup> There is widespread belief in male superiority especially in Upper Egypt. Despite the fact that women might take part in making decisions concerning family affairs, rural areas in general are still characterized by the prevalence of traditional norms of sex roles which prescribe that women specialize in childrearing, household chores, and light agricultural duties. It is unusual for rural women to become involved in public life which is perceived to be the vocation of men. Although voluntary donations for community development are set aside from the family income, they are usually made by the husband alone. Self-help, in the form of physical labor, is often performed by men.

Another factor that affects participation is age. Those who are middle-aged participate more than both the young and the old. As shown in Table 7 the great majority of councillors fall between 30 and 50 years old. Likewise, voluntary contributions to development are mostly made by those who are in their forties and fifties (see Table 8).

tion." Another assesses that nearly 44% of rural people in 1975 were living below the poverty line." Those individuals cannot afford the luxury of participation since they have to devote their time and energy to the struggle to exist.

Analysis of the nine villages' data show that richer peasants are more inclined to participate than poor ones. Only 12% of peasant respondents holding less than one feddan reported contacting local councils to ask for help in contrast to 25% and 19% of those holding 1-3 feddans and more than 3 feddans respectively. Similarly, 62% of the first group said that they contributed to community development during the last five years compared to 81% and 85% of the other two groups (see Table 5).

**TABLE V**  
**Peasant Respondents' Contact with Local Councils**  
**and Contribution to Community Development**  
**(in percentages)**

Item	Response	Peasants	Peasants	Peasants
		1 feddan	1-3 feddans	3 feddans
Contact with Local Councils	Yes	12	25	19
	No	88	75	81
Contribution to community development in the last five years	Yes	62	81	85
	No	38	19	15
Number of valid cases =		114	102	87

Most Egyptian villagers are illiterate (68% according to the 1976 census). The task of mobilizing and involving the rural populace is rendered difficult by that widespread illiteracy since the non-educated often tend to be less eager and prepared to participate in public affairs. The nine villages' study reveal that 23% and 79% of literate respondents reported communicating with local councils and participating in development projects respectively, whereas 16% and 37% of illiterates said that they did so (see Table 6).



cies." Likewise, social relations are plagued by mistrust to a considerable degree. Family members often have faith in each other but tend to be somewhat skeptical of outsiders."

The feelings of mistrust tend to coincide with a weak sense of community service as well as a shaky belief in collective action. With the exception of religious projects, it is relatively hard to get the villagers moral and material support for community development programs. Though they are aware of being cheated and exploited by government officials, they often decline to take a collective counter-action. If one urges them to stand up to corrupt employees, he usually hears the typical "khalliha Tigi Min Ghari" ("Let it be done by somebody else.")

Futhermore, due to a long history of humiliation and oppression, the peasant has low self-esteem and rarely feels competent to openly criticise power holders. The bravest action he could take is to speak behind the scenes. This feeling has not faded. According to one empirical study 59% of the interviewees said that the common people cannot criticise the officials." Another study reported that 42% of respondents feel unable to argue with the governor in a public meeting. One respondent went on to say, "I am but a peasant. The governor would not listen to me. So, it is better to keep silent."

Finally, many peasants have a strong present time orientation that is unfavorable to planning which is, by definition, future-oriented. This attitude is deeply rooted in thier belief that the future is uncontrollable, unknown, and completely subject to divine will.

### C. Socio-economic Background

As a result of the agrarian reform laws enacted in 1952, 1961, and 1969, the rural socio-economic structure changed to a considerable degree. Big landholdings vanished almost completely. Also, the percentage of small landholdings increased from 35% of the whole cultivated area in 1952 to 57.1% in 1965. Moreover, the life conditions of the tenant cultivators have relatively ameliorated." Nevertheless, the "have nots" still constitute a sizable portion of rural population. According to one Egyptian economist, about 53% of rural families are landless. This percentage, he anticipates, will increase because of both suspension of the land redistribution process and continuous land fragmenta-

ment in decision-making rarely takes place. Agricultural policy formulation is one relevant case in point. Despite the fact that agriculture is the archetype activity that is locally based, in that it depends upon the local soil, the local water as well as the local markets, the central government has retained the final authority to decide which crops to cultivate and what area of land should be allotted for them according to a crop rotation system without participation from below.<sup>88</sup>

The Organization of Reconstruction and Development of the Egyptian Village (ORDEV) is another example. Since rural development is multi-dimensional and since it does concern several ministries, a coordinating system is needed. Thus, a republican decree was issued in 1973 to establish ORDEV whose pivotal function is to plan for rural development within the framework of national policy. ORDEV is located in Cairo, with sub-units at the provincial level that only exercise a supervisory role and help implementing developmental programs.<sup>89</sup>

### **B. Political Culture**

Active and wide participation in the development process requires a political culture that involves social and political trust, a sense of self-esteem and political efficacy, the norm of community service, acceptance of collective action, in addition to a future centered-orientation.

Unfortunately, most villagers lack these cultural attributes. Centuries of exploitation and coercion led the peasants to mistrust government. However the penetration of the state apparatus into rural areas together with policies of social change during the last decades might have improved their image of political authority. Iliya Harik found that the people of Shubra no longer viewed government as a remote force in Cairo that functions mainly to tax and conscribe villagers, but as a source of socio-economic advancement.<sup>90</sup> Yet, malpractices of local institutions as well as the agricultural policies that sometimes work against the interests of peasants help to sustain a great deal of suspicion of government authority. According to the findings of some empirical studies, a large portion of peasants lack confidence in local organizations, hate police, approve of lying and deception in dealings with officials and perceive government as the real beneficiary of agricultural poli-

## II. Factors Affecting Participation

Citizen involvement as an activity does not occur in a vacuum. Participants are individuals living in a socio-political milieu and having psychological dispositions. So, a full understanding of the villagers' participation in the rural development process should take into account the effects of societal factors as well as personality traits.

### A. The Political Setting

Rural Egypt has experienced political institutionalization to a degree in the sense of having a political infra-structure. The ASU extended into village communities and local councils have existed there in. As noted earlier, however, the role of these institutions in mobilization and participation has been limited. Similarly, a variety of civic organizations are accessible. But they do cover only some rural areas, and their developmental activities are minimal.

In the second place, the administrative institutions are powerful, in part due to the fact that the regime of 1952 Revolution primarily relied on the bureaucracy to execute rural change programs.<sup>36</sup> Rural bureaucrats believe that they do have the skills and knowledge necessary for modernization and, hence, decline to cooperate with elected local officials whom they consider less efficient in terms of understanding development requirements and technicalities. They also resent being censored by local political bodies. The inspection and evaluation reports on official service organizations are not often made available to the local councils though nominally they do have the right to control the local administrative network. Since the councils lack technical expertise and are denied the inspection reports, their decisions frequently seem unworkable to the heads of governmental institutions.<sup>37</sup> Meanwhile, the elected bodies at large have turned out to be less serious in undertaking their assigned supervisory and investigatory roles, perhaps because at least many of their members would like to preempt the services offered.<sup>37</sup>

Furthermore, as we have seen, the political system under both Nasser and Sadat has located the decision-making process at the apex of the political pyramid. Participation at the grass roots level with a view to supporting the system and helping in implementing the development programs is viewed as desirable, but actual citizen involve-

numerous projects depend almost completely on labor. The low level of voluntary labor suggests that the self-help programs have failed in their most basic objective, the maximum utilization of local resources, foremost among which is labor, to advance rural communities.

Needless to say, self-reliance programs that work require action from below. In other words, they require a highly motivated population to solve their problems. Whether or not Egyptian villagers fit this characterization is still a subject of controversy, even though the findings of most field work support the negative conclusion. For example, in his longitudinal research "Activism and Apathy of Villagers" conducted first in 1958 and then in 1963, Louis Melika demonstrated that 55% and 74% of respondents perceived government as the one and only agency responsible for and able to overcome problems facing their home villages.<sup>11</sup> However, a different result emerged from Harik's study as he found that 62% of 135 male respondents had a participatory attitude, i.e. decided on their own to participate in village projects, could identify at least one village problem, and expressed an ability to affect its outcome. He suggested this attitude was associated with mass media exposure, political awareness, and membership in political as well as civic organizations.<sup>12</sup>

However, findings of other studies in general disputed Harik's conclusions and agreed with Melika's. In a survey administered in 1974 to a sample of 331 persons selected from four villages located in Beheira province, Nabil el-Samaloty concluded that 81% lacked the skills to initiate development programs, and that 60% had never participated in any development project. His direct observations, together with those provided by some informants, led him to stress the scarcity of self-aid programs.<sup>13</sup> My own field work conducted at the end of 1977 in a village in Menoufia province, showed that more than half of the peasants interviewed were utterly apathetic; they said that if the village needed a school or a clinic, the people should wait for the central government to intervene, however urgent it might be.<sup>14</sup> In the nine villages' study on communication, the respondents were asked whether or not they think villagers can start a project; 56% said yes, whereas 44% said no.

In summation, the notion of self-reliance has not materialized as desired. Social change programs initiated and carried out by villagers have turned out to be few and mostly for religious purposes.

venues of the council. Most contributions were targeted for social services, particularly religious ones : building, repairing, and providing mosques with purified water, electricity and loudspeakers. But fiscal participation in the productive projects was minimal, perhaps because the people are used to relying on government to carry out such projects (see Table 4).

**TABLE IV**  
**Budgets of Some Local Councils, Gharbia Province in 1977**

Council	Total Revenue L.E.	DISTRIBUTION OF PEOPLE'S SHARE AMONG PROJECTS					
		People's Share L.E.	% to total	Mosques	Schools	Cultural Activities	Public Utilities
Mahalat							
Abu Ali	375	40	13	0	0	40	0
Mahalat	1820	390	21	50	0	40	300
Menouf							
Maghribia	1018	235	23	175	0	60	0
Kofur	1854	1040	53	1000	0	40	0
Bilshy							
Gaufaria	1965	810	41	300	0	40	470
Ketata	838	185	22	125	0	60	0
Mahalat							
Riyada	1245	140	11	0	0	40	100
Damat	2474	1030	42	25	1000	5	0
<b>TOTAL</b>	<b>11689</b>	<b>3870</b>	<b>33</b>	<b>1675</b>	<b>1000</b>	<b>325</b>	<b>870</b>

Adapted from : Hassanin Abu Rawash, *The Role of Popular Efforts in Development* (unpublished mid-term paper in Arabic). Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1979, PP. 33 — 39.

According to the macro data, cash donation was the dominant form of self-aid, constituting nearly 76% of the total value of popular contributions to rural development. In contrast, the percentage of free labor was only 1%.<sup>80</sup> This is amazing given the abundance of labor in rural areas, that villagers are accustomed to physical work, and that

**TABLE III**  
**Number, Members and Projects of Popular Committees for**  
**Social Development**

Year	No. of Committees	No. of Members	No. of those having paid the fees	Projects					Total
				Economic	Charity Affairs	Health	Cultural	Family Affairs	
1968	79	11346	8126	129	36	204	147	46	562
1969	83	11182	6763	138	57	186	115	39	585

Adapted from : *Year Book for Social Statistics*, Ministry of Social Affairs,  
1968 (PP. 62 — 64), and 1969 (PP. 76 — 78).

Assessment of the actual contribution of villagers to the overall rural development programs is not an easy task given the paucity of time-series data. Nevertheless, available macro and micro information reveal some general trends. On the macro level, the total value of villagers' contributions reached L.E. 5,159,631; 4,000,000 and 4,150,000 in the years 1970, 1974, and 1975 respectively. This contribution represented about 2% of the entire cost of rural development projects.<sup>29</sup>

On the micro level, a review of the budgets of eight local councils belonging to Gharbia province in 1977 showed the percentage of peoples' contributions to lie between 11 and 53 percent of the total re-

success in one village would motivate the formation of women's clubs in other neighboring villages. Unfortunately, the results were disappointing by any measure : of the 215 clubs in existence only 34 showed any signs of success; 181 had closed their doors.<sup>24</sup>

**TABLE II**  
**Evolution of Community Development Associations**

Year	Number associations	Number of subsidized associations	% to total associations	total amount of subsidies	Average amount, subsidized association
				LE*	LE
1971	1719	588	34	313455	533
1972	1648	641	39	384145	599
1973	1683	580	34	364163	628
1974	1733	502	30	347536	696
1975	1775	571	32	420430	736
1976	1804	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
1977	1824	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.

Adapted from : *Year Book Social Statics*, Ministry of Social Affairs, 1971 (PP. 257 — 262), 1972 (PP. 271 — 276), 1973 (PP. 303 — 308), 1974/75 (PP. 322 — 329), 1976 (under printing, table 86) and 1977 (under printing, table 104).

\*LE = 100 plasters = \$1.78

Thus, the record of voluntary associations in the countryside has not been promising. They are virtually absent from the majority of village communities. Moreover, the contribution of the already existing ones to development has been meager.

#### **D. Self-aid programs (Holol Zatiyya)**

The ruling elite has shown a great interest in self-reliance techniques for rural change. Voluntary contributions, both in cash and in kind, as well as free labor seemed necessary to compensate for the shortage of government allocations and to make the people more-cooperative as well as more concerned with the public interest.

Moreover, for various reasons, the existing community development associations do not function adequately.<sup>2a</sup> First, they suffer from a severe shortage of funds. About two-thirds of them receive no subsidies from the Ministry of Social Affairs, and hence, have to rely completely on voluntary donations, which tend to be small. Of those subsidies received, the average amount, too, is small (see Table 2). Second, the associations' personnel lack adequate technical and administrative expertise. In all likelihood, this is traceable to the reluctance of university graduates to be appointed in associations that provide neither material security nor the same opportunities of promotion that is available to their colleagues working in both the government service and the state enterprises. Third, the associations are overseen by at least three different authorities : the social units, the local councils, and the Central Bureau for Accounting. Coordination among them is practically nonexistent. Finally, there is no well-defined development strategy that links the efforts of these associations to the formal authorities in working to achieve common goals. Of course, this minimizes the effectiveness of both in bringing about social change because it may result in a great deal of confusion, contradiction, as well as duplication of development programs.

Popular committees for social development came into existence in the wake of the military defeat in the 1967 war. Within two years after their initial appearance, they had virtually disappeared. They were perhaps destined to decline due to a lack of interest on the part of both government and the people. As demonstrated in Table 3, the number of popular committees was very small, a sizable portion of their members did not pay the participation fees, and their activities were limited mainly to social services.

The project to have rural women's clubs started in 1964 with the aim of providing an atmosphere of encouragement for those women to take part in social work. The underlying theme of the project was that any desired change in the rural areas could not be achieved without the participation of women who, by tradition, had been virtually inactive in the public affairs of villages."

Throughout Egypt, 215 rural women's clubs were formed by 1973. The five-year plan (1973 — 1978) of the Ministry of Social Affairs anticipated the establishment of 250 additional clubs, by the logic that



Finally, authority remained highly centralized, and decision-making continued to be top-down process. Quite apart from the prolonged tradition of centralization which is deeply rooted in the Egyptian hydraulic society,<sup>22</sup> it appears that in post-revolutionary Egypt, the requirements of national development coupled with the military culture of the new leadership have contributed to the persistence of the authoritarian mode of policy-making.<sup>24</sup>

As a gesture toward the decentralization of initiatives, President Sadat in 1979 abolished the Ministry of Local Government in Cairo and transferred its responsibilities to the provinces. Yet, constitutionally, he retains the power to appoint the governors who then in practice abide by his will. Meanwhile, taxes are centrally assessed, collected and subsequently reallocated to the governorates. This practice helps the central government to maintain its control over politics at the subnational levels.

### C. Voluntary Civic Associations

During the same period, to mobilize the people and to elicit their cooperation with government in achieving social progress, the state welcomed the formation of civic organizations. Insofar as rural Egypt is concerned, three types of such organizations deserve mention: community development associations, popular committees for social development and rural women's clubs.

Community development associations have been established through collaboration between the Ministry of Social Affairs and the populace and are placed under the auspices of social units. It is through these associations that program services are initiated. These programs include vocational training for school drop-outs, functional literacy, productive families, mother child welfare centers, family planning and consolidation of the productive industries.<sup>25</sup>

By 1977, 1824 associations had come into existence, covering about 45% of rural areas. Apparently, the process of forming associations is relatively slow as their total number increased by only 104 in six years (see Table 2). Since the policy of the Ministry is to set up an association in almost every village, and since Egypt is comprised of at least 4000 villages, more than 2000 associations still need to be formed.

**TABLE I**  
**Percentage of Respondents Who Reported Contacting Authorities or**  
**Doing Nothing If There Were Problems**

Sort of Problems	Response									Number of valid cases
	Contact the head of the institution concerned	Contact direct superior of the institution	Contact police station	Contact mayor or vice mayor	Contact elders' council	Contact village bank*	Contact local council	Use force	Do nothing	
a. Children's problems with schools	69.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	0.0	9.5	223**
b. Problem with retail cooperative society	0.0	10.2	9.9	0.0	0.0	0.0	6.3	3.8	57.8	462
c. Problem with agricultural cooperative society	34.9	0.0	0.0	0.0	0.0	65.1	0.0	0.0	0.0	225***
d. Major theft	0.0	0.0	36.9	41.1	22.0	0.0	0.0	0.0	0.0	470

\*Recently, village banks were formed to undertake the credit function of the agricultural cooperatives.

\*\*Question «To whom do you tell your child's problems?» was only addressed to those who reported having children in schools.

\*\*\*Question «To whom do you tell your problems with agricultural cooperative?» was only addressed to peasant respondents.

problems solved. In the first phase of an ongoing research project about "Communications Needs for Rural Development in Egypt,"<sup>20</sup> a questionnaire was addressed to 474 male respondents in nine villages to elicit information concerning their communication behavior. In response to the question whether or not they approach village councils when facing a problem, 80% said no. "The council is a source of trouble," commented some respondents. "Its members are selfish and opportunistic," added others. Hypothetically, the persons interviewed were asked where they would go to seek help in solving problems with schools, retail and agricultural cooperative societies, and theft. Table I reports that only 1.3% and 6.3% would contact local councils in the event of a problem with schools and retail cooperatives, respectively. However, most of them did demonstrate a propensity to resort to the specific functional government authorities. This might indicate a confidence in direct higher-level administration to resolve conflicts that villagers do not have in the local elected bodies.

A number of reasons can be set forth for the unsatisfactory performance of the local councils. First, councillors often are from prestigious families, with either large landholdings, or education. For example, the research on the Kom Hamadah local councils revealed that of 243 members, 64% were government employees, 29% were rich peasants, and 7% were businessmen.<sup>21</sup>

Also seven of the nine villages surveyed in the preliminary stage of the communication research project were represented in local councils by forty-six members distributed as follows : thirty government employees, nine wealthy peasants, and seven businessmen. In addition to the general tendency of councillors to abuse power, most of them do not articulate the real needs of poor peasants who constitute the bulk of the rural population and for whom rural development programs should primarily be focused.

In the second place, the councils have suffered from a lack of funds. This is mainly attributable to the fact that the provincial capitals and the district headquarters usually receive most of what is allotted for the governorates in the national budget at the expense of the villages.<sup>22</sup>

projects and in mobilizing local available resources for their achievement."

As to the developmental role of local councils, we now know that with very few exceptions,<sup>14</sup> the councils have been ineffective over time in monitoring rural bureaucracy, in pushing ahead with the development process, and in citizenship training. The empirical record supports the assertion that the weak performance of the councils led to a lack of confidence in local government on the part of the rural populace.

In the mid-sixties, a research team of the Higher Institute of Socialist Studies in Cairo visited a number of villages located in both lower and Upper Egypt. Their purpose was to determine general social, political, and economic trends in the countryside. One of the startling findings was that the village councils were paralyzed and that the people felt alienated from them.<sup>15</sup> Concurrently, field work was conducted on twenty councils in Menoufia province which concluded that those councils were ineffectual. One illustration of their ineffectiveness was their keeping away from productive development projects, and the direction of their efforts toward secondary service functions such as cleaning streets and draining swamps.<sup>16</sup> Based on personal exposes, anecdotes and second-hand observations collected in 1966-67, James Mayfield demonstrated that less than 10 percent of village councils were functioning, while the vast majority of councils were unable to play a positive role in fulfilling their functions.<sup>17</sup> A study done in 1976 on twelve local councils located in Kom Hamadah district, Beheira province, revealed that the councils did not meet regularly, many councillors did not attend meetings, the debates were poorly disciplined, and the councillors registered complaints against various aspects of village administration, rather than advancing constructive proposals for ameliorating the living conditions of the people.<sup>18</sup>

In order to determine popular attitudes toward the local government system, the Social Research Center in Cairo in 1979 administered a national survey to a standardized sample of 1917 persons. Surprisingly, analysis of the data showed that a considerable percentage of respondents (31%) had never heard about local government, and 88% of those who had could define neither its concept nor significance.<sup>19</sup>

It appears that villagers seldom contact local councils to get their

eral reasons for the party's ineffectiveness can be suggested: First, the wealthy peasants together with the heads of large families (Al-nas el-Kubar) could either by themselves or through their relatives and Friends, dominate the party committees and make them vehicles for their own vested interests. Second, many working members lacked an ideological attachment to the goals and policies of the regime. Furthermore, there was hardly any two-way communication, one important indicator of the effectiveness as well as the viability of a mass party. Moreover, the demands of the Committee of Twenty directed to the district level were often ignored."

In an attempt at political liberalization, President Sadat in 1976 substituted multipartyism for the one-party rule. This multi-party system is still alien to rural areas at large. The opposition parties, namely National Progressive Unionist Party, Socialist Labor Party and Liberal Socialist Party, have not yet extended into most villages. By contrast, the ruling National Democratic Party has committees in many villages; yet these committees are still without notable effect.

#### **B. Local Governing Bodies**

In the early sixties, Egypt began an experiment in local government in the hope that it would result in the participation of localities in development planning and implementation. In 1960 Law 124 of Local Administration was enacted, which provided that each group of neighboring villages comprising 15,000 persons would have a council. The membership of each council was to include twelve councillors chosen from local committees of the official party by the Director of Councils in the Ministry of Local Administration in conjunction with the governor and the governorate party executive secretary; two selected local individuals chosen from the active party members by the local administration in the village council area; and six ex-officio members selected among village officials. The councils were assigned a wide spectrum of duties covering all aspects of local affairs: education, health care, public utilities, social welfare, security, housing, agriculture, and so fourth."

As part of the democratization process during the early years of Sadat's rule, a new law of local government (Law 52) was issued in 1975 which differed from its predecessor in two ways. First, the law provided for the direct popular election of 16 councillors in each council area. Second, councillors were given a freer hand in initiating new

Liberation Rally, a basically urban organization,<sup>4</sup> was superseded in 1957 by the NU, which was meant to be national in scope. The NU had committees at the smallest local level; every village was included in the system.<sup>5</sup> However, under the NU, rural representatives often came from the notables, who, as official sources claimed, tended to weaken the party and also minimize its development role.<sup>6</sup>

In the early sixties, the political leadership clearly stated its interest in mobilizing the population behind development schemes. Neither the Liberation Rally nor the NU had been used for stimulating participation in social change processes. The new interest in development coincided with an ideological commitment to "Arab Socialism" which necessitated the formation of a viable mass political organization. Therefore, in 1962, the ASU was established. Each village, a basic unit, had a Committee of Twenty (Lagnat el-Eshrin) elected by the party members therein. In 1965 a policy to transform the ASU into a movement for mobilization brought about structural changes. One important change directly relevant to rural participation occurred at the village level, where leadership groups (Jamat Qiyadiyah) were created whose secretaries were appointed by district secretaries, and whose members were selected from both party activists in the Committees of Twenty and local officials. This reorganization resulted in the Committee of Twenty becoming practically immobilized, and the Leadership Group becoming the basic party unit at the local level.<sup>7</sup>

Although the part played by the ASU in rural transformation was impressive in some villages, it was disappointing in many. One success story was in Shubra el-Gedida village, located in Beheira province, which Iliya Harik studied in the late sixties. There the party undertook a prominent role in many areas such as community development; it initiated and executed several self-help projects such as constructing and improving roads, building bus stations, organizing a local fire squad, lowering meat prices, lighting village streets, examining agricultural techniques that would increase production, and offering literacy classes.<sup>8</sup> Similarly, the party structures in other villages mobilized the populace for draining local swamps, clearing irrigation canals, planting trees, and building mosques and schools.<sup>9</sup>

However, the ASU was fragile and ineffective in most communities, and this probably explains why the villagers disliked the party. Sev-

tempted various rural transformations, such as Al-Esslah el-Rifi (Rural Reform) ; Al-Nohoud bil Karyah (Promoting Village Life); and Eddat Binae w Tanmyat el-Karyah (Reconstruction and Development of the Village). Both Egyptian social scientists and official documents have perceived villagers' participation as a safeguard and a requirement for the success of the rural development process. They have argued, as have others, that because the energy and talents of the populace are needed if a country is to achieve economic progress and social reform, lack of participatory democracy may hamper development.<sup>4</sup>

The objectives of this paper are twofold : first, to investigate the modes of popular participation in rural Egypt; and second, to clarify the factors that influence participation. We shall see that in most settings, both formal and informal bodies have failed in attempting to structure rural popular participation. I suggest reasons why this may be so. The paper relies heavily on the results of numerous field studies conducted in Egyptian villages in addition to benefiting from the descriptive writings dealing with rural Egypt.

## **I. Modes of Participation**

The Egyptian countryside has experienced in the course of the last few decades the formation of political and civic organizations in addition to the use of self-help techniques. An attempt will be made here to present a critique of these facets of participation in their relation to rural development.

### **A. Party Organization**

To mobilize participation and support from below, and to carry out hoped-for socio-political change in the countryside, Nasser extended the organizational apparatus of Egypt's single-party regime into the "mass base" of society. The single mass party was perceived as a form of political linkage between the new ruling elite and the rural masses. In this way, national policies could be made meaningful for people in rural areas, and resources could be mobilized at the grass roots level.

From 1953 until 1976, the Egyptian national leadership established three successive civilian political organizations : the Liberation Rally, the National Union (NU), and the Arab Socialist Union (ASU). The

## POPULAR PARTICIPATION AND DEVELOPMENT IN THE VILLAGES OF EGYPT

Kamal El-Menoufi

Rural development is a central focus of development thinking today. The reasons are fairly simple : (1) many developing countries have found industrialization policies disappointing, and hence, they have increasingly tended to direct attention to the agricultural sector in pursuit of development; (2) the vast majority of the Third-World population lives in the countryside; (3) the rates of rural-urban migration have been rapidly increasing.

Both academic writings and policies of international organizations and Third World nations relating to rural development highlight the great importance of citizen participation.<sup>1</sup> Popular participation implies that the village-based masses play an active role in both the decision-making processes that affect their lives, and in the implementation of development schemes. Popular participation takes various forms : establishing mass political institutions and local self-governing bodies, forming voluntary civic associations and initiating and executing self-reliance programmes.<sup>2</sup>

There are a number of factors that influence the scope and intensity of participation. Some of them relate to the political setting and include :

- 1) the existence of relevant political structures;
- 2) the relative accessibility of civic organizations; and
- 3) the regime's attitude toward citizen involvement. Participation is also affected by socio-economic variables of individuals such as wealth, education, sex and age. Political culture, that is, attitudes, beliefs, and personality traits, also affect participation.<sup>3</sup>

This paper examines popular participation in rural development in Egypt, where, since the 1952 Revolution, the governing elite has af-



● New Books

— Community Development

Dr. Elham Afifi ... .. 181

— The Empire that Exploded (The Revolution of Nationalities in the Soviet Union)

Mrs. Amira Mashhour ... .. 193

● Scientific Reports

— Report on the Egyptian-French Seminar (The Social Dimensions of Education)

Dr. Abdel Fattah Torki ... .. 207

● Articles in English :

— Popular Participation and Development in Egyptian Villages

Dr. Kamal El Menoufi ... .. 3

# THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issue 1-2

January — May, 1980

Vol. 18

## TABLE OF CONTENTS

	Page
● Articles and Research Works	
— Law and Social Change (a study of the Agrarian Reform Laws in Egyptian Society — "a brief report") ...	3
— The Social Aspects in Housing and Urban Planning ... Dr. Noha Fahmy ... ..	43
— The Impact of Mass media on a Sample of Public Opinion Leaders and Citizens in Rural Egypt Dr. Nadia Hassan Salem ... ..	53
— The Basic Sociological Features of Iraq (a simplified sociological map.) Mr. Aly Fahmy ... ..	63
— The Social Handicaps to Development in Egypt. Dr. Gamal Magdy Hassanein ... ..	93
— Ideological Challenges in the Attempt to Seek Objectivity in Sociology. Dr. Atef Ahmed Fouad. ... ..	105
— Organizing Society in an Integrated Developmental Social Service Dr. Abdel Halim Reda Abdel Aal ... ..	123
— The Impact of the First Year of Teaching on the Psychological Attitudes of Graduates of the Faculty of Teachers. Dr. Talaat Hosney ... ..	143
● Thesis	
— The Role of Women in Development Mrs. Nadia El Attar ... ..	161
— The Role of Education in Social Mobility Dr. Madiha El Safty ... ..	173

**The National Review of Social Sciences**

**Issued by :**

**The National Center for Social and  
Criminological Research, Egypt.**

**Editor-in-Chief :**

**Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa**

**Assistant Editor :**

**Dr. Nadia Salem**

**Dr. Zeinab Radwan**

**Editorial Secretary**

**Mansour Maghawry Hassan**

**Publications Committee :**

**Dr. Adel Azer,**

**Dr. Ahmad El Magdoub**

**Dr. Noha Fahmy.**

**Dr. Hussain El-Makkawi**

**Dr. Nadia Salem**

---

<b>Price Per Issue</b>	<b>Issued Three Times Yearly</b>	<b>Annual Subscription</b>
<b>U.S. \$ 4.00</b>	<b>January — May — September</b>	<b>U.S. \$ 12.00</b>

---

# THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

No. 1-2

January — May, 1981

Vol. 18



Published by the National Review of Social Sciences  
1000 University Avenue, Suite 100, Berkeley, CA 94702

# المجلة الاجتماعية القومية

المجلد ١٨

سبتمبر ١٩٨١

المعد ٣

## الهيئة الاجتماعية العامة

تصدر عن :

المركز القومي للبحوث الاجتماعية  
والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير :

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير :

الدكتورة نادية سالم

الدكتورة زينب رضوان

سكرتير التحرير :

منصور مغاوى حسن

لجنة النشر

د . صلاح قنصوة

د . أحمد المجدوب د . نادية سالم

الأستاذ منصور مغاوى

الاشتراك السنوى

٩٠ قرشا

تصدر ٣ مرات سنويا

يناير - مايو - سبتمبر

ثمن العدد

٣٠ قرشا

## المجلة الاجتماعية القومية

العدد ٣	سبتمبر ١٩٨١	المجلد الثامن عشر
	المحتويات	صفحة

### باللغة العربية

#### ● ● بحوث ومقالات :

- ٣ ★ عمال التراحيل : « تقرير موجز » . . . . .
- ★ الأممية : تطورها وعلاقتها بتملك الريفيين وتعرضهم  
لأدوات الاتصال الجماهيري في قرية مصرية - دراسة حالة  
لقرية البليدة محافظة الجيزة .
- ٤٩ الدكتور محمد حلمي أحمد نوار . . . . .
- ★ الشخصية القومية المصرية من واقع تحليل مضمون الأمثال  
الشعبية .
- ٦٩ الدكتور نادية حسن سالم . . . . .
- ★ نحو رؤية بديلة لحل المشكلة السكانية في الدول النامية .
- ٨٥ الدكتور وداد مرقس . . . . .
- ★ علم الاجتماع القانوني وترشيده تشريعات الأسرة والطفولة  
بالإشارة الى العراق .
- ٩٩ الأستاذ علي فهمي . . . . .
- ★ صورة المرأة في وسائل الاعلام .
- ١٠٧ الأستاذ عاطف عدلي العبد . . . . .

#### ● ● وسائل جامعية :

- ★ اقتصاديات السعة لمزارع الدواجن في محافظة القليوبية
- ١١٩ الأستاذ منصور مفاوري حسن . . . . .
- ★ التنشئة الاجتماعية في القرية المصرية « دراسة  
أنثربولوجية في إحدى قرى الصعيد » .
- ١٢٩ الأستاذة هدى الشناوي . . . . .

★ وسائل الاعلام والتنمية السياسية في الدول النامية	
» البرامج السياسية في اذاعة القاهرة كحالة للدراسة من	
زاوية علاقتها بموضوعات الرأي العام .	
الدكتور عبد الحميد محمود عطا . . . . .	١٤٥
● ● كتب جديدة :	
★ الاستشراف .	
الدكتورة وداد مرقس . . . . .	١٥١
● ● تقارير علمية :	
★ توصيات الدورة التدريبية لتلوث البيئة . . . . .	١٥٧
● ● مقالات باللغة الانجليزية :	
★ تقرير عن الدورة التدريبية لتلوث البيئة . . . . .	٣
★ تمثل المهاجرين	
الدكتور اسحق قطب . . . . .	٥

- نرجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :
- ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
  - ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
  - ٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
    - مقدمة للتصريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة .
    - خطة البحث أو الدراسة .
    - عرض البيانات التي توافرت من للبحث .
    - ٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالي :
  - للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ، مكتبة النشر ، الصفحات .
  - للمقالات من المجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة ( مختصرا ) ، السنة ، المجلد ، الصفحة .
  - للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ( اسم الموسوعة ) ، تاريخ النشر ، وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة ( اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات ) .
  - ٥ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين وبمسافة مزدوجة بين السطور .
  - ٦ - المجلة غير مسئولة عن رد اصول المقالات الى أصحابها في حالة عدم قبولها من اللجنة الاستشارية للتحرير .



## عمال التراحيل \*

### ملخص وعرض لمحتوى التقرير

تناولت المقدمة توضيح أهمية فئة عمال التراحيل بوصفهم قطاعا عريضا من العمالة الزراعية فى المجتمع الريفى ، والتي دفعت العديد من الأجهزة الشعبية والاعلامية والرسمية للدولة للاهتمام بها منذ عام ١٩٦٤ ، حتى الآن ، تمثل هذا الاهتمام فى جهود اتجهت الى وضع برامج تنموية على مستوى جميع محافظات مصر لحل مشكلات هذه الفئة واحداث تغيير فى حياة أفرادها الذين يقترب عددهم من الثلاثة ملايين . ولقد نجحت بعض هذه الجهود فى إيجاد بعض الحلول الجزئية غير أنها لم تحدث التغيير المطلوب ، كما فشل بعضها الآخر نتيجة للأخطاء والانحرافات التى صاحبت المشروع ، سواء كان ذلك عن طريق الأجهزة الادارية المحلية فى بعض المحافظات ، أو عن طريق النقابة العامة لعمال الزراعة أو غيرها من الجهات الادارية الأخرى .

ولقد سعت الدولة من جانبها الى تنفيذ بعض المشروعات التنموية الجديدة متجنبه قدر الإمكان الأخطاء التى حدثت فى المشروعات السابقة فانشأت نظام المسكرات الخاصة لعمال التراحيل فى بعض المحافظات التى تتميز بوجود عدد كبير من هذه العمالة ، وخاصة محافظات كفر الشيخ - الشرقية - مديرية التحرير .

وقد كان الاهتمام بدراسة هذه المشروعات نابعا من ارتباطها مباشرة بمشكلات العمالة والبطالة فى الريف ، وللزيادة المستمر لمشكلات هذه الفئة من العمالة يوما بعد يوم ، ثم وللإهتمام الكبير الذى أولته الدولة لوضع الحلول اللازمة لمشكلات هذه الفئة .

- 
- \* هذا البحث ضمن أعمال وحدة بحوث التصنيع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية ويرجع العمل فيه الى ايار عام ١٩٧٥ . قامت بانجاز البحث لجنة مكونة من الدكتورة وقية مرشدى بركات . والاستاذ ابراهيم حنبل ، والاستاذ حسنى البرادعى .
- قامت الدكتورة وقية مرشدى بركات بكتابة التقرير النهائى للبحث .
- قامت الدكتورة نادية حليم سليمان بتلخيصه وعرضه .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على النواحي الايجابية والسلبية في نظام المعسكرات من خلال دراسة مؤشرات يتعلق كل منها بجانب من جوانب مشروعات التنمية موضوع التقييم . المؤشر الأول وهو الجهد ، وذلك عن طريق تقييم النشاط الكمي والكمي المبذول من أجل القضاء على مشكلات عمال الترحيل التي تتناول عمليات التشغيل ، والأجور ، والاعاشة في مواقع العمل، والرعاية الاجتماعية والصحية .

- ويتناول المؤشر الثاني تقييم الأداء لمعرفة مقدار ما تحقق من الأهداف .

- أما المؤشر الثالث فهو تقييم للفعالية عن طريق معرفة حجم العائد من هذه المشروعات وامكانيات التقييم .

- ويتناول المؤشر الرابع العملية وهي التعرف على الأسباب التي أدت الى نجاح أو فشل هذه البرامج التنموية .

أجريت دراسة استطلاعية تمثلت في دراسة مناطق التشغيل في كل محافظة على حدة بغرض استشارة ذوي الخبرة ، والتعرف على نظام التشغيل، ورعاية العمال داخل المعسكرات ، ودراسة لبعض حالات من العمال للتعرف والتمعق في دراسة الظاهرة موضوع الدراسة . هذا فضلا عن دراسة حالة لبعض العمال داخل المعسكرات كان الغرض منها التعرف على نوعية المشكلات التي يعانيها العمال وآرائهم في نظام التشغيل والرعاية . اتبع فيها نظام الملاحظة بالمعيشة للعمال في مناطق العمل كما أجريت أيضا بعض المقابلات الشخصية مع العمال بين الحين والآخر للتعرف على نوعية مشاكلهم بعيدا عن المهيمنين على نظام التشغيل .

أما التقييم فقد تم على مشروعات تنمية وتنظيم معسكرات عمال الترحيل التي انقضى على انشائها ما يزيد على الخمس سنوات . واستخدمت طريقة المسح الاجتماعي بالعينة لمجتمع عمال الترحيل .

### محتوى التقرير :

انقسمت الدراسة الى باين يتناول الباب الأول ( مجتمع عمال الترحيل في مصر ) والذي ينقسم بدوره الى فصلين . يدور الفصل الأول عن أوضاع عمال الترحيل وأسباب مشكلاتهم تاريخيا . ويدور الفصل الثاني حول الجهود المختلفة لتنظيم وتشغيل ورعاية عمال الترحيل .

أما الباب الثاني فقد اهتم بتقييم مشروعات تنمية مجتمع عمال التراحيل في كفر الشيخ ، والشرقية ، ومديرية التحرير . ويضم أربعة فصول يتناول الفصل الثالث القواعد المنهجية في تقييم مشروعات التنمية لمجتمع عمال التراحيل ، ويركز الفصل الرابع على تقييم فرص تشغيل عمال التراحيل . وفي الفصل الخامس تقييم لوضع أجور عمال التراحيل ، ويعرض الفصل السادس لظروف الرعاية الاجتماعية والصحية والإعاشة والترفيه .

وتنتهي الدراسة بخاتمة تناقش فيها النقاط سابقة الذكر ملقبة الضوء على أسباب نجاح أو فشل البرامج المطبقة في معسكرات عمال التراحيل مع بعض التوصيات .

وفيما يلي أعرض بشيء من التفصيل لمحتوى أبواب وفصول التقرير .

## الباب الأول : مجتمع عمال التراحيل :

### الفصل الأول : أوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم في مصر

تم عرض هذه الأوضاع من خلال ثلاث نقاط :

**النقطة الأولى :** تتناول كيفية ظهور هذه المشكلة الى حيز الوجود من خلال الدراسة التاريخية .

**والنقطة الثانية :** تتناول نوعية المشاكل الأساسية لعمال التراحيل وتفرد بها بإزاء مشكلات الفئات الأخرى من العمالة الزراعية أو فئة العمال الدائمين أو الموسمين وغيرهم .

**والنقطة الثالثة :** تتناول الحلول المقترحة الخاصة بهذه الفئة من العمال استنادا الى نوعية مشاكلهم .

ركزت النقطة الأولى على دراسة جذور مشكلة عمال التراحيل تاريخيا . فهي موجودة في مصر منذ بداية القرن الثامن عشر تقريبا ، وهي تعبر عن فائض العمالة في موسم معين . وتشير الوقائع التاريخية الى أن اقرار حقوق الملكية منذ بداية القرن الثامن عشر الى نهايته لم تخدم على الإطلاق صغار الفلاحين بقدر ما كانت تخدم كبار الملاك من مصريين وأجانب ، مما اضطر الفلاحين الى الهرب من أراضيهم خوفا من الالتزامات الكبيرة التي كانت مفروضة عليهم وبخاصة ما يتصلق بالضرائب . فالأرض معظمها تنتمي الى الدولة ، يتقاسمها المالك ولا حق للفلاح الا بالانتفاع بالأرض بشرط دفع الضريبة ، ونتيجة لفرق مصر في الديون في عهد اسماعيل تحول جانب كبير من أملاك الحديوى وأسرته الى كبار الملاك وتكونت شريحة من أفراد هذه الطبقة في نهاية القرن التاسع عشر . وغالبا ما اضطرت الضرائب في عهد محمد علي - الفلاحين الى هجر أراضيهم والتنازل عن حقوقهم تجاهها وظلت هذه الهجرة تتفاقم حدة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر . واستمر الحال في عهد عباس وسعيد ، وزاد حدة في عهد اسماعيل . وقد أدى ذلك الى استيلاء الاقطاعيين والأجانب على أراضي الفلاحين ووجود فئة لا تملك الا قوتها على العمل تعرضها للبيع . كما أدى إلغاء السخرة رسميا في سنة ١٨٨٩ الى وجود احتياج فعلي الى العمل البشري في شق الترع

والمصارف وغير ذلك من الأعمال التى كانت من قبل تتم عن طريق السخرة .  
كما أدى بطء التقدم الصناعى الى عدم وجود فرص للعمل تمتص هذه الأيدي  
العاملة . هذا بالإضافة الى وجود قطاع عريض من صغار الفلاحين الذين لم  
تكن ملكياتهم المحدودة قادرة على تلبية احتياجاتهم الضرورية مما اضطرهم  
الى بيع قوة عملهم لبعض الوقت .

ومنذ أوائل القرن العشرين حتى الآن ازداد السكان بنسبة تفوق كثيرا  
ما تحقق من زيادة فى الرقعة الزراعية . وقد ترتب على ذلك - متضافرا مع  
عجز القطاع الصناعى عن استيعاب هذه الزيادة - الى وجود فائض مستمر  
من الأيدي العاملة داخل القطاع الزراعى ، وظهور مختلف أنواع البطالة  
الصريحة والمقنعة .

وكان طبيعيا مع زيادة عرض العمل على الطلب عليه داخل هذا القطاع،  
أن لجأ هذا الفائض الى البحث عن عمل بأى أجر ، وفى أى وقت . وظهرت  
بذلك مشكلة عمال الترحيل والعمال الموسمين والمؤقتين ومشكلة طبقة  
اجتماعية من الفلاحين المصريين تعلوها شريحة من صغار الملاك . وحتى بعد  
صدور قانون الإصلاح الزراعى وتطوره لم يطرأ تغيير ملحوظ فى أوضاع  
هذه الطبقة .

نخلص مما سبق الى أن المصدر الأساسى لوجود ظاهرة (عمال الترحيل)  
وانتشارها فى ريفنا المصرى منذ زمن طويل ، هو ذلك الفائض الضخم من  
العمالة الريفية . ويمثل عمال الترحيل الجزء الأكبر من هذا الفائض . كما  
ينضم اليهم فى بعض الأحيان عدد لا يستهان به من صغار الفلاحين الحائزين  
على الأرض الزراعية فى الريف ، ممن يملكون أو يستأجرون مساحات صغيرة  
لا تتجاوز فى الغالب ، الفدان الواحد :

### ثانيا : مشاكل عمال الترحيل :

يؤدى اطلاق لفظ عمال الترحيل على كل من يعمل خارج قريته الى  
نوع من الخلط بين الشرائح المختلفة لعمال الترحيل ، اذ أن عمال الزراعة  
ينقسمون الى :

- ١ - عمال الزراعة الذين يعملون فى القرية ولا يهاجرونها على الاطلاق .
- ٢ - عمال الزراعة الذين يعملون فى أماكن قريبة من قراهم ويعودون  
للبيت فى قراهم . ويطلق عليهم عمال الجيرة .

١ - عمال الزراعة الذين يرحلون عن قراهم في مواسم معينة وهم عمال التراحيل الموسميون .

٤ - عمال الزراعة من الفواصة والكرافة . وهم التراحيل الدائمون . والطابع المشترك لكل هذه انشراح ، أنها لا تجد عملا دائما على مدار السنة . والشرائح الثلاث الأولى نعمل ما بين ٢٠٠ - ٢٥٠ يوما في السنة ، أما الشريحة الرابعة فتعمل ٢٥٠ - ٣٠٠ يوم في السنة .

تنسم حياة عمال التراحيل بعدم الاستقرار في العمل . وعمالهم لا تسمح بقيام علاقات ونيقة مستمرة ومستقرة بينهم وبين أصحاب الأعمال . وبسبب تغير أصحاب الأعمال وعدم استقرار أماكن العمل ، لم يستفد عمال التراحيل من المزايا والمخدمات التي يكفلها القانون لعمال القطاع اخاص والمعمالة التابعة . ويعمل هؤلاء في أعمال موسمية بعيدة عن العمران وحتنقلة . ونظرا لقيام تشغيل هؤلاء العمال عن طريق الوساطة الاستغرافية لمتعهدي توريد العمال ، فقد وقع على هؤلاء العمال استغلال بشع من طكافة المقاولين . وقد نتج عن تلك الظروف غير الملائمة ، مع ضعف الاشراف ، أو عدم كفايته ، أن ساعدت الظروف الخاصة بعمل واقامة هذا الفريق من العمال الذين عادة ما يوصفون بأنهم يعيشون حياة أقرب الى السخرة ، تحت مستوى هابط جدا من الأجور ودون أي ضمان للمستقبل .

وازدادت مشكلة عمال التراحيل ، لأن النصوص التشريعية العامة لا يمكن أن تكفل لهؤلاء العمال ما يجب أن يتمتعوا به من حماية ورعاية وشعور بالاستقرار .

ويمكن تحديد المشاكل الأساسية التي يعانون منها فيما يلي :

- ١ - كيفية تنظيم عمليات التشغيل .
- ٢ - ضمان وصول الأجر بالكامل .
- ٣ - الرعاية الاجتماعية .
- ٤ - التأمينات الاجتماعية .

وترجع مشكلة عدم تنظيم عمليات التشغيل الى أن هذه العمليات تتم عن طريق مقاولي الأنفار ، مما يؤدي الى عدم تكافؤ الفرص في تشغيل عمال التراحيل . اذ يؤدي احتكار مقاولي الأنفار لعملية توريد العمال الى تحكمهم وأعوانهم والرؤساء والسواقين في اختيار العمال ، مما يضطرهم الى قبول

الشروط المفروضة عليهم وحصولهم على مبالغ ضئيلة ، لا تتناسب مع الجهد الذى يبذلونه . وإذا ما اعترض أحدهم على سلطة المفاوضين حرم من الترحيلة .

وبالنسبة لمشكلة عدم وصول الأجر بالكامل ، فانه نظرا للاستقطاعات التى يقررها المفاوضون وأعاونهم على أجر العامل ، لا يصل الى يد العامل من الأجر المتعاقد عليه بين المفاوضين وأصحاب الأعمال الا أقل البقليل . وحتى هذا القليل لا يحصل عليه العامل كاملا ، اذ غالبا ما يستقطع المسؤولون جزءا منه وفاء وسدادا لبعض الديون التى اقترضها العامل فى الفترات التى لا يعمل ولا يرحل فيها .

وبالنسبة للرعاية الاجتماعية ، فلانعدام ما يمنع من تشغيل الأطفال ، يضطر العامل الى اصطحاب أطفاله وأحيانا زوجته فى الترحيلة . مع ما فى عمالة الصبينة فى هذه السن المبكرة من نتائج خطيرة . وينقل العمال فى اللواري بأعداد ضخمة مع أمتعتهم وزادهم لضغط تكاليف النقل دون مراعاة لانسانيتهم ، بالإضافة الى استقطاع جزء من أجره نظير عملية النقل . ويعتبر سوء وقسوة ظروف العمل التى يفرض بها عمال الترحيل من أهم الأسباب التى تؤدى الى سوء أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية فالعمل من الصباح المبكر حتى غروب الشمس ، دون تحديد لساعات العمل . وتوقع الخصومات عند أى تهاون أو تكاسل فى أداء العمل دون رحمة ، مع عدم توافر الاسعافات الأولية أو الرعاية الصحية لهم ، أو التأمين عليهم ضد اصابات العمل ، أو التعويض فى حالات المرض أو الوفاة . يضاف الى ذلك سوء التغذية وعدم توافر النواحي الاجتماعية والثقافية فى مناطق التشغيل (\*) .

**الفصل الثانى : الجهود المختلفة لتنظيم تشغيل وعناية عمال الترحيل : -**  
منذ عام بدأت عدة محاولات لحل مشكلة عمال الترحيل ، ظهرت فى ثلاثة مشروعات لتنظيم تشغيل وعناية عمال الترحيل . ليشروع الأول تم عن طريق أجهزة الادارة المحلية فى بعض المحافظات والثانى تم عن طريق النقابة العامة لعمال الزراعة ولجانها النقابية المختلفة فى محافظات أخرى . أما الثالث فقد قامت به اللجنة العليا المؤقتة لدراسة مشكلة عمال الترحيل .

---

\* أما النقطة الثالثة والتى تتناول المقترحات والتوصيات بشأن الحلول الممكنة لمشكلة عمال الترحيل . فقد لوجى الحديث عنها الى نهاية البحث منها للتكرار حيث ان الفرض المزعم معروض ضمنا فى خاتمة البحث وتوصياته .

وتتناول مادة هذا الفصل هذه الجهود بالدراسة والتقييم .  
وقد تبين من هذه الدراسة أن ملاحظات عدة يمكن أن تؤخذ على هذه التجارب السابقة بعضها يختص بالنظام نفسه وبعضها الآخر يختص بالأجهزة الهيمنة على تنفيذ هذه التجارب وثالثة تتعلق بمشاكل التطبيق . فقد اتضح بالنسبة للمشروع الأول :

١ - أن العمل بالأجهزة المختصة بالمحافظات لا يحقق انتظام الحسابات سواء مع المؤسسة أو مع العمال .

٢ - تسرب مقاولي الأنفار الى أجهزة تشغيل العمال وبالتالي عادت سيطرتهم مرة أخرى على العمال الذين يتم استخدامهم عن طريق المحافظة .

٣ - عدم توفر الاستعدادات في أجهزة التشغيل الخاصة بالعمال بالمحافظات لتحقيق ما يخص زعاية العمال صحيا واجتماعيا من حصيلة العمولا التي تجب حصيصا لهذا الغرض .

٤ - عدم قدرة التشكيلات النقابية في كثير من الحالات على تنفيذ التزاماتهم المتصوص عليها في العقود ، مما يدفع الجهات المتعاقدة الى اللجوء الى مقاول الأنفار لاستيفاء حاجتها من العمال .

٥ - استمرار نسبة كبيرة من جهات التشغيل غير مقتنعة بجدوى التعاون مع التشكيلات النقابية .

٦ - الجهود الخفية التي يمارسها مقاولوا الأنفار لهدم التشكيلات النقابية وافشال مهمتها ، عملا على إبقاء نفوذهم السابق .

٧ - ظهور بعض الانحرافات التي أساءت الى الثقة في امكانية قيام بعض التشكيلات بهذه المهمة .

٨ - اعتماد نظام التشغيل على نظام المناقصات مما يعرضه لموامل مختلفة .  
وفيما يتعلق بجهود النقابة العامة لعمال الزراعة لتشغيل ورعاية عمال التراحيل فقد بدأت النقابة في ممارسة التشغيل اعتبارا من سنة ١٩٦٥ ، ولكن المشروع توقف نهائيا في سنة ١٩٧٠ حيث لم يكتب لهذه التجربة النجاح الكامل لأسباب كثيرة كان من أبرزها الصراع القائم بين بعض الوزارات والمصالح وبين النقابة . وصراع آخر بين



النقابة وبين بعض الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى . هذا بالإضافة الى مشكلات كثيرة سواء من حيث الأجهزة المختلفة المهيمنة على المشروع أو من حيث خطة التنفيذ .

أما الجهد الثالث على هذا الطريق فقد قامت به اللجنة العليا المؤقتة لدراسة مشكلة عمال التراحيل . وقد شكلت هذه اللجنة في فبراير سنة ١٩٧١ برئاسة الدكتور كمال رمزي استينو ، عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في هذا الوقت ، وعضوية بعض الوزراء ، ورئيس لجنة التنمية الزراعية بمجلس الأمة . ثم قدمت اللجنة مشروعاً كاملاً لتنظيم وتشغيل ورعاية عمال التراحيل . وتكونت أجهزة المشروع من لجان للإشراف ومكاتب ووحدات تنفيذية ، وبدأت عملها في أكتوبر ١٩٧١ . شملت التجربة ٦٠٠٠ عامل ، أقاموا في ٩ معسكرات موزعة على ثلاثة قطاعات تابعة لمؤسسة استزراع وتنمية الأراضي المستصلحة وهي شمال مديرية التحرير - وجنوب التحرير - ومريوط .

وكانت أهداف التجربة أو المشروع هي :

- ١ - استبعاد الوساطة الاستغلالية لمقاومة الانقار .
- ٢ - ضمان وصول الأجر بالكامل للعمال .
- ٣ - ضمان وسائل النقل للعمال بطريقة انسانية .
- ٤ - تحديد أجر العامل بـ ٢٥ قرشاً كاملاً بدون أية خصومات .
- ٥ - ضمان الإقامة والاعاشة ، في معسكرات مجهزة تجهيزاً كاملاً ، لإقامة العمال بأسلوب انساني كريم .
- ٦ - ضمان تغذية العمال غذاء كاملاً نظيفاً .
- ٧ - رعاية العمال صحياً وثقافياً واجتماعياً .

وتعتبر هذه التجربة أحدث التجارب أو المشروعات على طريق معالجة مشاكل عمال التراحيل ، وجاءت بعد ظهور النتائج السلبية لجهود المحافظات، ونقابة عمال الزراعة . كما أنها من أهم المشروعات التي اعتبرت التقلب على مشكلات هذه الفئة هدفاً لها . ولهذا كان التفكير في إجراء دراسة تقييمية لمشروعات هذه اللجنة بعد أن مضى على ممارستها فترة زمنية كافية لدراسة نتائجها وخاصة أنه قد ظهرت عدة تجارب أخرى تمثلت في نظام المعسكرات في معظم محافظات الجمهورية . وقامت الدولة من جانبها بإنشاء العديد من المعسكرات على نظم مدروسة تهدف الى تنظيم تشغيل ورعاية عمال التراحيل في ظل قوانين ولوائح تتناول التنفيذ والتمويل والاعاشة .

## الباب الثاني : تقييم مشروعات تنمية مجتمع عمال التراحيل في كفر الشيخ - الشرقية - مديرية التحرير :

### الفصل الثالث : المنهج والعينة والأدوات :(\*)

هدفت الدراسة إلى التعرف على نتائج مشروعات تنمية مجتمع عمال التراحيل وعوامل النجاح والفشل في هذا الصدد عن طريق التقييم الذي يتمثل في إجراء دراسة بعمدية لمقيام المشروعات التنموية التي ظهرت ووضعت موضع التنفيذ في جميع المحافظات . وخاصة المحافظات التي تعتبر محافظات طاردة لعمال التراحيل وجاذبة لهم في ذات الوقت . ومن أبرزها محافظات الشرقية - كفر الشيخ - البحيرة - مديرية التحرير . وذلك على أساس أن عملية التقييم العلمي من أهم العمليات التي يوليها المجتمع للحديث جل اهتمامه . وخاصة تلك التي تلازم برامج التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي، لأنها تهدف إلى أحداث التغيرات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الأهداف المرغوبة والمقصودة من برامج التنمية ، وأن تنمى وتطور الأنساق الاجتماعية والجماعات المحلية . وبناء على ذلك اختيرت المعسكرات الخاصة بتنظيم ورعاية عمال التراحيل والتي مر على إقامتها ما يزيد على الخمس سنوات للتعرف على دورها الرئيسي في حل مشكلاتهم . وتحديد درجة نجاح هذه المشروعات . وقد وقع الاختيار على المعسكرات القائمة في محافظة كفر الشيخ والشرقية ومديرية التحرير .

اختيرت المعسكرات الخاصة بمحافظات كفر الشيخ ومديرية التحرير هدفاً للتقييم . واستهدف التقييم إبراز دور العناصر التالية وهي :

- الجهد والمقصود به النشاط الكمي والكيفي المبذول لتنظيم عمليات التشغيل والأجور والإعاشة والرعاية .
- والأداء ويقصد به الوقوف على مقدار ما تحقق من الأهداف .
- والصلحية تهدف إلى التعرف على حجم العائد ومدى تعميم هذه المشروعات وانتشارها .

ب- السببية أو العلوية وهي التعرف على الأسباب التي أدت الى نجاح أو فشل هذه البرامج .

أجريت دراسة استطلاعية للتعرف على أوضاع وظروف المعيشة في مناطق تشغيل عمال الترحيل مع عقد لقاءات على المسؤولين عن هذا القطاع من العمال من جانب ومع عدد من العمال أنفسهم من جانب آخر .

أبرزت هذه الدراسة الاستطلاعية أهم المشكلات التي يعاني منها العمال - كما ألفت الضوء على طبيعة التنظيم الإداري لهذه المعسكرات وأوضحت الأشكال الثلاثة للمعسكرات والتي يقوم أولها على معسكرات تشتمل الإقامة فيها على تغذية ، وثانية لا يوجد بها تغذية ، وثالثة تقوم على نظام المقاولين .

كما أجريت دراسة حالة لبعض عمال الترحيل للتعرف على كل ما يحول بخاطرهم من مشكلات وذلك عن طريق الملاحظة بالمعايشة .

وبناء على هذه الدراسة الاستطلاعية تبلورت عناصر الأداة التي جمعت بها بيانات البحث ، وهي صحيفة الاستبيان مشتملة على عدد ١٣٣ سؤالاً تناولت الموضوعات التالية : -

- ١ - خصائص العينة ( بيانات أولية - الحالة الاجتماعية - الحالة التعليمية - الملكية - الشخصية - ملكية والد العامل - مهنة الوالد ) .
- ٢ - فرص التشغيل بالنسبة للعمال .
- ٣ - كيفية وصول الأجر الى العامل .
- ٤ - نظام الإعاشة والرعاية في أماكن التشغيل .

طبق الاستبيان على عدد صغير من العمال ، وأعيد تطبيقه على ذات العينة اعتباراً للثبات ، كما قيس الصدق الظاهري له بمرضه على مجموعة من المختبرين في هذا المجال .

#### العينة :

اشتمل مجمع العينة على محافظات كفر الشيخ ، الشرقية ، ومديرية التحرير .  
تميزت معسكرات محافظة كفر الشيخ بتنوع النظام بها حيث وجدت

المعسكرات النموذجية التي تسير على نظام التغذية والاعاشة الكاملة مع الأخرى التي يوجد بها تنظيم للتشغيل فقط دون الأعاشة أو التغذية ، كما يوجد بها أيضا نظام مقالو الأنفار .

كما جاء اختيار محافظة الشرقية لأنها من أكثر المحافظات تصديرا لعمال التراحيل كما أنها من بين المحافظات التي تعرضت لعدد من التجارب الخاصة بحل وتنظيم مشكلات عمال التراحيل والتي باتت جميعها بالفشل . ثم كانت تجربة المعسكرات آخرها .

كما اختيرت مديرية التحرير باعتبارها إحدى مناطق التجربة التي قامت بها اللجنة العليا لتشغيل عمال التراحيل عام ١٩٧٢ .

اشتملت عينة الدراسة على ٣٥٦ عاملا من المحافظات الثلاث محل الدراسة .

#### الفصل الرابع : تقييم فرص تشغيل عمال التراحيل مواعيد التشغيل - جهات التشغيل - مواسم التشغيل :

تنظيم عمليات التشغيل من المشاكل الأساسية التي يعاني منها عمال التراحيل ويتضمن هذا التنظيم حصر فرص العمل المتاحة على مدار السنة ، وحصر القادرين على القيام به ، وتوزيعهم على مناطق العمل ، وضمان وصول الأجر لهم بالكامل دون الاستقطاعات التي يستحوز عليها مقالو الأنفار أو السواق ، أو متعهد العمال ٠٠٠ الخ . هذه المجموعة التي احتكرت عمل هذه الفئة من العمال وسيطرت عليهم بصورة كاملة ، وخضوع العمال الى الشروط التي يملونها عليهم دون إعتراض .

وقد كان إنشاء الدولة لنظام المعسكرات الذي سبقته الاشارة اليه ، وتكوينها لهيئات معينة كمصدر لتشغيل العمال هي محاولات للقضاء على نظام مقالو الأنفار والمتعهدين والسواقين .

وبناء على ذلك كانت مشكلة فرص التشغيل من أهم المشكلات التي تناولتها هذه الدراسة بالتقييم في نظامها الجديد .

وبالرجوع الى نتائج الدراسة في هذا الموضوع نجد أن دور المعسكرات في مناطق التشغيل في المحافظات السابق ذكرها له ايجابيات وسلبيات .

والإيجابيات تتمثل في القضاء الى حد ما على استغلال الما قول في احتكار قوة عمل عمال التراحيل طوال العام . كما قضى أيضا الى حد ما على ارتباط العمال بالمقاول ارتباطا كاملا من ناحية فرص التشغيل والانتقال وطريقة معرفة مواعيد العمل ، وأماكن التشغيل والمناطق التي تحتاج الى عمالهم .

أما السلبيات فتتضح في التنفيذ ، اذ استمر الما قول كوسيط بين مكاتب التشغيل وبين العمال . فهو مصدر المعرفة في معظم المواسم بالنسبة لمكاتب التشغيل في حصولها على العمال . وهذا يتنافى مع غرض وهدف قيام المعسكرات كما ولم تهيمن المعسكرات بشكل واضح ودقيق على انتقال عمال التراحيل من مناطق السكن الى مناطق التشغيل الى مناطق المبيت والعكس بحيث ينتفى تماما دور الما قول أو المعهد .

ولهذا اقترح القائمون بالبحث عدة اجراءات في هذا الصدد تتمثل في :

١ - الرجوع الى نظام الكروت الذي كان معمولا به في التجارب السابقة بحيث يكون لكل عامل في المحافظة كارت عن طريقه يمكن اللجوء اليه وخروجه في الترحيلات المختلفة .

٢ - حصر مناطق التشغيل الموجودة في المحافظة ، وخارج المحافظة ، والتنسيق بينها بحيث يوجد لكل عامل فرصة في العمل . حتى لا تضطره الى اللجوء الى الما قول .

٣ - العمل على توفير عدد كاف من اللوريات لنقل العمال من مناطق الإقامة ومناطق التشغيل ومناطق المبيت والعكس ، حتى ولو كان ذلك نظير مبلغ صغير يستقطع من اليومية .

٤ - تعيين بعض المشرفين الاجتماعيين والنفسيين في مناطق التشغيل في المعسكرات ، ليكونوا حلقة اتصال بين مديري مكاتب التشغيل والعمال ، وایجاد الصلة الوثيقة بينهم وبين العمال .

٥ - العمل على تشغيل هؤلاء العمال في المواسم التي لا يوجد بها عمل ، أو في فصول السنة التي يظل فيها العامل بدون عمل حتى تضمن عدم لجوئه الى الما قول مرة أخرى بحثا عن مصدر عمل .

٦ - العمل على ربط العامل بمكاتب التشغيل طوال العام سواء في مواسم العمل أو غيرها . حتى لو اضطرت الدولة الى صرف مرتب شهري للعمال عن طريق مكتب التشغيل نظير اشتغاله في مشاريع مختلفة ،

ضمامنا لثقتة في المكتب من ناحية ، وضمامنا لعدم عودته الى المقاول من ناحية أخرى .

٧ - تعمل الدولة على توزيع هؤلاء العمال في كل محافظة - في المواسم التي لا يوجد فيها عمل - على مشروعات التنمية المحلية مثل مشروعات البناء .

### **الفصل الخامس : تقييم وضع أجور عمال التراحيل ثبات وانتظام الأجور - طرق تحصيل الأجور - الاستقطاع :**

اعتبر أجر عامل التراحيل مشكلة رئيسية على مر التجارب التي أجريت من أجل التوصل الى حل لها ، فهي مشكلة اذا كانت الترحيلة عن طريق المقاول ، وظلت مشكلة في كافة المحاولات التي بذلتها المحافظات المختلفة : حيث لم تصل الى حل لها .

ففي ظل نظام المقاول قد يعمل العامل طوال العام نظير تسديد ديوننا للمقاول أو المتعهد أو السواق ، وفي ظروف لا يعرف فيها هوية صاحب العمل الذي هو دائما بالنسبة له شخص مجهول . وفي الشهور التي يحصل عنها اجرا يستقطع منه الكثير نظير الانتقال ، والاعاشة والاكل والعودة .

وفي ظل التجارب المختلفة التي قامت بها الدولة ، تعرض العامل لنوع آخر من الاحتكار والامتنعاد على يد المهيمنين والمنفذين لنظام التجارب والذين قدم عدد منهم الى المحاكمة وبخاصة في تجارب محافظة الشرقية على وجه الخصوص .

ومن ثم أقامت الدولة نظام المسكرات - أملا في الوصول الى حل هذه المشكلات ويتناول هذا الفصل دراسة كم اليومية ، واختلافها في المواسم المختلفة ، والاستقطاعات المختلفة ونوعياتها .

وباستعراض نتائج البحث فيما يتعلق بهذا الموضوع نجد أن نظام المسكرات قد نجح الى حد كبير في حل المشكلات الخاصة بضمان وصول أجر العامل له . ولكن هناك أوجه قصور كثيرة تظهر في تأخير وصول جزء من اليومية الى العمال ، وفي عدم توافر وسائل الانتقال الدائمة مما يؤدي الى استقطاع جزء من اليومية من أجل تدبيرها . على الرغم من كونها مسئولية تقع

على عائق الجهاز انشرف على المعسكر أمر بتدبيرها • كما وجد جزء من الاستقطاعات لا يظهر لها استثمار واضح لصالح العمال ولا يعرف أين نذهب هذه الأموال على وجه التحديد •

ويقترح الفائزون بالبحث أهمية وجود جهاز آخر لمساعدة الجهاز القائم بالتنفيذ مع توزيع المسؤوليات والاختصاصات • كما يركزون على أهمية وجود أخصائيين اجتماعيين ونفسيين ليكونوا حلقة وصل بين عمال الترحيل والمسؤولين •

### الفصل السادس : تقييم ظروف الرعاية الاجتماعية والصحية والاعاشة والترفيه في أماكن التوقيف

ظروف الاعاشة - الرعاية الاجتماعية - الرعاية الصحية - الترفيه وشغل  
أوقات الفراغ :

تعتبر المشكلة الثالثة التي يعاني منها عمال الترحيل ، هي مشكلة توفير أنواع الرعاية الاجتماعية والصحية وتوفير كل ما يحتاجه العامل من مسكن وطعام وشراب ، ووسائل انتقال ، وصيانة للمعدات • وكذلك توفير الرعاية الصحية والضمانات والتأمينات الاجتماعية والإعانات التي تكفل لهم حياة كريمة تفتقر إليها تماما حياتهم في ظل نظام المفاولين •

وبالرغم مما نصت عليه العقود المبرمة بين العمال وصاحب العمل - المجهول لدى العامل - على تحديد نسبة ١٣٪ تأمينات اجتماعية ، إلا أن ذلك لم يمكن له تطبيق على الواقع •

تناولت مادة هذا الفصل دراسة الموضوعات التالية :

أماكن النوم - ومياه الشرب - كيفية الحصول عليها - مدى وجود الخدمات الاجتماعية والصحية داخل بيئة العمل •

وتوضح البيانات أن المعسكرات أعدت بالفعل أماكن للنوم تتمثل في عنابر يصل طولها إلى ٥٠ مترا ، ينام فيها عمال الترحيلة طوال مدة إقامتهم ، ويستكمل نقص استيعابها عن طريق نوم البعض في المخازن ، أو في بعض بيوت القرية ، ينام غالبية على حصر ، وبعضهم على القش ، أو على الأرض مباشرة • ولا تصرف أغذية للجميع ، وما يصرف منها غير كاف •

أما عنابر النوم فهي سيئة التهوية والانارة • يفتش أرضها جميع العمال بأسرهم الذكور والاناث معا في مكان واحد مع ما يترتب على ذلك من مشكلات ، ليس فقط فيما يتعلق بالنواحي الصحية ، ولكن أيضا ما يرتبط بالنواحي الاخلاقية •

ولبعض المعسكرات مصادر مياه نقية للشرب ، بينما نفتقر الأخرى لها ، وتستوفى حاجتها من امياه عن طريق صهاريج كبيرة نملأ بالمياه كل عدة يام ، مما دفع العمال الى الاستحمام بل والشرب أحيانا من مياه الترغ نتيجة لتأخر وصول امياه مع ما في ذلك من خطورة على الصحة •

كما ترتب على قلة عدد المراحيض وسوء نظافتها وعدم توافر مياه بها - ان أصبح العمال يلجأون الى المراء لقضاء الحاجة •

ولتفتقر معظم المعسكرات الى الانارة ، التي يترتب على عدم وجودها العديد من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية والصحية • فاستخدام الكيروسين في الاضاءة يلوث جو المعسكر بالدخان ، ويساعد الظلام على وجود الانحرافات الأخلاقية بينهم •

وتعرضت أسئلة البحث الى موضوع التغذية ، والاشراف عليها ، ونوعية الوجبات وكميتها ، والحصول عليها سواء كان ذلك مجانا أم نظير مبالغ تخصص لهذا الغرض •

ومن المعروف أن معسكرات عمال التراحيل يأتي لها عون غذائي في شكل معلبات ، ودقيق ، وسكر ، وشاي ، وسمن ، و أرز ، وخضروات معلبة • وقد كانت جميع التجارب السابقة في جميع المحافظات قد عمت هذا النظام • الا أنه من الأسباب الجوهرية التي أدت الى فشل هذه التجارب هو سلب المهيمنين على هذه المشروعات لهذه الأغذية • وتسير بعض المعسكرات الحالية على هذا النظام ، وتدع بعضها الآخر مسئولية ترتيب التغذية للعامل نفسه •

وقد تبين أن غالبية العمال الذين شملهم البحث يحصلون على هذه الوجبات من ادارة المعسكر ، وان كان ذلك يتراوح ما بين مجموعة تحصل على وجبة واحدة ، وأخرى تحصل على وجبتين ، وثالثة تحصل على ثلاث وجبات •



ويؤدي الافتقار الى هذه الوجبات الى خضوع العامل للمتعهد مرة أخرى عن طريق اللجوء اليه لاختد احتياجاته الغذائية مدة الترحيلة ، حيث لدى كل متعهد محل بقاله بالقرية يصرف منه للعمال كافة احتياجاتهم الغذائية ، فيظل العامل على الدوام تحت سيطرته ، يقتطع مديونيته المبلغ الذي يراه استيفاء لثمن هذه الاعدية . ويظل العامل هنا مجبرا على اللجوء الى المتعهد ، حتى مع وجود نظام المسكر ومعرفته به وتفضيله إياه .

ودل على وجود بعض الانحرافات في نظام التغذية ، ذكر بعض العمال بأنهم يدفعون مقابل في نظير هذه الوجبات ، بينما لم يذكر ذلك الآخرون . هذا مع الشكوى من ضعف الكميات المصروفة لهم . غير أن معظم أفراد عينة البحث أقرروا بحصولهم على المعونة الغذائية .

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية فقد نبين من نتائج البحث أن أغلب عمال التراحيل يأتون من بيئات تعاني الفقر والجمل .

ومن هنا كانت الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تحتلها الرعاية الصحية التي يمكن توجيهها لهؤلاء العمال في أماكن العمل .

ويتبين من الدراسة أنه لا يتم فحص طبي للعمال قبل قيام الترحيلة وبرغم وجود بعض الوحدات الصحية في بعض المعسكرات إلا أن معظم المعسكرات لا توجد بها وحدة صحية أو حتى مستشفى قريب للعلاج . ولهذا يتولى العمال أنفسهم التصرف في حالة مرض أحدهم ، أما بنقله الى بلدهم ، أو الى أقرب مستشفى ، وقد يترك دون رعاية . فالرعاية الصحية على هذا النحو لم تحظ بالاهتمام الكافي شأنها شأن نظام المبيت والتغذية .

وفي حالة مرض العامل أثناء العمل ، يقتطع أجره عن كل يوم يتغيبه مما يدفعهم الى العمل برغم المرض . وهنسا يبرز الدور الذي كان يمكن أن تقوم به النقابة . وبرغم وجود القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذي يقرر اجازة تشكيل لجان نقابية مهنية لعمال الزراعة ومن في حكمهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العمل ، إلا أن عدد العمال المنضمين الى هذه اللجان النقابية لا يزيد على ١/١٠ مجموع العمال الزراعيين . ويصدق هذا على عينة هذا البحث ، حيث لا يشترك غالبيتهم في النقابة بل ولا تدرى نسبة كبيرة منهم شيئا عن النقابة أو الدور الذي يمكن أن تؤديه ، مما يعبر عن النقص الشديد في الوعي الثقافي والسياسي بين أفراد هذه الفئة وفي حالات

الوفاة يتولى أفراد المجموعة نقل الشخص المتوفى على نفقتهم ، فليست هناك جهة مختصة بتقديم العون المطلوب أو لتغطية المصاريف اللازمة ، الا في حالات قليلة يقوم فيها مكتب التشغيل أو ادارة المعسكر بدفع جزء من النفقات ، وهذا ما يعبر بوضوح عن الدور الذي لا يكاد يكون موجودا للنقابة .

ولا يأخذ أهل المتوفى تعويضا من أى نوع ، والحالات القليلة التي يحدث فيها تعويضات بسيطة ، لا يكون هذا الزاما ، بل يدفع على سبيل المساعدة ، من جانب المقاول ، أو رئيس العمال ، أو المكتب ، أو المعسكر ... الخ . وهذا دليل أيضا على الوجود الشكلي للنقابة .

وبالنسبة للترفيه وشغل أوقات الفراغ فقد تبين أن غالبية العمال يقضون أوقات فراغهم اما في تنظيف ملابسهم أو في اعداد الطعام ، أو في العيادة ، أو مع أبنائه ، أو في النوم . ولو اهتمت ادارة المعسكر بأوقات فراغ العمال لاستغلته أفضل استغلال في تثقيف العمال ، أو محو أميتهم ، أو في توعيتهم بأمور الحياة المخدمة . ويمكن أن يتم ذلك من خلال ناد اجتماعي ثقافي داخل المعسكر تعرض بيه الأفلام الصحية والثقافية ، وتنفذ فيه الندوات والمناقشات ، وخاصة أن اقامة العامل وأسرته قد تطول الى عام كامل ، لا يتردد فيه على أى مكان آخر خارج المعسكر ، ولا مجال للاحتكاك بأية مصادر للمعرفة والثقافة .

يخلص هذا العرض السابق لنتائج البحث الى حصر مشكلات عمال التراحيل على النحو التالي :

ظل عمال التراحيل ربحا من الزمان يعانون من مشاكل التشغيل ، المرتبطة بالأجور ، ونقص الرعاية الاجتماعية والصحية ، في ظل نظام مقاول الأنفاق ، والسواق والمتعهد ، ف وقعت هذه الفئة تحت سيطرتهم تماما وكان لزاما على الدولة أن تولى مشاكلهم جانبا من اهتمامها . ومن أجل ذلك قامت الدولة بعدة مشروعات وتجارب اكتنفها بعض النجاح أحيانا والفشل في أحيان أخرى ، حتى انتهت هذه الجهود الى نظام المعسكرات الحسالي ، والذي اهتمت هذه الدراسة بتقييم دوره ، وفاعلية هذا الدور في القضاء على ما كان يعاني منه عمال التراحيل من مشاكل .

**ويمكن من الدراسة استخلاص عدد من النتائج العامة التي تناول :**  
**أولا : صلاحية نظام المعسكرات :**

شيدت المعسكرات لتكون مكانا للعاشية والاقامة ولتلقى الرعاية الاجتماعية والصحية في مواقع العمل . والدراسة الواقعية توضح أن المعسكرات أقيمت - في العادة - في مناطق نائية عن العمران ، مما يسبب مشكلات مرتبطة بالانتقال ، والوصول المنتظم للمياه والغذاء . أما عنابر النوم فهي ليست صالحة من الناحية الصحية . إذ تفتقر الى الاضاءة والتهوية فضلا عن التكدرس الرهيب للأعداد بداخلها من الجنسين مما يؤدي الى انتشار الأمراض الصحية والاجتماعية والأخلاقية .

أما أماكن التغذية فهي غير نظيفة ، والغذاء لا يطهى بطريقة مقبولة . والعمال مسئولون عن احضار الأدوات اللازمة للعمل حتى لو كان ذلك عن طريق الاستدانة ولبدائية هذه الأدوات دورها في ببطء العمل وطول فترة انجاز المشروع . ومن ثم فانه يمكن القول أن نظام المعسكرات لا تتوافر فيه الصلاحية الكافية .

**ثانيا : الجهد والنشاط المبذول في تحقيق الاهداف :**

أما بالنسبة للنشاط المبذول في داخل المعسكرات من جانب الاداريين والمهيمين على تنفيذ المشروع من أجل تحقيق الأهداف المتوقعة منه خاصة فيما يتعلق بنظام التشغيل ، وضمان وصول الأجر للعمال بالكامل ، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية ... اتج. فقد ظهر من الدراسة أنه برغم الجهد المبذول من جانبهم إلا أنه ما زال هناك اعتماد في بعض الأحيان - على المقاول أو السواق ، أو المتعهد - في طريقة الحصول على العمال . فمكتب التشغيل الخاص بالمعسكر يعتمد في بعض الأحيان على المقاول كوسيط. بين المعسكر وبين العمال في استكمال العدد اللازم من العمالة ، في حالة عدم حصول المكتب على العمال اللازمين للمشروع . كما يتضح أيضا دور المقاول أو السواق في مرحلة ترحيل العمال من وإلى المعسكرات وبرغم القضاء على بعض المشكلات التي كانت ترتبط بالأجور في ظل نظام المقاولين إلا أن مشكلات أخرى ظلت باقية وبخاصة تلك المرتبطة بالاستقطاعات المختلفة التي تطبق على العمال . وظل نظام المعسكرات يفتقر أيضا إلى الأغذية الكافية والتوافر الدائم لمياه الشرب والاستحمام وكذلك النظافة والرعاية الصحية ، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من الجهد والنشاط .

### ثالثا : مستوى الأداء وتحقيق الاهداف :

امنن لوسائل والامانيات واجهده المبذول في المعسكرات من ان نحقق بعض الاهداف التي ترتبط بتدبير نظام للاعاشه والمبيت ، ونظاما خاصا بتوفير فرص عمل على مدار السنه ، ولذلك توفير اجور ثابته ، مع ضمانات معينه من أجل الحصول على اليومية في مواعيد معينه \* لما وفرت لهم بعض الامكانيات اخاصه بالنظام الصحي داخل المعسكرات \*

وبالرغم من الجهود المبذونه في ناعة المجالات سنايه الذكر الا انه شابته الجهود المبذولة في كل ناحية بعض الضعفات التي يمكن أن يتمثل حلها فيما يلي :

قام نظام المعسكرات أصلا للقضاء على سبيخرة سنة المقاولين ، والسواوين ، وروساء العمال ، ومع ذلك ظل نظام المعسكرات قاصرا على الهيمنة على كل عمال الترحيل في المحافظة التابع لها المعسكر ، وما زالت نسبة كبيرة منهم تلجأ الى المقاولين حتى تضمن عملا متعملا طوال السنه \* يضاف الى ذلك تلاعب بعض اقاولين في نظام الترحيلات من وإلى المعسكر لتدخلهم بشكل أو آخر في نظام الانتقال من وإلى المعسكر ، مما يشير الى أن جهاز مكتب التشغيل لم يستطع أن يهيمن كلية على نظام الترحيلات ، مما ترك فرصة لتدخل هذه الفئة مرة أخرى وحدوث خلل في تكامل النظام \*

وبالنسبة لنظام الأجور فعلى الرغم من حصول العامل على يومية كاملة ، وفي أوقات حددتها المعسكر ، فإن نظام الاستقطاعات وتطبيق العقوبة وتدخلها على الأجور ، أدى الى عدم شعور العمال بحصولهم على حقوقهم كاملة ، وأن هذه الاستقطاعات هي التي كانت تحدث في عهد المقاول ، ولكن الاختلاف فقط في شكل هذه الاستقطاعات \*

ويفتقر نظام المعسكرات الى تحقيق كافة الاحتياجات الخاصة بتوفير نظام للرعاية الاجتماعية والصحية السليمة في داخل المعسكرات \* وتتمثل الرعاية الصحية في ضرورة توفير وحدة صحية قائمة بذاتها داخل المعسكر ، يشرف عليها طبيب يوجد كل الوقت \* يضاف الى ذلك عدم الاهتمام الواضح باستغلال وقت فراغ العمال ، الذي أدى الى وجود خلل واضح في تنظيم حياتهم \*

## رابعاً : العوامل المساعدة والمعوقة لتحقيق الأهداف :

يؤيد جهود أخص في هذا النظام للقائم على إنجازه للميكانيكية في تحقيق كافة الأهداف المرجوة وبالصورة المطلوبة إلى فيه الإمكانيات البشرية من ناحية وإلى عدد من الأساليب الأخرى التي يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - عمل في المعظم العمال على توفير سبل المقاول بهما في إقناعهم بذلك ، مقاول الأنفاق مصدر رسمي ومعروف لهم ، وعن طريقه يمكن ضمان قبولهم على طول العام ، وأن مندوب مكتب التشغيل لا يمكن الاتصال به اتصالاً مباشراً ، إنما يتصل به من خلال مندوب مقاول الأنفاق ، أما في ظل نظام معاول الأتدرا فإنهم يجدون عملاً مستمراً في بعض المناطق المتواجزة ، أما في بعض المناطق التي لا يوجد فيها عمل ، فيمكنهم من التوجه إلى مناطق أخرى ، حيث يمكنهم من العمل ، وفيما يخص نسبة لهم ، فستلزم المقاول في العمل ، رغم سيطرته وحيثية فهو معروف للجميع ، وفيما يخص إلى التخلي عن النفاه والاجتماعي الذي تعاناه من هذه الفئة من العمال ، ولعل تكبيرهم بالديون القديمة للمقاول واعتباره مصدراً ثابتاً للرزق للعمال يأخذون منه كل احتياجاتهم الأكثرية ، فالتدبير على مقدار المسئلة بالاضافة إلى حصولهم على السلفيات التي ينظفون بها حياتهم طوال العام ، كل هذه تؤدي إلى استمرار تبعيتهم للنظام المقاول ، مما جعله بالاضافة إلى شعوره بالاعتماد عليهم ، ويعملون في المعسكر من أجل انتهاء مشروع معين وتنتهي علاقتهم بالمعسكر بمجرد الانتهاء من هذا المشروع ، يتم إيجاد في البحث من الأخرى عن مشروع آخر ، كما أن مطالبة العمال باحضار الأدوات سيظل عاملاً يدفعهم إلى البقاء في سيطرة المقاول الذي يستدينون منه للحصول على ثمن هذه الأدوات ، ويبقى بعد ذلك شكوى العمال من عدم وفاء المعسكرات باحتياجات العمال اللازمة للمعيشة داخل المعسكرات ، والعمل على تحسين نظام الاعاشة ، وتوفير كل أنواع الرعاية اللازمة لضمان معيشة كريمة وإنسانية لكل هذه العمال .

## وفي ضوء النتائج السابقة ينتهي البحث إلى عدد من التوصيات نجملها فيما يلي :

- ١ - تعميم نظام المعسكرات في ضوء التعديلات المطلوبة .
- ٢ - توعية العمال لدور عمل مندوب مكتب التشغيل ومعايشته لهم متعرفاً على مشاكلهم .
- ٣ - معاونة الاخصائيين الاجتماعيين لهذا المندوب للدراسة مشكلات العمال والعمل على حلها .

- ٤ - أن تعد للعمال كروت فى مكاتب التشغيل - يتردد العامل عن طريقها على المكتب فى مواعيد محددة ، لضمان استمرار الحصول على عمل .
- ٥ - صرف مرتبات ثابتة للعمال فى الشهور التى لا يوجد بها عمل حتى لا يضطر العامل الى اللجوء الى المقاول طلبا للسلفيات .
- ٦ - تعاون نقابة عمال الزراعة مع المهيمنين والمشرفين على نظام المعسكرات فى كل محافظة .
- ٧ - ألا يكون هناك انفصال بين دور مكتب التشغيل ودور النقابة .
- ٨ - أن تعمل المعسكرات على توفير جميع الأدوات اللازمة للعمل فى المشروعات المختلفة .
- ٩ - حصر مناطق التشغيل الموجودة فى كل محافظة وخارجها تنسيقا لحرص العمل وضمانا لاستمراره بالنسبة لكافة الأعداد .
- ١٠ - وجود عدد كاف من العاملين داخل المعسكرات حتى يتوزع كل فريق على تنفيذ أحد أهداف المشروع .
- ١١ - وجود نظم للمتابعة للتأكد من حسن سير العمل فى كل مجال .
- ١٢ - ربط العامل بمكتب التشغيل طوال العام سواء فى مواسم العمل أو فى غيرها .

## استمارة

### بحث عمال التراحيل

#### ( أ ) بيانات عن منطقة التشغيل التي يعمل بها العامل :

- ١ - منطقة التشغيل الرئيسية ( تحدد أرقام المناطق طبقا لكود مرفق بالاستمارة ) °
- ٢ - منطقة التشغيل الفرعية ( تحدد أرقام المناطق طبقا لكود مرفق بالاستمارة ) °
- ٣ - محل الإقامة منطقة التشغيل ( عنوان فعل ) °
- ٤ - المركز الذي تتبعه منطقة التشغيل الرئيسية ( طبقا لكود المراكز ) °
- ٥ - المحافظة التي تتبعها منطقة التشغيل الرئيسية ( طبقا لكود المحافظات ) °

#### ( ب ) بيانات عن مكان الإقامة الأصل للعامل :

١ - قرية :

٢ - مركز :

٣ - محافظة :

تاريخ اجراء البحث :

اسم الباحث :

اسم المراجع :

توقيمه

توقيمه

#### اولا : بيانات اولية :

١ - اسم العامل :

٢ - النوع : ذكر ( ) انثى ( )

٣ - السن : ( ٥ - ١ ) ( ١٠ - ٢ ) ( ١٥ - ٣ ) ( ٢٠ - ٤ ) ( ٢٥ - ٥ )

( ٣٠ - ٦ ) ( ٣٥ - ٧ ) ( ٤٠ - ٨ ) ( ٤٥ - ٩ ) ( ٥٠ - ١٠ ) ( ٥٥ - ١١ )

( ١٢ ) ( ٦٠ فأكثر ) ( ١٢ ) °





- على الذمة أو بالمشاركة (٣) •
- ٦ - ومساحتها قد ايه ؟
- سهم ( ) قيراط ( ) فدان ( ) •
- (اتباع تعليمات رصد سؤال ٣) •

### مهنة الوالد :

- ٧ - وياترى والدك كان يشتغل ايه ؟
- عامل ترحيلة (١) •
- عامل (٢) •
- عامل زراعى دائم (٣) •
- عامل زراعى عرضى (٤) •
- مقاول أنفار (٥) •
- سواق أنفار أو ريس أنفار (٦)
- خفير نظامى (٧) •
- خفير فى عزبة (٨) •
- عامل صناعى (٩) •
- أخرى تذكر (٠) •

### ثانيا : فرص التشغيل :

- ٨ - ياترى بتعرف ميخاد الترحيلة من مين ؟
- رئيس العمال (١) •
- السواق (٢) •
- مندوب مكتب أو جهاز التشغيل التابع للمحافظة (٥) •
- ٩ - طيب ايه الأوقات اللى بيكثر فيها الشغل هنا ، لىنى الأوقات الحرجة ؟
- موسم القطن (١) •
- موسم الأرز (٢) •
- موسم الذرة (٣) •
- موسم القمح (٤) •
- طول السنة (٥) •
- ١٠ - وايه هى الأوقات اللى بيكثر فيها الشغل فى بلدكم الأصلية ؟ لىنى الأوقات الحرجة فيها ؟
- موسم القطن (١) •
- موسم الأرز (٢) •
- موسم الذرة (٣) •
- موسم القمح (٤) •
- طول السنة (٥) •
- ١١ - ياترى انت مستريح فى الشغل فى المنطقة دى ولا لا ؟
- نعم (١) لا (٢) •
- (٣٣) •

١٢ - وخرجت كام ترحيلة تقريبا السنة الى فانت ؟

- واحدة (١) • ستة (٦)
- اثنين (٢) • سبعة (٧)
- ثلاثة (٣) • ثمانية (٨)
- أربعة (٤) • تسعة (٩)
- خمسة (٥) • عشرة (١٠)

١٣ - وياترى كلها فى مكان واحد ولا فى أماكن مختلفة ؟

- فى مكان واحد (١) • فى أماكن مختلفة (٢)

١٤ - والمكان ده أو الأماكن دى كانت فين ؟

- داخل المحافظة (١) • خارج المحافظة (٢)
- بعضها داخل المحافظة وبعضها خارجها (٣)

٢٥ - وايه نوع العمل الى بتشتغل فى الترحيلة دى ؟

- أعمال زراعية (١) • الاثنين معا (٣)
- أعمال تربية (٢)

١٦ - وبتشتغل الشغله دى بايه ؟

- فأس (١) • مقطف (٢) • فأس ومقطف (٣)
- كوريك (٤) • منجلة (٥) • شرشرة (٦)

١٧ - وياترى بتجيب الحاجات دى معاك ولا هم بيدوها لك ؟

- باجيبها على حسابى (١) • باستلمها منهم عهد (٢)

١٨ - هيه مدة الترحيلة عادة بتبقى كل يوم ؟

- ٢٠ يوم (١) • ٢٥ يوم (٢) • ٣٠ يوم (٣)
- أكثر من شهر (٤) • شهر ونصف (٥)
- أكثر من شهرين (٧)

١٩ - انت السنة الى فانت نزلت بدرى من بعض الترحيلات ؟

- نعم (١) • لا (٢)

فى حالة نعم يسأل رقم (٢٠) ، وفى حالة الاجابة بلا يسأل

- رقم (٢٣)

٢٠ - طيب ده حصل كام مرة ؟

- مرة واحدة (١)
- مرتين (٢)
- ثلاث مرات (٣)
- أربع مرات (٤)
- خمس مرات (٥)
- أكثر من ٥ مرات (٦)

٢١ - طيب وفي المرات اللي نزلت فيها بدرى كنت بتشتغل كام يوم  
فى الترحيلة قبل ما تنزل ؟

- ١٠ أيام (١)
- ١٥ يوم (٢)
- ٢٠ يوم (٣)
- ٢٥ يوم (٤)

٢٢ - وايه السبب اللي كان بيخليك تنزل بدرى وتسبب الترحيلة  
قبل ما تخلص ؟

- المرض (١)
- مرض احد الأقارب /الأغزاء ( الوالد - الوالدة - الابن - الابنة (٢)
- مصالح البلد (٣)
- المعاملة السيئة (٥)
- الاكل خلص (٤)

٢٣ - ( للذكور المتزوجين ) • ياترى يتأخذ مراتك معاك عادة فسي  
الترحيلة ؟  
دايمًا (٢)

- حسب الظروف (٢)
- لا آخذها (٣)

٢٤ - ( للذكور المتزوجين ) • طيب وأولادك بتأخذهم معاك فى الترحيلة

- ولا ؟
- دايمًا (٢)
- حسب الظروف (٢)
- لا آخذهم (٣)

٢٥ - ( اللواتى المتزوجات ) • ياترى بتطلعي الترحيلة عادة مع

- جوزك ؟
- دايمًا (٢)
- أحيانًا (٢)
- لا (٣)

٢٦ - (للأولاد الذكور ) • أنت بتطلع الترحيلة عادة مع مين ؟

- أبوك (١)
- أخوك الكبير (٢)
- أمك (٣)
- عمك (٤)
- جديك (٥)
- لوجديك (٦)

٢٧ - ( الاناث غير المتزوجات ) • انتى بتطلعى الترحيلة عادة مع

- مين ؟
- أبوك (١)
- عمك او خالك (٤)
- جـدك (٥)
- أخوك الكبير (٢)
- أمك (٣)
- لوحدك (٦)

٢٨ - بتخرج فى الترحيلة دايمًا عن طريق مين ؟

- المقاول (١)
- مكتب التشغيل (٣)
- النقابة (٢)

٢٩ - طيب وانت بتفضل تخرج فى الترحيلة عن طريق مين ؟

- المقاول (١)
- مكتب التشغيل (٣)
- النقابة (٢)

• اذا اجاب بأنه يفضل المكتب أو النقابة يسأل رقم (٣٠) واذا

اجاب بأنه يفضل الخروج عن طريق المقاول يسأل رقم (٣١) -

٣٠ - وليه بتفضل المكتب أو النقابة ؟

- الأجهزة كلها باخذها ومضمونة (١)
- الشغل مضمون ومستمر )
- بيدينى رعاية (٣)
- بيدينى اكل (٥)
- بيدينى سلفيات (٤)
- عنده عربيات مريحة بتوصنا (٦)

٣١ - وليه بتفضل تخرج فى الترحيلة عن طريق المقاول ؟

- ما اعرفش غيره (١)
- ما أقدرش اتعدها (٢)
- هو الوسيط بيننا وبين جهة التشغيل (٣)
- بيدينى سلفيات (٤)
- واخذ على كمبيالات (٥)
- أنا مديون لـه (٦)
- باخذ الجراية من دكانه ( على الحساب ) (٧)

٣٢ - يا ترى انت بتروح من بلدكم لكان الترحيلة ازاي ؟

- لورى مفتسوح (١)
- لورى مفتسلى (٢)
- جـرار (٤)
- قطار سكة حديد (٥)
- اتوبيس (٣)

٣٣ - وكام واحد يركب معاك في النقلة ؟

- ٢٥ - (١) • ٥٠ - (٦) • ٧٥ - (١١)
- ٣٠ - (٢) • ٥٥ - (٧) • ٨٠ - (١٢)
- ٣٥ - (٣) • ٦٠ - (٨) • ٨٥ - (١٣)
- ٤٠ - (٤) • ٦٥ - (٩) • ٩٠ - (١٤)
- ٤٥ - (٥) • ٧٠ - (١٠) • ٩٥ - (١٥)

٣٤ - وبعد الترحيلة يترجع لبلدك بنفس الطريقة زى ما جيت ؟

- نعم (١) • لا (٢)
- اذ اجاب بلا يسأل رقم (٣٥)

٣٥ - امال يترجع ازلى ؟

- ماش (١) • اتوبيس (٤)
- لورى مفتوح (٢) • جرار (٥)
- لورى مغطى (٣) • قطار سكة حديد (٦)

٣٦ - وانت فى منطقة التشغيل بتروح من المكان الى بتبات فيه الى

مكان عملك كل يوم ازلى :

- ماش (١) • لورى (٣)
- جرار (٢) • كارو (٤)
- اذا اجاب بانه بيروح ماش يسأل رقم (٣٧)

٣٧ - وليه بتروح ماش ؟

- لأن المكان قريب (١)
- لأن المكان بعيد لكن مفيش حاجة تركبها (٢)

ثانيا : ضمان وصول الأجر بالكامل :

٣٨ - ياترى يوميتك كام ؟ ( بالقرش )

- ١٠ - (١) • ٢٥ - (٤) • ٤٠ - (٧)
- ١٥ - (٢) • ٣٠ - (٥) • ٤٥ - (٨)
- ٢٠ - (٣) • ٣٥ - (٦) • ٥٠ - (٩)

٣٩ - وياترى الأجر ده كويس ولا قليل بالنسبة لك ؟

- مناسب (١) • قليل (٢)

٤٠ - طيب عاوزك تقول لى العامل فى شغلتك دى بياخد يومية كام  
فى بلدكم فى المواسم العادية ؟

- |            |             |                 |
|------------|-------------|-----------------|
| • ١٠ - (١) | • ٢٥ - (٦)  | • ٦٠ - (١١)     |
| • ١٥ - (٢) | • ٤٠ - (٧)  | • ٦٥ - (١٢)     |
| • ٢٠ - (٣) | • ٤٥ - (٨)  | • ٧٠ - (١٣)     |
| • ٢٥ - (٤) | • ٥٠ - (٩)  | • ٧٥ - (١٤)     |
| • ٣٠ - (٥) | • ٥٥ - (١٠) | • ٨٠ فأكثر (١٥) |

٤١ - طيب ويوميته كام فى المواسم لحرارة ؟

- |            |             |                 |
|------------|-------------|-----------------|
| • ١٠ - (١) | • ٣٥ - (٦)  | • ٦٠ - (١١)     |
| • ١٥ - (٢) | • ٤٠ - (٧)  | • ٦٥ - (١٢)     |
| • ٢٠ - (٣) | • ٤٥ - (٨)  | • ٧٠ - (١٣)     |
| • ٢٥ - (٤) | • ٥٠ - (٩)  | • ٧٥ - (١٤)     |
| • ٣٠ - (٥) | • ٥٥ - (١٠) | • ٨٠ فأكثر (١٥) |

٤٢ - وياترى انت بتفضل العمل فى بلدكم ولا فى الترحيلة ؟

- بأفضل العمل فى البلد (١)
- أفضل العمل فى الترحيلة (٢)
- الاثنين زى بعض (٣)

٤٣ - وليه بتفضل العمل فى البلد ؟

- فى البلد الواحد جنب بيته وعياله (١)
- فى البلد باخد اجرتى كل يوم (٢)

٤٤ - طيب انت أخذت كل اجرتك عن الترحيلة مقدم ؟

- أخذت كل اجرتى مقدم (١)
  - أخذت جزء مقدم والباقى آخر الترحيلة (٢)
  - ماأخذتش حاجة مقدم (٣)
- إذا اجاب بأنه اخذ جزء من الاجر مقدما - يسأل رقم (٤٧) و  
(٤٨)

٤٥ - وخذت مقدم قد ايه في الترحيلة دى ؟ ( بالقرش )

٤٦ - ويا ترى يتاخذ الباقي امتى ؟

- أول ما تخلص الترحيلة (١)
- خلال اسبوع من انتهاء الترحيلة (٢)
- بعد اسبوع من انتهاء الترحيلة (٣)
- بعد أسبوعين - من انتهاء الترحيلة (٤)
- بعد ٣ أسابيع من انتهاء الترحيلة (٥)
- بعد شهر من انتهاء الترحيلة (٦)
- بعد أكثر من شهر وأقل من ميعاد انتهاء الترحيلة (٧)

٤٧ - وياترى بيتاخذ منك فلوس علشان تقلق لكان الترحيلة واجوعك

تانى بعد الترحيلة ولا لا ؟

- نعم (١) لا (٢)
- فى حالة الاجابة بنعم يسأل رقم (٤٨)

٤٨ - ومين الي بياخذ الفلوس دى ؟

- مندوب مكتب التشغيل (١)
- مندوب النقابة (٢)
- ريس العمال (٣)
- المقاول (٤)
- صواق السورى (٥)

٤٩ - وياترى بيتاخذ منك فلوس علشان حاجة ثانية ؟

- نعم (١) لا (٢)
- فى حالة الاجابة بنعم يسأل رقم (٥٠)

٥٠ - وايه هي الحاجات دى ؟

- علشان يشغلني في الترحيلة (١)
- علشان مديون له (٢)
- علشان يسهل لي اخذ الدقيق والحاجات بتاع العون الغواشي (٣)
- مش عارف بياخذها ليه (٤)
- اشتراك النقابة (٥)
- علشان ييجيبه سجاير للملاحظين بتوع العمل (٦)

٥١ - ياترى بتاخذ سلفيات فى الأزمات والمناسبات فى مكان الشغل من رئيس العمال أو من المقاول ؟

- نعم (١) لا (٢)  
فى حالة الاجابة بنعم يسأل رقم (٥٢) •

1

٥٢ - طيب وايه الضمانات الى بياخدوها عليك فى الحالة دى ؟

- بياخذ جزء من مستحقاتي فى الترحيلة (١) •  
بياخذ على وصل امانة (٢) •  
بياخذ على كمبيالة (٣) •  
بقية الحساب عنده (٤) •

٥٣ - ياترى بتشتري حاجات بلدكم على الحساب من ريس العمال أو المقاول ؟

- نعم (١) لا (٢)  
فى حالة نعم يسأل رقم (٥٤) ، (٥٥) •

٥٤ - وايه الحاجات الى بتشتريها ؟

- قماش (١) • دخان (٤) •  
حبوب (٢) • لحمه (٥) •  
بقالة (٣) • شاي وسكر (٦) •

٥٥ - طيب وتسدد فلوسها ازاي ؟

- بيخصمها من مستحقاتي  
باديله حاجة كل ريثا ما يسهل •

٥٦ - وبتشتري حاجات على الحساب فى مكان التشغيل من المقاول أو من ريس العمال ؟

- نعم (١) لا (٢)  
اذا اجاب بنعم يسأل رقم (٥٧) ، (٥٨) •

٥٧ - وايه هي الحاجات دى ؟

- دخان (١) • بقالة (٤) •  
شاي وسكر (٢) • لحمه (٣) •  
شاي وسكر (٥) • قماش (٦) •



٥٨ - ويتسدد فلوسها ازاي ؟

- بيخصمها من مستحقاتي في الترحيلة (١)
- بيخصمها على الحساب الجارى بتاع القرية (٢)
- باديله ثمنها أول ما اقبض (٣)

٥٩ - ياترى بتاخذ معاك زواده من البلد ولا لا ؟

- نعم (١)
- لا (٢)
- اذ اجاب بنعم يسأل رقم (٦٠)

٦٠ - وايه هي الحاجات اللى بتاخذها معاك في الترحيلة ؟

- عيش (١)
- فول (٩)
- جبنة (٢)
- عسل (١٠)
- بصل (٣)
- حلبة (١١)
- شاي وسكر (٤)
- فطر (١٢)
- سمنة (٥)
- قرص (١٣)
- عدس (٦)
- أرز (١٤)
- بطاطس (٧)
- زيت (١٥)
- فاصوليا ناشفة (٨)

٦١ - طيب عايزين نعرف بتشتغل في الترحيلة باليومية ولا بالمقطوعية ؟

- باليومية (١)
- بالمقطوعية (٢)

٦٢ - طيب وقت بتشتغل كام ساعة في اليوم ؟

- ٧ ساعات (١)
- ٩ ساعات (٥)
- ٧ ساعات (٢)
- ٩ ساعات (٦)
- ٨ ساعات (٣)
- ١٠ ساعات (٧)
- ٨ ساعات (٤)
- أكثر من عشر ساعات (٨)

٦٣ - ياترى انت بتشتغل سهرات ؟

- نعم (١)
- لا (٢)
- اذ اجاب بنعم يسأل رقم (٦٤) ، (٦٥)

٦٤ - طيب وبتشتغل السهرات دى على طول ولا ايام وأيام ؟

- على طول (١)
- ايام وأيام (٢)

٦٥ - وبيحاسبوك عليها ازاى ؟

- باخذ اجرها (١) • باشتغلها ببلاش (٣)
- باخذ لها راحة (٢)
- اذا كان بياخذ عنها اجر يسال رقم (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨)

٦٦ - وبيحاسبوك على اجرة السهرة كام ؟

- ربح يوم (١) • يومية كاملة (٣)
- نص يوم (٢) • قرش، (٤)

٦٧ - ويتصرفها امتى ؟

- آخر الترحيلة (١) • فى اقل من شهر (٤)
- كل يوم بيومه (٢) • اكثر من شهر (٥)
- بعد اسبوع (٣)

٦٨ - وياترى بيتاخذ منك حاجة من فلوسها ؟

- نعم (١) • لا (٢)
- اذا اجاب بنعم يسال رقم (٦٩) ، (٧٠)

٦٩ - ومن الى بياخذ منك الفلوس دى ؟

- مندوب مكتب التشغيل (١) • سواق الانفار (٤)
- مندوب النقابة (٢) • المكاول (٥)
- رئيس العمال (٣) • ملاحظ الشغل (٦)
- معرفش بالضبط مين الى بياخذها ؟

٧٠ - وليه بتتاخذ منك الفلوس دى ؟

- علشان يشتغلنى فى الترحيلة (١)
- باسدد جزء من ديونى (٢)
- علشان يسهل لى اخذ الدقيق والحاجات بتوع العون الغذائى (٣)
- علشان يجيب سجاير للملاحظين (٤)
- معرفش بالضبط بتتاخذ ليه (٥)
- اشتراك النقابة (٦)

٧١ - وياترى بيوقعوا عليكم خصومات كثير فى مكان التشغيل ؟

- نعم خصومات كثير (١)

- لا خصومات معقولة (٢) •
- ما يوقعوش خصومات على حد خالص (٣) •
- اذا اجاب بانه هناك خصومات يسأل رقم (٧٢) ، (٧٣) •

٧٢ - ومن الى بيوقع على العمال الخصومات دى ؟

- ريس العمال (٢) •
- المقاول (٢) •
- مكتب التشغيل (٣) •
- المهندس التابع لجهة العمل (٤) •
- الملاحظ التابع لجهة العمل (٥) •
- ما اعرفش مين الى بيوقع الخطومات بالضبط (٦) •

٧٣ - طيب وايه بيكون اسباب الخصومات دى ؟

- ما بيخلصشى العمل المطلوب منه (١) •
- لما يتخانق مع غيره من العمال (٢) •
- لما يكسل أو ينام أو يلعب فى أثناء العمل (٣) •
- لما ما يقومش بشغله كويس (٤) •
- لما يكون عيان وما ينزلى الشغل (٥) •
- لما يفلط فى المهندس أو الملاحظ (٦) •
- لما ما ندفعش فلوس السجاير للملاحظ (٧) •
- من غير سبب (٨) •

**وابعا : الاعانة والرعاية فى اماكن لتشغيل :**

٧٤ - ياترى بتعيشوا فىن طول هذه الترحيلة ؟

- فى معسكر (١) •
- فى خيام (٢) •
- فى مخزن (٣) •
- فى بيوت لمتنعين فى القرية (٤) •

٧٥ - وياترى بتناموا على ايه فى المكان ده ؟

- على سراير (١) •
- على الأرض (٢) •
- على القش (٣) •
- على حصير (٤) •

٧٦ - وياترى فى الشتا بيصرفوا لكم بطاطين او اى غطاللونوم ؟

نعم (١) لا (٢)

اذا اجاب بنعم يسأل رقم (٧٧) و (٧٨) .

٧٧ - ومن الى بيصرف لكم الاغطية دى ؟

مكتب التشييل (١) .

المقاول (٢) .

النقابة (٣) .

جهة لعمل (٤) .

٧٨ - وياترى الفطا دى كافى ؟

نعم (١) لا (٢) .

٧٩ - طيب انت بتجيب معاك غطا من البلد ؟

نعم (١) لا (٢)

اذا اجاب بنعم يسأل رقم (٨٠) .

٨٠ - وليه بتجيب معاك الفطا من البلد ؟

علشان ما بيصرفوش لنا غطا هنا (١) .

علشان الفطا الى بيصرفوه مشى كفاية (٢) .

٨١ - ياترى فيه ميه نقية للشرب فى المكان ده ؟

نعم (١) لا (٢)

( فى حالة نعم يسأل رقم (٨٢) - واذا اجاب بلا يسأل (٨٤) ) .

٨٢ - والميه دى كافية والا لا ؟

كافية (١) .

ما بتجيش كل يوم (٣) .

قليلة (٢) .

٨٣ - والمية دى بتبقى موجودة فى ايه ؟

حنفيات (١) صفايح (٤) .

صهاريج (٢) . طلبية (٥) .

براميسل (٣) .

٨٤ - آمال بتشريبوأ منين ؟

- من الترعة (١)
- من المصرف (٢)

٨٥ - ويا نرى فيه بيوت راحة (مراحيض) فى المكان ده ؟

- نعم (١)
- لا (٢)

فى حالة الإجابة بنعم يسأل رقم (٨٦) ، وإذا اجاب بلا يسأل رقم (٨٨) .

٨٦ - وأنت بتستعملها والا لا ؟

- نعم (١)
- لا (٢)

إذا اجاب بلا يسأل رقم (٨٧) ، وفى حالة نعم يسأل رقم (٨٩)

٨٧ - وليه ما بتستعملهاش ؟

- لأنها غير مريحة (١)
- لأنى مش متعود عليها (٣)
- لأن مفهاش ميه (٤)
- لأن بيبقى عليها زحمة (٥)
- لأنها وسيخة (٢) .

٨٨ - آمال انت بتقضى حاجتك فين ؟

- فى الخلا (١)
- فى الفيصل (٢)

٨٩ - وياترى فيه كهربا فى الأماكن اللى بتناموا فيها ؟

٩٠ - وبالنسبة للاكل ياترى بيقدموأ لكم وجبات اكل فى مكان

العمل ؟

- نعم (١)
- لا (٢)

( إذا اجاب بنعم يسأل رقم (٩١) وإذا اجاب بلا يسأل رقم (١٠٠) ) .

٩١ - وياترى بيدوك فى اليوم ؟

- وجبة وحلة (١)

- وجبة الصبح وجبة آخر النهار (٢)
- اكل ٣ مرات في اليوم (٣)

٩٢ - هل فيهم وجبة مطهية ولا لا ؟  
نعم (١) لا (٢)

٩٣ - هل يبيدوكم لحمة في الوجبات دى ؟  
نعم (١) لا (٢)

( اذا اجاب بنعم يسأل رقم ٩٤ ) واذا اجاب بلا اسال رقم ٩٥ )

٩٤ - ويبيدوكم اللحمة دى كل قد ايه ؟

- كل يوم (١)
- مرة كل اسبوع (٢)
- مرتين في الاسبوع (٣)
- مرة كل اسبوعين (٤)
- مرة كل ١٠ أيام (٥)
- مرة كل شهر (٦)
- مرة كل شهرين (٦)

٩٥ - ايه الأصناف اللى بتاخدها في الوجبات ؟

- الصبح (١)
- الظهر (٢)
- العشاء (٣)

• أو الصبح والظهر معا في وجبة واحدة

(الصبح) (الظهر) (العشاء)

- |     |     |     |            |
|-----|-----|-----|------------|
| ( ) | ( ) | ( ) | ١ - عيش    |
| ( ) | ( ) | ( ) | ٢ - فول    |
| ( ) | ( ) | ( ) | ٣ - عدس    |
| ( ) | ( ) | ( ) | ٤ - عنبيل  |
| ( ) | ( ) | ( ) | ٥ - جينة   |
| ( ) | ( ) | ( ) | ٦ - حلاوة  |
| ( ) | ( ) | ( ) | ٧ - أرز    |
| ( ) | ( ) | ( ) | ٨ - مكرونة |
| ( ) | ( ) | ( ) | ٩ - كوسة   |
| ( ) | ( ) | ( ) | ١٠ - بطاطس |

- ١١- فاضوليا ( ) ( ) ( )  
 ١٢- بذنبان ( ) ( ) ( )  
 ١٣- اى خضار ( ) ( ) ( )  
 ١٤- لحمه ( ) ( ) ( )

٩٦ - وياترى الاكل ده بيلاش ولا بتدفع فيه حاجة ؟

بيلاش ( )

• بادفع فيه حاجة (٢)

اذا كان بيدفع حاجة يسأل رقم (٩٧) واذا كان لا يدفع اسأل

رقم (٩٨) •

٩٧ - وبتدفع كام فى اليوم ؟

• نرشين (١) • سبعة صاغ (٦)

• ثلاثة صاغ (٢) • ٨ صاغ (٧)

• اربعة صاغ (٤) • تسعة صاغ (٨)

• ٥ صاغ (٤) • عشرة صاغ (٩)

• ٦ صاغ (٥) • أكثر من ١٠ صاغ ( يذكر الرقم ) •

٩٨ - وياترى الكمية اللى بتاخدها من الاكل كافية ولا لا ؟

• كافية (١) • غير كافية (٢)

٩٩ - طيب الحاجات الى انت مش راضى عنها فى الاكل ايه ؟

• كمية الاكل قليلة (١)

• الطبخ وحش (٢)

• ثمن الاكل كثير على (٣)

• عدم تنوع الاكل (٤)

• كله كويس (٥)

١٠٠ - وياترى انت بتاخذ حاجة من العون الغذائى ؟

• دائما (١)

• حسب الظروف (٢)

• لا (٣)

اذا كان بياخذ عون غذائى يسأل (١٠١) ، واذا كان لا يأخذ يسأل

رقم (١٠٣)

١٠١ - وایه الحاجات الی بتاخدها من العون الغذائی ؟

- دقیق (١)
- صالون (٥)
- سمن (٢)
- بلویف (٦)
- زیت (٣)
- جینه (٧)
- سکر (٤)
- سمک (٨)

١٠٢ - ویاتری انت حاسس انک بتاخذ حقک فی کل الحاجات  
بتاعة العون الغذائی ؟

- نعم (١)
- لا (٢)

١٠٣ - ویاتری بیدفعوک فیها حاجة ؟

- نعم (١)
- لا (٢)

فی حالة الاجابة بنعم یسال رقم (١٠٤) وفی حالة الاجابة بلا  
یسأل (١٠٧) .

١٠٤ - ویتدفع فیها قد ایه عن مدة الترحيلة کلها ؟

- ٥ قروش (١)
- ٢٠ - قرش (٥)
- ٨ قروش (٢)
- ٢٥ قرش (٦)
- ١٠ قروش (٣)
- ٣٠ قرش (٧)
- ١٥ قرش (٤)
- ( أخرى )

١٠٥ - مین الی بیاخذ منکم الفلوس دی ؟

- مکتب التشغیل (١)
- المقاول (٣)
- النقابة (٢)
- ریس العمال (٤)
- مندوب مکتب التشغیل (٥)
- مندوب صاحب العمل (٦)

١٠٦ - وبیقولولک انهم بیاخذو الفلوس دی علشان ایه ؟

- ثمن العون الغذائی (١)
- ثمن الفوارغ (٢)
- اکرامیة مکتب التشغیل (٣)
- اکرامیة لمندوب صاحب العمل (٤)
- اکرامیة لریس العمال (٥)



١٠٧ - ياترى عندكم هنا جمعية تعاونية تشتتروا منها لوازمكم ؟

- فيه جمعية وينشتري منها (١) •
- فيه جمعية وما بنشتريش منها (٢)
- مفيش جمعية (٣) •
- اذا كان فيه جمعية ولا يشترون منها يسأل رقم (١٠٨) •

١٠٨ - طيب وما بتشتريش من الجمعية ليه ؟

- لأنها بعيدة (١) •
- لأن مفياش حاجة من لى بنعوذها (٢) •
- لأن مفياش حاجة من لى بنعوذها (٢) •
- لأن عندنا هنا كل حاجة وماحناش عاوزين حاجة ثانية مسن لجمعية (٤)

١٠٩ - وياترى فى مكان شغلكم مستشفى ولا وحدة صحية ؟

- نعم (١) لا (٢) •
- اذا جاب بلا يسأل رقم ( ١١٠ ) •

١١٠ - امال لا قدر الله لا حد فيكم بيعمى بتعملوا ايه ؟

- بننقله البلد (١) •
- بيروح العيادة (٢) •
- بيتشوفه التمرجى (٣) •
- بننقله لى مستشفى قريبة (٤) •
- بيسيبوه من غير حاجة (٥) •

١١١ - وياترى فيه عيادة فى مكان التشغيل ولا لا ؟

- نعم (١) لا (٢) •
- اذا اجاب بنعم يسأل رقم (١١٢) ، (١١٣) ، (١١٤) •

١١٢ - وبيجيلها دكتور ولا لا ؟

- نعم (١) لا (٢) •
- اذا اجاب بنعم يسأل رقم (١١٣) •

١١٣ - ويبيعى كام مرة فى الجمعة ؟

- مرة (١)
- اثنى (٢)
- ثلاث مرات (٣)
- أربع مرات (٤)
- كل يوم (٥)

١١٤ - ويأتري العيادة دى فيها تمرجى ولا لا ؟

- فيها تمرجى (١)
- مافيهاش (٢)

١١٥ - وفيها دوا ولا مافيهاش ؟

- فيها دوا (١)
- مافيهاش (٢)

١١٦ - ويأتري مين الى بيعتم بالعمال لما يتعمى ؟

- العمال
- النقابة (٣)
- مندوب مكتب التشغيل
- ادارة العسكرية (١)
- رئيس العمال (٤)
- المهندس (٥)
- الملاحظ بتاع صاحب العمل (٦)

١١٧ - طيب لما حد فيكم برضه بيعمى لا قدر الله فى مدة الترحيلة

ويضطر ما ينزلش الشغل بيعملوا معاه ايه من ناحية الأجر ؟

- يصرف الأجر كامل (١)
- يخصم منه اجر عدد أيام الغياب (٢)
- يخصم منه النصف (٣)

١١٨ - ياترى فيه حد بيكشف عليك قبل ماتروح الترحيلة ؟

- نعم (١)
- لا (٢)

١١٩ - انت مشترك فى النقابة ولا لا ؟

- مشترك (١)
- غير مشترك (٢)
- لا أعرف (٣)
- اذا اجاب بأنه مشترك يسأل رقم (١٢٠)، (١٢١) :

١٢٠ - وبتدفع اشتراك شهرى ؟

- نعم (١)
- لا (٢)

١٢١ - طيب ايه الحاجات اللى بتقدمها لك النقابة ؟

- اعانة فى حالة الممرض (١)
- اعانة فى حالة وفاة الأب أو الأم (٢)
- اعانة فى حالة وفاة الابن أو الابنة (٣)
- اعانة فى حالة وفاة الزوج أو الزوجة (٤)
- اعانة للأسرة فى حالة وفاة العامل (٥)
- تجهيز تسفير العامل المتوفى (٦)
- سلفيات (٧)
- صرف هـلوم (٨)
- توزيع حاجات عينية (٩)
- تدبير عمل تنظيم فى الترحيلة (١٠)
- نقل العمال بالمجان من قريته الى مكان التشغيل وبالعكس (١١)
- ما بتقدمش حاجة (١٢)

١٢٢ - لاقدر الله لو حد من العمال توفى بيندفن هنا ولا فى بلده ؟

- بيندفن هنا (١)
- فى بلده (٢)

١٢٣ - ومين اللى بيتكفل بتجهيزه ومصاريفه ؟

- النقابة (١)
- صاحب العمل (٥)
- المكتب (٢)
- المقاول (٣)
- اهل العامل المتوفى (٧)
- ادارة المعسكر (٤)

١٢٤ - وياترى بيندفع تعويض لعلته ؟

- نعم (١)
- لا (٢)
- اذا اجاب بنعم يسأل رقم (١٢٥) ، (١٢٦)

١٢٥ - ومين بيدفع التعويض ده ؟

- المقاول (١)
- صاحب العمل (٥)
- المكتب (٢)
- ادارة المعسكر (٤)
- العمال بيلموا من بعضهم (٦)

١٢٦ - ويا ترى بيندفع له قد ايه ؟ ( بالجنيهات ) .

٥٠ - (١) • ٢٥ - (٥) •

١٠ - (٢) • ٣٠ - (٦) •

١٥٠ - (٣) • أكثر من ٣٥ (٧) •

٢٠ - (٤) •

١٢٧ - ١ - ياترى بتقضى وقتك بعد الشغل فى ايه ؟

ياسمع الراديو (١) • باحضر محو أمية (٤) •

ياشوف تليفزيون (٢) • باحضر ثقافة عمالية (٥) •

ياشوف سينما (٣) • باحضر وعظ دينى (٦) •

ب - باروح النادى (١)

ياقعد على على القهوة (٢) •

ياشرب شاي واتسلى مع زمائلى (٣) •

يازور جيرانى فى الحنت الثانية (٤) •

ياغسل همدومى (٥) •

ياطبخ (٦) •

فى العيادة (٧) •

ياشتغل بيرة (٨) •

ياقعد مع ولادى وأهلى (٩) •

يانام (١٠) •

إذا اجاب من بين ما يعمله سماع الراديو يسأل رقم ١٢٤

١٢٤ - وياترى الراديو الى بتسمعه ده بتاع مين ؟

بتاعى جاييه معايا (١) •

بتاع واحد من زمائلى جاييه معاه (٢) •

بتاع واحد من زمائلى جاييه معاه (٢) •

بتاع صاحب العمل وحاطه لنا هنا فى مكان الإقامة (٤) •

١٢٥ - طيب المعاملة هنا فى الشغل كويسة ولا لا ؟

• كويسة قسوى (١) •

• مش كويسة (٢) •

١٢٦ - تفتكر ايه الحاجات الى انت متضايق منها غير الحاجات الى  
اتكلمنا عنها ؟

١٢٧ - ياترى تقدر تقول لى المشاكل دى تتحل ازاى ؟

## **إشارة وتهنئة**

يجرى الاستعداد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية للاحتفال  
في مارس القادم باليوبيل الفضى ٠٠٠٠

وهيئة التحرير تهنىء كل العاملين بالمركز وكل الطاقات العلمية والفنية  
والادارية التى أرسى قواعد البحث العلمى فى كافة المجالات الاجتماعية فى  
حصر والعالم العربى على امتداد خمسة وعشرين عاما ٠

**هيئة التحرير**

**الأمية : تطورها وعلاقتها بتملك الريفين وتعرضهم  
لأدوات الاتصال الجماهيرى فى قرية مصرية  
» دراسة حالة لقرية البليدة - محافظة الجيزة «**

**دكتور محمد حلمى أحمد نواز\***

**مقدمة :**

يصف البعض زمننا المعاصر بأنه عصر الانعجاز المعرفى • ولقد يكون هذا الوصف صحيحاً ومطابقاً لظروف الدول المتطورة التى نجحت فى السعى نحو اكتساب المعرفة ونشرها بين أفرادها وفى كافة المجالات ، بينما ينمى التحفظ فى اطلاق مثل هذا الوصف على الظروف السائدة فى مجتمعات العالم الثالث ، المجتمعات النامية • وبينما يعتمد ما وصلت اليه الدول المتطورة من مستوى فى جزء كبير منه على التعليم ومدى انتشاره - من خلال مؤسساته الرسمية - فان انتشار المعرفة بطريقة تيسر استخدامها فى جوانب الحياة المختلفة لأفراد تلك المجتمعات تركز على التوسع فى استخدام أدوات الاتصال المختلفة ، ومن أهمها أدوات الاتصال الجماهيرى • ذلك أن توسيع دائرة العملية التعليمية الرسمية وتأثير أدوات الاتصال - بما فيها الاتصال الجماهيرى - هما من بين العوامل الاساسية لتحقيق التطور فى مختلف مجالات الحياة فى الدول المتطورة •

وفى ظروف الدول النامية تبدو الصورة مختلفة ، فالتعليم محصور فى اطار نسبة منخفضة من أفراد المجتمع ( ١ : ١١٨ - ١١٩ ) والعنمية الاتصالية فى المجتمع محدودة المدى والتأثير • ولقد يكون انخفاض نسبة التعليم ذاته هو أحد معوقات العملية الاتصالية بين قطاعات المجتمع المختلفة ، وأحد أسباب انخفاض كفاءتها ، وخاصة ما يتم منها عن طريق أدوات الاتصال الجماهيرى • ولذا كان هناك دافع للبحث عن حقيقة العلاقة

---

\* يعمل الكاتب مدرسا للاجتماع « الريفي » بكلية الزراعة - جامعة القاهرة - بالجيزة

بين المتغيرين ، لذا لذلك من تأثير على انسياب المعرفة بين قطاعات المجتمع المختلفة ، فضلا عن تأثيره على الفجوة الثقافية بين المجتمع وخارجة ، وبين قطاع وآخر بذات المجتمع ، بل وبين وجود المعرفة ومدى ادراك وجودها لاستخدامها في حل المشكلات التي تواجه المجتمع وأفراده .

وفي ظروف المجتمع المصرى تتجسد الظروف السابقة جميعها حقيقة وواقعا ، بل وتتراكم في قطاعه الريفي لتسهم في استمرار أوضاعه الراهنة . فبينما تصل الأمية رسميا الى ٥٦ر٥٪ بين أفراد المجتمع المصرى الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات بحسب تعداد ١٩٧٦ ( ٣٢١٢ ) ، فان هذه النسبة ترتفع في الريف عنه في الحضر وتزيد بين الاناث عنه بين الذكور ( ٣ : ٢٠٥ ) .

وبرغم ما يقال عن الاتجاه العام للانخفاض المستمر في نسبة الأمية في المجتمع المصرى ريفه وحضره ، ذكوره واناثه فلقد يلاحظ تباين بين هذا الاتجاه العام ومسار تلك الظاهرة في مجتمع محلي ريفي معين ، وهو أمر يسترعى الانتباه ويستدعى البحث والتقصي . وقرية البليدة هي إحدى الحالات التي تعرض لها الباحث ووجد فيها اختلافا في مسار ظاهرة الأمية عنه بالنسبة للاتجاه العام لهذه الظاهرة ، وهو ما سيتم التعرض له في جزء لاحق من هذا البحث .

ولما كان الباحث يرى أن هناك تأثيرا لظاهرة الأمية على فعالية أجهزة الاتصال الجماهيرى ، برغم الاعتقاد الشائع بعدم صحة ذلك وخاصة مع انتشار أجهزة الراديو والتليفزيون الحديثة ، فلقد كان هناك مدعاة لبحث تلك العلاقة . ذلك أن هناك من السياسات القومية - ومثال منها السكان - تعتمد على استخدام أدوات الاتصال الجماهيرى للتأثير على اتجاهات أفراد المجتمع نحو موضوع معين . والسؤال الذى قد يتبادر للذهن عنده هو ، الى أى مدى يمتلك الأفراد المرغوب التأثير فيهم تلك الأدوات ؟ وإلى أى درجة يتعرضون لها ؟ وقد يتلو ذلك دراسات أخرى تسهم في تقدير وتفسير ما قد يوجد من التباين أو التباين في تأثير الفئات المختلفة من أفراد المجتمع بالبرامج الموجهة للتأثير على جوانب محددة من سلوك أفراد المجتمع . ولا شك أن قطاع الريف يحتاج - ضمن ما يحتاج - الى دعم قدرته على إتصال بباقي قطاعات المجتمع وفئاته لرفع مقدرة أفراد وجماعاته على التخلص من حالة العزلة وسد الفجوة التي توجد بينه وبين باقى أجزاء المجتمع ، وكذلك لتخطي الهوة بين ما هو متاح من المعرفة ودرجة استخدامها في اشباع قدر



أكبر من حاجات المجتمع وأفراده عن طريق استخدام تلك المعارف لتحقيق التكيف مع الظروف المتغيرة وحل المشكلات التي تموت تطور المجتمع . ولكن لن يكون ذلك الاهتمام مرتبطا بتحقيق التكيف وحل مشكلاته فقط - وهو الانتقاد الذي يوجهه هو فستى Hofstee لدراسات علم الاجتماع الرفي المعاصر ( ٤ : ٢٤٢ - ٢٤٣ ) - وإنما أملا في التحكم والتأثير في الظواهر السائدة في المجتمع سواء كان مرغوبا دعمها أو اضعاف تأثيرها .

والأمية في مصر - والمقصود بها حالة عدم توفر مهارة القراءة والكتابة لدى الفرد ، أى الأمية الهجائية - تعد مشكلة لا يترتب عليها من نتائج غير مرغوبة . وهى برغم انخفاضها من ٧٥٪ عام ١٩٤٧ الى ٧٠٪ عام ١٩٦٠ ثم ٥٦٪ عام ١٩٧٦ لا تزال فى حاجة الى الكثير من الجهود القوية للتحكم فيها أملا فى التأثير على تلك الظواهر غير المرغوبة والمربطة بها .

### مشكلة البحث والفروض

يتبين من المقدمة السابقة أن كفاءة أى دارس فى قياس مقدرة أى مجتمع على تحقيق التكيف مع الظروف المتغيرة ، تتحدد فى ضوء مدى توفر معلومات نفيد بالتنبؤ بمسار الظواهر المعنية من جانب وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى من جانب آخر .

وفى إطار هذا الافتراض فإن الباحث يرى أن هناك حاجة للتعرف على جانبين يمكن الاستفادة منهما معا فى توصيف الواقع الاجتماعى الحالى فى المجتمع المحلى موقع الدراسة ، والاسترشاد بذلك فى دراسات مماثلة أوسع نطاقا . هذان الجانبان هما : أولا ماهية الاتجاه العام لظاهرة الأمية فى القرية موقع الدراسة ، ومحاولة تفسير هذا الاتجاه فى ظل تطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بالقرية فترة تتبع هذه الظاهرة ، وثانيا ماهى علاقة الحالة التعليمية لأفراد المجتمع من جهة بتملكهم للمتاح تملكه من أدوات الاتصال الجماهيرى وهى أجهزة الراديو والتلفزيون وتعرضهم للمواد المعروضة والمقدمة من خلال جميع هذه الأدوات والتي تشمل الصحف وأجهزة الراديو والتلفزيون ودور السينما من جهة أخرى - ذلك أن دراسته اتحاله التعليمية وحدها لن يكون ذات مغزى الا عند سبق التعرف على علاقة هذا المتغير بالجوانب الأخرى فى الحياة الاجتماعية .

وعند دراسة الجانب الثانى فلقد صاغ الباحث فرضا نظريا مؤداه أنه ( توجد علاقة طردية بين الحالة التعليمية لأفراد المجتمع وكل من حيازتهم للأجهزة المتاح تملكها فى عملية الاتصال الجماهيرى ، وكذلك تعرضهم

لأدواتها ) وقد تم اختبار هذا الغرض من خلال صياغة فروض احصائية مقابلة نصت على أنه لا توجد علاقة بين الحالة التعليمية لأفراد المجتمع كعامل مستقل وكل من العاملين التابعين الآخرين وهما : درجة تملكهم لأجهزة الراديو والتليفزيون من جانب ، ومدى تكرار تعرضهم لأدوات الاتصال الجماهيرى الأساسية وهى الصحف والراديو والتليفزيون ودور السينما من جانب آخر .

### الطريقة البحثية

يشمل ذلك وصف القرية موضع الدراسة ، والمعيشة ، طريقة جمع البيانات .

**منطقة البحث :** قرية البليدة هى احدى اربع قرى بمجلس محلى قروى البليدة ، وتتبع اداريا مركز العياط محافظة الجيزة . وتقع القرية المذكورة على بعد ١٢ كم شمال مدينة العياط ونحو ٤٢ كم جنوب مدينة الجيزة حيث يربطها بهما طريق الصعيد الزراعى السريع . وبحسب تعداد ١٩٧٦ تضم القرية ٤٦١٨ نسمة منهم ٥٢٤٪ من الذكور والباقي من الاناث . ويعمل الغالبية من سكان القرية ذوى النشاط الاقتصادى فى مهنة الزراعة أو حرف مرتبطة بها ( \* ) ، بينما تمثل التجارة المهنة التالية فى استيعابها لهؤلاء الأفراد . وتضم القرية زماعا مساحتها ١٣٤٣ فداناً الزراعة الأساسية فيها هى من نظام الدورة الزراعية فى الستينات كى تسهم فى مد سكان القاهرة والجيزة بحاجاتهم من الخضر والفاكهة ، وهو أمر يقابله ارتفاع متوسط دخول الأسر بالقرية . وتتميز القرية بقربها من مشروعات صناعية يعمل فيها بعض رجالها . كما يتوفر بها العديد من المؤسسات الخدمية القروية والكهرباء التى دخلتها عام ١٩٧٧ فضلا عن المياه النقية .

**المعاينة :** تم استخدام طريقة المعاينة الطبقيّة العشوائية المنتظمة فى سحب عينة ممثلة للفئات الاجتماعية المختلفة من المزارعين الحائزين وغير الحائزين والعاملين بهن أخرى غير زراعية . وقد وصل حجم العينة الى نحو ٨١ فردا استبعد منهم ستة لادلائهم ببيانات متضاربة أو غامضة نتيجة للظروف التى صاحبت جمع البيانات من حيث صدور عدد من التشريعات

---

\* يتضح من تعداد ١٩٦٠ المتاح بياناته أن نحو ٨١٫٦٪ من سكان القرية ذوى النشاط الاقتصادى يعملون بالزراعة .

الضريبية المتعلقة بالنشاط الزراعى فى تلك الآونة . ومن ثم فقد أجريت كل التحليلات على العينة المتبقية وحجمها ٧٥ فردا والتي يرغم صغرها تعدد ممثلة لأرباب الأسر بالقرية .

**عملية جمع البيانات :** جمعت البيانات الأساسية الخاصة بهذا البحث فى النصف الأول من عام ١٩٧٩ باستخدام استمارة استبيان تم تصميمها من أجل بحث العناصر الأساسية لبناء الاتصال المستخدمة فى القرية . وقد شارك الباحث مع فريق بحثى فى مرحلة الإعداد النهائى لهذه الاستمارة التى تضمنت أسئلة أكثر شمولاً لجمع البيانات اللازمة لمشروع بحثى عن الاحتياجات الاتصالية للتنمية الريفية من تسع قرى على مستوى الجمهورية كانت قرية البلدة احدها .

ولقد تم تصميم الأسئلة الخاصة بالحالة التعليمية لتملك أجهزة الراديو والتليفزيون بشكل بسيط مباشر . فركز سؤال الحالة التعليمية على مدى معرفة المبحوث للقراءة والكتابة من عدمه . وتضمنت مقاييس التعرض لأدوات الاتصال الجماهيرى ثلاث فئات هى : دائما ، أحيانا ، ونادرا بحيث كانت فئة التعرض الواحدة تشير الى تكرارات تختلف تبعا للأداة الاتصالية المقاس درجة التعرض لها ( ٥ : الملحق رقم ١ ) .

وفضلا عن البيانات الأولية المتعلقة بتملك والتعرض لأدوات الاتصال الجماهيرى فلقد تم الاستعانة ببيانات ثانوية عن توزيع السكان بحسب الحالة التعليمية من التعدادات المختلفة ، وذلك لاستخدامها فى التعرف على تطور ظاهرة الأمية فى القرية موضع الدراسة .

## النتائج

### أولاً - تطور ظاهرة الأمية :

بناء على البيانات المتاحة من تعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ عن توزيع سكان قرية البليدة بحسب حالتهم التعليمية (١) فقد تمت إعادة توزيعهم على فئتين أساسيتين هما أمي - غير أمي ، لكل من الذكور والاناث . وتشمل فئة غير أمي الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة ومن يحمل شهادة من أى مرحلة من مراحل التعليم الرسمي . وقد أدرج أفراد الفئة الأخيرة معالتيشير التحليل الاحصائي ولعدم وجود أعداد كبيرة فى أى فئة على حدة ، خاصة بدءاً من حملة الشهادات المتوسطة الذين لا يتعدى عددهم العشرات . ويوضح جدول رقم (١) توزيع السكان فى قرية البليدة بحسب الحالة التعليمية والنوع فى التعدادات الثلاثة الأخيرة .

---

(١) يراعى أن بيان الحالة التعليمية قد تم تحديثه لسكان القرية بدءاً من عمر خمس سنوات فأكثر من تعداد ١٩٤٧ ، بينما كان هذا البيان للسكان بدءاً من عمر عشر سنوات فأكثر من تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ وصعب نصل الأفراد أقل من ١٠ سنوات فى تعداد ١٩٤٧ مما يجدر مراعاته بالمقارنة .

جدول رقم (١)

توزيع السكان بحسب الحالة التعليمية والنوع بقرية البلينة  
في سنوات ٤٧ ، ٦٠ ، ١٩٧٦

ذكور					
السنة	أمي		غير أمي		مجموع
	عدد	%	عدد	%	عدد
١٩٤٧*	٩٤٩	٣٦٫٦	٣٤٨	١٣٫٤	١٢٩٧
١٩٦٠**	٩٤٠	٣٦٫٨	٣٤٤	١٣٫٥	١٢٨٤
١٩٧٦	٩٠١	٣٢٫٧	٥٢٧	١٩٫١	١٤٢٨

إناث

١٩٤٧	١١٧٨	٤٥٫٤	١٢٠	٤٫٦	١٢٩٨
١٩٦٠	١٢٢٣	٤٨٫٠	٤٤	١٫٧	١٣٦٧
١٩٧٦	١٣٠٤	٤٧٫٣	٣٦	٠٫٩	١٣٣٠

إجمالي عدد السكان :

١٩٤٧	٢٥٩٥	١٠٠
١٩٦٠	٢٥٥١	١٠٠
١٩٧٦	٢٧٥٨	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، تملادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ .  
\* يشمل هذا العدد الأطفال عمر ٥ سنوات فأكثر ، بينما لا يتضمن فردين غير مبين حالتهم التعليمية .

\*\* يشمل هذا العدد الأطفال عمر ١٠ سنوات فأكثر ، بينما لا يتضمن ٣٦ فردا غير مبين حالتهم التعليمية .

يتضح من جدول رقم (١) أنه بالنسبة للذكور هناك اتجاه مستقر نحو انخفاض نسبة الأميين وارتفاع نسبة غير الأميين . ومع أخذ الاختلاف في الأساس الذي تم استخدامه في حساب هذه النسب في عام ١٩٤٧ عنه في عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ - حيث أدرج الأطفال من سن الخامسة والذين يغيب التحاق نسبة كبيرة منهم بالتعليم الابتدائي ضمن من بحثت حالتهم التعليمية عام ١٩٤٧ - فإنه يتضح أن الذكور من الأميين انخفضت نسبتهم من ٣٦,٦٪ عام ١٩٤٧ إلى ٢٢,٧٪ عام ١٩٧٦ بالنسبة لجملة السكان . وفي المقابل فقد ارتفعت نسبة غير الأميين من الذكور بالنسبة لجملة السكان من ١٣,٤ عام ١٩٤٧ إلى نسبة ١٩,٦٪ عام ١٩٧٦ . وبالنسبة للاناث ينضج اتجاه عكسي يمثل ارتفاع نسبة الأميات من ٤٥,٤٪ عام ١٩٤٧ إلى ٤٧,٣٪ عام ١٩٧٦ بينما في المقابل انخفضت نسبة غير الأميات من ٤٦٪ عام ١٩٤٧ إلى ٠,٩٪ عام ١٩٧٦ .

ومع أن النسبة العامة للأمية بالقرية قد سجلت انخفاضا من ٨٢٪ عام ١٩٤٧ إلى نسبة ١٩,٦٪ عام ١٩٧٦ . وبالنسبة للاناث يتضح اتجاه عكس عن أساس توزيع السكان بحسب الحالة التعليمية في عام ١٩٤٧ وما قد ترتب على ذلك من انخفاض غير حقيقي لنسبة الأمية عن الواقع ذلك العام ، فإنه يلاحظ أن هذا الاتجاه لم يكن ثابتا بالنسبة للذكور والاناث في ذات القرية ، لذا فقد أعيد حساب النسبة المثوية تبعا لتوزيع الأميين وغير الأميين لكل من النوعين على حدة كما في جدول ( ٢ - أ ) ، ( ٢ - ب ) .

### جدول ( ٢ - أ ) توزيع الذكور بحسب الحالة التعليمية في أعوام ٤٧ ، ٦٠ ، ١٩٧٦

عام	عدد	أمي %	عدد	غير أمي %	عدد	مجموع %
١٩٤٧	٩٤٩	٧٣,٢	٣٤٨	٢٦,٨	١٢٩٧	١٠٠
١٩٦٠	٩٤٠	٧٣,٢	٣٤٤	٢٦,٨	١٢٨٤	١٠٠
١٩٧٦	٩٠١	٦٣,١	٥٢٧	١٦,٩	١٤٢٨	١٠٠

جدول ( ٢ - ب )  
توزيع الاناث بحسب لحالة التعليمية  
في أعوام ٤٧ ، ٦٠ ، ١٩٧٦

عام	امى	غير امى	مجموع	
عدد	%	عدد	%	عدد
١٩٤٧	١١٧٨	٩٠٫٨	١٢٠	٩٫٢
١٩٦٠	١٢٢٣	٩٦٫٥	٤٤	٣٫٥
١٩٧٦	١٣٠٤	٩٨٫١	٢٦	١٫٩

فيوضح من جدول ( ٢ - أ ) أن هناك انخفاضاً ملحوظاً لنسبة الأمية بين الذكور بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٧٦ حيث انخفضت من ٧٣٫٢٪ الى ٦٣٫١٪ على التوالي . وهذا الفرق أعلى بكثير من الفرق بين نفس النسبتين على مستوى القرية . وعلى العكس من ذلك يلاحظ من جدول ( ٢ - ب ) أن نسبة الأمية بين الاناث قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً في ذات الفترة حيث كانت ٩٠٫٨٪ عام ١٩٤٧ ووصلت الى ٩٨٫١٪ عام ١٩٧٦ . ولقد كان هذا الاختلاف في اتجاه ظاهرة الأميين للذكور والاناث في ذات القرية هو السبب في أن المحصلة على مستوى كل القرية كان انخفاض نسبة الأمية بدرجة غير كبيرة .

وبرغم أن هناك اعتقاداً شائعاً بأن نسبة الأمية تنخفض بشكل عام وينفس الدرجة للذكور والاناث ، فإن هذه الدراسة توحى بضرورة توخى الحذر في اعتناق ذلك الاعتقاد الشائع الا بعد دراسات مستفيضة تأخذ أبعاداً مختلفة في الاعتبار مثل البعد الريفي - الحضرى والبعد النوعى .

ولتفسير هذين الاتجاهين المتضادين لظاهرة الأمية بين الذكور والاناث في قرية واحدة فإن هناك عدداً من العوامل قد يكون من بينها ما يشجع على وجود هذه الظاهرة وهي :

١ - أن القرية موضوع الدراسة ينتشر فيها زراعة الخضر التي تتميز بحاجتها الى أيد عاملة كثيرة وخاصة من صغار السن . ومع ارتفاع أجور العمالة فإن تشغال الاناث في الريف في مثل هذه الأنشطة يصبح مصدر

دخل أكبر للأسرة الى أن تصل الفتاة لسن الزواج - وهي سن مبكرة كما هو الأمر في الريف المصري - ثم يلقي عبئها على الزوج . أما الذكور فإن أسرهم لا تتوقع أن ينشغلوا بمهنة الزراعة في شبابهم لضيق مساحة الأرض الزراعية المتاحة فضلاً عن شدة التنافس عليها مما يدفعهم لتفضيل انخراط الأولاد في التعليم لاكتساب رزقهم من مهنة أخرى غير الزراعة .

٢ - ان النظام الاجتماعي السائد في القرية بما يحويه من قيم تقليدية ومحافظة لا يجذب تعليم البنات ، بينما تعرض للتغيير بالنسبة لتسليم الأولاد . فالأوضاع الاقتصادية الجديدة والتي تتيح فرص دخل أعلى لفئة المزارعين من زراعة الخضر تجعل الرجل الذي يعمل في الزراعة أقدر على إعالة أسرته دون الحاجة الى تشغيل زوجته أو اعداد بناته للعمل في مهنة تتطلب التعليم . كذلك الحال بالنسبة لمن يعمل في مهنة أخرى والمتاحة من خلال انتشار العديد من المصانع في المناطق المجاورة ، فان ارتفاع دخولهم دون ارتباط ذلك بخبرات مهنية قد تعمل على دعم وتقوية القيم التقليدية المتعلقة بعمل المرأة بينما تؤثر على اتجاه الأسر نحو تعليم الأبناء من الأولاد .

٣ - ان التغيير الاجتماعي الذي يطرأ ببطء على المجتمع الريفي قد مس جانبا حيويا يتعلق بدور ومكانة الرجل في الريف في ظل أوضاع اقتصادية جديدة تشجع تعليم الذكور ، بينما لم يتعرض دور المرأة ومكانتها في الريف لمثل هذا التأثير وان كان الاتجاه يوحى بردة عكسية في هذا الشأن تؤدي لعدم تحييد تعليم الاناث .

ويتطلب تأكيد الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة دراسة ميدانية . تصمم خصيصا لاستجلاء جوانبها المختلفة وللتعرف على أبعاد واتجاه مثل تلك الظاهرة .

## ثانيا - العلاقة بين الحالة التعليمية وتملك أدوات الاتصال الجماهيري . والتعرض لها (١) :

يشمل ذلك التعرض العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة الثنتين

---

(١) استمدت بيانات هذا الجزء من بحث ميداني أجراه الباحث عن بناء الاتصال بقرية البلدة في إطار مشروع بحثي عن « الاحتياجات الاتصالية للتنمية الريفية في إطار البرنامج المشترك للتخطيط التكنولوجي بين جامعة القاهرة ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا » -



تم جمع بيانات منهم ومدى تملكهم وتعرضهم لأدوات الاتصال الجماهيرى المختلفة المتاحة بالقرية .

١ - **الصحف** : ويشمل ذلك الجرائد اليومية سواء ما يتاح الحصول عليه من داخل القرية أو من خارجها . ويعرض جدول (٣) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية وتكرار التعرض للصحف - بقراءتها شخصيا بالنسبة لغير الأميين أو عن طريق آخرين بالنسبة للأميين - الى الفئات الموضحة .

### جدول (٣)

#### توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية

#### والتعرض لقراءة الصحف

تكرار التعرض	أمي عدد	%	غير أمي عدد	%	المجموع عدد	%
دائما	١	٣٣	٢٤	٥٣٣	٢٥	٣٣٣
أحيانا	٢	٦٧	١٦	٣٥٦	١٨	٢٤٠
نادرا	٧	٢٣٣	٢	٤٤	٩	١٢٠
لا يتعرض	٢٠	٦٦٧	٣	٦٧	٢٣	٣٠٧
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

مربع كاي = ٤٠.٢٧ باستخدام تصحيح Yate معنوى على مستوى ٠.٠١

(\*) فئات التعرض للصحف هي : دائما - الاطلاع اليومى ، أحيانا - ٣ - ٤ مرات اسبوعيا ، نادرا - بالصدفة أو مرة كل شهر .

فيتضح من جدول (٢) ان بين أفراد العينة الأميين غالبية عظمى ونسبة ٦٦٫٧٪ لا تتعرض للصحف ، هذا بينما يتعرض لها بانتظام - عن طريق قراءة آخرين - واحد فقط بنسبة ٣٫٣٪ من أفراد العينة الأميين . ومن بين أفراد العينة غير الأميين فان الغالبية ونسبة ٥٣٫٣٪ تقرأ الصحف بانتظام ، بينما لا يتعرض لها من هذه الفئة نسبة ٦٫٧٪ . ويوضح ذلك علاقة عكسية بين لامية والتعرض للصحف .

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية وتكرار التعرض للصحف - باستخدام مربع كاي كانت قيمته باستخدام تصحيح Yates (٦) : (٢٢٠ - ٢٢١) هو ٤٠٫٢٧ وهو معنوى على مستوى ٠٠٠١ - ويعنى ذلك أنه توجد علاقة معنوية بين الحالة التعليمية وتكرار التعرض للصحف بالقراءة . ويبدو واضحاً أن توفر مهارة القراءة لدى الفرد تعد عاملاً ذا تأثير قوى على درجة تعرضه للصحف بحيث يتعرض لها من لديه تلك المهارة ويتخفف ذلك التعرض بشدة في حالة الأميين .

٢ - الراديو : ان التعرض لبرامج الاذاعة غالباً ما يعتمد على هسلتي . تملك أجهزة الراديو . لذا فقبل بحث العلاقة بين الحالة التعليمية والتعرض لبرامج الاذاعة تم بحث العلاقة بين الحالة التعليمية وامتلاك أجهزة الراديو . ١/٢ : ويوضح جدول (٤) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية : ومدى امتلاك أجهزة راديو من عدمه الى الفئات المبينة به .

**جدول (٤)**  
**توزيع افراد العينة بحسب الحالة التعليمية**  
**وامتلاك جهاز راديو من عدمه**

امتلاك جهاز راديو	أمي		غير أمي		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
يمتلك	٢٣	٧٦٫٧	٩٧٫٨	٦٧	٨٩٫٣	
لا يمتلك	٧	٢٣٫٣	٢٫٢	٨	١٠٫٧	
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

مربع كاي = ٦٫٣٥ باستخدام تصحيح Yates معنوى على مستوى ٠٫٠٥

فيتضح من الجدول السابق أن نسبة من يمتلكون أجهزة راديو بين الأميين أقل منها بين فئة غير الأميين حيث كانت ٧٦,٧٪ و ٩٧,٨٪ على التوالي ولاختبار العلاقة بين الحالة التعليمية وامتلاك أجهزة الراديو فلقد استخدم مربع كاي الذي كانت قيمته بعد تصحيحه بطريقة Yates هي ٦,٣٥ بما يعنى وجود علاقة معنوية على مستوى ٠,٠٥.

وتفيد النتيجة السابقة فى ضرورة توخى الحذر من قبول القول الشائع بأنه لا يوجد منزل فى الريف لا يمتلك جهاز راديو ، ذلك أن نسبة امتلاك أجهزة الراديو وإن كانت عالية جدا إلا أنها ليست مائة فى المائة ، كما أن هناك اختلافا فى تلك النسبة باختلاف الحالة التعليمية . ويتطلب ذلك الأمر ضرورة إجراء دراسات على نطاق أوسع وبتفاصيل أكثر تحديدا يأخذ أبعادا أخرى فى الاعتبار عند إجراء دراسة كهذه فى الريف مثل ربط ذلك بفئات المهن والفئات الاجتماعية وتباين حجم الحيازة للمزارعين ونمط الأسرة وحجمها .

٢/٢ : وعند بحث العلاقة بين الحالة التعليمية والتعرض للبرامج المذاعة من الراديو تم توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية ودرجة التعرض للبرامج الإذاعية الى الفئات الموضحة بجدول (٥)

**جدول (٥)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية والتعرض لبرامج الراديو**

تكرار التعرض (٪)	أمي	غير أمي	المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪
دائما	١٢	٤٠,٠	٢٣	٥١,١
أحيانا	١١	٣٦,٧	٢١	٤٦,٧
نادرا أو لا يتعرض	٧	٢٣,٤	١	٢,٢
	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠

مربع كاي = ٦,٣٦ باستخدام تصحيح Yates معنوى على مستوى

\* فئات التعرض للإذاعة هي : دائما - تمتع استماع الراهور يوميا مرة أو مرتين - ٣ ساعات ، أحيانا - مرة أو أكثر بعض أيام الأسبوع ( ٢ - ٣ أيام أسبوعيا ) ، نادرا بالصدفة أو حسب الظروف .

ويراعى أنه في توزيع أفراد العينة على فئات تكرار التعرض المختلفة ، بينما كان جميع الأفراد غير الأميين يتعرضون لبرامج الراديو بدرجات متباينة وجد فردان من بين الأميين لا يتعرضان للراديو مما استدعى دمج فئتي نادرا ولا يتعرض مما لتيسير إجراء التحليل الإحصائي .

وبفحص البيانات المتاحة بجدول (٥) يتضح أنه بينما كانت نسبة الأميين الذين يتعرضون دائما للراديو هي ٤٠٪ فقد كانت نسبتهم أعلى من ذلك بين غير الأميين ، حيث وصلت ٥١٪ . وعلى العكس من ذلك كان الوضع بالنسبة لمن تعرض نادرا أو لم يتعرض للاذاعة ، حيث كانت للأميين ٢٣٪ مقابل ٢٢٪ لغير الأميين .

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية والتعرض بالاستماع للاذاعة باستخدام مربع كاي ، فقد كانت قيمته بعد استخدام تصحيح Yates هو ٦٣٦ وهو معنوي على مستوى ٠٠٠٥ . ويعنى ما سبق ان هناك علاقة معنوية بين الحالة التعليمية والتعرض بالاستماع للبرامج المذاعة بالراديو ، وان درجة التعرض تقل بين الأميين عنه بين غير الأميين ، وهو أمر يحتاج الى دراسة أكثر استفاضة واتساعا لتفاصيل العلاقة بين المتغيرين .

**ثالثا - التليفزيون :** تم بحث العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة بقرية البلدة والتليفزيون من جانبين ، أولهما : امتلاك جهاز تليفزيون . وثانيهما التعرض للمشاهدة للبرامج الميثوقة من خلاله .

١/٣ : فيوضح جدول (٦) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية ومدى امتلاكهم أجهزة تليفزيون من عدمه الى الفئات المبينة به .

**جدول ( ٦ )**  
**توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية**  
**وامتلاك جهاز تليفزيون من عدمه**

امتلاك جهاز تليفزيون	أمي		غير أمي		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
يملك	١	٣٣	٣٠	٦٦٧	٣١	٤١٣
لا يملك	٢٩	٩٦٧	١٥	٣٣٣	٤٤	٥٨٧
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

معنوي على مستوى ٠٠٠١

مربع كاي = ٧٢٧٧

فيتضح من الجدول السابق أن هناك تباينا شديدا بين فئتي الأميين وغير الأميين في امتلاكهم لأجهزة تليفزيون . فبينما كانت نسبة من يمتلك ٢٦٧٪ بين غير الأميين فقد انخفضت الى ٣٣٪ بين فئة الأميين .

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية وامتلاك أجهزة التليفزيون باستخدام مربع كاي وجدت قيمته ٢٢٧٧ وهو معنوى على مستوى ٠.١ . ويعنى ذلك أن هناك علاقة معنوية بين الحالة التعليمية وامتلاك جهاز التليفزيون الذى يزيد احتمالاته بين فئة غير الأميين ( المتعلمين ) وتقل احتمالات حيازة مثل هذا الجهاز بين الأميين .

وقد يعود الاختلاف السابق الى الأوضاع الاقتصادية التى غالباً ما ترتبط بالحالة التعليمية للفرد ، فضلا عن تباين الاهتمامات نحو الاتصال بالعالم الخارجى وسبل تحقيق ذلك ، والتى توجد ما بين الأميين وغير الأميين .

٢/٣ : ويعرض جدول (٧) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية ومدى تكرار تعرضهم للمشاهدة للبرامج التى تبث على شاشات التليفزيون الى الفئات الموضحة به .

جدول (٧)  
توزيع افراد العينة بحسب الحالة التعليمية  
والتعرض لبرامج التليفزيون

تكرار التعرض*		أمي		غير أمي		المجموع	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دائما	٣	١٠	١٥	٣٣	١٨	٢٥	
أحيانا	٦	٢٠	٢٤	٥٣	٣٠	٤٠	
نادرا	٩	٣٠	٤	٨٩	١٣	١٧٣	
لا يتعرض	١٢	٤٠	٢	٤٤	١٤	١٨٧	
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠	

معنوى على مستوى ٠.١

مربع كاي = ٢٨٦٢

\* فئات التعرض للتليفزيون هي : دائما - المشاهدة يوميا ، أحيانا فى ٢ - ٣ أيام اسبوعيا ، نادرا - بالصدفة أو حسب الظروف .

يتضح من فحص البيانات المتاحة بجدول (٧) أن مستوى التعرض للتليفزيون يرتفع بين غير الأميين عنه بين الأميين . فقد كانت نسبة من تعرض دائما وأحيانا من الفئة الأولى ٣٣٪ ، ٥٣٪ على التوالي مقابل ١٠٪ ، ٢٠٪ على التوالي بين فئة الأميين - هذا على حين كانت نسبة من لا يتعرض للتليفزيون ٤٤٪ بين غير الأميين مقابل ٤٠٪ بين الأميين .

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة وتكرار تعرضهم لمشاهدة التليفزيون باستخدام مربع كاي وجدت قيمته ٢٨٦٢ وهو معنوي على مستوى ٠.٠١ . ويعنى ذلك أن هناك علاقة معنوية بين المتغيرين .

وقد يمكن أن يعزى وجود العلاقة السابقة لذات الأسباب السالف ذكرها فى امتلاك أجهزة التليفزيون ، وإن كانت الحاجة هنا قائمة لدراسات أبعد مدى وأكثر تفصيلا لطبيعة العلاقة بين المتغيرين فى ظل ظروف أخرى مختلفة، وبحثا عن صور التأثير وما قد يطرأ من تغيرات اجتماعية تنشأ عن التعرض للمشاهدة للبرامج التى تبث على شاشات التليفزيون ، وخاصة فى الريف الذى يمتلك من القومات الحضارية ما يختلف به عن المدينة .

**وابعا - السينما :** عند بحث العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة وتكرار ترددهم على دور السينما - التى لا يتاح أى منها بالقرية ، فلقد كان هناك عنصر الانتقال المادى لمناطق تتوافر بها هذه الدور كمعامل هام فى تحديد تلك العلاقة . ويوضح جدول ( ٨ ) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية والتردد على دور السينما الى الفئات المختلفة .

**جدول (٨)**  
**توزيع افراد العينة بحسب الحالة التعليمية**  
**والتردد على دور السينما**

التردد (×)		أمي		غير أمي		المجموع	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	٣٣	٢٣	٥١	٢٤	٣٢		
٢٩	٩٦	٢٢	٤٨	٥١	٦٨		
٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠		

معنوي على مستوى ٠.٠١

مربع كاي = ١٨٨٨

\* فئات التردد على دور السينما هي : دائما - مرة شهريا ، أحيانا - مرة كل ٣ شهور أو فى المناسبات ، نادرا - مرة كل سنة .

ويراعى أنه فى توزيع أفراد العينة على فئات التردد المختلفة كان هناك واحد فقط من الأميين يتردد نادرا على دور السينما ، وفى المقابل كان يتردد اثنان دائما وتسعة أحيانا واثنا عشر نادرا من بين الأفراد غير الأميين على دور السينما ، لذا رؤى دمج فئات التردد الثلاثة معا فى فئة واحدة لتيسير عملية التحليل الاحصائى للبيانات .

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن هناك اختلافا كبيرا بين الأميين وغير الأميين فى ترددهم على دور السينما . فبينما كان يتردد على دور السينما واحد فقط بنسبة ٣٣٪ من بين الأميين فإنه يقابل ذلك ٢٣ فردا بنسبة ٥١٪ من بين غير الأميين .

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية والتردد على دور السينما باستخدام مربع كاي كانت قيمته ١٨٨٨ وهو معنوى على مستوى ٠.٠١ .  
ويعنى ذلك أن هناك علاقة معنوية بين المتغيرين ، وان اتجاهها هو زيادة التردد بين غير الأميين (المتعلمين) وانخفاضه بين الأميين .

ويمكن أن يعزى وجود العلاقة السابقة بين المتغيرين الى ذات العوامل السابقة الإشارة اليها فى مشاهدة التلفزيون . وان زاد على ذلك أنه قد يكون للانتقال المادى للحضر - حيث توجد غالبا دور السينما تأثيرا على تلك العلاقة ، وخاصة أن تكرار الاتصال لغير الأميين بالمناطق الحضرية غالبا ما يكون أعلى منه بين الأميين . على أنه تظل هناك حاجة لاجراء مزيد من الدراسات عن تأثير أبعاد أخرى على تلك العلاقة مثل نوع المبحوث ودرجة اقتراب أو بعد القرية عن مناطق وجود دور السينما الى غير ذلك من العوامل .

## الختامه

اتضح من البحث عن تطور ظاهرة الأمية في القرية موضوع الدراسة أنه بينما طرأ تغير عليها بالانخفاض بين تعدادات ٤٧ و ٦٠ و ٧٦ فإن هذا الانخفاض لا يسير بنفس المعدل الذي حدث على مستوى الجمهورية حيث يقل الأول عن الثاني كثيرا . وبرغم أن توزيع الأفراد بحسب حالتهم التعليمية يتفق في الاتجاه مع الاتجاه العام ، إلا أن اتجاه ظاهرة الأمية بالقرية يسير في اتجاه يختلف مع الاتجاه العام ، حيث ترتفع الأمية بين الاناث في ذات الوقت الذي تنخفض فيه بين الذكور . وبينما يمكن ارجاع تلك الظاهرة جزئيا لبعض العوامل المرتبطة بتغيرات اقتصادية اجتماعية بطيئة تتعرض لها القرية فإن الامر يتطلب دراسة ميدانية وأخرى مقارنة للتأكد من اتجاه هذه الظاهرة والعوامل المرتبطة بها ومدى انتشارها في الريف المصري .

وعند بحث علاقة الحالة التعليمية لعينة من أفراد القرية بكل من تملك أجهزة الراديو والتليفزيون والتعرض لهما بالإضافة للتعرض للمصحف والتردد على السينما ، فقد اتضح وجود علاقة معنوية في جميع الحالات وان كانت أضعف في حالة الحالة التعليمية مع الراديو . ويوضح ذلك أن الأفراد الأميين أقل تعرضا بشكل عام لأدوات الاتصال الجماهيري منه بالنسبة للأفراد المتعلمين ( غير الأميين ) - وتشكل هذه النتيجة حقيقة هامة ينبغي على واضعي السياسة العامة والساعين لاحداث تغييرات اجتماعية في المجتمع الريفي مراعاتها ، اذا ماكانت أداة الاتصال التي يعبرون من خلالها عن أفكارهم هي أدوات الاتصال الجماهيري ، **نقرا لانخفاض تعرض الغالبية العظمى من الريفيين - وهم الذين تنتشر بينهم الأمية - لهذه الأدوات بينما هم الهدف الأساسي لهذه التغيرات** . ويتطلب هذا الأمر اجراء دراسات أخرى مقارنة في هذا الشأن للتأكد من استقرار هذا النمط من العلاقات الذي اذا تحقق فينبغي مراعاته بشدة في الخطط الساعية لاحداث تغييرات في المجتمع الريفي من خلال الاتصال بأفراده عن طريق أدوات الاتصال الجماهيري .



### المراجع

١ - البنك الدولي ، ( تقرير عن التنمية في العالم - ١٩٧٨ ) ، البنك الدولي ، أغسطس ١٩٧٨ .

٢ - الأهرام الاقتصادي ، ( سكان مصر - نتائج التعداد العام للسكان والإسكان ) ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، مايو ١٩٧٧ م .

3) CAMPS, "Population and Development" CAMPS, CAIRO, June 1973.

4) Hofstee, E.W., "Development and Rural Structure", in Sociologia Ruralis, Vol. VIII No. 3-4/1968, Assen.

٣ - جامعة القاهرة ، دليل بحث الاحتياجات الاتصالية من أجل التنمية الريفية ( برنامج التخطيط والتكنولوجيا ، مشروع بحث الاحتياجات الاتصالية من أجل التنمية الريفية ، القاهرة . ١٩٧٩ )

6) Blalock, H.M. (Jr.), "Social Statistics", McGraw-Hill London, 1960.

صدر حديثاً عن هيئة « بحث الجامعة الأهلية » بالمركز ، قائمة  
ببليوجرافية شارحة عن المواد المنشورة باللغة العربية حول الموضوع .

اعداد : الأستاذين أحمد غانم وعوض توفيق  
واشراف وتقديم : الدكتورة مديحة السنطى والأستاذ على فهمي

## الشخصية القومية المصرية من واقع تحليل مضمون الأمثال الشعبية

دكتورة نادية حسن سالم(\*)

ان دراسة الشخصية القومية لشعب ماتعنى بالدرجة الأولى دراسة السمات المميزة والمستمرة لهذا الشعب ، فمفهوم الشخصية القومية يستخدم لوصف السمات النفسية والاجتماعية والحضارية التى تتسم بثبات نسبي ، والتى يمكن من خلالها التمييز بين الشعوب (١) ورغم وجود شخصية قومية عامة لأى شعب وهى السمات العامة لجميع المواطنين فان هذا لا ينفي وجود سمات فرعية داخل فئات هذا الشعب وطبقاته الاجتماعية ، فالطبقة البورجوازية لها سمات تختلف عن سمات الطبقات العاملة بل أن هذه السمات قد تختلف من منطقة جغرافية الى منطقة أخرى .

وعلى ذلك فالشخصية القومية لا تعنى وجود عقل اجتماعى موحد أو روح للشعب ولكنها تشير الى العلاقة بين الفرد وأمته ، وتلك العلاقة وثيقة وعضوية بل ان سمات الفرد النفسية ما هى الانتاج سواء فى مضمونها أو شكلها الى حد كبير للتراث المادى والاجتماعى .

وهناك اتجاه فى الدراسات العربية عن الشخصية القومية يعرفها بأنها دراسة أكثر السمات الشخصية شيوعا فى المجتمع ، وذلك بهدف الوصول الى تقديم صورة مؤلفة من هذه السمات (٢) وقد يكتفى هذا الاتجاه بهذا الوصف أو يتبعه بمحاولة تفسير نشوء هذه السمات أو بدراسة مقارنة بين الشخصية فى عدد من المجتمعات .

اذن الشخصية القومية هى السمات المميزة والمستمرة لشعب دولة قومية معينة والتى هى انعكاس للواقع الاجتماعى والاقتصادى والتاريخى للمجتمع الذى يحيا فيه الفرد .

---

يج استاذ مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ورئيس وحدة بحوث

الرأى العام والأعلام بالمركز .

ويمكن دراسة الشخصية القومية عن طريق استخدام أدوات بحثية عديدة ومنها تحليل مضمون الأدب والمعتقدات والأمثال الشعبية ، وستبني هذه الدراسة تحليل مضمون الأمثال الشعبية المصرية للتعرف على الشخصية القومية المصرية ، وذلك من خلال التعرض لفروض الدراسة والمنهج المستخدم .  
النتائج الكمية والكيفية للدراسة ولكن لابد في البداية من تعريف ما يقصد بالمثل الشعبي أولا :

« المثل هو الأسلوب البلاغى القصير الذائع بالرواية الشفهية المبين لقاعدة الذوق أو السلوك أو الرأى الشعبى(٣) » ويشترط هذا التصريف العناصر التالية :

( أ ) الجملة تتصف بالإيجاز والبلاغة وصدق الدلالة .  
( ب ) تشتهر بالذيوخ بين طبقات الشعب المختلفة وفى كل مكان عن طريق الرواية الشفهية .

( ج ) يحدد المثل قاعدة السلوك أو الرأى الشعبى طبقا لما أجمع عليه الناس على اختلافهم وهى قواعد مستمدة من التجربة الشعبية عبر التاريخ .  
وعناك عدة شروط لتعريف المثل تظهر فى أن المثل لابد أن يكون جملة قصيرة موجزة يتركز فيها المعنى المطلوب بدقة ولابد من اشتراط الشيوع فى الاستعمال .

### الفرض الأول :

#### فرض الدراسة :

الأمثال الشعبية انعكاس للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتاريخى لكل مجتمع ، لذا فالأمثال الشعبية المصرية تعكس سمات الشخصية المصرية التى هى انعكاس للواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والتاريخى المصرى .

### الفرض الثانى :

لا تتسم الأمثال الشعبية بالثبات المطلق لأن الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والتاريخى متغير كما أن الأمثال الشعبية ترتبط بالمرحلة التاريخية التى يمر بها كل مجتمع فكل مرحلة تاريخية تضيف نمطا من الأمثال الشعبية تلبي احتياجات التطور الذى يحققه المجتمع خلال هذه المرحلة التاريخية .

### الفرض الثالث :

أن وظيفة المثل الشعبي تختلف من مجتمع الى مجتمع آخر ، وذلك باختلاف درجة التقدم الاقتصادى والسياسى فى المجتمع ، فالدول النامية تشكل دورا للمثل الشعبي يختلف عن الدور الذى يقوم به المثل الشعبي فى الدول المتقدمة ، فالدور الذى يمارسه المثل الشعبي فى المجتمع المصرى يختلف عن الدور الذى يمارسه المثل الشعبي فى المجتمع الأمريكى ، وعلى سبيل المثال فمثل الشعبي ليس فقط انعكاسا لسمات الشخصية المصرية وإنما يقوم فى نفس الوقت بدور الموجه فى بعض المواقف الاجتماعية أثناء التعامل اليومي فى الحياة .

### المنهج والأدوات :

تم تجميع أكبر عدد من الأمثال الشعبية وذلك من خلال عدة مؤلفات تناولت الأمثال الشعبية المصرية مثل مؤلف الدكتور أحمد تيمور الأمثال الشعبية ومؤلف أحمد أمين قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ومؤلف إبراهيم أحمد شعلان الشعب المصرى فى أمثاله الشعبية وبولين سنجر أمثال العوام من مصر والسودان والشام وكتاب فايزة حسين حدائق الأمثال الشعبية ونبيلة إبراهيم أشكال التعبير فى الأدب الشعبى . وبعد الحصر السابق للأمثال العامة المصرية تم وضع فئات استثمارية تحليل المضمون وتناولت السمات السياسية للشخصية القومية المصرية والسمات الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية وكانت وحدة التحليل هى المعنى المتضمن فى كل مثل .

### النتائج الكمية للدراسة :

توضح الجداول التالية النتائج الكمية للدراسة :

#### جدول رقم (١)

تصنيف سمات الشخصية المصرية من واقع تحليل  
مضمون الأمثال الشعبية

النسبة	السمة
٢٠ر٤	السياسية
٢٢ر٤	الاقتصادية
٧ر٤	التاريخية
٤٩ر٨	الاجتماعية
١٠٠	المجموع

جدول رقم (٢)  
تصنيف سمات الشخصية المصرية السياسية  
من خلال تحليل مضمون الأمثال الشعبية

النسبة	السمات السياسية
٢٣ر٣	مقاومة السلطة
٦ر٤	العمل الجماعي
٣٦ر٣	العلاقة بين الشعب والسلطة السياسية
١٨ر٦	التقرب من السلطة
٧ر٧	علم ابداء الرأي
٧ر٧	السخرية من الاستعمار التركي
١٠٠	المجموع

جدول رقم (٣)  
تصنيف السمات الاقتصادية للشخصية المصرية  
من خلال تحليل مضمون الأمثال الشعبية

النسبة	السمات الاقتصادية
٧ر٣	الحرص على المال
٢٩ر٧	القيمة الاقتصادية
٢٢ر٦	الحث على العمل
٣٨	الطبيقة
٢ر٤	المساواة
١٠٠	المجموع

جدول رقم (٤)  
تصنيف السمات التاريخية للشخصية المصرية من خلال  
تحليل مضمون الأمثال

النسبة	السمات التاريخية
١٠٠	التراث الفرعوني والقبلي
١٠٠	المجموع

جدول رقم (٥)  
تصنيف السمات الاجتماعية للشخصية المصرية من خلال  
تحليل مضمون الأمثال الشعبية

النسبة	السمات الاجتماعية
١٢٧	ارشادات اجتماعية
٥٨	التنشئة الاجتماعية
٧٤	احترام الأصل
٥٠	احترام الزوجة
٣١	بعض العادات المردولة
٢٤٣	الصبر
٣٧	الحسد
٣٦١	الايمان
٥٠	القناعة
٤٧	الشخصية الفهلوية
٢٠١	الايمان بالخرافات
٥٠	المبالغة
١٠٠	المجموع

النتائج الكيفية لسمات الشخصية المصرية من خلال التحليل الكمي  
لمضمون الأمثال الشعبية :

### أولا - السمات السياسية :

أكثر السمات السياسية تكرارا في الأمثال الشعبية هي السمات الخاصة  
بالعلاقة بين الشعب والسلطة السياسية ، والتي بلغت ٣٦٣٪ من مجموع  
الأمثال الشعبية السياسية ويتمثل ذلك في العلاقة بين الحكام والمحكومين ،  
وعلى مر التاريخ المصري أثناء الاستعمار كان الشعب يشعر بعدم وجود أسس  
قانونية تبرر شرعية السلطة القائمة ، وعدم وجود أسس للمشاركة الشعبية  
أو ضوابط لفساد السلطة السياسية لذا كانت الأمثال الشعبية تعبر عن  
ذلك مثل « الملى ما يخدوش الحاكم يأخذه الموت » ، « حاكمك غريمك وإن  
ما طعته يضيئك » ، « زى الحاكم مالوش الا الى قدامه » ، « زى كرابيج  
الحاكم الى يفوتك أحسن من الى يحصلك » .

وكان الوضع الطبيعي لوجود سلطة مستبدة أن يظهر في التراث الشعبي  
الرغبة في الانزعال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها ومثال ذلك  
« اللي ياكل مرقه السلطان تنهرق شفته » ، « فر من السلطة فرارك من  
الأجرب » .

وظهر نوع من أنواع المقاومة للاستبداد السياسى وذلك من خلال الأمثال  
الشعبية أيضا والتي تكررت بنسبة ٢٣٣٪ مثل « الضرب بالطوب  
ولا الهروب » ، « عند الطعن بيان الفارس من الجبان » ، « افطر به قبل  
ما يتغذى بك » ، « الى رشنا بالميه نرشه بالدم » ، « خلص تارك من جارك » ،  
« يافرعون ايش فرعنك قال مش لاقى حد يردنى » ، « ان نام لك الدهر  
ماتناملوش » ، « اسع ياعبد وأنا اسعى معك وان نمت ياعبد ميش ينفعك » ،  
« اشتغل لحد ماتكل ولا تستحمل النل » ، « مايوتش حق وراه مطالب » ،  
« الحق الى وراه مطالب مايوتش » .

ولا يعنى ماسبق ان الرغبة في مقاومة السلطة كانت هي السمة السائدة  
والسيطرة على التراث الشعبى المصرى فهناك نسبة لا بأس بها تمثل ١٨٦٪  
تعبر عن الرغبة في التقرب من السلطة السياسية ، ويرجع هذا الى أن الواقع  
الاقتصادى المتخلف بما يفرضه عن بناء قيم تدفع الى خضوع السلوك الاجتماعى  
للسلطة السائدة ويتمثل ذلك فى الطبقة الوسطى وتلك الدراسة لم تحدد  
المدلول الطبقي لكل مثل ، أى تحديد الأمثال الشعبية التى تمثل كل طبقة



اجتماعية فى المجتمع ، ولكن وجود تلك الامثال يعبر عن أن هناك فئة من الشعب تعاملت مع السلطة المحتلة ومع القيادات التى وضعها المستعمر على سلم السلطة السياسية مثل « الى يأكل عيش الأمير يضرب بسيفه » ، « أكل الملوك شرف ماهواش علف » ، « اذا اتبلت بالشحاته عليك بالبأب العالى » ، « ان فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه » ، « يربطوا حمارهم جنب حمار العدة » ، « اذا عرفت اعرف الخيار تبقى من الناس الكبار » ، « الحياسة ومسح الجوخ فرض » ، « اسجد لقرود السوء فى زمانه وداريه مادام فى سلطانه » ، « اذا دخلت بلد تعبد عجل حش وارمى له » .

واكتفت بعض الفئات الاجتماعية بالرغبة فى الصمت والبعد عن المشاركة السياسية وهى ظاهرة تعرف باللامبالاة السياسية Apathy وهى شعور المواطن بأنه لا قيمة له وقليل الاهتمام بالمشاركة السياسية ويشعر بأن السلطة السياسية لا تهتم به مما يبرر عدم اهتمامه وعدم مبالاته بكل ما يحدث فى الكون الاجتماعى والعالم السياسى ومثال ذلك « الحيطان لها ودان » ، « اكتم شرك واشكى لربك » ، « الى يخش بيت الامارة يخطئ بقة بدبارة » ، « ابعد عن الشر وغنيله » ، « لولاك يالسانى ما اتسكيت يا قفايا » ، « لسانك حصانك ان صنته صانك وان هنته هانك » .

ولكن تلك اللامبالاة تحولت فى بعض الأحيان الى مجابهة المواقف السياسية بالكفاهة والسخرية من الحاكم فعلى سبيل المثال السخرية من الترك التى مثلت ٧٠٪ من الأمثلة الشعبية السياسية « زى شحات الترك جفان ويقول موش لازم » ، « زى بعجر أغا مافيه الا شنبات » ، « حسنة ياسيدى قال سيدك بياكله بقشره » ، « حسنة وانا سيدك » ، « وحسنة ياسيدى سيدى بيشحت » .

ورغم المواقف الفردية الا أن طبيعة السلطة افرزت نوعا من العمل الجماعى للشعب مثل « البركة فى كثر الأيادى » ، « البركة فى اللمة » ، « ايد على ايد تساعد » ، « ايد لوحدها ما تسقفش » ، « الزرع زى الأجاويد يشيل بعضه » .

يتضح من استعراض السمات السياسية المرتبطة بالشخصية المصرية كما تظهر من الامثال الشعبية الحقائق التالية :

**أولا -** لا توجد شخصية سياسية واحدة داخل المجتمع المصرى ، وخاصة فى مواجهة المستعمر والسلطة السياسية المستتبلة ، فالنسبة الغالبة أكدت على

أهمية المقاومة سواء فى شكل مقاومة فعلية أو من خلال المقاومة السلبية بالنكتة والسخرية من الحاكم ولكن فى نفس الوقت ظهرت سمات تعبر عن نوع من اللامبالاة بالسلطة السياسية ونوع آخر من التقرب من الحاكم وتفاقه .

**ثانيا -** أثبتت الدراسة ان القول بأن الشخصية المصرية شخصية خاضعة مطيعة دائما لارادة السلطة وغير متمردة أو رافضة وتقبل الواقع دون أن تحاول تغييره وليس لها تقاليد فى المقاومة لأنها اعتادت الخضوع وقبول السلطة ، كقوة أعلى يقبلها ولا يرفضها قول غير حقيقى ، فالدراسة أكدت أن النسبة الغالبة تؤكد على الاحساس بالانتماء داخل المجتمع ، وذلك من خلال العمل الجماعى والمقاومة الايجابية والسلبية ، ونسبة أخرى تؤكد على احساس المواطن بالاغتراب عن العالم السياسى كرد فعل لعدم وضوح العملية السياسية بالنسبة له ، أو عدم عدالتها وتصل الى حد الانعزال عن فرض الدراسة :

المشاركة السياسية وفئة أخرى أنانية تغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة بل على استعداد للتضحية بالمصلحة العامة فى سبيل المصلحة الخاصة .

### **ثالثا - السمات الاقتصادية :**

ان السمة البارزة فى المجتمع المصرى هى وجود فوارق بين الطبقات لذا كان من المتوقع أن تعبر الأمثال الشعبية عن مثل تلك الفوارق ووجود الأمثال ادى ببعض الى القول بأن الشعب المصرى يحبذ وجود تلك الطبقات باعتبارها طبيعة ثابتة دائمة ، ولكن النظر الى المعنى الحقيقى لتلك الأمثال نجد أنها تعبر عن ذلك الواقع الطبقي وان كان سيتضح من استعراض السمات الاقتصادية الأخرى أن الشعب يؤمن بالمساواة بين الطبقات .

ونموذج للأمثال التى تعبر عن الطبقة « العين ماتعلاش على الحاجب » ، الى يبص لفوق يتعب » ، « رايح فين يا صعلوك بين الملوك » ، ايش جاب اثنين للتنين وايش جاب الترة للبحر الكبير » ، ايش عرف الحمير باكل الجنبيل » ، « العين ماتكرهش الا الأحسن منها » ، « طلب الغنى شقفة كسر الفقير زيره » ، ويلاحظ على الأمثال التالية انها تعبر عن الضيق من تلك الفوارق الطبقة « الغنى غنوا له والفقير منين نرحوله » ، « الفقير لا يتنهى ولا يتنداوى ولا تقوم له فى الشرع شهادة » ، « اذا رأيت الفقير يبجى اعرف انه بيقتضى حاجة للغنى » ، « الفقير قال الفار قرض الخشب قالوا له كداب والغنى قال الفار قرض الحديد قالوا له صادق » ، « الغنى شكته بقت البلد

فى دوكة والفقر قرصه ثعبان قالوا بلاش كلام ، ، « الناس مقامات » ، ولكن رغم ذلك نجد أن بعض الأمثال تعبر عن المساواة بين الطبقات مثل « كلنا ولاد تسمة » ، « أبو جوخة وأبو فلة فى القبر يدلى » .

أوضحت الأمثال الشعبية السابقة أن الشعب يشعر بالفوارق بين طبقاته ويتمنى المساواة بين تلك الطبقات ويرى أن المال والثروة هى السبب فى تلك الفوارق لذا افترض المجتمع مجموعة من الأمثال تحترم المال والثروة باعتبارها المعيار الأساسى لفوارق الطبقة مثل « الى معاه قرش ايده تزم » ، « انا غنية واحب الهدية » ، « جيب السبع ما يخلش » ، « اقرع بياكل حلاوة بعلوسه » ، « بفلوسك بنت السلطان عروسك » ، « الفلوس كل شيء تدوس » ، « الى مامعاهش قرش ما يسواش قرش » ، « الى معاه مال يفعل مابده » ، « فتح جيبك يتقفل عيبك » ، « مكسح طلع يتفسح قال بفلوسه » ، « قرشك فى جيبك ساتر عيبك وخيره عليك » ، ولكن حكمة الشعب الظاهرة فى أمثاله ندرك أن المال والقرش لا يمكن الحصول عليه الا بالعمل فتذكر الأمثال « هى السما بتمطر ذهب » ، « المال الى ماتعب فيه اليد ما يحزن عليه القلب » ، « ومن الأمثال التى تحت على العمل : « ربنا قال اسعى يا عبد وانا معاك » ، « مايومتش حق وراء مطالب » ، « الى ما يقعد فى الكوم ويتعفر ييجى فى الجرن ويتحسر » ، « الى بيشغل أحسن من الواقف » ، « حجر داير ولا سبع نايم » ، « الايد البطالة نجسة » ، « الايد التعبانة شبعانة » ، « أعمل وافخر والا اقعده واتعفر » ، « اعمل حاجتى بايدى ولا اقول للكلب ياسيدى » ، « الى من ايده الله يزيده » ، « والعمل عبادة » ، « الى يأكل بلاش ما يشبعش » ، « من تعب ارتاح » .

وتدعو الأمثال الشعبية أيضا الى الادخار وعدم الاسراف فان كان المثل يقوم : « أصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب » فان نفس الأمثال الشعبية تذكر : « من وفر غداه لعشاء ما شمتت فيه عداه » ، « الميه فى البير تحب التدبير » ، « القرش الابيض ينفع فى النهار الاسود » ، « وفر غداك تلقي عشاك » .

يتضح عما سبق أن الأمثال الشعبية انعكاس للواقع الاقتصادى والاجتماعى السائد فى المجتمع المصرى ، فالأمثال عبرت عن الفوارق الطبقة وضيق الطبقات الشعبية من مثل تلك الفوارق التى ترجع الى المال ولا ترجع الى فروق طبيعية بين البشر ، فالأمثال تعبر عن المساواة بين الطبقات وترى الحكمة الشعبية أن الحل فى ذلك التفاوت الطبقي هو السعى الى العمل.

أولاً زيادة الثروة الفردية ، وهو حل ينبع من رؤية محدودة لحل المشكلة الطبقة لا إلى النظر إلى التخلف باعتباره قضية مصرية تمس المجتمع المصرى من عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة وتخلف طرق الإنتاج وشيوع البطالة والتبعيه الاقتصادية للخارج وارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض درجة العمران ووجود تفاوت كبير بين الطبقات ، فالتخلف ماعو الا ظاهرة كلية شاملة أو هي حقيقة تتناول كافة جوانب البناء الاجتماعى وليست مجموعة من الظواهر والخصائص التى تصادف وجودها ، ومن ثم فإن فهمها شاملا لظاهرة التخلف لابد أن يأخذ فى اعتباره النظرة التاريخية للبناء الاجتماعى وتحديد القوى التى عاقت نموه فى الماضى وتلك التى تقود حركة التنمية وقوى الانتاج وعلاقات الإنتاج فى المجتمع وحدهم وأشكال الاستقلال الاجتماعى والطبقي وطبيعة السلطة السياسية فى المجتمع ومصدر شرعيتها والاساس الاجتماعى الذى تستند اليه وتعتبر عنه .

### ثالثاً - السمات التاريخية :

مظاهر الحياة فى مصر تدل على وحدة تاريخية وتواصل حتى من الوقت الفرعونى والقبلى وحافظت على شخصيتها المتميزة بفضل قدرتها على استيعاب الثقافات الأجنبية فلم تكن مصر فى غزاتها بل هم الذين فنوا فيها واندمج فى الشعب المصرى والاغريق والرومان والعرب وغيرهم ممن أتوا بعدهم ، وكما أن المثل لا يظهر من فراغ وإنما هو نتاج تراكم التراث الشعبى عبر السنين لذا ظهر فى تحليل الأمثال الشعبية تأثير التراث الفرعونى والقبلى وذلك من خلال التفكير فى وضع تقويم يتفق مع فيضان النيل ومواعيد الزراعة والرى والحصاد ويقال ان الذى اوجد التقويم القبطى الذى يستعمله الفلاح المصرى الى اليوم هو الملك مينا الفرعونى مؤسس الأسرة الأولى ، ومثال ذلك « هاتور أبو الذهب المنثور » ، « ان فاتك زرع هاتور أصبر لما السنة تدور » ، « يابه زرعه يغلب النهاية » ، « نشوت هات الانتوت » ، « مصرى تجرى فيه كل ترعة عسرة » ، « ابيب طباح العنب والتين » ، « بئونة الحجر » ، « بشنيس يكنس الغيط كنس » ، « برمودة دق بالعمودة » ، « برمهات روح الغيط وهات » ، « أمشير يقول للزرع مصير الزرع القصير يحصل الطويل » ، « طوبة أو البرد » ، « والعنوبة يخل العجوز كركوبة » ، « كياك صباحك مساك » ، « ولاخير فى تيل يجى فى توت » ، « بابه خش واقفل البوابة » ، « هاتور يقول للبرد دور » ، « أمشير أبو الطبل الكبير » ، « أمشير أبو الزوايح الكثير » ، « يشنيس بأبو الشمس يكنس الغيط كنس » ، « بئونة خلاق الحجر » ، « الاسم لطوبة والفعل لامشير » ، « زى رايح امشير كل ساعة فى حال » ، « آلى حاتشبح برسيم فى كياك ادعوا عليها بالهلاك » .

## رابعاً - السمات الاجتماعية :

ان السمات الاجتماعية التي تظهر كسمة من سمات الشخصية القومية المصرية ما هي الانتاج الواقع الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع ، لذا فساند الكتابات والمؤلفات عن الصبر باعتباره سمة جامدة مرتبطة بالشخصية المصرية وانه يدعو الى التواكل والى عدم العمل هذا قول لا يمكن التأكد من صحته لأنه لا توجد سمات مطلقة جامدة ، فهي رد فعل للظلم الاقتصادى والاجتماعى. والسياسى الذى عاناه الشعب وعدم قدرته على مواجهة اخطبوط التخلف لذا كان عليه ان يسعى للعمل ولكن عندما يعجز عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيلجأ الى الصبر مثل « اصبر على جارك السوء يا يرحل ياتجيله داهية » ، « صبرى على نفسى ولا صبر الجزار على » ، « امش سنة ولا تعدى أنا » ، « حط فى بطنك بطيخة صيفى » ، « طولة العمر تبلغ الأمل » ، « ياخير النهاردة بفلوس بكرة يبقى ببلاش » ، « ولا تفكر ربك مديبر » ، « طولة البال تهد الجبال » ، « ان صبرتم نلتم وامر الله نافذ وان ماصبرتم كترتم وامر الله نافذ » ، « طولة العمر تقطع الشدايد » ، « الصبر خير » ، « الصبر طيب بس الى يرضى به » ، « الصبر مفتاح الفرج » ، « صبرى على خلى ولا دعدمه » ، « صبرى على نفسى ولا صبر الناس على » ، « من صبر نال ومن لح مالوش » ، « لكل شىء دواء لكن قلة الصبر مالهش دواء » ، « لو صبر القاتل على المقتول مات لوحده » ، « اصبر تنول » ، « طول باللك على السخن تأكله بارد » ، « ياشارى الخير بفلوس بكرة يبقى ببلاش » ، « لا تغضب فالصبر جميل » ، « امش بالراحة توصل بدرى » ، « طولة البال نهد الجبال » .

واحدى السمات البارزة أيضا التى اظهرها تحليل الأمثال الشعبية هي الايمان وهى سمة مستمرة عبر التاريخ المصرى كما انها انعكاس للظلم الذى عانى منه الانسان المصرى عبر التاريخ مما أدى به الى السعى نحو قوى أعلى من قدرة الانسان لمواجهة الظلم الاقتصادى والسياسى ومن تلك الأمثال التى تبهر عن الايمان : « لا تفكر ربك مديبر » ، « البلاد بلاد الله والخلق عبيد الله » ، « الأعمار بيد الله » ، « ان الله قادر على كل شىء » ، « الله فعال لما يريد » ، « اذا أراد الله شيئا يقول له كن فيكون » ، « الى يجمعه ربنا ما يقدرش يفرقه انسان » ، « الى يحفظه ربنا ماحدش يضيعه » ، « الله جاب الله خد الله عليه الجوض » ، « ياهارب من قضايا مالك رب سوايا » ، « من قال الحمد لله شبع » ، « الى مالوش حبله ربنا » ، « الله هو إلحافظ » ، « الى عند الله ما يمشعش » ، « الى ما تقدرش عليه حيل ربنا عليه » ، « الشكوى لغير الله مذلة » ، « رب العطا يعطى البرد على اد الغطا » ، « انت تزيد وهو

يريد والله يفعل ما يريد» ، «التي كفى علم الله هو التي يكون» ، «التي اتكل على الله عمره ماخاب» ، «الله معنا» ، «التي فيه الخير يقدمه ربنا» ، «ما عند الناس ينفذ وما عند الله باق» ، «اعرف ربك في الرخاء يعرفك في الشدة» ، «اعمل لله مش لبنى آدم» ، «التي عند الناس بعيد وإلى عند الله قريب» ، «كل عقدة ولها عند الكريم حلال» ، «اكنتم شرك وأشتكى لربك» ، «التي على الله ما يتحمل له هم» ، «التي عليك عمله والباقي على الله» ، «الله يسد باب ويفتح ابواب» ، «الرزق يوم بيوم والأرزاق على الله» ، «الرب واحد والعمر واحد» .

كما أن المثل يعبر عن موقف اجتماعي مر به التراث الشعبي لذا نجد أمثالا لكل موقف اجتماعي مثل العلاقة بين الأب وابنه وبين الزوج وزوجته والحماء وزوجة الابن والعلاقة مع الجيران مثل «مصريك يامرات الابن تبقى حما» ، «التي عند امه ما تحمل همه» ، «القديمة تحلى ولو كانت وحلة» ، «النبي وصى على سبع جار» ، «ان كان جارك في هنا افرح له» ، «ادب المرأة مذهبها ولا ذهبها» ، «اذا كان بدك غراب البين اتجوز اتنين» ، «اذا كان صاحب البيت بيزمر ليه الست ما ترقص» ، «التي يقول لمراته ياهانم يقابلوها على السلالم» ، «ابن الوز عوام» ، «من يترك صنعة أبوه وجده يلقي وعده» ، «التي يقول لمراته ياعورة يلعبو بيها الكورة» .

ومن السمات الاجتماعية التي حافظت عليها الشخصية المصرية وافرزتها المواقف الاجتماعية المتكررة احترام الأصل مثل : «الأصل الردى يردى على صاحبه» ، «اذا غاب عليه اصله فتش على فعله» ، «اصله ينبي عنه» ، «الأصيل قلبك معاه مستريح» ، «الأصيل ما يعبش» ، «الأصيل وجود» ، «التي راسها توجعها صيت أبوها ينفعها» ، «بنت الاكابر غالية ولو كانت جارية» ، «اكرم ابن الامارة وابن الهيفة لا» ، «اسأل قبل ما تناسب بيان لك الردى من المناسب» ، «خد الأصيله ولو كانت على الحصيرة» .

ولعب المثل الشعبي دورا أيضا في التنشئة الاجتماعية مثل «احترم أبوك ولو كان صعلوك» ، «الزم ابنك وربي» ، «ان كان بدك تعرف ابنك ونسيه اعرفه من جلسه» ، «الأدب فضلوه عن العلم» ، «الأدب رسمال» ، «اضرب ابنك واحسن أدبه ما يموت الا لما يفرغ اجله» ، «اكسر للعليل ضلع يطلع له اتنين» ، «ان كبر ابنك خاويه» ، «آخر الدلع ندامة» ، «ان كان بدك تصون العرض وتلمه جوز البنت لى عينها منه» .

ومن الواضح أن السمات الاجتماعية السابقة تعبر عن الجوانب الايجابية

للشخصية المصرية ولكن هناك بعض السمات تعبر عن الجوانب السلبية والتي ارتبطت بظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى وانتشار الامية والتي ستختفى حتما فى حالة تنمية قومية شاملة مثل الحسد والايامن بالخرافات والتمسك ببعض العادات المردولة والاعجاب بالشخصية الفهلوية ومن الأمثال التى عبرت عن الحسد « الى يصطبج بوشه يبيع ولاده » ، « ما يحسد المال الا أصحابه » ، « عنيه تفلق الحجر » ، « حسدنى البيه على كبر شواربى » ، « حسدوا الأعمى على طول عكازه » ، « الحسد عند الجيران والبغض عند القريب » .

أما الايمان بالخرافات مثل « وشه يقطع الخمرة من البيت » ، « اللهم اجعل كلامنا خفيف عليهم » . « كل واحد له شيطان » ، « له فى كل خرابة عفريت » .

أما التمسك ببعض العادات المردولة مثل الثار كالتالى : « التار ولا العار » ، « الى رشنا بالميه نرشه بالدم » ، « افطر به قبل ما يتغذى بك » ، « خلصى تارك من جارك » .

والاعجاب بالشخصية الفهلوية مثل : « اعماله زى ملاعب شيعة » ، « يلعب بالبيضة والحجر » ، « ماجابتوش ولاده » ، « يسرق الكحل من العين » ، « تيجي تصيده يصيدك » ، « جايب الديب من ديله » ، « يصنع من الفسيخ شربات » ، « مقطع السمكة وديلها » ، « يوديك البحر ويرجعك عطشان » .

#### مناقشة النتائج :

أكدت نتائج الدراسة صحة الفروض اذ أنه لا توجد أمثال شعبية تتسم بالثبات المطلق وهذا راجع الى أن الشخصية المصرية تعبر عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لذا فهى قابلة للتغير والتطوير والتبديل حسب التغير فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى فسمات الشخصية القومية ليست سمات جامدة ومستمرة وانما هى متغيرة ومتطورة حسب كل عصر وحسب طبيعة كل مجتمع ، ولذا فالشخصية المصرية مثل أى شخصية قومية أخرى تملك سمات ايجابية وفى نفس الوقت تعاني من سمات أخرى سلبية كما ظهر اثناء تحليل الأمثال الشعبية .

ومن بين النتائج الهامة لهذه الدراسة انها تكشف ان بعض الاحكام التى انتهت اليها بعض الدراسات السابقة عن الشخصية المصرية تحتاج الى مراجعة

وان هذه الأحكام قد جانب الحقيقة فالقول أن المصرى يتسم بالطاعة والخضوع للسلطة (٤) ، قول غير صحيح والقول ان المصرى شخصى. فهلوى. يتميزز بالتكيف السريع والنكتة المواتية والنظرة الرومانتيكية الى المساواة والعمل الفردى والميل الملح الى تأكيد الذات واطهار القدرة الفاتقة والتعريض بالغير والتهكم عليه فى غيابة (٥) قول غير صحيح أيضا ومن الواضح أن مثل هذه الآراء تميل الى الاطلاق التاريخي اذ تقدم المصرى كنموذج مجرد له سمات مطلقة دون ادخال عنصر النسبية التاريخية أو بالأحرى عنصر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية فى التحليل ، فبعض السمات المرتبطة بالتخلف الاقتصادى ليست سمات أصيلة من سمات المجتمع المصرى وانما هى سمة مرتبطة بوضع تاريخى معين سوف يزول بمجرد أن تتحقق التنمية الشاملة ، كما أنه لا يمكن اغفال أن الشخصية المصرية رغم أنها تنتمى الى واقع اقتصادى واجتماعى متخلف الا أنها تختزن داخلها ثقافة وقيما تاريخية متقدمة (٦) كما ظهر أثناء تحليل الأمثال الشعبية .



## المراجع :

- ١ - National Character in "Enternational Encyclopedia of the Social Sciences" David L. sills ed. U.S.A. 1968 vol. 17, pp. 14-19.  
أنظر أيضا :  
David — Singer "Human and Behavior International Politics (New York ; Edward and Company, 1968) p. 202.
- ٢ - د. مصطفى سوييف ( مقدمة علم النفس الاجتماعي ) القاهرة : الانجلو المصرية بدون تاريخ ، ص ٧٨ .  
د . حامد ربيع ( قراءات في علم النفس الاجتماعي ) د . لويس كامل مليكة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .
- ٣ - ابراهيم أحمد شعلان ( الشعب المصرى فى أمثاله العامة ) ( القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢ ) ، ص ١٦ - ١٩ .
- ٤ - الدكتور الأب هنرى عيروط اليسوعى ( الفلاحون ) ( القاهرة : مطبعة الكوثر ١٩٤٣ ) ، ص ١٧٢ - ١٧٨ .
- ٥ - د . حامد عمار ( فى بناء البشر ) ( القاهرة : مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى سرس الليان ، ١٩٦٤ ) .
- ٦ - د . حسين فوزى ( سندباد مصرى ) ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦١ ) .  
انظر أيضا :  
عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، ( القاهرة : مطبعة حجازى ، ١٩٣٦ ) .  
توفيق الحكيم ( تحت شمس الفكر ) ( القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٨ ) .  
ماريت بطرس غالى ( سياسة الغد ) ( القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٣٨ ) .  
د . عبد اللطيف حمزه ( الحركة الفكرية فى مصر ) ( القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٤٧ ) .  
د . طه حسين ( مستقبل الثقافة فى مصر ) ( القاهرة : مطبعة دار المعارف ، ١٩٣٨ ) .

سوف تصدر قريبا الدراسة رقم (٢) في سلسلة الدراسات الببليوجرافية  
وموضوعها ( هجرة المصريين الى الخارج ) اعداد الأستاذة وفاء فهميم تحت  
اشراف د • وداد مرقس •

## نحو رؤية بديلة لحل المشكلة السكانية في الدول النامية

دكتورة وداد مرقس (ج)

### مقدمة :

كثر الحديث والبحث العلمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين عن المشكلة السكانية التي تعاني منها الدول النامية والتي تتلخص بإيجاز في وجود تناقض خطير ومتزايد بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو المساويز الاقتصادية .

وأسباب هذه الظاهرة معروفة ولا نريد ان نكرر هنا ما قيل مراراً وتكراراً ، الا على سبيل التذكير . فالاكتشافات الطبية التي ارتبطت في أوروبا بتقدم التصنيع ، انتشرت في الدول النامية قبل ان تدخل هذه الدول في مرحلة التصنيع ، وهو ما ادى الى حدوث خلل في التوازن السكاني ، اذ بدأ معدل الوفيات ينخفض في سرعة عاجلة في حين ظل معدل المواليد كما هو عليه ، والسبب في ذلك أن السكان كانوا لا يزالون يعيشون في بيئة ريفية لم تتعرض بعد لتجربة التصنيع . وجدير بالملاحظة أن معدلات الوفيات في الدول الأوروبية لم تنخفض بهذه السرعة الفاتكة ، بل انخفضت بالتدريج خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ومما يدل على مدى الاختلاف بين سرعة هبوط معدل الوفيات في الدول المتقدمة وسرعته في الدول النامية ، ان متوسط الحياة الانسانية ارتفع من ٣٠ الى ٦٠ سنة في الدول المتقدمة خلال فترة استغرقت قرنين ، في حين أنه ارتفع بنفس هذا القدر في الدول النامية خلال ٢٠ سنة فقط ( ١ ) لذلك يمكن القول ان التجربة الديموجرافية التي تمر بها الدول النامية في الوقت الحالي هي تجربة فريدة من نوعها . وقد ارتبط بهذا الخلل الديموجرافي خلل اقتصادي متمثلاً في استحالة

---

\* خيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

القيام بمشروعات تنموية جادة بسبب امتصاص الزيادة السكانية للقسط الأكبر من المدخرات القومية .

كما ارتبط بهذه الظاهرة خلل اجتماعي لأن القلة القليلة من السكان التي انطلقت نحو نمط حديث من الحياة والانتاج والاستهلاك استطاعت ان تحدد نسلها وبالتالي استطاعت ان توفر لنفسها ولأبنائها مستوى لاثقا من المعيشة ، هذا في حين أن الأسر الفقيرة ازدادت فقرا يوما بعد يوم بسبب كثرة مواليدها وعدم امكانية توفير التنشئة المناسبة لهؤلاء الأطفال ، وهكذا أخذت الفجوة تتسع بين الطبقات المحظوظة والطبقات المحرومة .

ويجب الإشارة هنا الى انه لا يمكن فهم المشكلة السكانية التي تعاني منها الدول النامية إلا بالإشارة الى العلاقة التي تربط بين الدول النامية والدول المتقدمة . فالدول المتقدمة تريد ان تحتكر السوق العالمية لتصريف مختلف منتجاتها وهي في اطار هذه السياسة مدت الدول النامية بالأدوية والأمصال والمضادات الحيوية التي أدت الى هبوط معدل الوفيات ، لأهداف تجارية أكثر منها أهداف إنسانية بحتة .

والدول المتقدمة هي التي تقف في وجه تصنيع الدول النامية لأنفسها من ناحية تستغل مواردها الطبيعية ، ومن ناحية أخرى وبسبب السبق التكنولوجي الذي تتمتع به ، تستطيع بيع منتجاتها بثمان أرخص مماكان يحدث إذا ما انتجت الدول النامية هذه المنتجات بنفسها . وهكذا وقعت الدول النامية في مشكلة لم تعرفها الدول المتقدمة ووجدت نفسها في حاجة الى ابتكار السياسات السكانية التي تمكنها من الخروج من هذا المازق .

#### تعريف السياسات السكانية بوجه عام :

يقصد بالسياسات السكانية مجموعة القرارات التي تتخذها السلطة في دولة معينة من أجل الوصول الى هدف محدد بشأن الظاهرة السكانية ، وتختلف السياسة السكانية عن الممارسة ، إذ أن السياسة السكانية لها طابع مخطط في حين أن الممارسة لها طابع تلقائي . ويمكن قياس مدى نجاح سياسة سكانية معينة عن طريق الكشف عن مدى تأثيرها على سلوك السكان . ويمكن للسياسة السكانية أن تكون ضد اتجاه الرأي العام ، كما يمكن أن تسير الرأي العام ، وكما يمكن أن يقتصر دورها على اعطاء صفة الشرعية لبعض الممارسات المنتشرة بين السكان كالأجهاض مثلا .

وبعد تعريف السياسات السكانية بصفة عامة ، لابد من تحديده

مجالها • وليس من السهل تحديد مجال السياسات السكانية ووضع معالم محددة لها • فهناك مجموعة اولى من التعريفات تنطوي على تصنيف مجال السياسات السكانية اذ تعرفه بأنه جميع الاجراءات التى تهدف الى التأثير على الحركات السكانية الطبيعية وعلى حجم السكان وعلى التركيب السكانى وعلى توزيع السكان • ومن مساوئ هذا التعريف أنه يأخذ فى الاعتبار جميع الاجراءات التى تؤثر بطريقة مباشرة فى السكان ، ويترك جانبا الاجراءات التى تؤثر بطريقة غير مباشرة فى السكان ، فمثلا السياسة المرتبطة بالاسكان والعالة يمكن أن يكون لها تأثيرات على الظاهر السكانية ولكنها لا تدخل فى اطار هذا التعريف •

وهناك مجموعة ثانية من التعريفات تقوم على نقيض المجموعة الاولى اذ تكاد تتسع بحيث تشمل جميع السياسات الاجتماعية ، بما فيها اجراءات وزارة التعليم أو وزارة الداخلية أو الخارجية أو وزارة العدل وهكذا • فيزول المضمون المميز للسياسات السكانية فى اطار هذه التعريفات •

• وهناك تعريف ثالث يقف فى منتصف الطريق بين هذين التعريفين ومضمونه كما يلى : تشمل السياسة السكانية جميع الاجراءات التى لها هدف ديموجرافى مباشر وكذلك جزءا من السياسات التى لها هدف ديموجرافى غير مباشر • وبالنسبة للأهداف الديموجرافية غير المباشرة، يقتصر هذا التعريف على الأهداف الديموجرافية الكمية ويترك جانبا الأهداف الديموجرافية الكيفية كالأهداف المرتبطة بتحسين النوع أو السلالة Eugenics أو الأهداف المرتبطة بالنهوض بخصائص السكان من مستوى تعليمى ومستوى إنتاجى • ووفقا لهذه المعايير فالسياسة السكانية تشمل جميع الاجراءات التى تؤثر على وظيفة الانجاب ، أو على توزيع السكان ، حتى اذا كانت مرتبطة بالسياسة الاجتماعية البحتة • وهكذا يمكن القول ان التشريعات الخاصة بالأسرة والزواج وبتنظيم النسل أو بالاجهاض تدخل كلها ضمن هذا التعريف للسياسة السكانية (٢) •

ونهدف فى اطار هذه المقالة الى تنميط السياسات السكانية المطبقة فعلا أو المطروحة أو المحتملة ، تنميطها وفقا للوسائل المستخدمة لتحقيق أهدافها ، وذلك لسببين : أولهما أن التنميط من المتطلبات المنطقية للبحث العلمى ، وثانيهما أن التنميط قد يساعد على تقييم مدى فاعلية مجموعة معينة من السياسات السكانية • فالتنميط فى هذه الحالة له فى الوقت ذاته هدف علمى وهدف تطبيقي •

## تتميط السياسات السكانية :

### أولا - مجموعة السياسات الاعلامية :

تعتمد هذه السياسات على عنصرين أساسيين هما : توفير المعلومات عن وسائل منع الحمل ، ووضع هذه الوسائل في متناول جميع السكان . ويقتضى ذلك توفر هذه الوسائل بجميع انواعها ، كما يمكن ان تنطوي هذه السياسة على اصدار القوانين التي تجيز بيع وسائل منع الحمل ، أو القوانين التي تجيز الاجهاض أو التعقيم . وتعتبر هذه القوانين قواعد مجيزة تحرر المجتمع من بعض القيود ، وليست قواعد أمرة أو ناهية تكون بمثابة وسائل قهرية لتحديد النسل كما سنرى فيما بعد .

وتقوم هذه السياسات على افتراض مؤداه أن السكان يرغبون في تنظيم الأسرة والحد من معدل المواليد ولكنهم لا يعرفون كيفية الحصول على ذلك .

غير أنه اتضح من البحوث العديدة التي أجريت في هذا الصندد أن معظم السكان في الدول النامية لا يرغبون في الحد من معدل المواليد وتنظيم الأسرة ، ولكنهم يرغبون في انجاب عدد كبير من الأبناء بسبب ملائمة ذلك مع ظروفهم الاقتصادية الاجتماعية ولا سيما في الريف .

وقد قام مداني Mamdani (٣) ( باحث اجتماعي هندي ) بتحليل الظروف الاقتصادية السائدة في الريف الهندي والتي تدفع السكان في الريف الى الرغبة في كثرة الانجاب : فالعمال الزراعيون ، رغم انهم يعانون من البطالة الموسمية ، الا انه في مواسم العمل يوجد نقص في الأيدي العاملة ، ويوجد الجميع عملا . وكلما كان عدد أفراد الأسرة كبيرا أمكن توفير المدخرات لأيام البطالة الموسمية .

أما الطبقة الوسطى في الريف ، فهي لم تستطع بعد الالتجاء الى الميكنة فهي لا تزال تعتمد على الأيدي العاملة ، وبالتالي فهي في حاجة الى كثرة الأبناء والطبقة العليا هي الوحيدة التي استطاعت الاستفادة من الميكنة في الزراعة، الا أنها مكونة في معظم الأحيان من الملاك الغيابيين .

واتضح أيضا أن الدول التي أعلنت أنها تتبع سياسة سكانية تتيج الاختيار الحر للسكان ، انحرفت عن هذا المسار ، أي ان الاعلام تم فيها بشكل دعاية أكثر منه بشكل اعلام حقيقي يضع الحقائق كاملة أمام السكان ويعتبرهم

كيشر لهم فكر وعنل Subject وليسوا كاشياء object عليها انه  
نفذ سياسات السلطة . والدليل على ذلك ان الحملات الاعلامية المتتالية لم  
نشر على الاطلاق الى الآثار الجانبية التي قد تظهر نتيجة لاستخدام وسائل  
منع الحمل والى كيفية تداركها (٤) . وهذا الخطأ أدى الى نفور كثير من السيدات  
من وسائل تنظيم النسل بسبب الآثار الجانبية التي لاحظنها على أنفسهن  
والتي كانت بمثابة المفاجأة التي أبعدتهن نهائيا عن ممارسة تنظيم النسل (٥) .  
وبما كانت معظم الدول النامية لا تمارس الديمقراطية الحقة ولا تضع الحقائق  
كاملة أمام الشعب ولا تتيح الفرصة لمناقشة المشاكل الاجتماعية ، فكسان  
من الطبيعي أن تأخذ السياسات السكانية فيها هذا الطابع القائم على اخفاء  
بعض الحقائق .

واتضح أخيرا أن معظم هذه السياسات السكانية كانت مموله من قبل  
الدول الغربية ، وبالتالي تأثرت هذه السياسات بمصالح هذه الدول بشكل  
أو بآخر ولا سيما فيما يتعلق بنوعية وسائل منع الحمل المستخدمة في دول  
العالم الثالث . فقد نشرت بعض الصحف الغربية أخبارا تفيد بأن الدول  
الغربية تقوم بتجارب في هذا المجال على نساء العالم الثالث (٦) . هذا فضلا  
عن أن المعونة الاقتصادية التي تحصل عليها الدول النامية من قبل الدول  
المتقدمة ، ولا سيما الولايات المتحدة ، غالبا ما تكون مشروطة بضرورة  
استخدامها أو استخدام جزء منها على الأقل في برامج تنظيم الأسرة (٧) .

ولهذه الأسباب جميعا فشلت السياسة الاعلامية في الدول النامية التي  
عزمت وزعمت تطبيقها . فالسياسة الاعلامية تحاول معالجة المشكلة بطريقة  
سطحية دون معالجة جذورها . وقد لخص أحد علماء الاجتماع المأساة التي  
يعيشها فقراء العالم الثالث كما يلي : ( اذا ما انعدم الأمل في حياة أفضل ،  
فليس أمام المرء سوى الأمل في حياة جديدة ( الطفل ) أو ربما في حياة  
أخرى ( الدين ) (٨) ) .

وقد اعتمدت مصر على السياسة الاعلامية في مجال السكان خلال المرحلة  
الأولى من البرنامج القومي لتنظيم الأسرة ( ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ) ، وقد اسفرت  
هذه السياسة عن بعض النتائج اذا انخفض معدل المواليد من ٤١ في الألف  
في عام ١٩٦٥ الى ٣٦ في الألف في عام ١٩٧٣ ، الا انه عاد الى الارتفاع بعد  
ذلك التاريخ (٩) ، وهو ما أدى علماء السكان في مصر الى ترجيح ان سبب هذا  
الانخفاض كان يكمن في ظروف الحرب من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ ، جيست كان  
الجنود بعيدا عن أسرهم . وبعد انتهاء الحرب في عام ١٩٧٣ ، عاد معدل  
المواليد الى الارتفاع ، وذلك رغم استمرار برنامج تنظيم الأسرة .

### ثانياً - مجموعة السياسات القهرية : Coercitive

السياسة القهرية هي السياسة السكانية التي تعتمد على مختلف أساليب الضغط لدفع السكان إلى تنظيم الأسرة .

ويرى بعض العلماء أن هناك ثلاثة معايير نستطيع بمقتضاها الحكم بأن سياسة سكانية معينة هي سياسة تعتمد على القهر .

١ - الطبيعة غير الديمقراطية لعملية القرار الخاص ببرنامج تنظيم الأسرة . فإذا ما انعدمت المناقشات العلنية الخاصة بإجراء ديموجرافى معين، يعتبر ذلك سمة من سمات السياسة القهرية .

٢ - الطبيعة التمايزية للإجراء المتخذ . فإذا ما اقتصر قانون معين أو إجراء معين على فئة سكانية معينة دون سائر السكان ، تعتبر هذه السياسة سياسة قهرية . هذا ، وقد اقترح أحد المسئولين الاسرائيليين اتخاذ مثل هذا الإجراء حينما طالب بتطبيق بعض الإجراءات الهادفة إلى الحد من الزيادة السكانية على العرب دون الاسرائيليين . ومن الإجراءات التي اقترحها حرمان العرب الفلسطينيين من الإعانات الأسرية .

٣ - الاعتداء على الحرية فى مجال الحياة الخاصة . ومن أهم الحقوق المرتبطة بالحياة الخاصة الحق فى الحياة وحرية نقل الحياة أى حرية الانجاب، وذلك إما عن طريق القهر الفيزيقي أو البتر أو القتل . ويقال فى هذا الصدد أن التعقيم القهرى يجرى على قبائل الاسكيـمو القائمة شمال غربى كندا (١٠) .

وخير مثال على السياسات السكانية القهرية فى الدول النامية ، هي السياسة المتبعة فى الهند . فقد اعتمدت الهند أسلوب التعقيم للحد من زيادة المواليد ، وقامت بحملات مكثفة فى القرى الهندية من أجل الضغط على السكان لإجراء عملية التعقيم . وكانت وسيلة الضغط مركبة تعتمد أساساً على القيام بدعاية مركزة تدعو إلى التعقيم ولا تعتمد على الإقناع أو القدر ما تعتمد على التكرار ، كما اعتمدت أيضاً على إعطاء مكافأة مالية للذين يقبلون على عملية التعقيم ، وعلى تنظيم الحفلات الشعبية المليئة بالألعاب والموسيقى الصاخبة لخلق مناخ يسهل على السكان إجراء العملية ، وتم أيضاً تنظيم معسكرات خاطفة للأطباء والمرضات والمتخصصين فى الدعاية وإجراء العمليات الجراحية بسرعة فائقة مع عدم مراعاة شروط التعقيم الخاصة بالعمليات



الجراحية • وفي عام ١٩٧٣ ، كان عدد العمليات الجراحية قد وصل الى ١١ مليون ، ثم ادت اساليب القهر الى إنتقاد الشعب للحكومة وهو ما دفعها الى التقليل من هذه الأساليب • غير أنه في عام ١٩٧٥ عادت الحكومة الى استخدام نفس الأساليب السابقة بصورة أكثر تطرفا اذ كانت عمليات التعقيم تتم اجباريا عن طريق الخطف في الاحياء الحضرية الفقيرة ، وهو ما ادى الى قيام مظاهرات عنيفة في عام ١٩٧٦ من قبل هذه الطبقات الشعبية ضد تلك الأساليب • وقد مارست الحكومة ضفطا شديدا على الموظفين لدفعهم الى الحد من الانجاب ، ومن هذه الأساليب فقدان الامتيازات الاجتماعية بالنسبة للموظفين الذين انجبوا اطفال ولم يقوموا بعملية التعقيم كما مارست الضغط ذاته على الطبقات الدنيا ، فاعلنت حرمانها من الاعانات الغذائية والطبية اذا كانت الأسرة انجبت ثلاثة اطفال ورفض رب الأسرة عملية التعقيم • وادت هذه الاجراءات الى تعقيم ٦ مليون فرد خلال عام ١٩٧٦ • وفي أبريل عام ١٩٧٦ اتخذت الحكومة الفيدرالية اجراء أكثر صرامة ، فاصدر البرلمان الفيدرالي قانونا يكفل للحكومات المحلية حق اجراء عمليات التعقيم اجباريا للاباء الذين انجبوا ثلاثة اطفال اذا ما حصلت هذه الحكومات على موافقة برلمانها • وقد تم تشريع هذا القانون في بعض الولايات الا أن أية من هذه الولايات لم تجرؤ على تنفيذه •

وقد انتشر هذا النوع من السياسات القهرية من الهند الى البلاد المجاورة • ففي بنجلاديش نتجته كثير من الآراء الى ضرورة اتخاذ مثل هذه الاجراءات للحد من الزيادة السكانية • وتطبيقا لذلك ، تم انشاء ( معسكرات للتعقيم ) في هذه الدولة • أما باكستان وكوريا الجنوبية ، فقد استخدمتا أسلوبا قهريا أقل شدة ، وهو اعطاء الحوافز المادية للذين يقبلون على اجراء عملية التعقيم وهو نفس الاجراء الذي كانت الهند قد اتبعته في مراحل القهر الأولى (١) •

وتتراوح سياسات القهر من الضغط Coersion الى التهديد menace الى الاجبار Contrainte وكانت الهند استخدمت جميع هذه الأساليب في مراحل متتالية • فقد استخدمت أساليب الضغط عندما كانت تقوم بدعاية رخيصة وسط جو صاخب من أجل تشجيع عملية التعقيم • كما كانت تعرض حوافز مادية على الذين أقبلوا على اجراء العملية ، وكلها تعتبر من وسائل الضغط •

وهي استخدمت أساليب التهديد حينما هددت الموظفين بحرمانهم من

امتيازاتهم الاجتماعية إذا ما رفضوا إجراء عملية التعقيم بعد إنجاب ثلاثة أطفال ، وحينما حددت الطبقات الدنيا بحرمانها من الاعانات الغذائية إذا ما رفضت نفس الشيء وأخيرا استخدمت الحكومة الهندية الاجبار حينما قامت بعمليات خطف في الأحياء الفقيرة من المدن الكبيرة لإجراء عملية التعقيم ، والأكثر من ذلك حينما أعطت للاجبار صفة الشرعية ، فحولت للحكومات المحلية حق إجراء عمليات التعقيم اجباريا على الآباء الذين إنجبوا ثلاثة أطفال ، إذا ما حصلت هذه الحكومات على موافقة برلماناتها .

هذا ، وقد ادّعى استخدام هذه الأساليب الى ظهور مظاهرات عنيفة في الهند في عام ١٩٧٦ وإلى الاطاحة بحكومة انديرا غاندى في عام ١٩٧٧ حيث فشلت في الانتخابات التشريعية بسبب رفض السكان ومعارضتهم لهذه الأساليب .

ومن الاقتراحات التي قدمها بعض علماء السكان والاجتماع بالنسبة للدول النامية ، اقتراح مؤداه حرمان الطفل الثالث في الأسرة من التعليم المجاني (١٢) . ويعتبر هذا الاجراء من الاجراءات القهرية لأنه ذا طبيعة تمايزية ، فهو يميز بين كل من الطفل الأول والثاني من ناحية وبين الأطفال الآخرين من ناحية أخرى ، فيحرم فئة من السكان من التعليم دون أن تكون هي المستولة عن وجودها .

وإذا كانت السياسات القهرية السابقة تعتمد على اجبار الفرد على سلوك معين ، إلا أنه غالبا ما يتم ذلك بوعيه وإدراكه . غير أن هناك بعض السياسات القهرية المطروحة على المستوى الدولي التي لا تعتمد فقط على القهر اى بدون رغبة الفرد وبدون ارادته ولكنها تعتمد ايضا على عدم ادراك الفرد وعدم وعيه بما يتم . ومن هذه السياسات المطروحة على المستوى الدولي ولا سيما من قبل الولايات المتحدة كحل للمشكلة السكانية في الدول النامية ، وضع بعض المواد التعقيم في مياه الشرب او في رغيف الخبز ، أو وضع بعض المواد المسببة للاجهاض في مياه الشرب أيضا أو في رغيف الخبز ، أو اجبار الأفراد المنتمين لفئات معينة على الخضوع لعلاج معين يمنع الانجاب (١٣) .

وإذا كانت السياسة القهرية التي اتبعتها انديرا غاندى في الهند أسفرت عن تدمرات عنيفة وعن فشلها في الانتخابات فيما لا شك فيه انه من السياسات القهرية المطروحة سوف تثير عند اكتشافها تدمرات عنيفة يكثر من تلك التي ظهرت في الهند .

ويبدو أن هذه السياسات تنظر إلى النمو السكاني في الدول وكأنه زحف سكاني شبيه بزحف نوع مضر من الحيوانات كزحف الفئران مثلا ، فيجب إيقافه والتخلص منه بأقصى سرعة . فهي سياسات مجردة من القيم الإنسانية تجسد العقلية الإمبريالية في إشعاع صورها .

هذا وكما تطبق السياسات القهرية في مجال الخصوبة ، يمكن أن تطبق أيضا في مجال الهجرة . فالقرارات التي تهدف إلى اعتبار بعض المدن مدنا مغلقة في وجه المهاجرين إليها لن تأتي بنتيجة ، إذ أن المهاجرين سوف يفرون ويعسكرون على مقربة من المدينة ويهددون أمنها لأنهم سوف يمثلون قوة بشرية غير مستقرة ومحبطة . ولا يمكن أن تقوم أية سياسة توزيعية للسكان إلا على مبدأ التنمية المتكافئة بين الريف والحضر ، وبين المدينة الأولى والمدن الأخرى .

### ثالثا - مجموعة السياسات التنموية :

بدأ الاهتمام بالتنمية كمنصر هام ومؤثر على المتغيرات الديموجرافية في مؤتمر بوخارست للسكان الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ لمناقشة المشاكل السكانية في العالم . وقد أعد مجموعة من الخبراء الدوليين ( من الدول الأوروبية ) لهذا المؤتمر ( خطة عمل ) تطالب الدول النضمة للمؤتمر بخفض معدل مواليدها بنسبة تتراوح فيما بين ١٥٪ و ١٠٪ ، وذلك حتى عام ١٩٨٥ . إلا أن الدول النامية اعترضت على ذلك واعتبرت أن المشكلة السكانية التي تعاني منها ترجع في المقام الأول إلى سوء توزيع خيرات العالم بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وأنه لا بد من الاهتمام ببرامج التنمية أكثر من الاهتمام بخفض معدل المواليد .

وقد جاء في توصيات هذا المؤتمر وفي خطة العمل المعدلة التي انتهى إليها عدة مبادئ هامة : منها التأكيد على سيادة كل دولة في اختيار السياسة السكانية الملائمة لها ، والحرية المطلقة للزوجين في اختيار عدد أطفالهم ) . فجاءت هذه التوصيات لكي تدين السياسات القهرية التي كانت قد بدأت تنتشر في العالم الثالث بأشكال متنوعة ، ولكي تدين أيضا تدخل الدول الكبرى في السياسات السكانية للعالم الثالث . وأكد أيضا مؤتمر بوخارست على أن التنمية هي التي تؤدي إلى الحد من الزيادة السكانية ، وأن نمط التنمية غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية يل وسيطرة الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية هي المسئولة الحقيقية عن المشكلة السكانية التي تعاني منها الدول النامية . فالانفجار السكاني ليس إلا نتيجة من نتائج

السيطرة الامبريالية ، فيجب اذن القضاء على هذه السيطرة نهائيا قبل التفكير في أى حل قومي للمشكلة السكانية (١٤) .

وكان هذا المؤتمر بمثابة نقطة انطلاق نحو نمط جديد من التفكير بالنسبة للسياسات السكانية المحلية . وقد اختلفت هذه السياسات فيما بينها باختلاف مفهوماها للتنمية والاهمية النسبية التي أعطتها لكل من التنمية وخفض معدل النمو السكاني لحل المشكلة السكانية .

فريق أول من الباحثين والمسئولين يرى أن التنمية الاجتماعية الاقتصادية تعتبر عنصرا ضروريا لحل المشكلة السكانية ، ولكنه عنصر غير كاف ، وأنه لا بد الى جانب ذلك من وضع برامج خاصة بالتغيرات السكانية ، ذلك لأن النمو السكاني السريع من شأنه أن يعوق التنمية الاقتصادية الاجتماعية . ومع أنه لا يمثل الا عاملا واحدا من عوامل التخلف المنتشر في هذه الدول ، الا أنه يجب أخذه في الاعتبار . وبالتالي يمكن القول أن البرامج الخاصة بالسكان ، اذا كان لها فاعلية كافية ، يمكن أن تعتبر من العناصر الأساسية في أية خطة تنموية مناسبة .

وفريق ثان من الباحثين والمسئولين يعتمد على مفهوم التنمية الشاملة ويرى بناء على نظرية الانتقال الديموجرافي الأوربية - أن هبوط معدل الخصوبة مرتبط ارتباطا طبيعيا بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . فانخفاض معدل الخصوبة الذي تم تسجيله في الدول النامية التي بها برامج قومية لتنظيم الأسرة يرجع بصفة اساسية الى التحسين الشامل للظروف الاجتماعية الاقتصادية ، أكثر من رجوعه الى برامج تنظيم الأسرة في حد ذاتها . ويرى أخيرا هؤلاء الباحثون أن الاعانة الدولية للتنمية تركز أكثر من اللازم على البرامج الديموجرافية ، وذلك على حساب برامج التنمية .

وفريق ثالث من الباحثين يعتمد على فكرة العدالة الاجتماعية ويرى هذا الفريق انه لا نجاح لبرامج التنمية أو للبرامج الديموجرافية مالم تأخذ هذه البرامج العدالة الاجتماعية في اعتبارها . فالخصوبة لن تنخفض مادام الفقر والأمية والاتكالية منتشرين في المجتمع . وهذه الظواهر الاجتماعية لن تختفي الا اذا كانت هناك سياسات اجتماعية تهدف الى اعادة توزيع الثروة بين الاغنياء والفقراء داخل الدول النامية ذاتها ثم بين الدول الغنية والدول الفقيرة (١٥) .

فالتنمية التي قد تساعد على هبوط معدل المواليد هي التنمية التي

ترتبط بتوزيع عادل للدخول (١٦) . اما التنمية التي لا تؤدي الى التوزيع العادل للدخول ، بل على العكس من ذلك ترتبط بعملية تجميش متزايدة للأغلبية ، فهي لن تؤدي الى هبوط الخصوبة ( النموذج البرازيلي مثلا ) (١٧) .

وإذا كان رأى هؤلاء الباحثين الآخرين يأخذ في الاعتبار طبيعة المجتمعات النامية التي تتميز بالامساواة الشديدة في توزيع الدخل ، فهو لا يأخذ في الاعتبار طبيعة السلطة فيها ، التي تتميز في معظم الأحوال بحكم الأقلية التي تسخر جميع الموارد المتاحة لمصلحتها . ولن تحل مشكلة التوزيع العادل للدخول مادامت السلطة مركزة في أيدي قليلة .

#### رابعاً - السياسة الديمقراطية :

يرى هذا الفكر البديل أن تنظيم الأسرة ليس الا مظهراً من مظاهر سيطرة الانسان على مصيره ، فهو بهذه الطريقة يسيطر على مصيره في حياته الخاصة . غير ان الانسان لن يستطيع السيطرة على حياته الخاصة الا اذا استطاع السيطرة على حياته العامة ، اي اذا اتاحت له فرصة المشاركة السياسية الحقيقية . فالانسان الذي لا يشارك في صنع مصيره كمواطن لن يفيد به شيء ان يسيطر على حياته الخاصة . فالسيطرة على الانجاب لا يمكن ان تتم الا اذا شعر الانسان ان ذلك سوف يؤدي به الى حياة افضل . وامكانية الحياة الأفضل لن تتاح له الا اذا استطاع المشاركة السياسية الحقيقية .

فمن المبعث ان تحاول السلطة في الدول النامية من ناحية ان تسيطر سياسياً على الجماهير وتجربهم من المشاركة السياسية ، ومن ناحية أخرى ان تدفع كل فرد الى السيطرة على انجابه من أجل الحد من عدد الجماهير حتى لا يغفل الزمام وتستمر سيطرتها عليها .

ويحاول ايفان ايلتش Ivan Illich (١٨) . الذي استمد خبرته عن الاوضاع في الدول النامية من خلال عمله في مختلف دول امريكا اللاتينية حاول تحليل فشل السياسات السكانية في الدول النامية ، ولا سيما في الدول التابعة للنموذج الأمريكي ، كما يلي :

- ١ - ان رغبة النظم الحاكمة في هذه الدول في المحافظة على مظاهر الديمقراطية تجعلها تحجم عن اتباع السياسات السكانية القهرية .
- ٢ - ان خوف النظم الحاكمة من ظهور بوادر ثورية يجعلها تحاول احتباط كل البرامج التعليمية ولا سيما برامج تعليم الكبار ، التي هي المدخل الحقيقي لادراك السكان لأهمية برامج تنظيم الأسرة .

ويرى ايضا ايفان ايلتش انه من ضمن اسباب فشل برامج تنظيم الأسرة انها كثيرا ما تركز على مقاومة الحياة وليس على التحرر من أجل حياة أفضل . وهو يرى ايضا ان برامج تنظيم الأسرة ما هي الا اسطورة يحاول بها الحكام اطمئنان انفسهم ضد خطر ( الجائعين ) الذى يمثل تهديدا مباشرا لنمط حياتهم . وهم لذلك ينظرون الى الفقراء وكأنهم فيضان يوشك أن يفرق كل ما حوله ، فيحاولون وضع السدود أمام هذا الفيضان ، وهم يسمون هذه السدود برامج تنظيم الأسرة ، وانه لغير مدعش أن تفشل السياسات التي يكون دافعها الأساسي مثل هذا الفزع .

وانه من الممكن تحريك الجماهير والتأثير عليها والايعاء اليها عن طريق برامج تنظيم الأسرة الحالية ، ولكن لا يمكن اعطاؤهم دوافع للسلك . فالأشخاص وحدهم هم الذين يستطيعون اتخاذ القرارات وليست الجماهير . وإذا اتخذ الشخص قرار السيطرة على انجاب ، فهو لن يتوقف عند هذا الحد ولكنه سوف يريد اتخاذ القرارات التي يستطيع بمقتضاها السيطرة على مصيره كمواطن . فالوالدية المسئولة لا يمكن أن تنفصل عن البحث عن المشاركة السياسية .

ويرى ايفان ايلتش ان الوسيلة الحقيقية التي تستطيع ان تجعل الفرد على وعى بأهمية السيطرة على الانجاب هي تعليم الكبار . ولكن السلطة فى معظم الدول النامية تخشى برامج تعليم الكبار وتحاول احباطها لانها تعلم تماما ان التعليم يرتبط الى حد كبير بنضوج الوعي السياسى وبالتالي يمثل تهديدا للنظام القائم . وهكذا يرى هذا العلامة أن الطريق مسدود فى الدول النامية أمام برامج تنظيم الأسرة بسبب طبيعة السلطة فيها التي تخشى نضوج الوعي السياسى .

فالحل الديمقراطي بعيد المنال فى ظل الظروف السياسية الحالية ، فى اغلب الدول النامية وبالتالي لابد من تغيير جذرى فى طبيعة السلطة فى هذه الدول لكى تنجح برامج الأسرة . فلا جدوى من تحرير الأسر من عبودية الطبيعة مادامت فريسة لعبودية المجتمع .

## المراجع والحواشي

(٢)

- 1) Sauvy, A., Theorie Generale de la population, Presses Universitaires de France, Paris 1966, Vol. 2 pp. 213.

(١)

- 2) Verrière, J., Les Politiques de population, Presses Universitaires de France, Paris 1978 pp. 15 - 16.

(٣)

- 3) Mamdani, M., The myth of Population control, Monthly Review Press, New York 1972 pp. 86 - 104

(٤) وبإزاء هذه القضية هناك واقعة ذات دلالة حدثت في الصحف المصرية . فقد نشرت الاخبار بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٨ عبارة موجبة الى التسييدات كانت كما يلي : « اذا تساقط شعرك فالسبب في ذلك هو حبوب منسج الحمل » . وثارت باقى الصحف ضد هذا الخبر واعتبرته معارضا للسياسة الرسمية وهاجمت جريدة الاخبار . والواقع انه يدل اثاره هذا الهجوم كان من الأفضل البحث عن الوسائل الكفيلة بتدارك هذا الأثر الجانبي .

(٥) عن هذه الظاهرة في الريف ، انظر وداد سليمان مرقص ، المدخل الديموجرافى لدراسة التدرج الاجتماعى في الريف المصرى ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع ( غير منشورة ) ص ٢٣٠ .

(٦)

- 6) Rowbotham, S., Conscience des Femmes, monde de l'homme, édition des Femmes, Paris 1976 p. 196.

(٧)

- 7) Demerath, N.J., Birth control & Foreign policy, Harper & Row Publishers, 1976 pp. 104 - 106.

(٨) مقتبسة من : جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ص ١٣٩ .  
(٩) الاهرام الاقتصادى ، العدد ٥٧٢ ، يونيه ١٩٧٩ ص ١١ .

(١٠)

- 10) Verrière, J., op. cit. p. 106.

(١١)

- 11) Ibid. pp. 141 - 144

(١٢)

- 12) Dumont, R., et Mazoyer, M., Développement et socialismes, éditions du Seuil, 1969 p. 189.

- (١٣).  
13) Demerath, N.J., op. cit. p. 24.
- (١٤).  
14) Verrière, J., op. cit. p. 12 - 13
- (١٥)  
15) Teitlbaum, M.S., Population & Development, is a consensus possible? Foreign Affairs, An american Quaterly Review, vol 52, n. 1977, pp. 750 - 757.
- (١٦)  
16) Kocher, J. Développement rural, répartition du revenu, et baisse de La fécondité, The Population Council, 1974.
- (١٧)  
17) يزيد من التفاصيل عن النموذج البرازيلي ، أنظر : اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ،  
سج ١٦٣ - ١٧٢ .
- (١٨)  
18) Ilitch. Ivan, Birth control et Conscience Politique, Esprit 37 (6),- Juin 1989 pp. 1056 - 1089.



## علم الاجتماع القانوني وترشيد تشريعات الاسرة والطفولة - بالاشارة الى العراق(★).

### الأستاذ على فهمي

١ - يتنازع النظر الى القاعدة القانونية وتفسيرها تياران رئيسيان :  
( أ ) تيار يقوم على التفسير الشكلي للنص القانوني واعمال القياس المنطقي والاستفادة من الأعمال التحضيرية ، وهو تيار ما يزال راسخا في مجتمعات عديدة منذ عهود القانون الكنسي ومن بعده مدرسة الشرح على المتن .

كما قد يعتمد هذا التيار على استقراء السوابق القضائية واستلزام الحلول المناسبة في دعاوى قائمة من اجتهادات وتخريجات قضائية في دعاوى سابقة مماثلة .

ولا يهتم هذا التيار كثيرا بالسياق الاجتماعي العام الذي جاء النص القانوني ليحكمه ، فالقاعدة القانونية - في نظر هذا التيار - قاعدة لها قدسيتها المستمدة من المراسم الشكلية لاصدارها .

ومن ثم فان الدراسات القانونية التقليدية التي تسير في اتجاه هذا التيار تتم في حدود الدراسة القاعدية ، اي دراسة النص القانوني وشرحه وتحليله بالقيام بمجموعة محكمة من عمليات الاستدلال المنطقي المجرد وتقديم الفروض المدرسية التقليدية بدون دراسة الوسط الاجتماعي والواقع المعاش ، الأمر الذي يؤدي الى ظهور فجوة واسعة بين التشريع من جهة وبين الواقع الاجتماعي من جهة أخرى ، فيحدث ما يمكن ان يسمى بظاهرة الفصام بين القانون والمجتمع ، وينعكس ذلك على كثرة التعديلات التشريعية على نحو يكشف مدى عجز المشرع عن فهم الواقع الاجتماعي<sup>(١)</sup> .

★ : دراسة أعدها الأستاذ على فهمي حين كان ممارا خبيرا أول للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ببغداد ، وقدمت الى الحلقة الدراسية عن « الوضع القانوني للطفل » ( بغداد - ٣٦ فبراير/أول مارس ١٩٧٩ ) .

(١) على فهمي ، نحو ترشيد التشريع الجنائي ، تقرير بندوة علمية بنادي القضاة بالقاهرة ، ( ١٤ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٦٨ ) .

وأيضا على فهمي ، بحث علم الاجتماع القانوني في مصر ، المجلة الجناائية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ ، ص ٥٨٤ .  
المجلة الاجتماعية القومية العدد الثالث - صيتمبر ١٩٨٩ المجلد ١٨

(ب) تيار على العكس تماما من التيار السابق ، يقوم على الاهتمام بالحلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعلاقة او لمجموعه العلاقات التي يحكمها النص القانوني ، كما يهتم ايضا بالدراسة التطورية للقاعدة القانونية في ظل تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتغير الذي يلحق بالنساج الثقافي بصفة عامة في المجتمع ككل .

٢ - ولا شك في أن التيار الأول اسبق تاريخيا وأرسخ جذورا ، يستمد أصوله وتقاليده من القانون الروماني والقانون الديني بصفة عامة ، بما يضيفه ذلك على القاعدة القانونية من قدسية واحترام . بيد أن هذا لا ينفي - بالأقل - في حدود الفقه الاسلامي - المحاولات الجادة والمبدعة لعدد من الفقهاء المجتهدين وعلى الأخص في ميدان القياس والاستحسان والمصلحة المرسله (٢) .

فلقد جاهر بعض الفقهاء المسلمين بتقديم المصلحة على النص والاجماع ، فذهب الامام نجم الدين الطوفي الحنبلي ( المتوفى عام ٧١٦ هـ ) ، الى أنه اذا تعارضت المصلحة مع النص والاجماع ( وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما بطريق التخصيص والبيان لهما ) (٣) .

وذلك لأن ( مصلحة سياسة المكلفين في حقوقهم معروفة لهم بحكم العادة والعقل ، فاذا رأينا الشرع متقاعدا عن افادتها علمنا أنا أحلنا في تحصيلها على رعايتها ) (٤) .

٣ - ويرتبط كل من هذين الاتجاهين الأساسيين بمعين فكري مستقل ، ويؤلف مع غيره من الروافد بناء نظريا مستقلا ومتكاملا .

فالتيار الشكلي في تفسير القانون يصدر عن الفلسفة المثالية التي ترى كل الأمور جزئية لا ارتباط بينها كما تراها في نفس الوقت مطلقة ، فالمجتمع - في أي زمان وای مكان وفي كل زمان وفي كل مكان - مقولة مطلقة ، وكذلك الانسان ، وكذلك أيضا القواعد القانونية او ما يطلق عليه أحيانا القانون الطبيعي :

---

(٢) يراجع في تفصيل ذلك : استاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه و خلاصته تاريخ التشريع الاسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٤٧ .

(٣) صبيح محمصاني ، فلسفة التشريع في الاسلام ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢ ، ص ١٦٣ .

(٤) السيد محمد رشيد رضا ، مجلة المنار ، القاهرة ، المجلد التاسع ، ص ٥٤٧ .

أما التيار الموضوعي في تفسير القانون فيصدر عن الفلسفة الوضعية العلمية التي ترى الأمور مترابطة كما تراها في نفس الوقت نسبية ، ولذلك فإن هذا التيار حديث النشأة يرتبط بيزوغ المدرسة الوضعية وتقدم منجزات العلم التجريبي ، وبقدر ما يسعى التيار الأول لتجسيد الأوضاع القانونية في إطارها التقليدية لحماية مصالح مجتمعية راسخة . فإن التيار الثاني يحمل التغيير والتجديد في أنسجة القواعد القانونية ، بيد أن هذا التيار الثاني الذي يستنير بمعطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كما تكشف عنه الدراسات السوسولوجية والعلم الاجتماعي بصفة عامة ، يستخدم مضمونه عادة في خدمة المصالح التي يحميها نظام المجتمع المعنى ككل ، ومن هنا يمكن استخدامه لتقنين مصالح الرأسمالية في مجتمع ما ، كما يمكن استخدامه أيضا للتعبير عن مصالح الجماهير العريضة في مجتمع آخر .

ويظهر ذلك بوضوح من تتبع تطوّر مفهوم الضبط الاجتماعي Social control في التراث السوسولوجي الأمريكي ومدى استجابة الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لحاجات البورجوازية والرد على الحركات الاجتماعية التقدمية التي قدمت بدائل للنظام الرأسمالي كحل لأزمة المجتمع الغربي<sup>(٥)</sup> .

٤ - ورغم حداثة علم الاجتماع القانوني فإن ثمة علماء اجتماع من ذوي الشهرة قد عالجوا موضوعاته في مؤلفاتهم ، من أمثال ارليتش ، وفير ، وجورفيتش<sup>(٦)</sup> .

إلا أن الجدل ما يزال حول ذاتية وشرعية وجود علم للاجتماع القانوني ، وتقدم الأدبيات السوسولوجية تعريفات كثيرة لهذا الفرع من فروع العلم الاجتماعي لعل أهمها تعريف (كاربونييه) CARBONNIER إلى أن علم الاجتماع القانوني يدرس ، الجانب القانوني من الظاهرة الاجتماعية

---

(٥) عزت حجازي ، مفهوم الضبط الاجتماعي - دراسة في سوسولوجية المعرفة ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد الثالث ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ٥٧٥ .

6) EHRlich, F. Fundamental principles of the Sociology of law, Mass., Harvard Univ. Press, 1936.

— WEBER, M., On law in Economy and Society, N.Y., 1967.

— GURVITCH, G., Sociology of law, London, 1955.

باستخدام مناهج وأدوات البحث المعروفة فى علم الاجتماع بالإضافة الى مناهجه الخاصة ، فما يدرسه القانون كقاعدة يدرسه علم الاجتماع القانوني كظاهرة (٧) . اذ بينما يدرس القانون القاعدة القانونية دراسة عضوية من الداخل ، فان علم الاجتماع القانوني يدرس القاعدة القانونية أيضا انسا كظاهرة تتصل بظواهر أخرى ، اى يدرسها من الخارج . فهو يدرس الآثار الاجتماعية التى تنتج عن تطبيق القاعدة القانونية فى المجتمع أى أن علم الاجتماع القانوني يقدم التفسير العلمى للقانون وفى نفس الوقت فانسه يهدف للتوصل الى أكثر الصيغ التشريعية ملاءمة للمجتمع(٨) .

وتزيد أهمية الاعتماد على بحوث علم الاجتماع القانوني فى مراحل التغير الاجتماعى السريع ، فنحن - فى الوطن العربى - نشهد مظاهر عديدة للتغير الاجتماعى وبمعدلات أسرع بكثير عما دى قبل نتيجة ظروف محلية وعالمية كثيرة ومتشابهة ، فضلا عن التجارب الاجتماعية التى شهدتها بعض أجزاء وطننا العربى فى العقود الأخيرة بالإضافة الى ما ترتب على اكتشاف واستخراج النفط فى عدد من الأقطار العربية من نتائج بالغة الأهمية على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٥ - ويمكن أن نضرب أمثلة لكثير من المجالات التشريعية التى تستطيع بحوث علم الاجتماع القانوني أن تسهم فى ترشيد التشريع ، فعملية صياغة التشريعات يمكن أن يسهم علم الاجتماع القانوني فيها مساهمة فعالة بأن يضع أمام المشرع الحقائق الاجتماعية بطريقة موضوعية تسمح بأن يقوم التشريع على أسس سليمة ، كذلك ففى مجال اصدار الاحكام القضائية ميدان خصب للبحوث الاجتماعية ، اذ كشفت دراسات علم النفس القضائي عن أن ثمة قواعد تسيطر على ديناميات القضاة وهم يصدد اصدار احكامهم ، كما يمكن اجراء بحوث ميدانية تتعلق بقياس الآثار الاجتماعية للتشريعات

---

7) CARBONNIER, J.; Sociologie Juridique (Sociologie du droit de la famille), Cours dactylographie, Paris, Sans date

نقلا عن : السيد ياسين ، علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية - ملاحظات منهجية ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٨) على فهمى ، علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية ، دراسة مقدمة الى الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ، القاهرة ، ١٠ - ١٣ شباط / فبراير ١٩٦٩ .

من جهة وللأحكام القضائية من جهة أخرى ، فمجرد صدور التشريع ليس سوى خطوة نحو محاربة ضبط الظاهرة ، أما ماذا يحدث فعلا في التطبيق بعد صدور التشريع فهذا يدور بين الموضوعات الهامة التي يسعى علم الاجتماع القانوني للكشف عنها ، كذلك فإن اتجاهات الأحكام القضائية ( الجنائية ) في فترة ما نحو التشديد أو التخفيف في نطاق الحدين الأدنى والأقصى للمعقوبة وتأثير ذلك على الزيادة أو التقليل من ظاهرة إجرامية معينة وظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة ، كل ذلك مما يمكن أن تهتم به بحوث علم الاجتماع القانوني . كذلك يمكن دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها في المجتمع ، فعلى سبيل المثال كشفت دراسة استطلاعية في ميدان الشهادة في القضايا الجنائية في القطر المصري أن غالبية المبحوثين (٨٨٪) يرون أن الظروف الاجتماعية تؤثر على موضوعية الشهادة مثل علاقات الصداقة والجوار والقرابة والفقر والخوف من أرباب العائلات الكبيرة وذوى النفوذ (٩) . ولا شك في أن هذا يكشف عن أن التنظيم القانوني للشهادة شيء والممارسة في الواقع شيء آخر .

كما يمكن أن تكون تشريعات الأسرة أو ما اصطلح على تسميتها بنشريات الأحوال الشخصية محل اهتمام بحوث علم الاجتماع القانوني ، ذلك أن الأسرة كنظام اجتماعي هام لا تقوم في فراغ ، بل تقوم على أساس متين من نظام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن تأثيرها بالمناسخ الثقافي السائد ، ذلك كله يستطيع علم الاجتماع القانوني أن يسعى إلى فهمه فهما علميا سليما ، الأمر الذي يرشد خطى الآلة التشريعية ، كما أن قياس الآثار الاجتماعية التي تترتب على صعيد تعديلات تشريعية أساسية في مجال الأسرة لمن الأهمية بمكان كبير في تطوير التشريع وتحديثه وجعله أكثر ملائمة للواقع (١٠) .

٦- ويكفي أن نشير إلى أن نظام الأسرة ينتظم عددا كبيرا من الأنظمة الاجتماعية الهامة مثل الزواج والطلاق والحضانة والنفقة والتربية والسلطة الأبوية والميراث ، وإن نظاما فرعيا منها كنظام الزواج ينتظم بدوره عددا من

---

(٩) السيد ياسين ، الشهادة في القضايا الجنائية - بحث ميداني في علم الاجتماع القانوني ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ ، ص ٦١٤ .

(١٠) على فهمي ، بحوث علم الاجتماع القانوني في مصر ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ٦٠٥ .

الانظمة الفرعية المتشابكة كالمهر والخطبة والشبكة ومراسم العقد وأركانها والعلاقات بين الزوجين وبين كل منهما والأسرة الأصلية للطرف الآخر ، نظرة واحدة الى ذلك كله كقيلة بالاعتناع بأن تنظيم ذلك كله تشريعيا يحتاج الى عدد ضخم من الدراسات السوسيوولوجية الهامة ، اذا أريد لتشريعات الاسرة أن تضبط وان تنظم - بنجاح - هذه العلاقات الاجتماعية الهامة التي تلعب هي الأخرى ادوارا هامة في تنظيم المجتمع ككل(١١) .

٧ - بل ان التشريعات المتعلقة بالأسرة وعلى الأخص منها ما يتعلق بالمركز القانوني للمرأة في المجتمع ، تتبادل التأثير والتأثير مع اسهام المرأة في العمليات الانتاجية ، بمعنى ان تنامي المركز القانوني للمرأة يتأثر ايجابا وسلبا بدورها في احداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما يؤثر هو بالتالى - اى المركز القانوني - في دورها التنموى(١٢) .

٨ - وتحتل التشريعات المتعلقة بالطفولة مرتبة كبرى من حيث مسند أهمية استخدام بحوث علم الاجتماع القانوني في ترشيدها وتطويرها ، وغنى عن البيان ان الطفولة هي صانعة المستقبل ، وهى المين الأساسى لمستقبل الأمة ، الأمر الذى يجعل من الضرورى الاهتمام بتشريعات الطفولة بحيث تصدر ملبية لاحتياجاتها مسهمة - على نحو ايجابى - فى سبيل أجيال قادرة على تحمل امانة مستقبل أكثر اشراقا .

٩ - وكثيرة هي الجوانب التي تحتاج فى تنظيمها الى معالجات تشريعية. اعتبارا من الحمل والميلاد الى سن النضج مرورا بمراحل العمر المختلفة التي تندرج تحت الطفولة .

ويكفى أن نذكر - هنا - التشريعات الصحية التي تحكم رعاية الأمومة وتحرم الاجهاض الا فى حالات معينة ، وتنظيم التطعيم الطبى ضد الأمراض، والتشريعات التي تنظم الحضانة والنفقة ، وتلك التى تجرم هجر العائلة ،

---

(١١) ثروت أنيس الأسبوطى ، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين - الجزء الاول ( الشرائع البدائية وبنو اسرائيل ) ، والجزء الثانى ( شريعة الاقباط الأرثوذكس ) . - القاهرة ، ١٩٦٧ .  
١٩٦٨ على التوالي .

(١٢) على فهمى ، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر - دراسة للأوضاع الراحنة وآفاق المستقبل ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٤ ، العدد ١٠ - ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ٧٤ ص ٩٠ .

والتشريعات المنظمة للعملية التعليمية والتربوية بما في ذلك المؤسسات المعنية بالموهوبين وبالمعوقين ، والتشريعات التى تعالج انحراف الأحداث ٠٠ الخ ، ولا شك فى أن ضبط وتنظيم تلك الميادين المتسعة والمتشابكة بالأداة التشريعية، يجب أن يسبقه وأن يواكبه جمع البيانات والحقائق الاجتماعية والنفسية بطرق علمية منتظمة أى بمعنى آخر باستخدام مناهج البحث الاجتماعى العلمى .

١٠ - وتجدر الإشارة - هنا - الى دراسة ميدانية هامة أجرتها وحدة بحوث الأسرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ببغداد تحسب اشرافنا بمناسبة السنة الدولية للطفل ١٩٧٩ فى ميدان ترشيد تشريعات الطفولة فى مجالين هامين ، هما مجال الاحوال الشخصية ومجال الدفاع الاجتماعى ( معاملة الأحداث الجانحين والمعرضين للجناح ) ، ذلك بقياس اتجاهات القضاة والحكام العاملين فى هذين المجالين نحو تقييم الأوضاع التشريعية الراهنة من واقع الخبرات العملية اليومية ، تمهيدا لاستحداث التعديلات التشريعية الضرورية ، اذ توجهت هيئة البحث باستفتاء علمى الى عينة ممثلة من قضاة الاحوال الشخصية وحكام قضاء الأحداث لاستطلاع آرائهم ، كما أجرت هيئة البحث عددا من المقابلات العلمية باستخدام كشف بيانات ( استمارة ) معدة خصيصا لذلك مع عينة مختارة من الآباء والأمهات حول نفس الموضوع .

١١ - ولعل الدعوة الى ترشيد تشريعات الأسرة والطفولة باستخدام البحوث فى ذلك الميدان الحديث والهام وهو علم الاجتماع القانونى ، لعل هذا ان يكون البداية الحقيقية لاستخدام البحث الاجتماعى العلمى فى مجالات أخرى لترشيد خطى الأجهزة التشريعية ، حتى يأتى التشريع أكثر ملاءمة لنسيج المجتمع وللبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وبذلك تقل الفجوة بين الواقع من جهة وبين التشريع من جهة أخرى .

**Sociology of Law,  
Its Role in Rationalizing Legislations  
of Family and Child, with special reference to Iraq(1)  
Aly Fahmy**

The writer mentioned the two main current points of view towards the legal text : the traditional and the sociological.

The sociological one, though had emerged recently in modern legal literature, yet it has some traces in radical Islamic legal doctrine.

The writer also mentioned the many legislative areas, in which sociology of law can play a very important and inevitable role in designing more accurate legislations to face the real needs of a given society.

Penal laws are not but an example. Many important social institutions, i.e. marriage, divorce, women's legal situation, and child's legal rights, cannot be organised by efficient legislations without undertaking many reliable empirical researches covering the detailed aspects of the mentioned social institutions.

---

(1) A brief summary of a paper presented to the seminar on "legal situation of child". Baghdad (26 feb. — 1 march 1979).



## صورة المرأة في وسائل الاعلام

الأستاذ عاطف على العبد(★)

### مقدمة :

تساعد عدة عوامل على تدعيم النظرة التقليدية الى المرأة منها : الأمية ، التراث الشعبي ، والعادات والتقاليد الاجتماعية ، والزواج المبكر ، والنظرة الى المرأة من خلال الجنس وانجاب الأطفال - وخاصة الذكور - والقوانين التقليدية وعدم الاعتراف بدور المرأة الانتاجي والأفكار التقليدية عن طبيعة المرأة وتكوينها ودورها في المجتمع ونظرة المرأة - وخاصة المرأة القروية الى نفسها، والى زوجها نظرة تنطوي على الاتكالية وعدم بالشعور بالأمن والأمان ، والاعتقاد بأنها في مرتبة أدنى من الرجل والصورة النمطية للمرأة في الأمثال الشعبية والكتب المدرسية ووسائل الاعلام(★)(١) .

ونحاول في هذه الدراسة الموجزة أن نقدم استعراضاً أولياً لعينة من الأبحاث التي تناولت الصورة التي تقدم بها المرأة في وسائل الاعلام(٢) ، حيث تبين من غالبية الدراسات التي أجريت عن صورة المرأة في وسائل الاعلام أن هناك تحيزاً في صورة المرأة وأدوارها المختلفة وأن هذا التحيز ينطوي على تزييف للواقع يشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة في عملية التنمية(٣) .

### صورة المرأة في الاعلانات التليفزيونية(٤) :

أجرت المنظمة القومية للنساء في الولايات المتحدة الأمريكية N.O.W. دراسة عن صورة المرأة في الاعلانات التليفزيونية حيث تم تحليل ١٢٤١ اعلاناً تليفزيونياً ، ونشرت مجلة New York Times عام ١٩٧٢ نتائج هذه الدراسة ومنها أن ٣٧٪ من الاعلانات عينة الدراسة أظهرت المرأة كتابع

\* مدرس الإذاعة المساعد بكلية الاعلام - جامعة القاهرة .  
\*\* الرقم يشير الى المرجع في نهاية هذه الدراسة .

للرجل ، كما ظهرت المرأة في ٢٢٧٪ من هذه الاعلانات تؤدي أعمالا منزلية غير هامة ، وتعتمد على الرجل في ٣٣٩٪ من هذه الاعلانات ، وخاضعة للرجل مستسلمة لأوامره في ٢٤٣٪ ، كما صورتها الاعلانات التلفزيونية كموضوع جنسي في ١٦٥٪ وكغيبية في ١٧١٪ ، وكخادمة للرجل في ٤٢٦٪ من هذه العينة (٥) .

وأظهرت نتائج أربع دراسات عن صورة المرأة في اعلانات التلفزيون التجاري مايلي (٦) :

تظهر المرأة أكثر في الاعلان عن المنتجات المنزلية والصحية وأدوات التجميل حيث تبين في إحدى هذه الدراسات أن ٧٥٪ من الاعلانات التي تظهر فيها المرأة اعلانات عن مزيلات العرق ومعاجين الأسنان والصابون ، ويقل احتمال ظهور المرأة في الاعلانات الخاصة بالسيارات والزيوت والبنزين والميكانيكا والعقاقير والأدوات الطبية مما يدعم النظرة التقليدية الى المرأة ، والتي تعتبر - ضمن أشياء أخرى عديدة - أن عمل المرأة هو : المنزل .

كما تقوم المرأة في أغلب الاعلانات بالوظائف والأعمال المنزلية التقليدية، بينما يظهر الرجال في مختلف الوظائف ، فعلى سبيل المثال : ٢٨٪ من النساء اللاتي ظهرت في الاعلانات - عينة الدراسة - ظهرن يؤديان أعمالا داخل المنزل كالتنظيف والغسيل وطهي مقابل ١٤٪ فقط من الرجال يؤديون هذه الأعمال ، ويسيطر ٨٦٪ من الرجال على وظائف رجال الأعمال والاداريين والبائعين ، وظهروا كمستفيدين من الأعمال التي تنجزها المرأة بنسبة ٥٤٪ في اعلانات الطعام وبنسبة ٨١٪ في اعلانات النظافة .

ولذلك نحذر من خطورة استخدام الفيلم الاعلاني الاجنبي - والسذي يستخدم بكثرة في تلفزيون مصر (٧) - لأننا في هذه الحالة نقدم لجمهورنا نفس الصورة غير الواقعية عن المرأة ودورها في المجتمع ، ولقد تبين من دراسة

---

\* بلغت نسبة الاعلانات في التلفزيون المصري اعام ١٩٧٥ ( ٤٪ ) ، ١٩٧٦ ( ٢٢٪ ) ، ١٩٧٧ ( ٢٨٪ ) ، ١٩٧٨ ( ٢٦٪ ) ، ١٩٧٩ ( ٢٣٪ ) وتبين من دراسة د. سوسن عبد المالك لاعلانات التلفزيون المصري تزايد الاسرار الاعلاني للاعلانات الاجنبية من ٢٧٧٪ عام ١٩٧٥ الى ٢٥٨٪ عام ١٩٧٦ الى ٢٦٥٪ عام ١٩٧٧ وذلك لزيادة اقبال المصريين الأجانب أو الذين ينتجون في مصر سلعا اجنبية المنشأ في الأصل على التلفزيون لادراكهم لأهميته كوسيلة اعلانية .

تحليلية لاعلانات التلفزيون في مصر (٧) اعتماد كثير من الاعلانات على الأفلام، الاعلانية المصورة في الخارج سواء قدمت بتعليقها الأصلي أو صاحبها تعليق محلي ، فهذه الصورة الأجنبية التي تنقل للمشاهدين عن طريق الاعلان، لا تناسب مجتمعنا على الإطلاق .

وتبين من الدراسة القيمة السابق الإشارة إليها أن حوالي ٩٠٪ من الاعلانات التلفزيونية التي ظهرت بها المرأة استخدمت المرأة الجيلة التي ليس لها أى دور سوى إبراز جمالها لجذب الانتباه للاعلان ، أما ال ١٠٪ الباقية ، فقد أظهرت المرأة فى صورة ربة البيت البسيطة التي تقوم بالأعمال المنزلية ، وظهر ذلك فى بعض اعلانات الخلطات والفسلات والمنظفات والأدوات المنزلية ، كذلك ظهر هذا الدور للمرأة فى بعض اعلانات أغذية الأطفال والشاي والألبان المجففة ولم يكن لدور المرأة العاملة وجود فى الاعلانات المعروضة فى التلفزيون المصرى خلال فترة الدراسة ٧٤ - ١٩٧٧ (٨) .

#### صورة المرأة فى اعلانات المجلات :

وتتفق نتائج الدراسات السابقة مع نتائج دراسة أخرى أجريت عام ١٩٧١ - حول كيفية تصوير المرأة فى اعلانات المجلات حيث تبين من تحليل اعلانات ثمان مجلات أمريكية واسعة الانتشار أن المرأة تصور فى أدوار محدودة ، ومكانها المنزل ولا تستطيع اتخاذ القرارات الهامة أو القيام بأعمال هامة ، لأنها تابعة للرجل ، ومازال ينظر إليها كموضوع جنسى. مثير (٩) .

#### صورة المرأة فى الدراما التلفزيونية :

وأظهرت دراسة نانسي تيدسكو Tedesco, N. عن الدراما التلفزيونية. المداعة فى الفترة النهارية أن عدد الرجال يزيد عن عدد النساء ( ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ ) ويظهر الرجال دائما فى أدوار بطولية ، بينما تظهر النساء فى أدوار الضحية والأدوار الكوميديية بينما الرجال فى أدوار جادة ، وظهر أكثر من

#### للاستزادة انظر المراجع الآتية :

- سوسن عبد المالك : « تحليل مضمون الرسالة الاعلانية التلفزيونية : دراسة تحليلية على اعلانات التلفزيون فى مصر » . رسالة الدكتوراه ( القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٨٠ ) .  
س ٤٤٠ - ٤٥٣ .

- عاطف عبد المبد : الاذاعة والتلفزيون فى مصر . تأليف : عاطف عبد المبد :  
تقديم صلاح عبد القادر ( القاهرة : اتحاد اذاعات الدول العربية ، ١٩٦٠ ) . ص ١٤٢ - ١٤٤ -

نصف الشخصيات النسائية متزوجات مقابل أقل من الثلث من الشخصيات النسائية ، كما ظهر ثلثا الشخصيات النسائية بدون عمل مقابل نصف الرجال فقط ، كما ظهر الرجال في أدوار عنف والنساء ضحايا لهذا العنف ، وظهرت أخيرا شخصيات الرجال : أقوى ، وأذكى وأكثر توازنا ومنطقية ، بينما ظهرت المرأة أكثر جاذبية وصراحة (١٠) .

### صورة المرأة في برامج الأطفال التلفزيونية :

وأجرت الباحثتان لونج وسيمون Long & Simon دراسة عن صورة المرأة في برامج الأطفال التلفزيونية عام ١٩٧٤ ، وأظهرت الدراسة أن المرأة صورت في البرامج عينة الدراسة من وجهة نظر تقليدية ، فلم تظهر أى سيدة متزوجة ، تعمل خارج المنزل ، بل ان السيدة الوحيدة التي ظهرت تعمل خارج المنزل كانت فى وظيفة خالية من السلطة والاحترام ، كما صورت المرأة ككسبية وعاطفية ومعتمدة على زوجها أو صديقها (١١) .

كما درست ليندا بوسبي Lindsay, L. برامج الأطفال فى الشبكات التجارية للتعرف على النظرة الى ادوار الرجل والمرأة فى المجتمع كما تصورهما برامج الأطفال فى الشبكات التجارية ، فوجدت فى البرامج عينة الدراسة أن المرأة عند مقارنتها بالرجل تكون فى هذه البرامج : أقل طموحا وجبا للتنافس وميلا للمغامرة ومعلومات واستقلالا واجتهادا وشجاعة وصبرا وميلا للثراثة ومنطقية وتعقلا ، وتكون أكثر ودا وجبا وحساسية ورومانسية وخضوعا واستسلاما ورقة وانطواء على النفس وميلا للمنزل وبصفة عامة : أضعف من الرجل وأكثر اعتمادا على الآخرين (١٢) .

ويتضح من الاستعراض السابق خطورة المضمون الاجنبى وتحيزه ضد المرأة ومن هنا تنبع خطورة عرضه فى التلفزيون المصرى لأنه يقدم لجمهورنا نفس الصورة النمطية المتحيزة ضد المرأة ، ولا يقدم الادوار المتنوعة للنساء كما هى موجودة فى المجتمع ، كما تقول د . جيهان رشتى مما يحول دون - تغير هذه النظرة التقليدية التى تشكل عاملا هاما من عوامل تدعيم الوضع التقليدى للمرأة (١٣) .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن مصر تستورد - وفق الاحصائيات العالمية أكثر من ٤١٪ من برامجها التلفزيونية (١٤) ، وتبين من دراسة حديثة أن مصر استوردت خلال عام ١٩٧٢ حوالى ٤١٪ من برامجها التلفزيونية (١٥) ، كما تبين من واقع الحصر الشامل للبرامج الأجنبية الواردة الى التلفزيون

المصرى من مختلف الدول خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٨ (١٦) ان اجمالى ساعات البرامج الواردة فى تلك الفترة قد بلغت حوالى ٥٧٣٢١٧ ساعة ، رفض منها ١١٢٦٧٨ ساعة بنسبة ١٩.٦٥٪ من اجمالى الساعات الواردة ، والتي تمنى أن يكون أحد أسباب هذا الرفض : تضمينها صورة تقليدية متحيزة ضد المرأة ، حتى لا يهدم التليفزيون كل ما تقدمه الدولة من مكاسب للمرأة المصرية .

### صورة المرأة فى القصص الخيالية فى المجلات (١٧) :

ودرست الباحثة فرانزو Franzwa أدوار الجنس فى عينة عشوائية من القصص المسلسلة التى نشرت فى بعض المجلات فى الفترة من ٤٠ - ١٩٧٠ ، وتبين أن المرأة صورة فى هذه العينة فى واحد من المحاور الأربعة الآتية : وحيدة تبحث عن زوج ، ربة بيت ، امرأة غير متزوجة (عانس) ، أرملة أو مطلقة تبحث عن زوج ، أى أن العامل الوحيد المشترك بينهم هو وجود أو عدم وجود رجل فى حياتهم .

كما تبين من القصص ، عينة الدراسة اعدام ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ أنه من بين ٦٦ امرأة متزوجة توجد ست سيدات لهن أعمال خارج المنزل ، بنسبة ٩٪ تقريبا ومن بين هؤلاء السيدات المتزوجات الست اثنتان فقط . لا تصادفهما مشاكل .

كما لم تظهر فى القصص عينة أعوام ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ أى امرأة متزوجة لها عمل خارج المنزل (١٨) .

### صورة المرأة فى الصحف والمجلات المصرية :

تبين من الدراسة التحليلية لمضمون عينة من صفحات المرأة فى صحيفتى الأهرام والأخبار ومجلة حواء فى الستينات والسبعينات (١٩) ، أن هذه الصحف تدعم النظرة التقليدية للمرأة وتبرز الجوانب المختلفة من اهتمامات المرأة مثل : الأزياء ، المكياج ، تسريحة اليوم وسائر الموضوعات المشابهة التى لا تمس فى الواقع سوى الشرائع العليا من نساء الطبقة الوسطى خصوصا الفئات النسائية غير المنتجة ، ولا تحاول صفحات وأبواب المرأة الاقتراب من مشاكل الغالبية العظمى من نساء مصر فى الريف أو الأحياء الشعبية .

وتبين من دراسة استطلاعية عن صورة المرأة كما تقدمها القصص القصيرة بمجلة حواء الأسبوعية حيث تم تحليل مضمون ثمان وعشرين قصة

قصيرة نشرت في مجلة حواء من ١١-١٩٧٥ حتى ٣١-١-١٩٧٦ (٢٠)  
كما يلي :

— ظهرت المرأة في معظم القصص كأنثى في المقام الأول ، وتابعة للرجل عليها ارضاءه وخدمته والتضحية من أجله .

— صورت المرأة في موقع الزوجة ذات المركز الثانوى والتابعة للرجل ، وفي موقع الأم التى تسعى وتفضل انجاب الأطفال الذكور على الاناث وفى موقع الابنة المطيعة التى تدور حياتها حول الزواج ، فاذا أصبحت زوجة استسلمت لزوجها وضحت بنفسها وعملها من أجله .

— وصور سلوك المرأة في هذه العينة من القصص بشكل عاطفى وسلبى حيث ظهرت المرأة محتاجة الى سند وعون وضعيفة غير قادرة على مواجهة المشكلات على استعداد لترك عملها والتفرغ لخدمة زوجها والقيام بدور ربة البيت والأم .

وتبين من هذا الاستعراض لعينة من القصص القصيرة المنشورة بمجلة حواء أنها تساعد على تدعيم النظرة التقليدية الى المرأة ولا تعكس التقدم الذى حققته ولا تعكس مساهمات المرأة الفعلية فى الحياة حيث تغيب صورة المرأة العاملة المنتجة المشاركة للرجل فى كل مجالات الحياة .  
**صورة المرأة فى السينما :**

وتناولت عدة دراسات صورة المرأة فى الفيلم السينمائى ، فعلى المستوى العالمى صدرت عام ١٩٧٣ ثلاث دراسات عن صورة المرأة فى السينما الأوروبية والأمريكية (٢١) كما نشرت نوزان هلال مقالا عن صورة المرأة الافريقية فى الفيلم (٢٢) ، وعقد فى عام ١٩٧٦ بالهند سيمينار عن دور وسائل الاعلام فى تغيير الاتجاهات والممارسات الاجتماعية نحو المرأة ، وتضمن بعض الدراسات عن صورة المرأة الأسبوعية فى الفيلم (٢٣) .

ويكشف استعراض هذا الانتاج الفكرى عن صورة المرأة فى الفيلم فشل السينما بصفة عامة فى عكس التغيرات الايجابية الحادثة فى أدوار المرأة وسلوكها فى المجتمع المعاصر وتركيزها الشديد على المرأة كموضوع جنسى (٢٤) .

وعلى المستوى القومى والمحلى تناولت عدة دراسات صورة المرأة فى

الرواية الأدبية<sup>(٢٥)</sup> ولكن تعتبر دراسة منى الحديدي عن صورة المرأة فى الفيلم المصرى<sup>(٢٦)</sup> دراسة شاملة تكفى لايضاح هذه الصورة ، لأن معظم هذه الروايات انتجت أفلاما ، وخضعت للدراسة تحليلية فى هذا البحث حيث حلت د • منى الحديدي ٤١٠ فيلما ، تضمنت ٤٦٠ شخصية نسائية ، وأثبتت الدراسة أن السينما المصرية قدمت المرأة فى صورة غير لائقة : فهى اما منحرفة السلوك أو منحرفة الفكر أو الاثنان معا ، كما صورت المرأة من زاوية الأئشى التى لا تربطها بالمجتمع وحركته أية صلة قريبة لوبسيلة ، كما وجهت السينما المصرية عناية خاصة لدور المرأة الفنانة التى صورت بنسبة ٩٥٪ من أدوار البطولة النسائية فى هذه الدراسة ، كما وجهت السينما المصرية عناية خاصة لدور المرأة المنحرفة حيث أسند دور البطولة ٢٥ مرة لممثلات يقمن بأدوار المرأة المنحرفة : كالعاهرة أو العضو فى عصابة ، أو النشالة ، أو الشحاذة ٠٠٠ الخ ، كما ركزت السينما المصرية على الجوانب الانحرافية فى شخصية الطالبة ، وتحولت الجامعة فى الافلام المصرية الى مكان للانحراف وليس لتحقيق العلم ، وبينما تبلغ نسبة المرأة الريفية ٣٠٪ من سكان مصر ، لم تصورها السينما المصرية الا بنسبة ٤٥٪ من اجمالى الشخصيات التى صورتها ، وحتى فى هذه الافلام القليلة لم تتناول السينما المصرية الدور الذى تلعبه المرأة فى حياة الريف المصرى ، وقدمت المرأة العاملة فى ٢٠٪ من اجمالى الشخصيات السينمائية النسائية ، وقدمت ربة البيت فى ٢٢٪ من هذه الشخصيات النسائية ، وأبرزت الافلام المصرية نظرة الرجل التقليدية الى المرأة سواء كجسد جميل أو كدمية يلهو بها ويسعد بمداعبتها أو كلعوب تسعى لاصطياد الرجال ، وبذلك تدعم السينما المصرية النظرة التقليدية الى المرأة نصف المجتمع •

ولعله من المناسب أن نذكر أن هذه الصورة النمطية لدور المرأة فى المجتمع التى تقدمها وسائل الاعلام ، تتجمع مع مؤشرات الوضع الاجتماعى الأخرى للمرأة مثل تفضيل الذكور على الاناث ، وحرمان المرأة فى الغالب من حقها فى اختيار الزوج ، وحق الرجل المطلق فى طلاق زوجته ، وتعدد الزوجات ، وحرمانها أيضا من التعليم والتوظيف وممارسة الحياة السياسية ، وتقدم هذه الأوضاع : الأمية والتراث الشعبى والعادات والتقاليد الاجتماعية والزواج المبكر والنظرة الى المرأة من خلال انجاب الذكور وافكار التقليدية ٠٠ الخ •

ويتجمع هذه المؤشرات وتصب عند وعى المرأة بذاتها ونظرتها الى العالم الذى يحيط بها - وخاصة الرجل - فتسلم بتبعيتها له ، وأنها أقل

منه كفاءة ومقدرة وقدر ، وأنه الملاذ الذي لا تجد المرأة سبيلا سوى اللجوء إليه ، فهو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في معظم الأمور مما يجعل المرأة في الغالب تنظر الى نفسها نظرة تنطوي على الاتكالية والاستسلام وعدم الشعور بالأمن والأمان بل ان المرأة الريفية بالذات - ثلث مجتمعا - درجت نفسها على الاعتقاد بأنها في مرتبة أدنى من الرجل وكيفت نفسها لرغباته وكان تكيفها هو طبيعتها الحقيقية ، فأصبحت ترى نفسها كما تتطلب رغبات الرجل ، واستسلمت لا شعوريا له فهي كما تقول الأمثال ( مكسورة الجناح ) بينما ( شوكة الرجل قوية ) ولذا اعتبرت الرجل كل شيء في حياتها ، وان حياته بدونها لا قيمة لها ، لأنه يمنحها القيمة الاجتماعية حيث لا ينظر المجتمع اليها الا من خلال نظرة الرجل اليها ( فالى يقول لمراته ياهاشم يقابلوها على السلالم ) ، وجرمه من غير راجل زى الطربوش من غير زر ) ، ( والى جوزها يقول لها يا عورة الناس تلعب بها الكورة ) .

ولذلك أدعو الى اجراء دراسات تفصيلية عن صورة المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الاتصال والأمثال الشعبية حتى يمكن استخدام هذه الوسائل في تغيير النظرة التقليدية ان المرأة ، وتساعد على انطلاقها لتعمل جنبا الى جنب مع الرجل لتنمية مجتمعا .



## المراجع :

(١) للحصول على معلومات كاملة عن الدور الذي يلعبه كل عامل من هذه العوامل يمكن الرجوع الى المرجع الآتي :

— عاطف عدلى العبد « دور الإذاعة الصوتية فى تغيير النظرة التقليدية الى المرأة فى القرية » رسالة ماجستير ( القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٧٩ )  
حـ ص ١٣٧ - ١٧٨ .

(٢) للاستزادة حول صورة المرأة فى وسائل الاعلام يمكن الرجوع الى  
المرجع الآتي :

— Ceulemans, M. & Facuconnier, G. Mass Media : The Image, Ro. and Social Conditions of Women (Paris : UNESCO : 1979).

٣) Ibid. pp. 67-70.

(٤) للاستزادة حول صورة المرأة فى الاعلانات التليفزيونية يمكن  
الرجوع الى المرجع الآتي :

— Ibid pp. 7-14.

٥) Busby, L. Sex, Role : Research on Mass Media in : Journal of Communication Vol. 25, 4 Autumn 1975 pp. 107-108.

٦) Courtney, A.E. & whipple, T.V. Women in T.V. Commercial in Journal of Communication vol. 24, 2 spring 1974 pp. 110.

(٧) سوسن عبد المالك « تحليل مضمون الرسالة الاعلانية التليفزيونية : دراسة تحليلية على اعلانات التليفزيون فى مصر » رسالة دكتوراه ( القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٨٠ ) ص ٦٤٠ .

(٨) نفس المصدر السابق ص ٤١٩ .

٩) Courtney, A El Lockeretz S.W. A woman's place : An Analysis of the Roles portrayed by women in Magazine Advertisment in : Journal of Marketing Research, Vol. 8, 1 February 1971 pp 92-105.

— Ceulemans, M. & Fauconnier, G. op. cit. pp. 7-14.

١٠) Tedesco, N. Patterns in Prime Time in Journal of Communication ٢٤. ٤ spring 1974 pp. 119-124.

— Ceulemans, H. & Fauconnier, G. op. cit. pp. 119-124.

- 11) Long, M.L. & Simon, R.J. The Roles and Statuses of women on Children and Family T.V. programs. in Journalism Quarterly vol. 51, 1 spring 1974 pp- 107-110.

— Ceulemans, H. & Fauconnier, G. op. cit. pp. 23-24.

- 12) Busby, L. op. cit. pp. 112-113.

(١٣) جيهان رشتي • أجهزة الاعلام والصورة السلبية التي تعرضها للمرأة في : مجلة الاذاعات العربية - العدد ١٠٥ يولية ١٩٧٨ ص ص ٦٥ - ٧٠

- 14) Unesco. World Communications (Paris : The UNESCO press, 1975) p. 24.

(١٥) جيهان رشتي - مصدر سابق - ص ٦٣ •

(١٦) عدلى رضا - « تدفق البرامج من الخارج في تلفزيون جمهورية مصر العربية » رسالة ماجستير ( القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٧٩ ) ص ص ٩٦ - ١٣٩ •

(١٧) للاستزادة حول صورة المرأة في القصص الخيالية في المجلات أنظر المرجع الآتي :

— Ceulemans, M & Fauconnier, G. op. cit. pp. 32-47.

- 18) Franswa, H. Working women in fact and Fiction in Journal of communication vol. 24, 2 spring 1974 pp. 104-1.

(١٩) عواطف عبد الرحمن : الصحافة المصرية ودور المرأة في التنمية في : مجلة دراسات عربية العددان ١٠ - ١١ سبتمبر ١٩٧٧ ص ص ١٣٠ - ١٤٢ •

(٢٠) مصطفى سويف ( اشراف ) • صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام : دراسة في تحليل المضمون للصحافة النسائية اعداد : ناهد رمزي ، صفية مجدى ، سلوى العامري ، اشراف مصطفى سويف ( القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٧ ) •

(٢١) هذه الدراسات هي :

- Haskell, M. From Reverence to Rape : The treatment of women in the Movies. (N.Y : Holt, Rhinehart and Winston 1973).
- Mellen, J. Women and their sexuality in the New Film. (N.Y. Horizon press, 1973).

- Rosen, M. poporhevnus : Women, Movies and The American Dream. (N.Y. : Coward, McCan and Geoghehn, 1973).
- 22) Hall, S. African women on film in Africa Report. Vol. 22, 1 Jan. - Feb. 1977 — pp. 15 - 17.
- 23) Report of the seminar on the role of the Mass Media in changing social Attitudes and practices towards women. January 23 - 25 1976.
- 24) Ceulemans, M. & Fauconnier, G. op. cit. pp. 27 - 32.

(٢٥) أنظر المراجع الآتية على سبيل المثال :

- سلوى الخماشى . المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف ( بيروت : دار الحقيقة ١٩٧٣ ) .
- طه وادى « صورة المرأة فى الرواية الأدبية » رسالة دكتوراة ( القاهرة كلية الآداب بجامعة القاهرة د . ت ) .
- نور شريف . المرأة فى ثلاثية نجيب محفوظ فى مجلة : عالم الفكر المجلد ٧ ، العدد الأول ( الكويت : وزارة الإعلام ، ١٩٧٦ ) ص ص ٩٥ - ١٣٦ .
- (٢٦) منى محمد سعيد الحديدى . « دراسة تحليلية لصورة المرأة المصرية فى الفيلم المصرى والآثار الاجتماعية والاعلامية المترتبة على ذلك » . رسالة دكتوراة ( القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٧٧ ) .

١ - التدريب المهني في مصر •

اشراف الدكتور نادية حليم

٢ - بحث الاسكان والأسر الممتدة في الوسط الحضري الصناعي •

اشراف دكتور كمال سعيد

٣ - سيكلوجية الشائعات في المجتمع المصري •

اشراف الدكتور محمود أبو النيل

والدكتور سيد عبد العال

٤ - قياسي وتشخيص الاتجاهات نحو المشكلات الاجتماعية المعاصرة (الجزء الثاني) •

اشراف الدكتور محمود أبو النيل

## اقتصاديات السعة لمزارع الدواجن في محافظة القليوبية (★)

الأستاذ منصور مغاوى حسن (★★)

أولت الدولة اهتمامها بدعم مشروعات الأمن الغذائي ، بما يؤثر إيجاباً على معدلات التنمية وينعكس أثره على مستوى الدخل سواء الدخل القومي أو الفردى ، ويعتبر الانتاج الداجنى احد الجواب الرئيسية لمصادر الدخل من الانتاج الحيوانى ، اذ يمثل المركز الثالث من حيث القيمة النقدية - بمعية المواشى والحيوانات المذبوحة ، والألبان ومنتجاتها - ويساهم بنحو ١٨ر٢١٪ من قيمة الانتاج الحيوانى على المستوى القومى لم توسط الفترتين ( ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ) و ( ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ) على الترتيب . وتعتبر مزارع الدواجن التجارية الخاصة من أهم المشروعات التى تساهم مساهمة فعالة فى الاقتصاد القومى ، ونظرا لدورة رأس المال السريعة فيها وبالتالي عوائدها الاقتصادية المرتفعة فإن ذلك شجع كثيرا من المنتجين على الدخول فى مجال الانتاج الداجنى ، الأمر الذى ترتب عليه تزايد أعداد مزارع الدواجن ، وتفاوت سعاتها الانتاجية مما يؤثر مستقبلا على صناعة الدواجن . ولما كان الانتاج الداجنى قد تركز فى تلك المحافظات القريبة من مراكز الاستهلاك الرئيسية ، فإن محافظة القليوبية تعتبر من المحافظات التى قطعت شوطا كبيرا فى مجال الثروة الداجنة حيث بلغت مساهمتها نحو ١١ر٥١٪ من متوسط القيمة النقدية للانتاج الداجنى . بالأسعار الجارية - على مستوى الجمهورية خلال الفترة ( ٧٥ - ١٩٧٧ ) . وبلغ عدد مزارع الدواجن المرخصة بها ٨٢٧ مزرعة فى سنة ١٩٧٨ بنسبة قدرها ٣٥٤٨٪ من اجمالى عدد المزارع بالجمهورية ، وتزايد هذا العدد حتى وصل ١٠١٧٨ مزرعة تمثل ٣٩ر٣٣٪ من عدد المزارع الخاصة على مستوى الجمهورية مما يضعها فى المرتبة الأولى على محافظات الجمهورية من حيث عدد مزارع الدواجن التجارية المرخصة بها .

\* رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة ، جامعة عين شمس

أكتوبر ١٩٨١ م

\* باحث بوحدة بحوث الريف والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

### مشكلة البحث :

تتضمن مشكلة البحث ، في دراسة العوامل التي تؤثر في انتاج وعائد مزارع الدواجن وتحول دون تحقيق أقصى كفاءة انتاجية في الساعات المزرعية الداجنة المختلفة ، وبيان أثر التفاوت في الساعات المزرعية الداجنة على التكلفة الانتاجية وموقعها من التكلفة الاقتصادية أى التكلفة الدنيا .

### أهداف الدراسة

لذا فقد كان هدف هذا البحث دراسة الوضع الحالي لمزارع الدواجن وفقاً للساعات الانتاجية المختلفة ، ودراسة الوضع الأمثل لها ، كما هدف البحث أيضاً الىلقاء الضوء على الأهمية النسبية لبنود التكاليف الانتاجية في المزارع الداجنة في مختلف الساعات المزرعية الداجنة ، وأثر اختلاف الساعات على تكاليف الوحدة المنتجة من الانتاج الداجني سواء كان لحماً أو بيضاً ، ومن أهداف البحث أيضاً دراسة العوامل التي تؤثر على ربحية المزرعة الداجنة بالنسبة للساعات المختلفة ، كذلك وتقدير ربحية رأس المال المستثمر في الانتاج الداجني بالنسبة للدورة الانتاجية في كل ساعة .

### مصادر البيانات :

تم الحصول على بيانات البحث أساساً مما جمعه الباحث من بيانات العينة التي بلغت ١٦٠ مزرعة دواجن ، معتمداً على استمارة استبيان صممت لهذا الغرض بالإضافة الى بعض البيانات الثانوية من الجهات الرسمية .

وقد شملت الدراسة سبعة أبواب ، تناول الباب الأول منها مقدمة البحث ، وصف منطقة الدراسة ، ومشكلة البحث ، والهدف من البحث ، وتنظيم الدراسة ، في حين تناول الباب الثاني ، طريقة البحث ومصادر جمع البيانات ، ويتناول الباب الثالث أربعة من أهم الدراسات السابقة التي تناولت اقتصاديات الانتاج الداجني .

ثم تناول الباب الرابع دراسة تحليلية لدوال الانتاج في السعة المزرعية ذات الخمسة آلاف كتكوت في الدورة الواحدة ، ويتناول الباب الخامس تكاليف انتاج الدواجن من حيث بنودها وأهميتها النسبية لكل الساعات والطاقت الانتاجية ، والتحليل القياسي للساعات والطاقت الانتاجية عن طريق دراسة دوال التكاليف ، ومرونة التكاليف في المدى القصير لتحديد الانتاج الأمثل ، ودراسة دوال التكاليف في المدى الطويل لتحديد السعة المثلى والحجم

الانتاجي الأمثل لمزارع الدواجن بالقليوبية • ويختص الباب السادس بتحليل العوامل المؤثرة على الربح من خلال تقدير لدالة الأرباح في مختلف الساعات المزرعية ، ويضم الباب السابع الموجز والخاتمة ويعقب ذلك بعض التوصيات .

وانتبت في اجراء هذا البحث طرق التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي ، واقتصاديات الانتاج الزراعي مع الاستعانة بالطرق الرياضية والاحصائية والرسوم البيانية ، واستخدام الحاسب الآلي في تحليل البيانات ، ومقارنة النتائج •

يعتمد انتاج الدواجن في مصر ، على قطاعين فرعيين هما القطاع التقليدي ، والقطاع التجاري ويساهم القطاع التقليدي حاليا بنحو ٥٠٫١٪ من انتاج لحم الدواجن ، بينما ينتج القطاع العام ٢٤٫٨٪ ، وينتج القطاع الخاص ٢٥٫١٪ من انتاج لحم الدواجن ، ويأتي الانتاج من القطاع الفرعي التجاري من مصدرين هما المشروعات الداجنة الحكومية ، والمؤسسات والمزارع التجارية الخاصة حيث يلاحظ تزايد أعدادها منذ عام ١٩٧٣ حتى أن التوقعات تشير أن عدد هذه المزارع سيصل أربعة آلاف مزرعة مخصصة على مستوى الجمهورية في نهاية هذا العام • ولدراسة الدوال الانتاجية الداجنة للمزارع ذات سعة خمسة آلاف كتكوت من صنف النيكولز • تناولت الدراسة أربع طاقات انتاجية ، وفي الطاقة الانتاجية الأولى ، وهي المزارع الداجنة التي أنتجت دورة إنتاجية واحدة ، وجد أنه باستخدام كمية العليقة كمعصر انتاجي أن الدالة الانتاجية تمر بالمرحتين الأولى ، والثانية ، وأن الانتاج الحدي يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجي يبلغ ٦٨٣ طنا من لحم الدواجن الحي ، عند مستوى تغذية ١٧٦٥ طنا من العليقة ، وباستخدام نسبة النفوق كمعصر انتاجي يصور كثيرا من العناصر الانتاجية والعوامل الانتاجية المختلفة مثل قوة السلالة ، والعناية الصحية ، والرعاية البيطرية ومقدار وتأثير الأدوية البيطرية - وجد أن زيادة نسبة النفوق بمقدار ١٪ تؤدي الى تناقص الانتاج الكلي بنسبة قدرها ٠٫٦٦٪ ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ١٠٧٩ طنا من لحم الدواجن الحي عند نسبة نفوق صفر ، وعدد كتاكيت ٥ آلاف كتكوت يفرض ثبات العوامل الانتاجية الأخرى •

وعند دراسة الطاقة الانتاجية الثانية وهي المزارع الداجنة التي أنتجت دورتين انتاجيتين ، وجد أنه باستخدام كمية العليقة كمعصر انتاجي أن الدالة الانتاجية تمر بنهاية المرحلة الأولى وبداية المرحلة الثانية من مراحل

الانتاج ، وأن الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجي يبلغ ١٤٦٢ طنا من لحم الدواجن الحى عند مستوى تغذية ٣٧٣٦ طنا من العليقة ، ووجد أن زيادة نسبة النفوق ١٪ تؤدي الى تناقص الانتاج الكلى بمعدل ٠.٧١٢ ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ١٣٠٤ طنا من لحم الدواجن عند نسبة نفوق ٣.٤٣٪ - وبدراسة الطاقة الانتاجية الثالثة ، وهي المزارع التى انتجت ثلاث دورات انتاجية تبين أنه باستخدام كمية العليقة كمعصر انتاجي أن الدالة الانتاجية تمر بمرحلتى الانتاج الأولى والثانية ، وأن الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجي يبلغ ١٨٥٥ طنا من لحم الدواجن الحى عند مستوى تغذية ٤٣٩٥ طنا من العليقة ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ٢٢٦٧ طنا من لحم الدجاج عند مستوى تغذية ٦٠٧٤ طنا من العليقة ، ووجد أن زيادة نسبة النفوق تؤدي الى تناقص الانتاج الكلى بمعدل تناقص ( ٠.٣٦٣ ) ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ٢٢٠٢ طنا من لحم الدواجن الحى عند نسبة نفوق صفر . وبدراسة الطاقة الانتاجية الرابعة ، وهي المزارع التى أنتجت أربع دورات انتاجية ، وجد أنه باستخدام كمية العليقة كمعصر انتاجي أن الدالة الانتاجية تمر بمرحلتى الانتاج الأولى والثانية ، وأن الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجي ٢٦٠١ طنا من لحم الدواجن بمستوى تغذية ٤٩٢٩ طنا من العليقة ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ٣٠١١ طنا عند مستوى تغذية ٦٤٨٤ طنا من العلائق ، ووجد أن زيادة نسبة النفوق تؤدي الى تناقص الانتاج الكلى بمعدل ( ٠.٦٥٢ ) ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ٣١٧٤ طنا من لحم الدواجن عند نسبة نفوق صفر .

وعند دراسة التكاليف الانتاجية لمزارع الدواجن فى محافظة القليوبية تم تقسيمها الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة وبمقارنة الأهمية النسبية لتكاليف الدورة الواحدة فى كل الساعات والطاقات الانتاجية تبين أن قيمة متوسط التكاليف الثابتة للدورة الواحدة ، تتناقص كلما زاد عدد الدورات الانتاجية فى السعة الواحدة ، أى كلما زادت طاقتها الانتاجية التى تعمل بها . بينما تتزايد بوجه عام كلما زادت السعة الانتاجية بالنسبة للطاقة الانتاجية الواحدة ولكنها تتناقص كلما زادت السعة وزادت معها الطاقة الانتاجية . وقد بلغ متوسط التكاليف الثابتة فى الساعات الانتاجية ( ١ - ٣ آلاف كتكوت ) ، ( ٣ - ٥ آلاف كتكوت ) و ( خمسة آلاف كتكوت ) ، و ( ٧ - ١٠ آلاف ) و ( ١٠ - ١٥ ألف كتكوت ) ، و ( ١٥ - ٢٦ ألف كتكوت ) فى الدورة الواحدة ٧٢٨ ، و ٤٤٦٩ ، و ٢١٩ ، و ٢٨١٩ و ٦١٥ ، ١١٤٤ جنيه للدورة الواحدة على التوالى تمثل ٥٤٤ ر ، ٦٩٢ ، ٥٧١ ،



٤٨٤٦ ، ٧١٢٣ ، و ٨٤٢٪ من متوسط التكاليف الكلية للدورة الواحدة على التوالي في مزارع التسمين . بينما تبلغ في مزارع انتاج الامهات ، ومزارع انتاج البيض ٣٥٠ ، ٦٥٩ جنيه على التوالي بنسب قدرها ٧٩٦ ، ٦٤٢٪ من التكاليف الكلية للدورة الواحدة على التوالي - وبدراسة الاهمية النسبية لبنود التكاليف الثابتة في الساعات الستة السابقة لمزارع التسمين ، وكذلك في مزارع انتاج الامهات ومزارع انتاج البيض ، وجد أن قيمة قسط الاهلاك السنوي للمباني والانشاءات والتي حسبت على أساس ١٠٪ من تكاليف المباني والانشاءات - تمثل أكبر بند في التكاليف الثابتة وبلغت قيمها المتوسطة ٩٩١٧ ، و ٢٨٦٢٨ ، و ٥٨٧٦٩ ، و ٨٢٨٣١ ، و ١٥٢٨ ، و ٢٠٨٥٧ ، و ٣٥٠٠٩ جنيه على التوالي تمثل ٤٨٤٦ ، و ٦٩١٨ ، و ٦٢١١ ، و ٦٨٦٩ ، و ٧٠٥ ، و ٧١٣٣ ، و ٥٨٠٨ ، و ٥٢٢٧٪ من متوسط التكاليف الثابتة على التوالي ، وكان البند التالي له الفائدة على رأس المال المستثمر في شراء أرض البناء - على أساس ١٠٪ من اجمالي الثمن - حيث بلغت ٥٨٢٥ ، و ٧١٨٩ ، و ١٤٢٩٥ ، و ٢٠٩ ، و ٢١٧٠٨ ، و ٣٤٠٩٢ ، و ٩٣٦٤ ، و ٢١٧٧٦ جنيه على التوالي تمثل ٣١٩ ، و ١٧٧٣ ، و ٢٢٨٦ ، و ٢٠٩٦ ، و ١٧٥٨ ، و ١٥٧٧ ، و ٢٧٩٩ ، و ٢٣٣٧٣٪ من متوسط التكاليف الثابتة على التوالي . وجاء في المرتبة الثالثة قيمة قسط الاهلاك السنوي والصيانة للتجهيزات والأدوات اللازمة - على أساس ١٠٪ من اجمالي الثمن - حيث بلغت ٣٣٤٢ ، و ٥٢٨٣ ، و ٨٥ ، و ٩٦٦٢ ، و ١٦٠٩٦ ، و ٢٧٢ ، و ٧٤٧١ ، و ٩١٢٩ جنيه على التوالي ، تمثل ١٩٦٤ ، و ١٣٠٨ ، و ١٥٢٥ ، و ١١٠٤ ، و ١٣٢٨ ، و ١٢٩ ، و ١٣٠٧ ، و ١٤٢٠٥٪ من متوسط التكاليف الثابتة على التوالي ، وبدراسة دالات متوسط التكاليف الثابتة في كل من السعة الثانية والسعة الخامسة والسعة السادسة وجد أن زيادة انتاج اللحم الداجنى الحى بمقدار ١٪ يؤدى الى تناقص متوسط التكاليف الثابتة بالجنيه للطن بمقدار (١٣٢)٪ ، ٨٤٪ ، ١٣٢٪ ، ٨١٪ على التوالي ، ووجد انه في مزارع انتاج البيض يتناقص متوسط التكاليف الثابتة بمقدار ٧٥٪ لكل ١٪ زيادة في عدد البيض المنتج . وتبين عند دراسة الاهمية النسبية للتكاليف المتغيرة في كل الساعات والطاقات الانتاجية على أساس متوسط التكاليف الانتاجية المتغيرة للدورة الواحدة ، تبين أن قيمة متوسط التكاليف المتغيرة تزداد كلما زادت السعة الانتاجية وأنها تتناقص كلما زادت الطاقة الانتاجية في السعة الأولى بينما تتزايد بصفة عامة في الساعات الأخرى كلما زادت الطاقة الانتاجية وقد عزى ذلك الى زيادة قيمة الكتاكيت وزيادة مواد التطهير نتيجة لتوالى الدورات الانتاجية . وتبين أن النسبة المئوية للتكاليف المتغيرة تزداد كلما زادت الطاقة الانتاجية وذلك لانخفاض نسبة التكاليف الثابتة وأسباب

الزيادة في قيم التكاليف المتغيرة . ووجد أن متوسط التكاليف المتغيرة في الدورة الواحدة لكل مزارع التسمين يبلغ ١٢٥٦.٠ و ٢٧٧٦.٢ و ٣٦١٤.٠ ، و ٦٠٣٤.٠ ، و ٨٠١٤.٠ و ١٤٤٣٨ جنيهاً على التوالي بالنسبة لكل الساعات تمثل ٩٤٥٥ ، و ٩٣٠٨ ، و ٩٤٢٩ ، و ٩٥٥٤ ، و ٩٢٨٧ ، و ٩١٥٨ ٪ من التكاليف الكلية المتوسطة ، وبدراسة الأهمية النسبية لبنود التكاليف المتغيرة في الساعات الستة لمزارع تسمين الدواجن ، وكذلك في مزارع إنتاج الأمهات البياضة ، ومزارع انتاج البيض تبين أن قيمة الأعلاف والمواد المضافة وتكاليف نقلها تكون أعلى بند وأكبر نسبة في التكاليف المتغيرة في كل مزارع العينة حيث بلغت قيمتها المتوسطة للدورة الواحدة ٦٩٨٦ ، و ١٥٥٢٣٤ ، ٢١٣٦٥٥ ، و ٣٣٦١٢٧ ، و ٤٧٩٥ ، و ٧٩٧٨٨ ، و ٢٦٥٨٤٤ ، و ٧٣٦٣٩٩ جنيهاً على التوالي تمثل ٥٦٧٣ ، و ٥٥٩١ ، و ٥٩٣١ ، و ٥٥٧١ ، و ٥٩٨٣ ، و ٦٤١٥ ، و ٦٢٥٤ ، و ٦٤٠٨ ٪ من متوسط التكاليف المتغيرة على التوالي . وتأتي قيمة كتاكيت التسمين ونفقاتها ، وكذلك قيمة الأمهات البياضة في مزارع انتاج البيض في البند الثاني بقيم متوسطة تبلغ ٣١٣٢ ، و ٦٦٤٣ ، و ٩٢٢٧ ، و ١٧٤٦٩ ، و ٢٠٨٦ ، و ٣٢٦٦ ، و ٦٣٦٦ ، و ٢٢٠١٤ جنيهاً على التوالي تمثل ٢٥٤٣ ، و ٢٣٩٣ ، و ٢٥٦١ ، و ٢٨٩٥ ، و ٢٦٠٣ ، و ٢٦٢٦ ، و ١٦٠٥ ، و ١٨٩٩ ٪ من متوسط التكاليف المتغيرة على التوالي . ووجد أن قيمة الأدوية البيطرية ومواد التطعيم والتطهير وأجور الأطباء البيطريين ، أي مجمل الخدمات البيطرية ، تمثل البند الثالث في كل ساعات التسمين ويشمل ذلك مزارع انتاج الأمهات حيث بلغت قيمها المتوسطة ٩٨ ، و ١٩٧ ، و ٢٧٧٧٧ ، و ٤٨٤٦٤١ ، و ٦٣٣ ، و ٦٨٥٦٧ ، و ٣٣١٠٧ جنيهاً على التوالي تمثل ٧٩٤ ، و ٧٠٩ ، و ٢٧٧١ ، و ٨٠٣ ، و ٧٩ ، و ٥٥١ ، و ٨ ٪ من متوسط التكاليف المتغيرة على التوالي . بينما تأتي قيمة الخدمات البيطرية في البند الرابع في مزارع انتاج البيض بمتوسط قدره ٥٨٣٢٢ جنيهاً ونسبة قدرها ٥١٢٩ ٪ من متوسط التكاليف المتغيرة وتبين أن أجور العمالة تمثل البند الرابع في كل ساعات التسمين ومزارع انتاج الأمهات ، ماعدا السعة الثانية التي تراجمت بها إلى البند السادس ، ومزارع انتاج البيض التي مثلت فيها أجور العمال البند الثالث وبلغت قيمها المتوسطة ٦٢٥ ، و ٦٣ ، و ١١٠٧٦ ، و ١٧٨٢٩ ، و ٢١٥ ، و ١٧٦٠٩ ، و ٢٨٩٥ ، و ٦٧٠ جنيهاً بتوالي الساعات تمثل ٥٠٧ ، و ٢٢٨ ، و ٣٠٧ ، و ٢٩٥ ، و ٢٦٨ ، و ١٤٢ ، و ٧٣٥ ، و ٦٩٣ ٪ من متوسط التكاليف المتغيرة على التوالي . وتبادلت تكاليف كل من تبين الفرشة الأرضية والإنارة والتدفئة ، والمصروفات الأخرى البنود الخامس ، والسادس ، والسابع في الأهمية النسبية لبنود التكاليف المتغيرة . حيث بلغت القيمة المتوسطة

لتبن الفرشة الأرضية في الساعات والأنماط الانتاجية ٣٠.٨٩ ، و ٦٦.٨ ، و ٧٨.٢٢ ، و ١٥٠.٣٤ ، و ١٣٥ ، و ١٥٧.٢٠ ، و ١٤٦.٤٣ ، و ٣٧٩.٥٢ جنيه على التوالي تمثل ٢٥١ ، و ٢٤١ ، و ٢١٧ ، و ٢٤٩ ، و ١٦٨ ، و ١٢٦ ، و ٣٤٨ ، و ٣٦٥٪ من التكاليف المتغيرة على التوالي . وبلغت القيمة المتوسطة لتكاليف الانارة والتدفئة ١٨٦٤ ، و ٥٠.٣٠ ، و ٥٩.٧٦ ، و ٨٦.٨٢ ، و ١١٥ ، و ١١٦.٨٦ ، و ٨٣.٥ ، و ٦٤.٧١ جنيه على التوالي تمثل ١٥١ ، و ١٨١ ، و ١٦٦ ، و ١٤٤ ، و ١٤٣ ، و ٠.٩٤ ، و ١٨٣ ، و ٠.٦٧٪ من متوسط التكاليف المتغيرة . وبلغت القيمة المتوسطة للمصروفات الأخرى ٩٦٩ ، و ١٨٢.٥ ، و ١٦٧.١ ، و ٢٥.٨٨ ، و ٣٥ ، و ٥٧.٢٢ ، و ٣٤٤.٣ ، و ٨٥.٣٣ جنيه على التوالي تمثل ٧٩ ، و ٧ ، و ٤٦ ، و ٠.٤٣ ، و ٠.٤٤ ، و ٠.٤٦ ، و ٠.٧٥ ، و ٨٢٪ من التكاليف المتغيرة على التوالي .

وبدراسة دوال التكاليف الانتاجية الكلية لمزارع الدواجن في محافظة القليوبية بالنسبة لكل من الساعات والطاقت الانتاجية لتحديد الطاقة الانتاجية المثلى والحجم الانتاجى الأمثل تبين أن الطاقة الانتاجية تبلغ فى الساعات الستة لمزارع التسمين ٣٩٣ ، و ٦٩١ ، و ١٠١١ ، و ٤٩.٨٧ ، و ٢٠.٤٦ ، و ٤٣.٥٤ ألف كتكوت عند بداية التسمين بمتوسطات تكاليف للآلاف كتكوت تبلغ ٨٣.٧٦ ، و ٨٢.٦ ، و ٧٨١.٣ ، و ٨٠١.٠٩ ، و ٦٥.٩٨ ، و ٧٣.٤٧ جنيهها على التوالي . بينما يبلغ الحجم الانتاجى الأمثل ٤٧٦ ، و ١٠٧ ، و ١٢٣ ، و ٤٨.١٠ ، و ٤٩.٢٧ ، و ٤٥.٠٤ طنا من لحم الدواجن الحى . وأن التكاليف تكون متناقصة بالنسبة لزيادة الطاقة الانتاجية فى السعتين الأولى والثانية وتكون متزايدة فى الساعات الأربعة التالية ، بينما هى متناقصة بالنسبة لزيادة حجم الانتاج فى الساعات الثلاث الأولى ، ومتزايدة فى الساعات الثلاث الأخيرة وتبين أن مزارع التسمين فى الثلاث ساعات الأولى يجب أن تعمل دورتين انتاجيتين على الأقل حتى تصل الى الطاقة الانتاجية الاقتصادية أما الساعات الأكبر من ذلك فيجب ألا تقل طاقتها الانتاجية عن ثلاث دورات انتاجية . وأن السعة الخامسة هى التى تحقق أدنى حد لمتوسط التكاليف الانتاجية بالنسبة للآلاف كتكوت بينما نجد أن السعة السادسة هى التى تحقق أدنى حد لمتوسط التكاليف الكلية بالنسبة لحجم الانتاج من لحم الدواجن الحى بالطن مما يدل على وجود وفورات للساعات الكبرى . وفى مزارع انتاج الأمهات البيضاء نجد أن الطاقة الانتاجية الاقتصادية تتحقق بعدد ١٥٣ ألف كتكوت فى بداية الدورة بمتوسط تكاليف قدره خمسة آلاف جنيه إلا أن حجم الانتاج الاقتصادى من اللحم يقدر بنحو ٣.١٦ طنا من لحم الدواجن وأن هذا الحجم يصعب تحقيقه عمليا وهذا يفسر

أحد أسباب ارتفاع أسعار بيع هذه الأصناف ( دقي ٤ أساسا ) وأن الهدف الأساسي من إنتاج هذه الأصناف هو انتاج البيض وان انتاج اللحم يعتبر هدفا ثانويا . وبدراسة دوال التكاليف في مزارع التسمين في المسمى الطويل تبين أن الطاقة الانتاجية المثلى تبلغ ٣٤٦٣ الف كتكوت في السنة بمتوسط تكاليف يقرب من ٧٥٠ جنيه للالف كتكوت وأن ١٥ مزرعة فقط من مزارع العينة هي التي وصلت بطاقتها الانتاجية الى هذا الحد أو تجاوزته بنسبة قدرها ١٢٪ من مزارع العينة وذلك راجع الى أن الساعات الصغرى (أقل من سبعة آلاف كتكوت في الدورة ) لا يمكنها أن تصل الى هذه الطاقة الانتاجية عمليا ، وأن الساعات الأكبر لم تعمل بكامل طاقتها الانتاجية . وأن حجم الانتاج الأمثل يبلغ ٥٤ طنا بمتوسط تكاليف نحو ٥٥٠ جنيه للطن .

وتناول الباب الخامس دراسة تحليلية لدوال الربحية في مختلف أحجام مزارع الدواجن ، حيث بلغ متوسط ربح المزرعة في السنة الأولى ١٤٦١ جنيه في السنة الانتاجية موضع الدراسة ، وأن مزارع هذه السنة تنتج في المرحلة المتزايدة بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة ، وأن الربح الحدى يبلغ ٦٨٠ جنيها للطن وأن العوامل التي تؤثر في اختلاف صافي الربح من مزرعة الى أخرى في هذه السنة هي كمية اللحوم المنتجة والمنفق على العلائق والانفاق على الخدمات البيطرية ، والانفاق على العمالة ، وعدد الدورات الانتاجية بالترتيب التنازلى . وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة المتزايدة بين صافي الربح والعوامل السابقة في مجموعها . وبلغ متوسط ربح المزرعة السنوى فى السنة الثانية ٢٥١٦ جنيها وأن مزارع هذه السنة تنتج في المرحلة الاقتصادية بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة ، وأن الربح الحدى يبلغ ٦٨٤ جنيها وأن العوامل التي تؤثر في اختلاف صافي الربح من مزرعة الى أخرى هي كمية اللحوم المنتجة ، والمنفق على العلائق ، والانفاق على الانارة والتدفئة والانفاق على الخدمات البيطرية ، وعدد الدورات الانتاجية بالترتيب التنازلى من حيث الأهمية ، وأن هذه المزارع تسود فيها علاقة الربح المتناقص بين صافي الربح والعوامل السابقة في مجموعها . وبلغ متوسط ربح المزرعة السنوى فى السنة الثالثة ٣٢٢٩ جنيها ، وأن مزارع هذه السنة تنتج فى المرحلة الأولى بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة وأن الربح الحدى يبلغ ٤٣٨ جنيها للطن ، وأن العوامل التي تؤثر في اختلاف صافي الربح من مزرعة الى أخرى هي كمية اللحوم المنتجة ، والانفاق على الخدمات البيطرية ، والانفاق على الأعلاف وعدد الدورات الانتاجية ، والانفاق على الانارة والتدفئة بالترتيب من حيث الأهمية وأن هذه المزارع تسود فيها علاقة الربح المتزايد بين صافي الربح والعوامل السابقة في مجموعها . ووجد أن متوسط ربح المزرعة

السنوى فى السعة الرابعة يبلغ ٦٩٨٢ر٥ جنيهها وأن مزارع هذه السعة تنتج فى المرحلة الاقتصادية بالنسبة لكمية اللحوم وأن قيمة الربح الحدى نبلس ٦٢٠ جنيهها ، وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى هى كمية اللحوم المنتجة ، والاتفاق على الانارة والتدفئة ، والاتفاق على العلائق ، والاتفاق على الخدمات البيطرية ، والاتفاق على العمالة المتغيرة ، وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة الثابتة بين صافى الربح والعوامل السابقة فى مجموعها . ووجد فى السعة الخامسة أن متوسط ربح المزرعة السنوى يبلغ ٩١٩٠ جنيهها وأنها تنتج فى المرحلة الأولى بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة وأن الربح الحدى يبلغ ٦٦٩ جنيهها وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى مرتبة حسب أهميتها - هى كمية اللحوم المنتجة ، والاتفاق على العلائق ، والاتفاق على الخدمات البيطرية ، والاتفاق على الانارة والتدفئة ، والاتفاق على العمالة المتغيرة ، وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة المتزايدة بين صافى الربح والعناصر السابقة فى مجموعها . وبلغ متوسط ربح المزرعة السنوى فى السعة السادسة ١٥٦٠٦ جنيهها وتبين أنها تنتج فى المرحلة المنطقية اقتصاديا بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة ، وأن زيادة انتاج اللحوم بمقدار ١٪ يؤدى الى زيادة صافى الربح بمقدار ٠ر٥٦٪ . وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى - حسب أهميتها - هى كمية اللحوم المنتجة ، وإجمالى الاتفاق على الانارة والتدفئة ، والاتفاق على العمالة المتغيرة . وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة المتزايدة بين صافى الربح والعناصر السابقة فى مجموعها . وبلغ متوسط ربح المزرعة فى مزارع التسمين لانتاج أمهات بياضة ١٢٩٥ جنيهها فى الدورة الانتاجية ، وتبين أن هذه المزارع تنتج فى مرحلة متزايدة بالنسبة لكمية اللحوم وأن زيادة انتاج اللحوم بمقدار ١٪ يؤدى الى زيادة صافى الربح بمقدار ١ر٢٦٪ ، وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى حسب أهميتها هى كمية اللحوم المنتجة ، والاتفاق على الخدمات البيطرية ، والاتفاق على العمالة ، والاتفاق على العلائق الانتاجية وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة المتزايدة بين صافى الربح والعوامل السابقة فى مجموعها . وتبين أن متوسط ربح المزرعة فى مزارع انتاج البيض يبلغ ٦٠٠٠ جنيه مصرى فى الدورة الانتاجية ، ووجد أن هذه المزارع تنتج فى المرحلة الانتاجية الأولى بالنسبة لعدد البيض المنتج وأن قيمة الربح الحدى تبلغ ( ٢٥٨٧١ ) جنيهها للآلاف بيضة ) - وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى حسب أهميتها هى الاتفاق على العلائق ، وعدد البيض المنتج ، وعدد الدجاجات البياضة ، والاتفاق على الخدمات البيطرية ، والاتفاق على الانارة

والتدفئة • وفي هذه المزارع تسود العلاقة المتزايدة بين صافي الربح والعوامل السابقة •

وتبين عند دراسة الأرباحية الصافية للجنيه المستثمر في مزارع الدواجن في السنة أن المزارع ذات السبعة خمسة آلاف كتكوت في الدورة هي أقلل المزارع في صافي ربح الجنيه بينما يبلغ ربح الجنيه أقصاه في المزارع ذات السبعة السادسة حيث يصل إلى ٤٢٦ر. جنيه في الدورة الانتاجية الواحدة •

## « التنشئة الاجتماعية في القرية المصرية » (١)

دراسة أنثروبولوجية في إحدى قرى الصعيد

الأستاذة/ هدى الشناوى (٢)

تعد التنشئة الاجتماعية إحدى العمليات الجوهرية في حياتنا اليومية ، وهي تعنى ديناميات التفاعل الاجتماعى ، التى يتعلم الأفراد من خلالها الأفعال والاتجاهات المرغوبة اجتماعيا . وهي لهذا تعد أحد مجالات الدراسة السوسولوجية التى تغرينا بدراستها اغراء خاصا . وتعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم الموضوعات التى جذبت العديد من الباحثين والدارسين ، بل لا يكاد يوجد كتاب أو مقال أو رأى يتناول موضوعات عن الطفولة أو الشباب الآن الا ويؤكد على أهمية هذه العملية ودورها فى التأثير على الطبيعة البشرية . وان كان تاريخ الحضارة الانسانية يشهد بأنه لم تبدأ دراسة الانسان الا فى مرحلة متأخرة نسبيا ، الا أننا نستطيع أن نقرر أن الدراسات العلمية اليوم لم تبدأ من فراغ ، ولكن كانت هناك وفى مرحلة سابقة فترة من التأملات والفلسفات الانسانية ، وأنواع أخرى من التفكير فى أهمية خبرات الطفولة وأثرها فى تكوين سلوك الانسان .

وتأتى أهمية عملية التنشئة الاجتماعية من أن مستقبل الأمم ، وإلى حد كبير ، يتحدد بالظروف التربوية التى يتعرض لها أفرادها وأبنائها من الجيل الجديد ، ولقد اتسم القرن التاسع عشر والقرن العشرون بوعى الدول المتقدمة بهذه الحقيقة وبضرورة دراسة وفهم العوامل التى تؤثر فى اعداد الأجيال الناشئة وتوجيه شخصياتهم بما يحقق أهداف المجتمع . ويتفق رجال التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس على الأهمية الكبرى للإسرة فى اكساب

---

\* رسالة ماجستير قدمت الى قسم الاجتماع بكلية البساتن الاسلامية جامعة الأزهر فى

أكتوبر ١٩٨١ .

\* باحث بوحدة بحوث الأحداث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الجلد ١٨

المجلد الثالث - سبتمبر ١٩٨١

المجلة الاجتماعية القومية

الطفل الخصائص والصفات الاجتماعية الأساسية والدعائم الأولى للشخصية، ويتفق الباحثون والدارسون على ضرورة دراسة الثقافة الأسرية والعلاقات العائلية والاتجاهات التربوية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الأطفال وفي شخصياتهم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية .

ولقد أصبح ميدان تنشئة الطفل ونمو شخصيته اليوم من أهم الميادين التي تعنى بها الدراسات العلمية ، ولقد أثبتت معظم الدراسات أن هناك علاقة سببية بين الأساليب التي يتبعها الوالدان في تنشئة أطفالهم وبين سلوك أبنائهم وبناتهم ، كذلك أثبتت هذه الدراسات أن بعض سمات الشخصية عند الكبير ما هي إلا امتداد لتأثير الخبرات الطفلية المبكرة التي مر بها ، ويصدق هذا على وجه الخصوص على صفات كالحب والاعتماد على الغير والتنافس وغيرها . وحيث أن الطفل يعيش خبراته الطفلية وبعدها خبراته الشبابية مع والديه ، لذلك كان من المنطقي أن تهتم بدراسة سلوك الآباء واتجاهاتهم وأساليبهم في التنشئة الاجتماعية ، وإذا كانت الشخصية نتاجا للخبرات الطفلية ، فإنه يبدو وباحتمال قوي أن تكون أشكال السلوك المميزة لمجتمع بأكمله نتيجة لنفس السبب . ولقد أثبتت الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية الحديثة أن الأنواع المتداولة من القصص الشعبي في ثقافة معينة تتصل اتصالا وثيقا ببعض النواحي في تربية الطفل في تلك الثقافة .

وتتضح أهمية دراستي هذه من كونها دراسة تحوى قضايا أربعا ، فهي : دراسة قوامها العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية والقيم الاجتماعية والقربانية ومشكلات المراهقة والتراث الثقافي الشعبي التقليدي من ناحية ، وبين أثر كل ذلك على نمو شخصية الأبناء وتشكيل طرق سلوكهم من ناحية أخيرة .

وسوف أشير في الجزء التالي بعد هذا التمهيد إلى ما يأتي :

- أولا - أهداف الدراسة وفروضها الرئيسية .
- ثانيا - مناهج الدراسة وأدواتها .
- ثالثا - محكات الدراسة مع الإشارة لبعض نتائج الدراسة .

**أولاً - أهداف الدراسة وفروضها الرئيسية :**

هدفت هذه الدراسة إلى ما يأتي :



١ - اجراء دراسة أنثروبولوجية ، ربما تسهم فى تطوير هذا الفرع نظريا ومنهجيا .

٢ - اجراء دراسة متعمقة لمجموعة من الأسر للتعرف على أهم القيم الاجتماعية والقربانية التى ترتبط بعملية التنشئة الاجتماعية ، على أن تكون هذه الدراسة دينامية وبنائية وتاريخية .

٣ - محاولة الوقوف على الوضع الطبقي لمجتمع الدراسة (★) من خلال تحديد المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأفراد العينة ، وبالتالى محاولة التعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية للطبقتين المميزتين فى مجتمع الدراسة وهما الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا .

٤ - محاولة استطلاع أهم ملامح المكانات الاجتماعية داخل مجتمع الدراسة ، حيث لا تعتبر كل المكانات المكونة للبناء فى منزلة واحدة من ناحية تقدير المجتمع للأفراد الذين يشغلون تلك المكانات ، وذلك لأن المجتمع يقوم بعضها فى منزلة اجتماعية أعلى من البعض الآخر ، وهذا ينطبق على الذكر والأنثى فى الريف ، لذا هدفت الدراسة للتعرف على الاختلاف فى أسلوب تنشئة الوالد لكل من الفتى والفتاة فى العديد من المواقف الاجتماعية، والتمايز فى الحقوق والواجبات والمكانة الاجتماعية لكل منهما .

٥ - محاولة اختبار امكانية الدراسة الأنثروبولوجية بأسلوب مكثف للحالات المدروسة فى التعرف على الفولكلور الخاص بالفلاح ودراسة ثقافته الشعبية بجوانبها المادية ، الرمزية السائدة فى المجتمع القروى الزراعى التقليدى .

فروض الدراسة الرئيسية :

فرض الأول :

إذا ما كان لكل جماعة انسانية سمات ثقافية علمة تشترك بها مع الثقافة العامة للمجتمع المصرى ككل ، وبجانب تلك السمات لها سماتها الثقافية المميزة والخاصة بطريقة حياة أفرادها نتيجة وجودها فى مجتمع صغير ، منعزل ، أمى ، متجانس يربط بين أعضائه احساس قوى بالتضامن ، والسلوك

فيه تقليدى وتلقائى وشخصى ، وفى هذا المجتمع ( القروى ) يطغى كل ما هو مقدس على ما هو علمانى ، والاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق ، مما يترتب عليه الاختلاف فى أساليب التنشئة الاجتماعية من قبل تلك الجماعة لأبنائها وبناتها عن جماعات أخرى تقطن مجتمعا يتسم بكنافسة عدد السكان وعظم التباين وضعف روابط القرابة والجيرة وتضاؤلها ، وثانوية العلاقات وسطحيته وانتقاليته وانقساميتها .

### الفرض الثانى :

إذا ملاحظنا الريف المصرى نجد أن هناك فواصل ثقافية - اجتماعية محددة قد وضعت للتمييز بين الذكور والاناث ، وأن هذا بدوره ينعكس على أساليب التنشئة الاجتماعية الوالدية وقيمهم فى تنشئة الطفل على أساس اختلاف الجنس الذى ينتمى إليه ذكرا كان أو أنثى .

### الفرض الثالث :

إذا ما كانت الأسرة تعمل فى تنشئة الطفل وتكوين شخصيته فى اتجاهين متداخلين أحدهما هو تطبيعه بالطباع التى تتمشى مع ثقافة المجتمع بصفة عامة وثانيهما توجيه نموه داخل هذا الإطار بأساليب تنشئة اجتماعية تتفق مع ثقافة الأسرة ذاتها ، وهى فى ذلك تتأثر باتجاهات الطبقة الاجتماعية التى تنتمى إليها ، لذا يختلف أسلوب التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع الواحد من طبقة الى أخرى .

### الفرض الرابع :

إذا ما كانت الثقافة نتاجا لعملية تطور هائلة ، امتدت على طول آلاف السنين ، وترسبت فى كل مجتمع بشرى متضمنة قدرا هائلا وعظيما من الحكمة فى معايرها وانماطها الشديدة التنوع ، ولا يمكن لأحد أن يهرب من تأثيرها فى أى مجتمع كائنا ما كان ، ابتداء من أكثر المجتمعات بساطة حتى أشدها تعقيدا وتطورا . وذلك التأثير مكتسب ويترك أثره على الأجيال من خلال المعرفة المتواترة بالطريق التقليدى عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية .

### ثانيا - مناهج الدراسة وأدواتها :

ترتبط المناهج التى تستخدم فى أى دراسة بالقضايا التى تهدف هذه الدراسة الى بحثها وكذلك بطبيعة المجتمع موضوع الدراسة .

تتمنى هذه الدراسة المدخل البنائي الوظيفي الذي يمثل واحداً من أهم المدخلات في الدراسات النوسوسيولوجية ، والذي يهتم بشبكة العلاقات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي الذي يتميز بصفة استمرار عبر الزمن . فببديهي أن عملية التنشئة الاجتماعية ليست عملية تعلم مستمر طوال عمر الفرد فقط ، بل يمكن النظر إليها باعتبارها نقطة الالتقاء الحقيقية بين الفرد كوجود حقيقي والبناء الاجتماعي عن طريق تحديدها لمجموعة المكانات التي يشغلها .

وكان لاختياري للمنهج البنائي الوظيفي ما يبرره في هذه الدراسة ، فعلى ضوء البنائية الوظيفية أقول أن الاتجاه الوظيفي يؤكد أن التنشئة الاجتماعية كعملية اجتماعية تعرف الأفراد بالحقوق والواجبات المزممة المتعلقة ( بمجموعة المكانات ) التي يشغلونها أو يعدمهم المجتمع لشغلها في البناء الاجتماعي . وهذه العملية تتم بطريقة عمدية مباشرة . أو غير مباشرة ، ويراعى أن تتم كاملة وسليمة بمعنى توازي الخطوط التي تؤكد عليها أجهزة التنشئة المختلفة وعدم تصارعها أو تضاربها ، وينتج عنها فرد متوافق مع البيئات الثقافية والاجتماعية والطبيعية في المجتمع الذي ولد فيه ، عارفاً لأدواره التي أعد لها ، وكذلك أدوار الآخرين الذين يتعامل معهم في المواقف الاجتماعية المتنوعة ، وتؤدي عمليات التنشئة الاجتماعية هذه الوظائف جميعها حين يمر الفرد منذ ميلاده وطوال عمره بالأجهزة المتنوعة القائمة بهذه العملية ، وعندما يتعلم الأفراد أدوارهم ، وعندما يكون كل منهم واعياً وأخذاً فسي اعتباره عند التفاعل بأدوار الآخرين فانهم يستطيعون التعاون بكفاءة مع بعضهم البعض ، ويتوقع ارتفاع درجة التفاهم المشترك بين الأفراد ، الأمر الذي يحافظ وبصورة فعالة على التماسك الكبير لتركيب البناء الاجتماعي .

والدراسات البنائية لا تقف عند حد تسجيل العادات والتقاليد وطرائق السلوك ، وإنما تتخذ منها العناصر البسيطة الأولية التي تبني عليها تحليلاتها للعلاقات الاجتماعية التي تتبلور فيما نسميه النظم الاجتماعية ، وتركيز البناء الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية بصرف النظر عن تفاصيل التغيرات الثقافية التي يتضمنها سلوك الناس .

وعلى ضوء التجليل الوظيفي اهتمت الباحثة بتحليل مكونات عملية التنشئة الاجتماعية كالتنسيق القيمي والتنسيق الثقافي والتنسيق القرائي وتنسيق الجزاءات الإيجابية والسلبية التي تؤدي وظائف ضبط سلوك الأفراد ، وتتبع العلاقات المتبادلة بين التنشئة الاجتماعية في الأسرة وبين الأنماط الأخرى

التي تكون البناء الاجتماعي ، فهناك دائما تصور لعلاقة دائرية بين التنشئة الاجتماعية كاسلوب ووسيلة تشكل شخصية الأفراد وبين النظم الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي ، بمعنى الاعتقاد بأن النظم الاجتماعية هي انعكاس لشخصية الأفراد بالمجتمع ، ومن ناحية أخرى تؤثر النظم الاجتماعية في تنميط أساليب ووسائل تربية وتنشئة الطفل ، وهذا بدوره يؤدي الى وجود بناء أساسى للشخصية في المجتمع كله مما يكون له أكبر الأثر في خلق التوازن في البناء الاجتماعي ككل . وليس غريبا أن استعين هنا بمنهج دراسة الحالة . وهو أحد المناهج الهامة في الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية ، وفي هذه الدراسة محاولة لتطبيق منهج دراسة الحالة بما يتضمنه من أدوات مختلفة على مجموعة من الأسر المبحوثة ، محاولين بقدر الامكان التعرف على موقف الآباء من أبنائهم وبناتهم ( في سن المراهقة ) في كافة المواقف التي ترتبط بالحاجات الاجتماعية والخلقية والروحية ، وكذلك دراسة الثقافة الشعبية التقليدية الخاصة بمجتمع القرية موضوع الدراسة ، والتي تميز طريقتهم في الحياة ، إذ لا توجد جماعة انسانية بدون هذه الثقافة التي يسلمها كل جيل للجيل الذي يليه عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية مما ينتج عنه استمرار البناء الثقافي التراكمي مكونا التراث .

والأدوات التي استعانت بها الباحثة في هذه الدراسة لتحقيق منهج دراسة الحالة هي :

#### ١ - الملاحظة .

#### ٢ - التناول التاريخي للمجتمع موضوع الدراسة .

٣ - المقابلة . وكانت كلها مقابلات مفتوحة دارت حول نقاط أساسية محددة ومحاولة جمع البيانات اللازمة لسد تلك النقاط .

حاولت الباحثة في هذه الدراسة عن طريق هذه الأدوات المتاحة دراسة الأسرة باعتبارها نظاما اجتماعيا صغيرا يمكن دراسته دراسة شاملة وخاصة إذا ما أخضعناها للملاحظة التفصيلية الدقيقة .

وقبل عرض الكيفية التي تم بها اختيار الأسر يجب أن نؤكد على أن هذه الأسر المبحوثة درست باعتبارها أمثلة على عينة من الأسر في هذا المجتمع الزراعي التقليدي وليست عينة عشوائية أو ممثلة .

أما عن أسس اختيار الأسر فقد كانت كما يلي :

## ١ - الموقع الجغرافي للقرية مجال الدراسة :

حيث وقع الاختيار على قرية تمثل إحدى قرى الوجه القبلى للتعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة لعينة من الأسر القروية المصرية ومدى الاختلاف والتشابه فى هذه الأساليب والوسائل للأبناء والبنات فى سن المراهقة .

## ٢ - المستوى الاقتصادى الاجتماعى :

كانت هناك عدة متغيرات حددت على أساسها المستوى الاقتصادى الاجتماعى للأسر المبحوثة وهى :

- ١ - الدخل - مصادر
- ٢ - الملكية
- ٣ - استخدام الأدوات الكهربائية
- ٤ - التعليم
- ٥ - المهنة
- ٦ - السكن ومواصفاته
- ٧ - مستوى الوعي الصحى

٣ - كان من الأساس الهامة لاختيار أسر الدراسة أيضا ، أن يكون لدى كل الأسر المبحوثة فنى وفتاة فى مرحلة المراهقة ولقد حددت فى الفترة من سن ( ١٣ ) وحتى ( ١٩ ) سنة .

ولقد روعى فى اختيار الأسر المبحوثة أن تكون ممثلة لمجتمع القرية بطبقاته المميزة وهما المتوسطة والدنيا ، ولذا تم تصميم استمارة بيانات أولية طبقت على ثلاثين أسرة فى القرية محل الدراسة ، اختير من بينهم تسع أسر خضعت للدراسة المكثفة ( دراسة الحالة ) واستمارة البيانات الأولية هذه ساعدت كثيرا فى اختيار الأسر المبحوثة .

## ثالثا - محكات الدراسة مع الاشارة لبعض نتائج الدراسة :

وفى النهاية يمكن للباحثة أن تؤكد أن هذه الدراسة اعتمدت فى دراستها للمجتمع الريفي على عدة محكات أساسية :

١ - اعتماد هذا البحث عند دراسته للمجتمع الريفي ( مجتمع الدراسة ) على دراسة طبيعة الحياة فى هذا المجتمع ، وطبيعة الأفراد الذين يكونون

هذا المجتمع ، بحيث كان الاهتمام منصبا على دراسة البيئة الاجتماعية والظروف والعوامل التي تؤثر في حياة الناس وفي طرائق سلوكهم .

٢ - مدى اسهام هذه الدراسة في تقديم فهم موضوعي للحياة في القرية وحياة الفلاحين عموما .

٣ - تبني هذه الدراسة للاتجاه الأنثروبولوجي في دراسة لمجتمعات القروية ومدى امكانية الافادة من نتائج الدراسات الريفية الأنثروبولوجية التي أجريت في مجتمعات أخرى ودراساتها من منظور مقارن .

٤ - حاولت الباحثة في هذه الدراسة أن تحدد خصائص مجتمع الدراسة الريفي من خلال نظرية تفسيرية كنظرية ( روبرت ردفيلد ) التي تفسر المجتمع الريفي في ضوء مجموعة من السمات كالعزلة والتجانس بوصفها متغيرات مستقلة تصحبها متغيرات تابعة .

٥ - حاولت الباحثة عند بدء دراستها أن تكون على وعي بأن هناك دراسات ريفية أجريت من قبل ، وبحث عن امكانية الافادة من هذه الدراسات كمصادر أولية لدراساتها هذه .

#### إشارة لبعض نتائج الدراسة :

وباستعراض الحالات المبحوثة ومناقشة القيم موضوع الدراسة سأشير لبعض نتائج الدراسة :

١ - كان المعنى هنا وبشكل خاص عند دراستنا للقيم في مجال الوظائف والاختصاصات في الأسرة - تمايز الأدوار فيمن يقوم بمجموعة الوظائف والاختصاصات المختلفة في الأسرة وليس النظر الى مجموعة القيم في هذا المجال كمصدر يستمد منه صاحبه السلطة .

ولقد اتضح من خلال الدراسة أنه ليس بالضرورة أن من يقوم بالاتفاق يكون مصدر السلطة في الأسرة . وباستعراض حالات الدراسة ، نجد الأب في الحالات الأربع الأولى ينظر الى البيت والأولاد على أنهم جزء منه ، وأنه الوحيد المكلف بالاتفاق عليهم والعمل على توفير المال اللازم لاحتياجات الأسرة من جميع النواحي ولكن في الحالة الخامسة من الدراسة نجد مظهرا آخر للتعاون في مسألة الاتفاق بين الزوجين ، فتجد الزوجة ليست أداة تنفيذية للاتفاق مكلفة من قبل الأب بهذا ، بل نجد الزوجة تشارك في دخل الأسرة

فعلا عن طريق ربحها من عملها في التجارة وبذا تساهم مساهمة أخرى غير تلك التي تقدمها الزوجة التي لا تعمل .

وعن مسألة مشاركة الزوج أو الأبناء الذكور في أعمال المنزل ، نجد الأب في الحالة الأولى يمثل قمة التشدد في هذا الموضوع فهو يرفض حتى مناقشة هذه الفكرة ، فالزوج هنا تربي في عائلة الرجل ، الزوج أو الابن أو الأب ) فيها هو صاحب الحق في العمل خارج المنزل فقط ، ولكن أعمال المنزل يعتبرها أمعلا أقل أهمية يوكل أمرها للسيدات ، ومن ناحية أخرى نجد الزوج في الحالة السادسة يقدم لنا نموذجا معكوسا للزوج في الحالة الأولى ، فهو يرحب بمساعدة زوجته في أعمال المنزل ومشاركتها وخاصة في أيام مرضها وعقب أيام الولادة .

وبخلاف هاتين الحالتين اللتين تمثلان طرفي متصل القيمة ، نجد الأب في مجموع الحالات يعتبر نفسه رئيس العائلة ، ويساعده في هذا أنه يخص نفسه فقط بالرياسة والتوجيه والإشراف على العائلة مع ترك الأعمال المنزلية - وهي في نظره أقل أهمية - إلى الزوجة .

وعن مسألة تربية وتاديب الأولاد والبنات ، حرصت الباحثة عند طرحها هذه النقطة للدراسة على المبحوثين أن توضح لهم الفرق بين الرعاية اللازمة للطفل من تغذية ونظافة وأساليب فطام وبين التربية والتاديب بقصد تشكيل شخصية الطفل وتعويدته وتلقينه طرائق وأساليب السلوك الاجتماعي اللازمة لتعامله مع المجتمع الخارجي ، وبهذا التحديد الواضح لمسألة التربية والتهديب والرعاية في الصغر ، قرر المبحوثون في كل الحالات فيما عدا الحالة السابعة مسئولية الأب الكاملة والمنفردة عن مسألة التربية والتوجيه للولد والبنات منذ سن السادسة أو السابعة ، ووصل التمسك بهذه الوظيفة حدا كبيرا حينما نجد الأب في الحالة الأولى يقرر أن فساد الأولاد يأتي عندما تتولى تربيتهم سيدة ، وكل المبحوثين اتفقا على الأم بهام الرعاية المنزلية في الصغر من تغذية وملبس ونظافة وأساليب الرعاية الصحية . والوحيد ضمن الحالات المبحوثة الذي خرج عن هذه النتيجة ، هو الأب في الحالة السابعة ، حيث قرر أنه يوكل مسألة تربية وتاديب الأولاد والبنات للزوجة هذا فضلا عن دورها المبكر فيما يختص بالرضاعة والنظافة .

ومن هذا نرى أن فكرة التعاون بين الزوجين في تنشئة الطفل ورعايته لم تحظ بتأييد يذكر ، واعتبر المبحوثون رعاية الصغير في الصغر من أهم

اختصاصات الزوجة وأن مجرد اهتمام الرجل بهذه المسائل قد يقلل من رجولته تلك الرجولة التي يراها في مجال آخر أعمق إثرا وأبعد غورا ، ألا وهو مجال التهذيب والتأديب والأوامر التواهي التي ينتج عنها تشكيل شخصية الطفل وطبعها بقيم معينة يريدها الأب لأنها نفس القيم التي ورثها عن الآباء والأجداد وأصبحت تشكل شخصيته .

وعن مسألة اختيار قرين الابنة ، اشترك الجميع في حقهم في اختيار شريك حياة الابنة مع الاحتفاظ بحق الابنة في حرية الرفض أو القبول . فمثلا الأب في الحالة الأولى عندما تقدم لابنته شابان أحدهما ابن عمها والآخر ابن خالتها ، نجاه ينزل على رغبة الابنة ويزوجها من ابن خالتها كما أرادت مضحيا بزواجها من ابن أخيه الذي كان في نظره يفضل الشاب الآخر في المركز والمكانة الاجتماعية ودرجة الثراء والقرابة فهو قريب لها من ناحية الأب أى من العصب ، إلا أنه عندما وجد أن الشاب الآخر أيضا يواكب أحلامه وشروطه كزوج لابنته نجاه ينزل على رغبة الابنة ويؤيد تمسكها بمن اختارت ضاربا بهذا مثلا حقيقيا على إعطاء الفتاة حق الرفض أو القبول لمن يتقدم

وعن مسألة اختيار قرينة الفتى ، اتفق المحوثن في جميع الحالات المدروسة على ضرورة أن تكون من اختيارهم وأن تكون بها كل الصفات التي يمتناها الأب لزوجته الابن التي ستلد أبناء يحملون نفس الاسم وينتمون لنفس العائلة في المركز والمكانة الاجتماعية . هذا مع إعطائهم الحق للفتى في الرفض أو القبول لفتاة يختارها والده ، وفي نفس الوقت أعطى الأب لنفسه الحق المقابل أيضا في الموافقة على عروس اختارها الفتى بعيدا عن سلطان الأسرة في ظروف بعيدة عنهم كظروف الدراسة أو العمل .

ولقد وجدت الباحثة أن الآباء دائما يجدون الفتاة المناسبة للاقتراح بأولادهم الذكور وهم يطمنون في هذا كل الاطمئنان وذلك للسهولة الكبيرة التي يتمتع بها المجتمع الزراعى التقليدى الصغير في معرفة تاريخ البنت التي يريد الأب أو الشاب الزواج بها وعائلتها وأخلاقها ، وذلك لسهولة العلاقات وبساطتها .

باستعراض حالات الدراسة في محاولة للتعرف على القيمة الخاصة بالمفاضلة بين الذكر والأنثى ، نجد الأب في الحالة الأولى تسيطر عليه وبشكل كبير الرغبة الملحة في استمرار اسم العائلة الذي يحمله هو ، لذا نجده اهتمامه غير العادى والمتوارث بخلفة الذكور ، والولد في نظره حتى بعد



زواجه يظل متصلا بأسرته بحيث تعتبر أسرته الزوجية امتدادا حقيقيا في الاسم والمكانة والمركز لأسرته الأبوية الأولى ، وتتصل بمتصل العصب مع أجيال لا نهائية ماضية . وباستعراض باقي الحالات نجد الآباء يفضلون انجاب الذكور لأن الأب يرى في الذكر عملية استمرار وبقاء ، والبعض ينظر للذكر على أنه السند والملاذ ، وإن كان جميع المبحوثين لم ينكروا تعاطفهم الشديد مع الفتيات ، فالبعض ينظر إليهم كمصدر من مصادر الحب والحنان للوالدين ، والبعض يتعاطف معهم لأنه يرى فيهن المركز الضعيف والشئ الذي تجب حمايته والحفاظة عليه .

وعن المفاضلة بين الذكور والإناث لا من حيث النوع ، بل من حيث السن ، نجد الأب في الحالة الثانية مثلا يفضل ابنته ( البكرية ) كثيرا وهذا ليس مرده لكونها أكبر أخوتها وأخواتها في الترتيب فقط بل لتفوقها الدراسي الدائم ولرعاية عقلها وحسن تصرفاتها ، ونجده في نفس الوقت لا يفاضل بين الذكور على أساس السن بل المعيار عنده هو التفوق الدراسي والتدين وحسن الطباع واتساع الأفق ، وكل هذا توفر في ابنته قبل الأخير الطالب بطلب أسويط مما جعله أثرا لدى والديه ومثار حبهما عن باقي أخوته الذكور .

وفي معظم حالات الدراسة وجدت الباحثة أن مسألة المفاضلة على أساس السن ليست مسألة تفضيل بدون مبرر ولكن لابد أن يكون هناك سبب معقول لهذا التفضيل .

٣ - وباستعراض حالات الدراسة من خلال القيمة الخاصة بالسلطة في الأسرة ، وعن مسألة الطلاق أجمع المبحوثون في معظم حالات الدراسة أن الطلاق يجب ألا يقع إلا في حالات الضرورة القصوى ، ومع اعتبارهم أن الطلاق حق الرجل الكامل إلا أنه يجب أن يقيد بشروط لوقوعه كاستحالة الحياة بين الزوجين مع الاهتمام بضرورة علم الزوجة التام والمسبق به أو عند وقوعه . ورفض الجميع فكرة أن تكون العصمة بيد ( الست ) لأن هذا في رأيهم ضد ما تعارف عليه الناس .

وعن مسألة التعدد ، تبين للباحثة أن تعدد الزوجات موجود في مجتمع الدراسة وإن قلت حدته عن الماضي . لأن الزواج أصبح من الأمور المكلفة ماديا والتي تجعل الرجل يفكر أكثر من مرة عند محاولته الزواج بأكثر من واحدة ، وعموما فإن حالات التعدد التي تعرفت عليها الباحثة قليلة وفردية .

وللمبحوث في الحالة السابعة رأى في مسألة التعداد ، اعتبرته الباحثة رأيا طريفا بالنسبة لندرته بين الحالات المبحوثة ، وان كان الواقع وبالذات في المجتمع الزراعي وفي المستويات الدنيا يقول أنه الرأى السائد المنتشر عند نسبة كبيرة من الفلاحين ، فالمبحوث في الحالة السابعة يرى أنه لو كانت ظروف الرجل المادية ميسرة وعنده المقدرة المالية الكبيرة التي تمكنه من الصرف على أكثر من زوجة فلما منع عنده من استعمال هذا الحق ، لكن الرجل الفقير في نظره لا يستطيع أن يستعمل هذا الحق أو يفكر فيه لضعف امكانياته المادية .

وعن القيمة الخاصة باستخدام الأب لسلطته في تحديده مستقبل الأولاد والبنات والضغط عليهم مستخدما سلطاته كأب للوصول الى أعلى مستوى تعليمي تتفق مع ما أثبتته الدراسات المختلفة من أن الوالدين من الطبقة المتوسطة يميلان الى فرض أكبر قدر من الضغط على أبنائهما وبناتهما خلال عملية التنشئة الاجتماعية ليصلوا الى أعلى مراحل التعليم وما يليها من مرحلة اشتغالهم بأعمال مهنية مختلفة تحقق لهم الأمن الاقتصادي والمستقبل الزاهر .

وعن القيمة الخاصة أيضا بمستقبل الأولاد والبنات ، نجد الفقر الذي تعيش فيه الطبقات الدنيا - وتمثلها الحالات من الخامسة وحتى التاسعة - في القرية يقف حجر عثرة في سبيل تحقيق أمانى الآباء بالنسبة لمستقبل أولادهم وبناتهم وفي فرص حصولهم على مستويات تعليمية عالية .

٤ - وعن نسبة الأسر الممتدة في مجتمع الدراسة وان كانت كبيرة الا أنها أخذت في التقلص القليل والبطيء ، وهذا بسبب الزيادة في نسبة التعليم للذكور وخروجهم لميادين العمل المختلفة خارج نطاق محافظتهم ، وهذا يساعد تدريجيا على استقلالهم الاقتصادي وتكوينهم لأسر نووية صغيرة مع الزوجة والأولاد حيث الإقامة في أماكن عملهم بعيدا عن الأهل وخارج نطاق الأسرة الأبوية الكبيرة . ولكن بصفة عامة لا تزال الأسرة الممتدة موجودة وبنسبة كبيرة في مجتمع الدراسة ، ولا تزال تحتفظ بترابطها وتماسكها ، فهي لا تزال تحتفظ بكل وظائفها البيولوجية والاجتماعية والنفسية والثقافية ، فالأسرة في الريف هي القائمة بالانجاب والرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية ولا تزال ، ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، تحتفظ بكل هذه الوظائف .

وتنقل أساليبها وطرقها الى الأبناء والبنات في شكل تراث هائل من القيم الاجتماعية ، وان كان بعض علماء الاجتماع المعاصرين من ناحية أخرى

يشيرون الى أن وظيفة الأسرة آخذة فى التقلص التدريجى نتيجة ازدياد المؤسسات المجتمعية والحكومية التى تحاول أن تأخذ من الأسرة ادوارها أن لم تكن أخذتها بالفعل كما هو الحال فى المجتمعات الغربية ، إلا أن هذا الكلام وإن كان ينطبق فى الحقيقة على المجتمع الغربى ، إلا أنه لا ينطبق بأى حال من الأحوال على المجتمع المصرى عامة وعلى المجتمع الريفى التقليدى خاصة ، فحتى فى حالات استقلال الأبناء والبنات بعد التعليم والتخرج والعمل والزواج إلا أن الأبناء لا يفقدون اتصالهم بأبائهم ولا يقطعون صلات الرحم ، فالاتصال والمودة عادات تأصلت فيهم منذ الصغر وفيها الكثير من العرفان بالفضل والجميل للأسرة الأم عليهم .

وكذلك الأسرة - كما نجدها فى مجتمع الدراسة - لا تقتصر علاقاتها الاجتماعية مع الأبناء فقط ، بل علاقاتها تمتد للأقارب الذين ترتبط معهم فى تفاعل مستمر وعلاقات اجتماعية متبادلة سواء فى المنزل أو دور العبادة أو مكان العمل وعند أوقات الشدة والأزمات .

كانت هذه بعض النتائج الخاصة بالجزء الأول من الدراسة الميدانية والمتعلقة بمناقشة بعض القيم الاجتماعية الخاصة بالأسر المدروسة .

أما الجزء الثانى من الدراسة وهو الجزء الخاص بدراسة التراث الثقافى الشعبى التقليدى الخاص بالفلاح المصرى فى مجتمع الدراسة فهذه بعضها أيضا :

انقسم هذا الجزء الى :

( أ ) القيم الخاصة بالمعتقدات والمعارف الشعبية من خلال الحسالات المدروسة ومباهدات الباحثة فى مجتمع الدراسة .

عن طرق العلاج الشعبى وقيمة الاعتقاد فيه عند الفلاح كجزء هام من ثقافته التى يتلقاها ويلقنها عبر الأجيال المختلفة ، وجدت الباحثة ومن خلال جميع حالات الدراسة ، الإيمان بهذا النوع من العلاج ، والكل مر به ، وكان محل تجارب كثيرة عند الفلاحين للشفاء من أمراض مثل ( عرق النساء ) ومرض جلدى يطلقون عليه ( البهاق ) وباستخدامهم لبعض الأعشاب وبعض الموروثات الشعبية فى هذه النواحي ، نجدهم يؤكدون أن هذه الطرق تشتمل نتائج هائلة .

وأود أن أذكر تعقيباً على هذه النتيجة السابقة - من واقع حالات الدراسة - وهو أن المبحوث فى الحالة الأولى مثلاً بالرغم من انتمائه لأسرة ثرية وأصل عريق ، وعندما يشعر فيها أى فرد بمتاعب بسيطة يسرعون به إلى الأطباء وأحياناً يلجأون إلى الأطباء المشهورين فى القاهرة زيادة فى الاطمئنان على أفراد العائلة ، إلا أن المبحوث عندما أصابه المرض الجلدى الذى حدثنا عنه كان يستطيع أن يعالج عند أشهر أطباء الأمراض الجلدية فى المحافظة أو القاهرة ولكننا نجد ثقافته الرفيعة الشعبية التقليدية المتوارثة عن الآباء والأجداد ، وشخصية الفلاح المصرى فى المقام الأول ، وهذا الجزء التقليدى من ثقافة الفلاح المصرى الذى يعتبر بلا جدال أبعد ثقافته غوراً وأكثرها تمكناً منه وأعصاها جميعاً على التغير وأقربها إلى نفسه وروحه ، كل هذا جعل المبحوث لا يلجأ للعلم أو الطب ولكنه يلجأ لطرق العلاج الشعبى طلباً للشفاء رغم إمكانياته المادية له وللعائلة التى تسمح بعرضه على كبار الاختصاصيين، ولكنه التراث الثقافى التقليدى وما يكشف عنه من ملامح حقيقية للشخصية القروية المصرية .

(ب) القيم الخاصة بالعادات والتقاليد الشعبية من خلال الحالات المدروسة : وفى هذا الجزء ناقشت الباحثة بعض العادات والتقاليد الشعبية مثل يوم ( الدخلة ) وطريقة الدخول على العروسة ، وأيام السبوع والمراسيم الاجتماعية الخاصة به ، والموروثات الشعبية عند انجاب الذكور وفى حالات انجاب الإناث ، وطرق الاحتفالات بالأعياد الدينية فى الأسر المبحوثة ، والمراسيم الاجتماعية التقليدية الخاصة بدفن الموتى ، وزيارات القبور فى المواسم والأعياد ، والتعرف على نظرة الفلاح للمغزى والمعنى الحقيقى للموت .

وكذلك ثقافة الفلاح ومعتقداته عن اللائق وغير اللائق ، كاستمرار حياة الأرملة بدون زواج وكيف يعرضها هذا فى مجتمع تقليدى صغير ( للقليل والقال ) ويجعل كل خطواتها محسوبة عليها .

(ج) الأدب الشعبى وفنون المحاكاة فى القرية من خلال الحالات المدروسة وملاحظات الباحثة فى مجتمع الدراسة :

ناقشت الباحثة فى هذا الجزء جلسات السمر العائلية بين الأب وأبنائه، وكذلك الفنون الخاصة بالرقص فى الأفراح للذكر والأنثى ، وكذلك حلقات الذكر والزوار التى تقام عند بعض الأسر فى القرية ، وكذلك عادة ( الوشم )

كثرت ثقافى شعبى تقليدى يحرص عليه الفلاحون رجالهم ونسأؤهم ، ولكن هذه العادة وان كانت لا تزال موجودة الا أنها فى سبيلها للزوال نظرا لازدياد التعليم بين الفتيات واستخدامهن لمساحيق التجميل الصناعية المختلفة فى الزينة .

كذلك شاهدت الباحثة بعض الفنون الخاصة بعبادات الرسم على الحيطان فى أوقات الأفراح وفى مناسبات الحج وهى من العادات الشائعة فى مجتمع الدراسة .

وناقشت الباحثة العادات الخاصة بتسمية الذكور والإناث فى مجتمع الدراسة ، ووجدت عموما أن الكثير من الفلاحين يلجأ لأسماء الرسول الكريم أو أسماء الله الحسنى أو أسماء الصحابة الأجلاء وخاصة عند الطبقات الدنيا ، وأحيانا أسماء الشهور العربية كمحرم ورجب وشعبان ورمضان ، وهذه التسميات تتفق وثقافة الفلاح وتشيع لديه ميلا كبيرا للتقرب لله ولرسوله الكريم وللصحابة الكرام عن طريق اختياره لهذه الأسماء لتطلق على أبنائه ، ومن ناحية أخرى يعتقد بأن هذه الأسماء تجلب للمسمى بهما التقوى والخير والصلاح فى الحياة وتجنبه الموت فى الصغر .



**وسائل الاعلام والتنمية السياسية في الدول النامية  
البرامج السياسية في اذاعة القاهرة كحالة للدراسة  
من زاوية علاقتها بموضوعات الرأي العام(\*)**

**الدكتور عبد الخبير محمود عطا**

يمكن تناول أقسام الدراسة الاربعة الرئيسية من زاوية علاقتها بالرأي العام كالاتى :

أولا - النظام الاتصالي في الدول النامية ودوره في تشكيل الرأي العام .

ثانيا - اتجاهات الرأي العام في الدول النامية بخصوص التنمية السياسية .

ثالثا - النظام الاتصالي المصرى ودوره في تشكيل الرأي العام المصرى .

رابعا - اتجاهات الرأي العام المصرى بخصوص التنمية السياسية فى مصر .

ويمكن التفصيل فى صدد كل من المحاور من زاوية الاهتمام المشار اليها :

**أولا - النظام الاتصالي في الدول النامية ودوره في عملية تشكيل الرأي العام :**

تتعدد العوامل التى تلعب دورا فى تكوين أو تشكيل الرأي العام ، فهناك العوامل الطبيعية ( المناخ - الاقليم ) والعوامل الاجتماعية/الاقتصادية

---

\* عرض مختصر لرسالة الدكتوراه المقدمة الى قسم العلوم السياسية - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

« التقدم والتخلف - الدين ٠٠٠ الخ ) والعوامل السياسية ( نظام الحكم - الوضع الخارجى : الاقليمى والعالمى ) والعوامل الاعلامية أو الاتصالية فى النظام المجتمعى أو المجتمع أو دولة ما ٠ على أن الملاحظة الجديرة بالاعتبار هى علاقة هذه العوامل فيما بينها حيث يمكن القول أن العوامل السياسية تؤثر على العامل الأخرى ومنها العوامل الاعلامية أو الاتصالية ، وهو ما يتصل بالحدوث عن العلاقة بين النظم الفرعية ( النظام الاجتماعى ، النظام الاقتصادى ، النظام الثقافى ، النظام السياسى ) فى النظام المجتمعى النامى والدور المتميز للنظام السياسى فى علاقته بالنظم الفرعية الأخرى فى ذلك النظام المجتمعى .

المهم فى هذا الصدد الاشارة الى العلاقة بين النظام السياسى والنظام الثقافى أو الاعلامى أو الاتصالى من ناحية والعلاقة بين ذلك الاخير والنظم الفرعية الأخرى فى النظام المجتمعى ٠ ان هذه العلاقة فى جانبها تسمح بالحدوث عما يمكن تسميته **بالنظام الاتصالى فى الدول النامية** ليس فقط مجرد الحديث عن وسائل الاعلام من زاوية دورها فى تشكيل الرأى العام ٠ ويمكن النظر الى النظام الاتصالى فى الدول النامية من خلال نظرتين : الأولى هيكلية والثانية وظيفية :

#### ١ - النظرة الهيكلية للنظام الاتصالى :

تسمح هذه النظرة بالتمييز بين النظام الاتصالى الحكومى والنظام الاتصالى غير الحكومى من ناحية والنظام الاتصالى الداخلى والنظام الاتصالى الخارجى من ناحية أخرى ، والوحدة الأساسية فى أى من هذه النظم هى الدور الاتصالى الذى يمكن تصور القيام به من خلال أى قائم بدور سياسى أو اجتماعى أو اعلامى ٠٠٠٠ الخ ٠

#### ( أ ) النظام الاتصالى الحكومى :

هو مجموع الادوار الاتصالية التى تمارس فى اطار السلطة التنفيذية من ناحية وفى اطار السلطة التشريعية من ناحية ثانية وفى اطار السلطة القضائية من ناحية ثالثة بحيث يمكن تصور أن الجسد الحكومى هو مجموعة من العروق أو الشرايين والاوردة التى تتدفق فيها المعلومات التى تعكس علاقة الانسجام المفترضة فى داخل ذلك الجسد بحيث يستطيع أن يؤدي مهمته حيث علاقته بالنظم الفرعية الأخرى فى اطار النظام السياسى من ناحية وفى علاقته بالنظم الفرعية الأخرى فى اطار النظام المجتمعى من ناحية أخرى ٠



### (ب) النظام الاتصالي غير الحكومي :

هو ١-دوار الاتصالية-التي تمارس من قبل : الأحزاب السياسية، جماعات المصالح ، ... الخ والتي هي في حقيقتها تعبير عن جانب أساسي من ممارسة هذه الابنية لأدوارها السياسية ولكن من خلال المنطق الاقتاعى حيث الاعتماد على تدفق المعلومات أساسا . الملاحظة الأساسية في هذا الصدد هي تنوع القائمين بالأدوار الاتصالية من حيث طبيعتهم ومن حيث أوزانهم النسبية .

### (ج) النظام الاتصالي الداخلي :

يشمل كلا من النظام الاتصالي الحكومي والنظام الاتصالي غير الحكومي ولكن في إطار الدولة النامية حيث يمكن التمييز بين مستويين أساسا : المستوى المحلى من ناحية والمستوى المركزى أو القطرى من ناحية أخرى . وبالتالي يمكن الحديث عن النظام الاتصالي المحلى ( النظام الاتصالي الحكومي المحلى + النظام الاتصالي غير الحكومي المحلى ) والنظام الاتصالي المركزى أو القومى ( النظام الاتصالي الحكومي القطرى والنظام الاتصالي غير الحكومي القطرى ) .

### (د) النظام الاتصالي الخارجى :

ويمكن التمييز فيه كذلك بين مستويين : الاقليمى من ناحية والعالمى من ناحية أخرى ، ويمكن الأخذ فى الاعتبار مدى حكومية ولا حكومية الأدوار الاتصالية بحيث يمكن فى النهاية الحديث عن نظام اتصالي اقليمى ( حكومى + غير حكومى ) ونظام اتصالي عالمى ( حكومى + غير حكومى ) .

وهكذا ، فانه من الناحية التحليلية يمكن التمييز بين مجموعة هذين النظام الاتصالية على المستوى الرأسى ( محلية ، قطرية وكلاهما نظام اتصالي داخلى ، اقليمية ، عالمية وكلاهما نظام اتصالي خارجى ) ومجموعة من النظم الاتصالية على المستوى الافقى ( نظم اتصالية : مؤيدة ، معارضة ، محايدة ) كما يتضح من النظرة الوظيفية للنظام الاتصالي .

### ٢ - النظرة الوظيفية للنظام الاتصالي :

يمكن وفقا لهذه النظرة التمييز بين النظام الاتصالي المؤيد للنظام الاتصالي الحكومي والنظام الاتصالي المعارض له كما يمكن تصور مجموعة من الأدوار الاتصالية تشكل نظاما اتصاليا له طبيعة محايدة . المهم هنا هو عملية التفاعل بين النظام الاتصالي المؤيد أو المساند والنظام الاتصالي المعارض التى لا تقتصر على ساحة النظام الاتصالي الداخلى ولكن تمتد فى دوائر متتالية

الاتساع أو الضيق الى النظام الاتصالي الخارجى بحيث يمكن تصور ابعاد كل من هذين النظامين على المستويات الاقنية والراسية .

التساؤل الجوهري في هذا الخصوص هو : ماهي انعكاسات عملية التفاعل بين كل من هذين النظامين على اتجاهات الراى العام بخصوص قضايا وموضوعات التنمية السياسية فى الدول النامية / المجتمع المصرى ؟

**ثانيا - اتجاهات الراى العام بخصوص التنمية السياسية فى الدول النامية :**

التنمية السياسية هى بعد من أبعاد التنمية المجتمعية التى تشمل الى جانبها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاعلامية . التنمية السياسية مجالها النظام السياسى كنظام فرعى فى اطار النظام المجتمعى ، ومن هنا تتضح أهمية التفسيرات التى يمكن أن تحدث فى اطار ذلك النظام السياسى لما له من علاقات تفاعلية مع النظم الفرعية الأخرى فى النظام المجتمعى . التنمية السياسية فى جوهرها لا تعنى سوى اختيار النموذج السياسى الملائم للجسد المجتمعى بحيث يكون الرداء السياسى أكثر تعبيرا عن الجسد المجتمعى ، وهو ما يوضح مدى أهمية التنمية السياسية فى علاقاتها بالجوانب الأخرى لعملية التنمية أو يوضح مدى أهمية النظام السياسى فى علاقته بالنظم الفرعية الأخرى فى النظام المجتمعى والتنمية السياسية من حيث محاورها يمكن أن يكون موضعها الاطار الهيكلى أو المؤسسى فى النظام السياسى والاطار المعنوى أو الروحى فيه أى الثقافى ، والعلاقة بين الأول والثانى من خلال عملية صنع القرار السياسى والسياسات العامة حيث يمكن الحديث عن العملية السياسية . وهنا يشار التساؤل عن اتجاهات الراى العام أو جمهور المواطنين الذين تتجه اليهم هذه العملية بخصوص محاور أو أبعاد التنمية السياسية . التساؤل يتجه نحو معرفة مدى ملائمة الحركة التنموية السياسية فى كل بعد أو محور من المحاور الثلاثة مع الاطار المجتمعى . ومما لا شك فيه أن الاتجاهات فى هذا الصدد سوف تختلف حيث يمكن تصور الراى العام المؤيد والراى العام المعارض والراى العام المحايد . المهم فى هذا الصدد التعرف على الراى العام السائد أو الاتجاه العام للراى العام أو رأى الأغلبية ومدى توافقه أو تعارضه مع الاتجاه الحكومى فى عملية التنمية السياسية وهنا يظهر مدى خطورة الدور الذى يؤديه النظام الاتصالى الحكومى والمساند فى مواجهة النظام الاتصالى المعارض . مما لا شك فيه أن السير فى محاور عملية التنمية السياسية يكمن خلفه تبنى مثالية أو اطار فكرى

أو أيديولوجية معينة من قبل التنمية السياسية الحاكمة ، وبالتالي يكون من الضروري معرفة الى أى مدى يكون هناك تأييد أو معارضة من قبل الفئات المختلفة للرأى العام للاختيار الأيديولوجى الحكومى لكى يمكن تصور مدى إمكانية تحقيق السير فى محاور التنمية السياسية . تتضح أهمية ذلك مع الأخذ فى الاعتبار أزمات التنمية السياسية والتي يمكن النظر إليها على أنها تحديات تواجه النظام السياسى عليه أن يتعامل معها من خلال مسدس مختلفة أهمها وسائل الاعلام أو النظام الاتصالى حيث منطق يعتمد على الاقتناع والاقتناع لأعلى القهر والاجبار كما هو الحال بالنسبة للأدوات الأكرامية . ومدى النجاح من قبل النظام السياسى فى مواجهة هذه الأزمات يعتبر دالة فى مدى تعبير ذلك النظام عن الحاجات الأساسية للجماعات السياسية التى تشكل فى مجموعها الإطار العام لذلك النظام الاتصالى الذى يلعب دورا أساسيا فى التعبير عن تلك الحاجات من ناحية وفى توضيح اتجاهات الرأى العام بخصوص مدى فاعلية النظام السياسى فى السعى نحو تحقيق التنمية السياسية بإبعادها وأزماتها المختلفة من ناحية أخرى ، وهو ما احتسمت الدراسة بالكشف عنه فى إطار المجتمع المصرى .

### ثالثا - النظام الاتصالى المصرى ودوره فى تشكيل الرأى العام :

الإطار النظرى للدراسة كان مفيدا فى تحديد الإطار الهيكلى للنظام الاتصالى المصرى من ناحية وفى التعرف على الإطار الوظيفى لهذا النظام من ناحية أخرى . وبعد أن فرغت الدراسة فى هذا الجزء من تحديد هيكل الأدوار الاتصالية فى مصر اتجهت نحو التعرف على محددات فاعلية هذه الأدوار فى صدد علاقتها بعملية التنمية السياسية ، وميزت أساسا بين المحددات الداخلية للمؤسسة الاعلامية والمحددات الخارجية . وهو معيار للتمييز يمكن معنه تحديد مدى فاعلية النظام الاتصالى ككل أو أحد أدواره ، واتجهت الدراسة نحو التعرف على مدى فاعلية إذاعة القاهرة فى هذا الخصوص مع التركيز على دور البرنامج العام على وجه الخصوص .

المؤشرات الخاصة بالنسبة للنظام الاتصالى المصرى أوضحت أن النظام الاتصالى الحكومى المساند أتيحت له فرص وإمكانات التأثير فى اتجاهات الرأى العام وذلك سواء فى الفترة من ٥٢ - ١٩٧٠ أو فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وذلك لتوافر الإمكانيات المادية والبشرية من ناحية ولسياسات الانتاج الاعلامى التى اتبعت فى صدد انتاج المواد الاعلامية المختلفة ، وسياسات التوزيع الاعلامى التى اتبعت فى صدد توزيع تلك المواد . ذلك بالرغم من عدم الوضوح والثبات النسبى فى الأيديولوجية السياسية وبالتالي فى الفلسفة

الإعلامية ، وهو ما يوضح خطورة وسائل الاعلام في أداء دورها في عملية التنمية وخاصة اذا أخذنا في الاعتبار العلاقة بين النظام السياسى المصرى والنظام الاعلامى / الاتصالى المصرى وهى العلاقة التى أفرزت مواد اعلامية متجانسة فى جانبها السياسى وأتاحت امكانية انتشارها بين الفئات المختلفة من الجمهور الاتصالى المصرى . بعبارة أخرى كان للضبط الحكومى على عملية انتاج وتوزيع المواد الاعلامية أثره فى استمرارية النظام السياسى وفى الحفاظ على صورة نمطية ( حسنة ) للنظام الحكومى وان كان النظام الاعلامى المعارض الذى بدأت أبعاده فى البلورة أخيرا أثره فى امكانية تصور توزيع أكثر واقعية لفئات الرأى العام من حيث وجهاتها نحو مدى فاعلية النظام السياسى بصدد عملية التنمية السياسية .

#### رابعاً - اتجاهات الرأى العام المصرى بخصوص التنمية السياسية :

أمكن التعرف على بعض هذه الاتجاهات من خلال بحث ميدانى باستخدام صحيفة استبيان ، وكانت عينة الدراسة على أساس فكرة العينة العنقودية حيث قسمت جمهورية مصر العربية الى مناطق ، واختير من بينها مجموعة من المناطق عشوائيا ، ثم قسمت هذه المناطق الى مناطق فرعية اختيرت من بينها بالطريقة العشوائية عينة البحث ، وفى اطار كل منطقة اعتمد الباحثة على دفاتر السجل المبنى فى اختيار عينة البحث . وقد بلغ عدد المفردات ٢٧٦ مفردة وذلك بعد استبعاد ٥٠ مفردة لعدم صلاحية الاستمارات التى ملئت منهم أو لعدم الاستجابة الكلية ، وتمت معالجة البيانات احصائيا باستخدام الكمبيوتر وذلك من خلا برنامج وضع خصيصا لذلك وتم ذلك فى مركز الحساب العلمى والآلى بجامعة القاهرة ، بكون رقم ١٠ : ١١ . وقد أمكن من خلال هذه العينة التعرف على بعض اتجاهات الرأى العام المصرى بخصوص أبعاد أزمات التنمية السياسية من خلال اذاعة القاهرة وبالأذات البرنامج العام .

## الاستشراق

تأليف ادوارد سعيد \*

عرض وتحليل : دكتورة وداد مرقس \*

قد يكون علم الاستشراق بعيدا عن أذهان الباحثين والدارسين الذين تلقوا دراساتهم في بلادهم ، دراسة قومية بعيدة عن الارهاصات الامبريالية التي تشوب معظم الدراسات التي تنشر في الدول الغربية عن الشرق . ورغم ذلك ، فهم في ثنايا دراساتهم العليا يرجعون الى بعض هذه المراجع الغربية أحيانا بوعي بما تتضمنه من شوائب ومغالطات وأفكار مسبقة وأحيانا أخرى دونما وعى بالأيديولوجية الامبريالية الكامنة فيها .

ويهدف الكتاب الذي نحن بصده الى تحليل كتب المستشرقين الاجانب الذين كتبوا عن الشرق الاوسط بهدف الكشف عن الأفكار الامبريالية التي تتضمنها هذه الكتب ، بل والكشف عن العلاقة التي تربط فيما بين الانتاج الثقافي من ناحية والظروف السياسية من ناحية أخرى : فالمسئلة التي ينطلق منها الباحث هي أنه ليس ثمة ثقافة بريئة من الناحية السياسية ومن الناحية التاريخية ، وأنه لا يمكن فهم ثقافة أو علم ما الا بالرجوع الى الظروف السياسية والثقافية التي أحاطت به .

ويعرف الباحث الاستشراق بأنه نمط من التفكير يعتمد على التمييز المعرفي والوجودي بين الشرق والغرب ، كما يعرفه أيضا بأنه المؤسسة المهنية التي تتعامل مع الشرق وتقوم بوصفه وتحليله وتدرسه والحكم عليه .. فالاستشراق هو أسلوب أو أداة يستخدمها الغرب من أجل السيطرة على الشرق واكتساب نوع من السلطة عليه ثقافيا بل وسياسيا . وكثيرا ما

---

Edward, Said, The Orientalism, Vintage Book, New York, 1977. \*

خبرة المركز القومي لبحوث الاجتماعية والجنائية \*

تختلف صورة الشرق الموجودة في كتب المستشرقين عن الشرق الحقيقي ، لأنهم عادة ما ينظرون اليه نظرة امبريالية وعنصرية ، ومن هنا ظهرت الحاجة الى تناول هذه الدراسات بالنقد العلمى حتى تهدم الأساطير والأفكار النمطية . والأفكار المسبقة التى ساعدوا على انتشارها فى الغرب . ومن وجهة نظر الباحث لا تكمن قيمة لاستشراق فيما يقوله عن الشرق ولكنها تكمن فى أنها بمثابة رمز للسلطة والسيطرة التى تفرضها أو تريد أن تفرضها الدول الغربية على منطقة الشرق الأوسط ، بل على سائر العالم الثالث .

وفىما يتعلق بالنهج ، لم يتبع الباحث المنهج التاريخى الكرونولوجى البسيط اذ سبقه فى ذلك كثير من الباحثين ، واذ انه لا يفى بالفرض الذى وضعه أمامه وهو إبراز العلاقة بين علم الاستشراق من ناحية وبين متضمناته السياسية من ناحية أخرى . ولذلك اقتصر الباحث على تحليل كتب استشرقين البريطانيين والفرنسيين والأمريكان ، لما كان لهذه الدول من مصالح وسيطرة فعلية على منطقة الشرق الأوسط ، وترك جانباً كتب المستشرقين الألمان والروس والإيطاليين وغيرهم اذ أن العلاقة بين السياسة والاستشراق كانت أقل وضوحاً فيها . وهو كذلك اقتصر على تحليل كتب المستشرقين الذين اهتموا بالشرق الأوسط العربى والإسلامى وترك جانباً الكتب والمؤلفات الخاصة بالشرق الأقصى حتى يحصر موضوع بحثه فى منطقة معينة ، وهى المنطقة التى ينتمى إليها ويعتبر جزءاً منها مما يجعله أكثر وعياً وانتباهاً لكل ما تتضمنه هذه الكتابات من أفكار مزيفة لا تطابق الواقع بل تذهب أحياناً الى تشويه هذا الواقع من أجل أهداف سياسية .

أما فيما يتعلق بالمرحلة التاريخية التى يتناولها البحث ، فقد اهتم بمؤلفات المستشرقين منذ بداية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر أى منذ أن فرضت كل من بريطانيا وفرنسا سيطرتهما على شرق البحر الأبيض المتوسط ، وذلك من أجل الوصول الى هدفه وهو إبراز العلاقة المتبادلة بين السيطرة السياسية وعلم الاستشراق ، مما جعل الاستشراق علماً امبريالياً من الدرجة الأولى .

وهو عند تحليله للنصوص يهتم بصفة أساسية بالكشف عن الموقع الاستراتيجى فى النص بالنسبة للمادة ( الشرقية ) التى يتناولها من حيث الأسلوب المتبع فى الحديث ، وكذلك من حيث بناء النص ونوع التصورات والقضايا والدوافع الكامنة فى النص وطريقة التوجه الى القارئ وتقاسيم الشرق له ، كما يقوم الباحث أيضاً بتحليل العلاقة بين مختلف النصوص التى

اختارها ، وهو ما يسميه تحليل التكوين الاستراتيجي لعلم الاستشراق ويقصد به تحليل العلاقة بين هذه النصوص وبين الطريقة التي تكتسب بها هذه النصوص كثافة اجتماعية وقوة مرجعية فيما بينها وفي الثقافة بصفة عامة .

وهو عند اختياره للنصوص التي كونت مادة تحليله لم يعتمد فقط على النصوص المستخرجة من الكتب الأكاديمية ولكنه اعتمد أيضا على نصوص مستخرجة من روايات كما اعتمد على نصوص سياسية وصحفية وعلى كتب الرحالة ، وكذلك على الدراسات الدينية واللغوية .

ويشمل الكتاب مقدمة وثلاثة فصول . ويشرح الباحث في المقدمة الهدف من بحثه والمنهج الذي اتبعه بل والدوافع الشخصية التي دفعته الى القيام بمثل هذه الدراسة ، وهو التناقض الغريب الذي اختبره طوال اقامته في الولايات المتحدة بين ما يكتب هناك عن الشرق الاوسط وبين ما يعرفه هو عن الشرق الاوسط بفضل انتمائه له واقامته فيه طوال طفولته وشبابه .

وفي الفصل الأول يحدد الباحث مجال الاستشراق وأبعاده بالرجوع الى الظروف التاريخية لنشأته وبالقضايا السياسية والتاريخية التي ارتبط بها .

وفي الفصل الثاني يحاول الباحث تحليل نمو الاستشراق الحديث عن طريق الوصف الكرونولوجي الواسع النطاق والسريع ، ثم عن طريق تحليل مجموعة الصور البلاغية المنتشرة في أعمال كبار الشعراء والفنانين والأكاديميين . وهو يتعرض في هذا الفصل بالذات لتحليل اثنين من أعمال المستشرقين الذين اكتسبوا شهرة كبيرة ، ألا وهما مجموعة الكتب الخاصة ( بوصف مصر ) التي قامت بوضعها بعثة العلماء الفرنسيين أثناء الحملة الفرنسية في أواخر القرن السابع عشر تحت قيادة نابليون والتي كانت بمثابة محاولة للسيطرة الثقافية على مصر الى جانب السيطرة السياسية .

والكتاب الثاني الذي اهتم الباحث بتحليله في هذا الفصل هو كتاب ادوارد وليم لين عن عادات وتقاليد المصريين المحدثين والذي يبدو لأول وهلة أن الباحث التزم فيه الموضوعية التامة . الا ان التحليل الدقيق لوقفه ازاء المجتمع الذي يدرسه يوضح انه كان يلعب دورا مزدوجا . فهو من الناحية الظاهرية يشارك هذا المجتمع لأنه اكتسب لغته ولكنه من ناحية أخرى لا يفصح عن دوره ككاتب ، فهو اذن يعيش في مجتمع ولكنه يكتب لمجتمع

آخر ، ومن هنا جاء ازدواج الالتباس في موقفه . فدراساته وتحليلاته موجهة للقاريء الأوربي وليس للقاريء المصري ، فهو يستخدم المصريين كإخباريين فقط ولكنه يوجه حديثه الى الأوربيين ، وهذا لكي يكتسب مكانة علمية مرموقة في الغرب وهو ما توصل اليه فعلا .

أما في الفصل الثالث ، فيقوم الباحث بتحليل الاستشراق المعاصر وهو يبدأ من وجهة نظره في حوالى عام ١٨٧٠ وهى فترة تتميز بالتوسع الاستعماري السريع في الشرق حيث وصل الى ذروته خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم انتقلت السيطرة الاستعمارية من بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة ، وهو ما أدى الى ازدهار دراسات الاستشراق في الولايات المتحدة منذ ذلك الحين ، وان اتخذت طابعا يبدو في شكله مختلفا عن الاستشراق التقليدي الا أنه في جوهره يحتوى على نفس الأفكار المسبقة التى تزخر بها دراسات المستشرقين .

ويرى الباحث ان مجرد وجود علم في الغرب يطلق عليه علم الاستشراق دون ان يكون له مقابل في الشرق ، يدل على السلطة النسبية لكل من الشرق والغرب في الوقت الحالى ، كما انه يرى ان انعدام التوازن بين الشرق والغرب انما يرجع الى تغير الانماط التاريخية .

فعندما كانت الدول الغربية فى أوج مجدها السياسى والحربى طوال الفترة من القرن الثامن الى القرن التاسع عشر ، كانت مسيطرة على كل من الشرق والغرب ثم انتقل مركز القوة من الشرق الى الغرب بعد ذلك ، الا انه فى نهاية القرن العشرين وبإكتشاف البترول والقوة الاقتصادية الهائلة التى يعينها هذا الاكتشاف يبدو أن مركز القوة على وشك الانتقال مرة أخرى الى الشرق .

وفيما يتعلق بالفترة الأولى التى مر بها الاستشراق المعاصر ، حينما كان مركزه الأساسى فى أوربا ، فقد قام الباحث بتحليل أفكار ودراسات اثنين من أكبر المستشرقين طوال هذه الفترة وهما جيب Gibb وما سنيون .

وبالنسبة لكتابات جيب Gibb ، فهى تشير دائما الى أن مقاومة التغير تعتبر أهم سمة من سمات المجتمعات العربية ، كما يشير دائما الى عدم جدوى فكرة القومية فى المجتمعات الإسلامية لانه كان مدركا أن انتشار هذه الفكرة سوف يؤدى الى انهيار البناء الداخلى لهذه الدول ، وسوف تنطلق نحو التقسم مما يجعلها لا تختلف كثيرا عن الغرب ، وهو ما يرفضه تماما جميع المستشرقين .



أما ماسنيون Massignon فكان مقتنعا بأن الشرق غير قادر على تفسير نفسه بنفسه كما أنه غير قادر على الدفاع عن نفسه ، ومن هنا خيباء التزام فرنسا وعلمائها نحو الشرق ونحو الدفاع عن ثقافته التقليدية وتراثه . ولا يختلف هذا الموقف كثيرا عن موقف جيب Gibb إذ أنه يناهض التغير في الدول العربية لما يحمله لتراثها من احترام وتبجيل يجعله يدعو إلى البقاء عليه كما هو .

أما عن الاستشراق في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فلم يهدف ولو شكليا إلى هدف أكاديمي بحث ، ولكنه هدف صراحة إلى أن يكون أداة من أدوات السياسة الأمريكية القومية إزاء الدول الحديثة الاستقلال . فمن وجهة النظر هذه أصبح المستشرق مرشدا لرجال السياسة ورجال الأعمال بل ولجيل جديد من الأكاديميين . وقد اختلف التكوين العلمي المطلوب من المستشرق في الولايات المتحدة عنه في كل من فرنسا وبريطانيا ، إذ لم يعد يطالب بأجادة لغات البلاد التي يدرسها بل هو مطالب بالتدريب في العلوم الإنسانية ثم بتطبيق هذه العلوم على الدول الشرقية . وتوجد في جامعات الولايات المتحدة حاليا أقسام علمية تسمى ( دراسات المناطق ) area studies وهي المستولة حاليا عن مواصلة البحث والتحليل عن المناطق الشرقية . ومن أهم وأخطر هؤلاء المستشرقين الجدد برنارد لويس Bernard Lewis ومورو برجر M. Berger ودانيل لرنر D. Lerner وبتاي Patai وفلاتيكوتس Vatikiotis وغيرهم .

ويمكن تلخيص أهم الأحكام الدجمائية المتضمنة في كتابات المستشرقين المعاصرين كما يلي :

١ - نظرة تعاطف إلى الشرق ، فالشرق غير قادر على تحليل نفسه فلابد أن يقوم بهذه المهمة العلماء الغربيون .

٢ - النظرة العنصرية إلى الشرق ، فتزخر كتابات المستشرقين بمصطلحات عنصرية تقوم على وضع الشرق في موضع فكري وثقافي محدد كان تشير هذه الكتب إلى ( الطابع العربي ) أو ( العقل الإسلامي ) وكانهما مختلفان تماما عن سائر البشرية وكان لا تؤثر فيهما الظروف الاقتصادية الاجتماعية السائدة .

٣ - النظرة الستاتيكية إلى الشرق ، فالشرق هو مجتمع أبدي لا يمكن أبدا أن يتغير ، وإن حدث تغير طفيف فلابد أن يكون في اتجاه التحديث أي

تقليد الغرب • وهم من هذا المنطلق لا يشيرون إطلاقا الى الأحداث السياسية التي مر بها الشرق واعطت له كيانا منفصلا تماما عن الكيان الغربي ، ومن هذه الاحداث مثلا مؤتمر باندونج الذي تجاهله تماما المستشرقون •

٤ - النظرة التشككية الى الشرق ، فالشرق اما انه منطقة يجب الحذر منها والخوف منها ، واما أنه منطقة يجب السيطرة عليها بطرق سلمية كنشر السلام وإبعاد شبح الثورات والقيام ببرامج البحث والتنمية وهكذا ...

ويعتبر هذا الكتاب الى جانب كتاب عبد الله العروى عن الايديولوجية العربية المعاصرة(\*) - من أوائل الكتب التي تناولت بالنقد والتحليل كتابات المستشرقين وأشارت الى الافكار المسبقة التي تتضمنها ، هذا وقد حذر الباحث طبقة المثقفين في الدول الشرقية بل وفي دول العالم الثالث بصفة عامة عن الاستمانة بهذه الكتابات بدون ادراك أو تمييز بل احيانا بترديد نفس الافكار الزائفة المتضمنة في هذه الكتب •

كما انه اشار الى ان الخطر الكامن في هذه الكتب هو في انها تركز دائما على الاختلافات العنصرية والدينية بين الشرق والغرب ولا تشير في معظم الأحيان الى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي هي من وجهة نظره أهم بكثير من التصنيفات القائمة على أساس العنصر أو الدين أو القومية •

وأخيرا يرى أن الحل لا يكمن في قيام علم جديد في الشرق يطلق عليه علم الاستغراب ويقوم على نفس الافكار الزائفة ، بل الحل الأمثل هو البحث عن الأساليب التي قد تمكن من دراسة ثقافة أخرى بموضوعية وبتجريد من أي أفكار مسبقة ، سواء كان في هذه الحالة الشرق هو الذي يدرس الغرب ام الغرب هو الذي يدرس الشرق •

## توصيات الدورة التدريبية لتلوث البيئة

( ٢٥ - ٣٠ مارس ١٩٨١ )

نظم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع الشعبة القومية لليونسكو ومنظمة اليونسكو دورة تدريبية عن تلوث البيئة في الفترة من ٢٥ - ٣٠ مارس ١٩٨١ وبعد مناقشات عديدة خلال الجلسات فقد انتهت الدورة الى التوصيات التالية (❖) :

### التوصية الاولى :

ادراكا بمتطلبات التقدم الصناعى العالمى وما يستتبعه ذلك من تخليق لمركبات عضوية متعددة تدخل فى كثير من الصناعات التى يتناولها الانسان فى غذائه أو استخدامه العادى .

ووعيا بأهمية التعرف على تأثير تلك المواد على الانسان صحة ومقاما .  
توصى الدورة بضرورة حصر تلك المركبات ودراسة تأثيراتها للبيئة ووضع الضوابط والتحفظات الواجب مراعاتها عند تخليقها أو عند استخدامها .

وتحذد الدورة أهمية طبع اشارة على تلك المركبات عند طرحها للتداول بما يفيد أنه قد تم اختبار صلاحيتها بيئيا .

### التوصية الثانية :

تنظر الدورة بقلق بالغ للتوسع الرهيب فى استخدام المبيدات سواء الحشرية أو مبيدات القواقع أو مبيدات الحشائش لما ثبت من تأثيرها الضار على التوازن البيئى وما يستتبعه من اضرار بصحة الانسان والحيوان .

---

❖ كانت لجنة صياغة التوصيات تتكون من :  
الأستاذ الدكتور أحمد الرفاعى بيومي ، والأستاذ الدكتور زين العابدين مبارك ، والأستاذ أحمد اسماعيل الابيارى ، والأستاذ محمد ابراهيم محمد ابراهيم .  
Edward Said, The Orientalism, Vintage Book, New York, 1977.

واذ تهيب الدورة بضرورة وضع تلك المبيدات تحت قيود دقيقة تجنب الكائنات الحية ما ينتقل اليها من أضرار في ذات الوقت والبحث عن وسائل أخرى تجنب البيئة تلك الآثار الخطرة توصى الدورة بضرورة الحسد من استخدامات المبيدات المختلفة بما يجنب البيئة تلك الآثار الضارة .

#### التوصية الثالثة :

وعيا من الدورة بما ترتب على انتشار المصانع من زيادة الصرف للمخلفات الصناعية وغيرها من وسائل للأبخرة والغازات الضارة بصحة الانسان والحيوان وافساد صلاحية الهواء للاستخدام الأدمى الذى يوجب ضرورة اتخاذ اجراءات كفيلة بعدم انتشار تلك الأبخرة والغازات ومعالجتها قبل السماح بانتشارها .

وتوصى الدورة بضرورة التحقق قبل الترخيص لاقامة أى مصنع من وجود سلامة الضوابط التى تعالج الأبخرة والغازات .

#### التوصية الرابعة :

تقديرا لأهمية الثروة المائية باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للأمن الغذائى وادراكا لأهمية عدم افساد البحار والمسطحات المائية للاستخدامات الطبيعية .

ووعيا بما يترتب على تسرب الكثير من الملوثات للمجارى المائية كالمعادن السامة والبتروول من آثار ضارة على مختلف الكائنات الحية به سواء الأسماك أو الشعاب المرجانية وغيرها . توصى الدورة بضرورة وضع الضوابط التى تحول دون وصول تلك الملوثات الى المسطحات المائية والحفاظ على سلامة المياه صالحة الاستخدام . . .

#### التوصية الخامسة :

تقديرا لدور المعلومات فى زيادة القدرات الخاصة بالحماية والحفاظ على سلامة البيئة وتعميم الفائدة على المستوى الوطنى .

توصى الدورة بأهمية انشاء نواة لمركز للمعلومات البيئة يتولى حصر وتجميع كافة النشرات والمعلومات على المستوى الوطنى والأجنبى فيما يختص بالبيئة .

#### التوصية السادسة :

توفيرا لأفضل السبل لدعم الأنشطة البيئية وتقديرا للجهود البناة والرائعة للمنظمات الدولية والوطنية المعنية بشئون البيئة توصى الدورة بأهمية توسيع ودعم الصلات مع الأجهزة المعنية على المستويين الدولى والاقليمى الوطنى .

#### التوصية السابعة :

وعيا من الدورة بالجوانب الرئيسية للدراسات البيئية من علمية واجتماعية وقانونية وتقديرا لأهمية الدور القانونى بما يحققه من ضمانات للحفاظ على سلامة البيئة توصى الدورة باعطاء أهمية خاصة لدراسات تشريعات البيئة ووضع الصيغ القانونية الكفيلة بالحفاظ على التوازن البيئى .



- 12 — Berry, Brian & Kasarda John, *Contemporary Urban, Ecology*, N.Y. McMillan Publishing 1977 p. 60.
- 13 — Lyle Shannan, The Economic Absorption and Ultural Integra-  
tion of Immigrant Workers — Chracteristics of the Individual  
VS the nature of the System — In E. Brody, Opp. Cited 1971  
pp. 169 — 171.
- 14 — Richard Lazarus, *Patterns of Adjustment and Human Effec-  
tiveness* — N.M. M. Grow Hill, 1969.
- 15 — Mangalam J.J., *Human Mich Migration, Guide to Migration  
Literature in English* — 1955 — 1962 Lexington.
- 16 — J.A. Jackson — *Migration* — Cambridge Univ. Press — 1969.
- 17 — A.H. Mobagunje — *System Approach to a Theory of Rural Ur-  
ban Migration* — Yeog. Anal. 2, 1 — 18.
- 18 — See Assimilation of Palestinians Migrants in Kuwait Society.  
M.A. Thesis Presented to Dept. of Sociology University of  
Kuwait.
- 19 — Aliya Hussein, *The outside oasis* — Al - Whahat Al - Kharija —  
The National Book Authority, Alexandria 1975.
- 20 — See M. Turki, *Studies of Personality in the Arab Countries (in  
Arabic)* Al - Sabah Foundation, Kue Kuwait, 1980.

FOOT NOTES

- 1 — William Peterson, *Population* — N.Y. McMillan Publishing — 1972 — p. 115.
- 2 — *Ibid.*, p. 129.
- 3 — Alfred McLung Lee — *Principles of Sociology* — N.Y. Barnes and Nobles — 1965.
- 4 — Eugene Brody, *Behaviour in new environment — adaptation of migrant populations* — calif. Beverly Hills, sage. publication, 1974.
- 5 — See Berry Brian and John Kasarda — *Contemporary Urban Ecology* — N.Y. McMillan Publishing 1977. pp. 75 — 77.
- 6 — Milton Gordon — *Assimilation in American life* — New York 1964. p. 75.
- 7 — J.A. Jackson — *Migration* Cambridge — Univ. Press — 1969 — p. 220.
- 8 — Alan Richardson. *A Theory and method for the Psychological Study of Assimilation*. International Migration Review & (Fall, 1967 p. 3 — 30).
- 9 — R. Taft — *From Stranger to Citizen* — London, Perth — 1965 — p. 7.
- 10 — Eugene Brady, *Opp.* Cited. pp. 20 — 21.
- 11 — L. Kosinski & R. Prothero, *People on the Move-Studies on internal migration*, London, Methuen & Co. 1975. pp. 34 — 36 .



## VII — CONCLUSION

It is difficult to formulate a general theory of assimilation of migrants in the Arab World. We can continue with descriptive works on various migratory groups in different rural and urban environments, in order to widen our understanding of assimilation situation in general. Scientific description is both valuable and challenging.

Second step would be to take the existing typologies and sequences and test them in different situations with different viewpoints.

Third step is to invite anthropologists, sociologists, demographers, geographers, linguists and psychology, economists and psychologists to collaborate on studies of migrant motivations, expectations and achievements.

It is important to summarize and assess all studies, poetry, surveys made by institutions, universities in the Arab World on assimilation and then try to make synthesis in order to find where we are and where next to move.

Other sources of data may include biographies of immigrants — folk songs, folk poetry, stories of elderly people, members, diaries, because they are human beings encounter anxieties and pleasures of life in the new world and their thoughts and words serve as a clue to their life.

Another important element in the importance of investigating assimilation is seen from the point of view of development — rapid and healthy assimilation means utilization of manpower at various skilled semi and non-skilled and professional levels and absorb them in the economic projects and programmes both in rural as well as urban communities. In this context it becomes most relevant for Governments and research institutions to facilitate for different research studies on various aspects of assimilating bedouin — rural migrants to cities as well as means to rapid adaptation of immigrants in host countries in view of the prevailing legal restrictions on residency.

There is a need for future study to analyse what makes people assimilate? And how do people generally assimilate under different circumstances? And what influences their assimilation.

Such investigations may take the comparative scope and may use the interdisciplinary approach.

In conclusion, the study revealed that the migration of Palestinians in Kuwait is viewed as temporary and is linked primarily with economic opportunities, and intend to return to their home and homeland when the situation is called for. (18)

Several studies were made on the adaptation and problems of new settlers — migrants to newly reclaimed areas in Egypt — include the investigation of assimilation of migrants and new settlers in the socio-economic structure.

Such studies include Ethnic Tx Groups — a study in the adjustment and assimilation — cultural accommodation and assimilation by FAROUK MUSTAFA ISMAIL — (1980) — , also the studies made on the new Nuba by Sayye Hamed and Aliya Hussein. In addition to the study of assimilation of rural settlers in the north Al Tahrir area and Abbis in Egypt.

The study of the outside Oasis in development and social change in new settlement, revealed how the indigenous population of the urban centre rejected the migrants from Cairo and Alexandria because the later did not adhere and conform to the local culture and values. The crimes ranging from thefts, sex offences and cheating the locals provided resentment and hostile attitude towards migrants.

In addition to the socio-economic angles that affected the traditional structure initiated by the new system of use of currency which replaced exchange, the regulation of a crops production and marketing, the owner ship of land on the basis of owner-farmer. (19)

Another study dealt with personality aspects of migrants made by Hassan Issa entitled. 'Impact of migration scheme from Halfa to Khassm Ul-Kerba Districts — The psychological aspects relevant to personality adjustment was investigated. (20)

These are by no means representative of the research being undertaken by universities and formal institutions in recent years. However, they may serve as a sample.

in urban areas in Palestine, and are all married to Palestinian wives (only 5 percent married wives from Arab origins). 33 percent of respondents married while in Kuwait and 36 percent married in West Bank of Occupied Jordan. About two thirds have high school and university education, while only 42 percent of the wives have had similar level of education.

The majority of Palestinians live in the District of Hawalli, because of the central location in Kuwait urban area, and because of low rental rates compared to other Districts.

The study revealed that 69 percent expressed little satisfaction with their residence because of space and high rental value, not adequate for large families.

As with regards to occupational stability, the majority indicated interest in changing their jobs for better pay. When respondents were asked which ethnic groups they feel comfortable to work with, 87 percent preferred Palestinians, then Arabs, then Kuwaitis. As for degree of satisfaction of their present jobs, the results indicated positive satisfaction with their jobs, but if better opportunities are available, they would change. Higher degree of satisfaction was positively correlated with level of educational attainment.

As regarding motivation of migration to Kuwait, the study revealed that two thirds were attracted to job opportunities (pull actor), while only 13 percent because of low salaries in country of origin. Factors related to kinship ties, were indicated by one third of the respondents as reasons for coming to Kuwait.

The process of migration to Kuwait, first was as individuals, then wife and children followed, for those who were married.

In spite of the high degree of satisfaction in their jobs, but the majority indicated lack of security, and dissatisfaction in housing.

As for length of residency intended in Kuwait, on permanent basis, only 8 percent expressed in readiness to stay permanently in Kuwait if given the opportunity, while the majority do not intend to stay permanently in Kuwait.

to be the determinant of the decision to move and the determinant of the form and degree of adjustment in the new or host community, while in others the organization of the society into which the individual is being economically absorbed and culturally integrated is emphasized. These studies have only described the characteristics of migrants at one point or another in time while on the move. They fail to adequately describe the experiential chains of events rather than single factors, that account for the decisions to move. They fail to help us understand how some people are successfully absorbed into the economy of the host communities and integrated into the larger society while others are not.

Immigrant studies in the Arab World have focused on areas or communities containing a high proportion of immigrants, and concentrated on institutions such as, family, religion, occupations, participation in new society and interaction within neighbourhood and other aspects of life that bear on immigrant behaviour.

#### Investigating assimilation of Palestinians in Kuwait,

A field study was conducted in 1978 on 300 Palestinian families. According to Census of population in 1975, Palestinians represent 20.5 percent (total 204,000). Those 20 years of age and over who are employed represent 23 percent divided between the public and private sectors. As for period of residence of Palestinians, 35.6 percent had been in Kuwait ten years and over. Among the economically active (15 years & over), 37 percent are employed in production activities, while 25 percent in scientific and technical job and 17 percent in executive posts and the remaining 21 percent in other jobs.

The study investigated the relationship between assimilation and other variables such as age and sex, level of education, level of income. Other objectives were to find out to what extent assimilation is affected with kinship and other relationships existing in their original residence (Palestine), and whether the possibility of ownership of land, or real estate in the host country influence assimilation, in addition to degree of interaction with indigenous groups and degree of satisfaction of jobs, residence, neighbourhood etc. — as factors of assimilation.

About 92 percent of male respondents and heads of families were born in Palestine, 70 percent of which were born in villages and 28

- b — The Positive Approach — acceptance of behaviour patterns imposed by the culture, feels comfortable, functions properly and does not deviate significantly from the social norms.
- c — The statistical approach, the behavioural norm is a ruler, an objective standard against which the adjustive behaviour can be measured. (14)

Each of the above evaluation frames, have advantages and disadvantages, because of the difficulty of defining what is appropriate — normal — average behavioural pattern considered as a yardstick to measure assimilation. Also it is rather difficult to separate objectivity from subjectivity in implementing these approaches.

In short, migration is considered as 'an adaptive process whose major objective is maintaining the dynamic equilibrium of a social organization with a minimum of changes and at the same time providing those members ways to overcome their deprivations' (Mangalam 1968, 14). Migration affects and is affected by social organization of the society or origin and destination. Also, the cultural values, norms and goals of migrants change in the process. (15) Migration affect the society at origin, at destination, and migrants themselves. The consequences can be observed and measured in economic, social and cultural, political and demographic terms. (16)

Successful assimilation of a migrant can be said to represent the final stage of the process. (17)

Methods and tools in measuring assimilation in Arab countries can be developed taking into consideration the frame of reference and variables mentioned.

## VI — STUDIES IN SOME ARAB COUNTRIES.

Professional interest in migration research have been varied and diverse — some are concerned with the 'push' that makes men move and others with the attraction of a place that 'pulls' migrants to it. Some described the social system from which migrants departed, while others have been concerned with their adjustment in the new society. In some research, characteristics of the individual are hypothesized

- 1 — Which individual characteristics or group identities increase or decrease life chance — upward or downward movement — within the donor and the host social system.
- 2 — Immigrants may exercise the option of attempting absorption and integration into the immigrant community, or into the larger community — the success depends on
  - a — how society is organized,
  - b — how the migrant perceived himself,
  - c — how he has formulated his short-long term goals,
  - d — how other environmental factors affect assimilation.
- 3 — Immigrants tend to modify the social environment of which they become a part, thus affecting the process of adjustment for those who follow later on.

The Measures of variables commonly used include :

- a — educational level
- b — level of aspiration for children
- c — level of living and
- d — occupational level.

Level of aspiration for children is utilized as measure of cultural integration,

Educational level is determinant to success in the larger society,

Level of living and occupational level are taken as measures of economic absorption. (13)

However, in view of the interdisciplinary nature of assimilation it is relevant to mention the approaches advanced by Richard Lazarus (1969).

There are three different frames of reference for evaluating adjustment :

- a — The negative approach — the bad consequences of maladjustment including psychological misery or unhappiness, bodily diseases stemming from psychological origins, deviation from accepted social standards, ineffectiveness in performing responsibilities,

3 — Bedouins who decided to settle in the oil states and start with their camps in tin-wooden house structures in the suburbs, and then apply for low income housing from respective Governments. Those are absorbed in the urban institutions in various non or semi skilled employment mainly in non vocational jobs. Bedouin by nature hate manual labour and industrial employment.

Those groups usually do not assimilate to urban life easy, and Government institutions attempt to provide them with opportunities to integrate in various economic, political, social and cultural life through attracting leaderships to participate in such programmes.

However, when considering international migration among Arab countries and by other nationalities, it is possible to differentiate two types of distinct classes namely, the middle and the lower.

The middle class is functionally adapted; well educated, good jobs, good savings, many indigenous friends, have acquired high status occupational and social ranks among their ethnic group, and well respected by the indigenous groups with respect to economic activities, but not fully integrated in the socio-cultural systems of the host society.

The lower class, functionally adapted, include those with limited education, work hard, accumulate savings, little social life, more contacts with their ethnic groups than with the host countries, especially in the migration — receiving societies.

There are different optimum degrees of adaptation for different migrant — types. Even those who have settled for several years in the new countries, it is difficult for them to assimilate, because the host system continue to consider them as foreign and been given privileges because of their service, sacrifices and outstanding contributions. Forms of expressions from the host system may take the form of naturalization, or permanent residency status.

## V. — MEASURING ASSIMILATION

In order to evaluate the course of absorption and integration-consequently assimilation — we must understand the following :

In this context, assimilation, here, takes the form of transformation from bedouin life to more urban living with activities of partial farming and sheep herding activities.

In several instances, labour farmers are imported from other rural areas in Arab and Asian countries to operate farms, and Bedoin owners become employees in the various sectors of State Economic activities (e.g. police, army, taxi drivers, watchmen, national guard, etc ...)

The Government, on the other hand, provide institutional facilities to assist Bedouins to settle, e.g. education of children, adult education for men and women, health services, facilities for marriage, commercial privileges etc ... such services tend to absorb Bedouins in the national society and strengthen identification. There are still large segments of population in the Gulf region considered as 'stateless' (Kuwait, UAE, and Saudi Arabia), who are waiting new regulations for naturalization.

**TWO : Rural Settlement in newly reclaimed land with new village-urban-like patterns of living provided by Government in order to modernize rural life and institutions to link inhabitants with the national economy and policy. These are of two types :**

**TYPE**

- 1 — Same village groups are transferred to new villages because of loss of land and houses on account of building of dams as in (Egypt, Syria). Traditional farmers will turn to new patterns of employment in addition to farming and have to adapt to new living.
- 2 — Newly built villages in reclaimed areas occupied by farmers selected from different villages with similar qualifications e.g. small family size, middle age, and previous experience in farming ... These are given houses and are expected to work in farms with new agricultural system under guidance of state institutions (Egypt, Iraq, Syria, Libya). Traditional farmers are expected to adapt and assimilate to more like new farming using modern equipments and techniques.



ment of various institutions and corporations tend to maintain their own means and ways and must provide the justification for importing labour force.

The services offered by national institutions e.g. free health treatment, free education, (except in private schools belonging to various ethnic groups) and the housing facilities (for the white collar workers and professional class) tend to assist in the temporary adjustment, until provisions for longer residency period is planned by the respective Governmental authorities, and absorption plans are envisaged, assimilation, will continue to be a slow process and a temporary feature of migration process.

#### IV — TYPES OF MIGRANTS IN ARAB COUNTRIES

The most common type of migration which has occupied the attention of researchers in recent years is the rural bedoin immigration to cities as well as their settlement in new villages (towns) in newly reclaimed areas.

##### ONE : *Internal Migration*

Those groups indentified as bedouin who crossed the boarders with the intention of settling in a particular country claiming that their ancesters settled at one time in that area. The form of settlement takes the following phases :

1. Select a site far from the ruler's quarter and make initial contact expressing their intention to settle and to pay allegiance to the ruler.
2. In turn the ruler provide them with necessary means of subsistence and shelter.
3. Following oil discovery, oil countries gave these tribes lots of land farms and houses as well as means to operate farm raise herds sheep and camels (Saudi Arabia — area of Al-Ihsa), and El-Ain area of UAE.
4. These tribes are given citizenship of the country in order to provide the means of settlement and identification with one country.

holding official positions nor represents officially the host countries in regional or international meetings.

The rate of naturalization, although could be used as an index of acculturation, is in fact ambiguous. Acquiring citizenship may mean that the shift in allegiance has been completed, but not necessarily his identity. Immigrants may have several identities and only which is most important for them in a particular context; still, the dimension of community participation is viewed as an important factor in assimilation.

The major intervening variables are friendship and kinship bonds and formal and informal associational ties within the local community. The local community is viewed as an on-going system of social networks into which new generations and new residents are assimilated, while the community itself passes through its own life cycle. Assimilation of newcomers into the social fabric of local communities is necessarily a temporal process. Residential mobility operates thereby as a barrier to the development of extensive friendship and kinship bonds and widespread local associational ties. Once established, however, these local social bonds tend to foster strong community sentiments. (12)

The kin network usually tend to function as a stabilizing structure helping migrants satisfy their basic needs, fulfill the responsibilities of their major roles, and realize the value ends of the international system of which they are a part while maintaining the identity and integrity of their individual selves.

In the Gulf region, friends and relatives of the respective ethnic group tend to serve as agents, for attracting members of the same kin, or nationality. This is observed in different sectors of the employment market. The manager, the technician, the school principal, the head of department, the contractor, the commercial advisor — each tend to play active role in highering staff of various levels of skills from his countrymen. This attitude prevails in the Gulf region and labor importing countries. It serves many social, cultural and psychological functions for both the initiator and the recipient.

In case of civil servant. The Bureau of Employee, serves as coordinator of all Governmental employment, while the Personnel Depart-

features, and history of movement. He encounters three types of structures. (a) a prominity structure, (b) institutional structure and a personal new work structure. These structures and other aspects of the city — or new environment, its people and agencies, communicate the opportunities to the migrant and the nature of his communications, itself, is a factor. He may encounters resistance, rejection, prejudice and discrimination. These factors, depending on their magnitude and degree of acceptance and resistance and endurance of the migrant, may influence his adaptive process, and his behaviour. He may turn to the Ghetto which acts as a buffer mechanism in which he reorganizes himself before making his way into the large cosmopolitan urban environment. (10)

Institutions have a role both in attracting migrants, and as an adjustment mechanism and their interaction with migration is heightened, e.g. if migrants become involved in the urban political system, migrants are forced to adjust by lowering their aspiration level, reassuring their present location, or by migrating within explicit or subconscious constraints.

Three concepts contribute to the integration within the spatial system which undergoing economic development and modernization, and while always present they will vary in importance according to specific location and phase in the mobility transition.

1. Individual adjustive factors which ensure the integration of society within mover-stayer framework.
2. Institutional adaptive factors which ensure the integration of society as the donor-host materiy of human spatial behaviour.
3. Information diffusion, penetration and absorbtion, which links the system and the individual in complex stimulus response frome-work.

Logically, giving newcomers the official right to participate in the running of a nation would seem to be the ultimate stage of assimilation. In most Arab Countries, migrants — are granted citizenship in few numbers and for special cases (political, social, or occupational). However, participation in the political life is limited to positions as advisors, secretaries, and analysts. But do not have rights of voting,

ship are usually drawn at random, and usually end up from different sub cultures, e.g. bedouins, Iraqi, Iranian and other tribal origins. Assimilation and community participation among these groups is required and takes a good deal of community programmes and activities. In case of settlements built in the desert or semi — agricultural areas e.g. Abu Dhabi and El-Ein, cities, plans are made to provide those kinship and related tribal groups into one settlement at the suburb of cities, or in settlements which will become latter on a village.

The process by which foreign labour force is given permission to enter the countries of oil producing countries is influenced by several factor :

- 1) National policy to maintain a balance among the various Arab and non-Arab nationalities.
- 2) The public sector make own plans for the need of manpower according to annual budgetary provisions e.g. services of ministries and institutions.
- 3) The combined sector (private and public) also have their own criteria of manpower selection.
- 4) The private sectors usually import migrants characterized by less technical, more batchelor type, less educated, and low paid and under working laws giving the employer the option of terminating the contract.

The fact the host system, often through the constant process of renewing legal residency in the countries, has a psychological impact on migrants and increase the feeling of insecurity — a condition adversely affecting assimilation.

### III — FACTORS AFFECTING ASSIMILATION

Assimilation is affected by several factors relevant to the doner system as well as to the host system in addition to personal characteristics for the migrants themselves.

Impact of the host system is related to attributes of the migrant such as personality and health, social economic status, demographic

velop a fee that he is like, and a desire to become more like, members of the host society); and that this 'identification must occur before he 'acculturates'; that is acquire the behaviour patterns and beliefs of the host society". (8)

Another view of the process of assimilation is given by Ron Taft. According to him the stages are summarized as follows : Knowledge of the host culture — change of attitude to the host and ethnic culture — assumption of roles within the host and ethnic culture — acceptance by the host society — entry in his society's groups — convergence of his norms to those of host society . (9)

These theoretical orientations are basically derived from Western Societies in which European migrants have settled and became integrated and identified with American Society. This may apply to the Arab World in few cases taken from Modern Arab History. Namely the migration of the Armenians, and Circassians who migrated to Jordan Palestine, and Syria before World War I and became adapted to local culture — but still maintaining their own ethnic identity.

Turning to modern Arab Gulf States we find that social interaction in urban communities does not lead to real assimilation of migrants and social interaction it usually takes the formal aspect and to a lesser extent the non-formal. Indigenous and migratory labour sectors of the population interact at the formal institutional set up, e.g. in governmental organizations, in industrial as well as commercial enterprises in which business oriented interaction takes place — as well as in universities, and other educational institutions where they may sit in one class room, and in one library and use same play ground, in addition, they may come face to face in cooperative consumer stores, or in downtown market, commercial districts, or in banks etc ..... but when working hours are over, virtually little, if non, social interaction takes place.

In recent years, intellectual activities and conferences tended to attract both educated groups to attend conference, public lecture, or festivals etc. .... Although these activities are temporary, yet they leave little influence, or are considered as means for further and more intimate interaction.

In new settlements in most Gulf regions, specially those designed for middle and limited income or those who are, or acquire State citizen-

Milton M. Gordon (1964) sets the process of assimilation as involving several steps or subprocesses. Each step represents a type or stage in the assimilation process. (6) He identifies seven variables by which one may indentify the degree to which members of a particular group are assimilated into the host society which surrounds them. The stage and sub-processes are : (5)

<i>Type or Stage of Assimilation</i>	<i>Sub Process or Cond.</i>
1. Cultural or behaviour Assimilation	Change in Cultural Pattern to those of host society.
2. Structural assimilation	large scale enterance into cliques, clubs and insitutions (primary level)
3. Marital assimilation	large scale intermarriage
4. Attitude receptional assimilation	Absence of Prejuice
5. Behavioural receptional assimilation	Absence of Discrimination.
6. Civil Assimilation	Absence of value of power conflict.

Gordon's first two hypotheses state that acculturation is likely to be the first step of assimilation to occur and that, until structural assimilation takes place, an 'acculturation only' stage can continue almost indefinitely; that is, without there occurring any of the other types of assimilation such as indentification. (7)

However, Alan Richardson has considered indentification as an essential element in Assimilation.

He says :

"An immigrant must rise above the level of dissatisfaction, if ever dissatisfied and attain a certain degree of 'satisfaction' with his new life before he can 'identify himself with' the host population (i.e. de-

## II. ASSIMILATION AS A PROCESS

### How Social Scientists View Assimilation ?

For economists, absorption of immigrants into the economic systems depends on public financial and employment policy. For political Scientists, assimilation is measured not only by the willingness but by the ability of immigrant to participation in local political organizations.

For Sociologists, assimilation to the social system is linked with all social events, attitudes and resources, e.g. availability and location of housing and jobs; existence of local societies akin to those of the immigrants, and public education etc. ....

For Psychologists, assimilation may vary with authoritarianism, frustration, status concern, and other characteristics of the receiving groups.

Some indicators reflecting the nature of the process include the following; time in system such as age, recency of migration, participation, such as marital status, family size, contact with neighbours, and office holding, esteem, such as number of friends, perceived socialbility; physical mobility, such as visits to an urban center and time lived outside the donor system and indicators of psychic mobility such as radio, TV, newspaper, magazine or book reading and contact with friends who have been outside.

However, economic absorption and cultural integration are important elements in the process of assimilation.

Economic absorption involves not just securing work, but becoming a part of the regularly employed labor for at a level consistent with one's capabilities and the capabilities of others at every level or position in the economic institution.

*Cultural Integration* refers to integration into the whole system of the institutional life. It involves the transformation of values, the acquisition of new behavioral patterns, and social participation beyond one's own primary group, although not necessarily in this order.

The assimilation cycle involves successfully, under ordinary conditions. Competition, conflict, accommodation, assimilation and eventually biological amalgamation. (3)

Assimilation and accommodation are two wide concepts.

There may be complete assimilation in some things (dress, religion and language) accommodation in other things (economic life, and family customs) and conflict in other (housing or education) acculturation to refer to the acquisition of customs and attitudes; absorption to cover assimilation into economic life; amalgamation to denote intermarriage and biological mixing. In across nationality lines, although high rates are within the same groups. However in terms of interclass marriages that do occur, the men usually marry down and the woman up.

Marriage across religious lines is generally interfaith marriage as the most common.

In Gulf countries, indigenous male population are increasingly seeking marriage of non indigenous female population, preferably from Arab countries e.g. Iraq, Egypt, Jordanian, Palestinians, Syrians, then Iranians, and non-Arab backgrounds.

Assimilation adaptation on the other hand embodies inference of assimilation. In the psychological sense adaptation refers to the process of establishing and maintaining a relatively stable reciprocal relationship with the environment. — human, social or interpersonal.

A shift in residence involves not only new places, but new norms. Movement over distance implies the crossing of social system boundaries, whether the systems are defined in terms of national entities, regional subcultures, or kinship networks. The migrant is excited by new stimuli and opportunities and fearful of new threats and the unknown. Between the systems, en route, he must cope with a series of transitional factors which color his perceptions, attitudes and capacity to deal with the host environment.



## INTRODUCTION

During the past two decades, there has been significant population mobility in the Arab World. One type of mobility occurred within each country, another type took place across the political borders and within countries of various regions. Still a third type moved to countries outside the Arab World. The latter was treated as the brain drain problem facing these countries today.

There has been much concern about migration of various types, and many international institutions and Arab organizations have treated this subject in one way or another. However less attention was given to the study of assimilation of migrants in the various regions of the Arab countries. Social scientists have not given this subject much concern aside from few studies were made on social change in rural and urban communities — usually general in nature.

The concern of this paper is to analyze the concept of assimilation as a process in relation to migration and the relevant factors affecting assimilation. The Paper also seeks to provide insight on how assimilation is measured as well as review of some of the studies done in some Arab countries as examples. The concluding part of the study will focus on research problems and future trends of research on assimilation.

### I — THE CONCEPT OF ASSIMILATION

The interaction of ethnic minorities and the larger society has been defined by number of concepts, e.g. assimilation, acculturation, integration, adjustment in addition to such nationally specific ones e.g. Kuwaitization, Egyptization, Jordanization and so on. The concept of assimilation has been used in variety of ways; it denotes the entire process by which nations and subnations comprising them penetrate each other and become more similar. (1)

The ultimate assimilation, according to many analysts, is achieved when the diverse physical types merge into a new one through successive generations. (2)

## **ASSIMILATION OF MIGRANTS**

**Dr. ISHAQ Y. QUTUB\***

### **LIST OF CONTENTS**

#### **Introduction**

- I The Concept of Assimilation .....**
- II Assimilation as a Process .....**
- III Factors Affecting Assimilation ...**
- IV Types of Immigrants in Arab Countries . .**
- V Measuring Assimilation .....**
- VI Studies in Some Arab Countries ....**
- Conclusion**

---

\* Assoc. Prof. of Sociology, University of Kuwait,  
Kuwait.

(3) Problems surrounding the flow and deleterious effects of air and water pollutants.

The discussions showed serious concern with respect to being able to control deleterious effects of chemicals within a reasonable time that is during the next 50 and 100 years. This in view of that fact that chemicals will continue to be needed so that sufficient food can be produced, so that health standards can continue to be improved, water supplies be rendered available and the multitude of convenience products continue to be made available.

It was felt that through intensified international harmonisation of testing and evaluation procedures for chemicals with respect to their danger to man and the environment, and through a free exchange of relevant environmental information among countries, control of chemicals could be improved substantially. Many of the problems besetting mankind from chemicals today cannot be solved by anyone country alone. Knowledge and resources will have to be shared to a much larger degree if success in chemicals control is to be adequate in the future.

The seminar was very ably planned, prepared and carried out by the staff of the National Center for Social and Criminological Research. It is in particular due to the never tiring and expert organisational efforts to Dr Mobarak, that this seminar could contribute so substantially towards the exchange of information and the beginning of developing solutions to some of the problems identified.

**UNESCO COURSE ON ENVIRONMENTAL  
CHEMISTRY AND ECOTOXICOLOGY**

**MARCH 25 — 30, 1981**

**Joint Report by F. Korte and F. Schmidt-Bleek**

From March 25 to 30, 1981 an UNESCO Course "ON ENVIRONMENTAL CHEMISTRY AND ECOTOXICOLOGY" was held in the National Center for Social and Criminological Research in Cairo, Egypt.

Five European experts presented papers on a wide ranging array of topics.

Prof. Dr. Korte from München (Techn. Universität and GSF), Prof. Dr. F. Schmidt-Bleek from the Federal Environmental Agency (Berlin, West).

Dr. J. Smeets from the Commission of the European Community and Dr. Parlar from Prof. Korte's laboratory participated in this teaching and discussion activity. In addition, Dr. Klose from Bayer AG., Cairo shared his experience with the audience.

From Egypt, the following scientists contributed towards the suc-

cess of this seminar :

Prof. Dr. Gamal H. El Samra,  
Prof. Dr. Abdel Khalek El-Sabae,  
Prof. Dr. F. El-Gouhary  
Prof. Dr. A.R. Bayoumi.

Three major aspects were covered during this seminar :

- (1) Problems surrounding the use of agricultural chemicals under arid climatic conditions
- (2) Testing and hazard assessment of products of chemical industry which enter the environment. These chemicals range from reactive agents (e.g. drugs), through all kinds of industrial chemicals to the multiple variety of products placed on the market by petroleum companies. The total number of such chemicals exceed 60 000.

	Page
★ Socialization in an Egyptian Village : an Anthropological Study in an Upper Egyptian Village. Mrs. Hoda El Shenawy .....	129
★ Mass Communications and Political Development in Developing Countries : Political Programs in Radio Cairo as a Case Study in Relation to Public Opinion Issues. Dr. Abdel Hamid Mahmoud Atta .....	145
<b>● ● New Books</b>	
★ Orientalism. Dr. Wedad Morcos .....	151
<b>● ● Reports</b>	
★ Recommendation of UNESCO Course on Environmental Chemistry and Ecotoxicology .....	157
<b>● ● Articles in the English Language</b>	
★ Joint Report on UNESCO Course on Environmental Chemistry and Ecotoxicology .....	3
★ Assimilation of Migrants Dr. ISHAQ Y. QUTUB .....	5

# THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issue No. 3

September, 1981

Volume 18

## TABLE OF CONTENTS

### In the Arabic Language

	Page
●● Research and Articles	
★ Seasonal Migratory Laborers ("a brief report") .....	3
★ Illiteracy : Its Development in Relation to Private Property among Ruralites and their Exposure to Mass Media : A Case study in El Beleida Village in Giza Governorate : .....	
Dr. Mohamed Helmy Ahmed Nour .....	49
★ The Egyptian Personality as Seen in Folk Proverbs: A Content Analysis.	
Dr. Nadia Hassan Salem .....	69
★ Towards an Alternative View of the Solution to Population Problems in Developing Countries.	
Dr. Wedad Moreos .....	85
★ Sociology of Law, its Role in Rationalizing Legislations of Family and Child, with Special Reference to Iraq.	
Mr. Aly Fahmy .....	99
★ The Image of Women in Mass Communications.	
Mr. Atef Adly El Abed .....	107
●● Thesis :	
★ The Economies of Scale of Poultry Farms in Kalyobia Governorate.	
Mr. Mansour Maghawry Hassan .....	119

**The National Review of Social Sciences**

issued by :

**The National Center for Social and  
Criminological Research, Egypt**

**Editor-in-Chief :**

**Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa**

**Assistant Editor :**

**Dr. Nadia Salem**

**Dr. Zeinab Radwan**

**Editorial Secretary**

**Mr. Mansour Maghawry Hassan**

**Publications Committee :**

**Dr. Salah Kansu**

**Dr. Ahmad El Magdoub**

**Dr. Nadia Salem**

**Mr. Mansour Moghawry**

<b>Price Per Issue</b>	<b>Issued Three Times Yearly</b>	<b>Annual Subscription</b>
<b>U.S. \$ 4.00</b>	<b>January — May — September</b>	<b>U.S. \$ 12.00</b>

# THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

No. 3

September, 1981

Vol. 18



Issued by : The National Center for Social  
and Criminological Research, Egypt











Bibliotheca Alexandrina



0535523